الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

العدد السادس 06
يونيو 2024م

دراسات محاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

■ رئيس هيئة التحرير

• أ. د. محمد شعبان أبوعين
قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس – ليبيا

■ أعضاء هيئة التحرير

• أ. د. عبدالرزاق المبروك أبوفائد قسم المحاسبة – مدرسة العلوم الإدارية والمالية – الاكاديمية الليبية

• د. عبدالحميد علي المقروس قسم المحاسبة – مدرسة العلوم الإدارية والمالية – الأكاديمية

• د. علي عبدالسلام ناصف قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –سوق الاحد – جامعة الزيتونة

• د. محيي الدين عمر النجار قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

• د. منصور محمد الفرجاني قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب

■ المشرف العام

• أ. صلاح الدين بشير التركي
نقيب المحاسبين والمراجعين الليبيين

■ سكرتير هيئة التحرير

• أ. أسامة سالم الرياني
محاسب ومراجع قانوني

إخراج وتنفيذ ومراجعة لغوية:
القبس للخدمات الإعلامية

دراسات محاسبية
Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

رقم الإيداع الدولي ISSN: 2616 - 5848
رقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلة دراسات محاسبية

العنوان :

نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
شارع الوادي خلف مدرسة حيدر الساعاتي،
طرابلس - ليبيا
هاتف : 218213341810 + محمول: 218916683760 +
www.accounting - studies.ly
Email: info@accounting - studies.ly

الهيئة العلمية الاستشارية

■ أ. د. بوبكر فرج شريعة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي – ليبيا

■ أ.د. بشير محمد عاشور الدرويش قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس – ليبيا

■ أ. د. الصديق عثمان الساعدي قسم المحاسبة بكلية المحاسبة – جامعة غريان – ليبيا

■ أ. د. المكي معتوق سعود قسم المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي/ مسلاتة – الجامعة الأسمرية الإسلامية – ليبيا

■ أ. د صالح ميلود رمضان خلاط قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – جامعة صبراتة – ليبيا

■ أ. د. عبدالرزاق المبروك أبوفائد قسم المحاسبة بمدرسة العلوم الإدارية والمالية – الأكاديمية الليبية – ليبيا

■ أ. د. علي محمد موسى قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة الزاوية – ليبيا

■ أ. د. عبدالناصر إبراهيم نور قسم المحاسبة بكلية الأعمال – جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

■ أ. د. مصطفى ساسي افتوحة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – جامعة صبراتة – ليبيا

■ أ. د. ماهر موسى درغام قسم المحاسبة والمراجعة بكلية الاقتصاد والأعمال – الجامعة الإسلامية – فلسطين

■ د. محمد أبوالقاسم زكري قسم المحاسبة بكلية الادارة – جامعة لانكستر – المملكة المتحدة

■ أ. د. نصر صالح محمد أحمد قسم المحاسبة – جامعة ليبيا المفتوحة – ليبيا

■ أ. د. نورالدين عبد الله حمودة قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية/ طرابلس – ليبيا

■ أ. د. مصطفي بكار محمود قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي – ليبيا

■ أ. د. الهادي محمد السحيري قسم المحاسبة بكلية المحاسبة – جامعة غريان – ليبيا

دراسات محاسبية
Studies of Accounting
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي
الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research
نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
Libyan Union of Accountants & Auditors

نبذة عن المجلة وأهدافها :

أنشئت مجلة دراسات محاسبية بموجب قرار نقيب المحاسبين والمراجعين رقم (2) لسنة 2017م وتحمل الإيداع الدولي رقم (ISSN:2616 - 5848) ورقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي وهي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة، وتنشر البحوث إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

رؤية المجلة

التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المُحَكَّمة التي تلبي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين في مجال المحاسبة والمراجعة

الرسالة

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين ونشر البحوث المُحكَّمة في مجالي المحاسبة والمراجعة المالية والعلوم ذات العلاقة وفق المعايير العالمية للمهنة والشروط العلمية للنشر.

أهداف المجلة

تسعى المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 - نشر الأبحاث العلمية التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بالمحاسبة والمراجعة.

2 - الارتقاء بمهنتي المحاسبة والمراجعة من خلال نشر الأبحاث العلمية.

3 - إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة.

4 - تشجيع التواصل بين الباحثين الأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.

5 - تشجيع البُحَّاث وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.

6 - مواكبة التطورات والمستجدات العلمية الصادرة من المنظمات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتعاون معها.

شروط النشر في المجلة

أولا: قواعد عامة للنشر:

يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط التالية:

1 - تنشر المجلة الدراسات الأصلية والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، على ألا تكون قد سبق نشرها أو قدمت للنشر في مجلة أخرى.

2 - أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث تكون متوافقة مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.

3 - التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .

4 - تعد الدراسات والبحوث باللغة العربية واللغة الانجليزية والفرنسية، على أن تتضمن النسخة الأجنبية ملخصاً لها باللغة العربية.

5 - يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.

6 - الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وملء تعهد من قبل الباحث بالأمانة العلمية.

ثانياً: الشروط الشكلية والفنية للبحوث المقدمة للنشر:

1 - تحمل الصفحة الأولى عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية بالإضافة إلى اسم الباحث ثلاثيا ومؤهله العلمي ودرجته العلمية، واسم القسم والكلية والجامعة والبريد الالكتروني الخاص به.

2 - ملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية لا تتجاوز (250) كلمة لكل لغة .

3 - الكلمات المفتاحية (Key words)، بعد الملخص باللغتين العربية والانجليزية.

4 - تقدم البحوث مطبوعة على وجه واحد من ورق مقاس (A4) ومرقمة ترقيماً متسلسلاً ، بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المصادر والمراجع على أن لا يقل عدد الصفحات عن (15) صفحة ولا يزيد عن (30) صفحة، كما تقدم البحوث بالإضافة إلى النسخة المطبوعة نسخة أخرى مخزنة على قرص ليزري (CD).

5 - **الهوامش:** يجب أن تكون هوامش الصفحات سواء كان البحث باللغة العربية أو الانجليزية كما يلي: أعلى وأسفل الصفحة (2.5) سم، يسار الصفحة (2.5) ويمين الصفحة (3) سم وتباعد الأسطر (1.5).

6 - **الخطوط:** من برنامج وورد (Word2010) تحت نظام التشغيل (Windows) كما يلي:

أ - **اللغة العربية:** تكون كتابة البحوث بنوع خط Simplified Arabic، حجم الخط (16) **غامق** للعنوان الرئيسي، ومتن البحث (14)، والجداول والأشكال(12)**عادي**.

ب - **اللغة الإنجليزية:** تكون كتابة البحوث بنوع خط Times New Roman، حجم الخط (14) **غامق** للعنوان الرئيسd، ومتن البحث (12)، والجداول والأشكال (12) **عادي**.

7 - **الأشكال والرسومات التوضيحية والجداول:**

أ - تُدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب (مصادرها إن وجدت) والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

ب - تُدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلاها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

8 - **طريقة التهميش:** التهميش تتم الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استشهد بها الباحث في متن البحث، وفق طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA)، في تثبيت الهوامش والمراجع، والتي تنص على أن يشير الباحث إلى الهامش في متن البحث بكتابة لقب المؤلف أو اسم العائلة وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين كبيرين مثلاً: (أبو فائد، 2018)، أما في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (الشريف، مازق، الفضلي، 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (الشريف، وآخرون، 2018)، أما عندما يعتمد الباحث على مرجع أجنبي لمؤلف واحد (khlat,2018)، في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (Aboulqasim & Belgasem,2018) & khlat ، وفي حالة أكثر من ثلاثة khlat & (et al, 2018).

وتكون قائمة المراجع في نهاية البحث بحيث يتم ترتيبها حسب الحروف الهجائية، وتكون قائمة المراجع العربية أولاً ثم المراجع الأجنبية، بشرط أن تتضمن القائمة ما أشار إليه الباحث في متن البحث فقط

● **مثال للمراجع العربية**

البغدادي، محمد مرعي، (2018)، مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الأول، طرابلس، ليبيا ص 53 - 70.

● **مثال للمراجع الأجنبية**

1.Chakroun. R & Hussainey .K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports» Corporate Ownership & Control, Vol 11, No 4, PP.58 - 80

● **ثالثاً: آلية تحكيم البحوث المقدمة للنشر**

1 - تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة لفحص أولي، من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم، وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلام البحث.

2 - يتم فحص البحوث المقدمة للمجلة عن طريق أحد برامج الكشف عن الأصالة في الإنتاج العلمي (Plagiarism Detection Software)

3 - تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي من قبل أستاذين متخصصين كحد أدنى تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، ويتم إبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال شهر من تاريخ الاستلام.

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال قدرته كما ينبغي والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبة وسلم.

وبعد

يسر هيئة تحرير **مجلة دراسات محاسبية** أن تضع بين أيديكم العدد السادس من مجلة دراسات محاسبية، والصادر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين وتحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي. كما يسرنا أن نرحب بقرائنا الكرام ونشاركهم لحظات من الإنجاز لتعزيز المعرفة في المجتمع الأكاديمي والممارسات المهنية. لقد شهدت الساحة الأكاديمية تطورات ملحوظة في الفترة الماضية، حيث تضاعفت الجهود المبذولة لتعزيز ثقافة البحث العلمي وتبادل المعرفة.

يأتي هذا العدد ليعكس تلك الجهود، حيث يحتوي العدد على مجموعة متنوعة من الدراسات والأبحاث التي تسلط الضوء على القضايا الراهنة والمهمة في تخصص المحاسبة والمراجعة والتمويل. فالبحث العلمي هو أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، ولهذا فإننا نعمل على توفير منصة تعزز من الحوار بين الباحثين والممارسين.

نتطلع إلى أن يكون هذا العدد مصدر إلهام للباحثين وطلاب العلم، وأن يسهم في فتح آفاق جديدة من التفكير والإبداع. كما نؤكد على أهمية التعاون بين جميع الأطراف المعنية في تعزيز مكانة البحث العلمي في مجتمعاتنا.

نشكركم على دعمكم المتواصل، ونأمل الاستفادة بمحتوى هذا العدد وأن تجدوا فيه ما يثري معرفتكم ويساهم في تطوير أفكاركم.

أ.د. محمد شعبان أبوعين

رئيس هيئة تحرير المجلة

- **المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.**
- **تكون كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية على أن يكون رئيس التحرير الممثل القانوني لها.**
- **تنتقل حقوق طبع ونشر البحث إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.**
- **جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو النقابة.**
- **لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيئة تحرير المجلة.**

رسوم اقتناء المجلة

الرقم	الجهة	القيمة
1.	أعضاء النقابة وأساتذة الجامعات	10د. ليبية
2.	للطلبة الأكاديميين	5 د. ليبية
3.	للمؤسسات والشركات	15 د. ليبياً
4.	خارج دولة ليبيا باستثناء نفقات البريد	20 دولارا

فهرس البحوث

إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية

"دراسة عملية على المصارف التجارية وإدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي بالمنطقة الشرقية كنموذج"

13

■ أ .إبراهيم عبد ربه بوصوكايه ■ د .خالد زيدان الفضلي

تحليل العوامل المؤثرة في تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نموذج patrol

دراسة حالة مصرف الجمهورية

53

■ أ . وائل صبري القدار

مدى اعتماد الشركات الصناعية على أسلوب التكلفة المستهدفة كأسلوب لإدارة التكاليف

دراسة ميدانية داخل مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج

82

■ د . عادل محمد اللافي النجار ■ د . البشير علي البوسيفي

مزايا وتحديات تطبيق المصارف الرقمية في القطاع المصرفي الليبي

دراسة استطلاعية لعينة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية

108

■ أ .إبراهيم كامل ابريدان ■ أ . ناهد فتحي بوسمرة

أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تعزيز التفكير الاستراتيجي

دراسة ميدانية على الإدارة العامة بجامعة الزاوية

139

■ د . عبدالسلام محمد عاشور بلقاسم

دور المراجعة الداخلية في الحد من أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

168 **دراسة تجريبية على شركات النفط الليبية**

■ د. الصديق عثمان الساعدي ■ د. شمس الدين محمد علي فرج

أثر الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية

199 **" ليبيا انموذجاً "**

■ أ. سعود المهدي زايد

مدى تأثير الضغوط البيئية على جودة أداء مراجعي ديوان المحاسبة عند مراجعة القوائم المالية وإعداد التقارير

234

■ د. مبروكة احضيري المزوغي

العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية من وجهة نظر العاملين في مكاتب المراجعة في البيئة الليبية

264 **«دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في المنطقة الغربية – ليبيا"**

■ د. جميل محمد خلاط ■ عبدالرحمن احمد المحجوبي

تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج GAMELS

292 **دراسة تحليلية عن مصرف الجمهورية خلال الفترة (2011-2023) م**

■ أ. شرف الدين خليل البي

330 **مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية للحد من الفساد المالي**

■ أ.نجية على ابراهيم الشريف

إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية

«دراسة عملية على المصارف التجارية وإدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي بالمنطقة الشرقية كنموذج»

■ أ .إبراهيم عبدربه بوصوكايه* ■ د .خالد زيدان الفضلي * *

■ تاريخ استلام البحث 2024/01/14م ■ تاريخ قبول البحث 2024/04/01م

■ **المستخلص:**

هدفت الدراسة للتعرف على إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة صحيفة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة من المصارف المشاركة بالدراسة، واستهدفت الدراسة الإدارات التالية (الائتمان، المخاطر، المحاسبة، إدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي)، وقد بلغ حجم العينة (90) صحيفة استبيان من أصل (100) صالحة للتحليل، وقد استخدمت الدراسة في تحليل بياناتها كلا من الإحصاء الوصفي والاستدلالي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن هناك إمكانية للمصارف المشاركة بالدراسة لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات التي تخدم الأطراف ذات العلاقة، وهم المصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي، كما أوصت بمجموعة من التوصيات المستقبلية التي تخدم الباحثين المتوقعين لزيادة المعرفة حول هذا الموضوع.

● **الكلمات المفتاحية:** نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. المصارف التجارية الليبية. مصرف ليبيا المركزي

* باحث أكاديمي E – mail: ibrhimabdo92@gmail.com

* * أستاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة بنغازي E – mail: Khalid.zidan@uob.edu.ly

■ **Abstract: -**

The study aimed to explore the feasibility of applying the Expected Credit Loss (ECL) model to Libyan commercial banks.

To achieve this goal, the study employed the descriptive - analytical method and utilized a questionnaire to collect the necessary data from the banks participating in the study. The study targeted the following departments: Credit, Risk, Accounting, and the Supervision Department at the Central Bank of Libya. The sample size amounted to 90 valid questionnaires out of 100, which were suitable for analysis. The study used both descriptive and inferential statistics to analyze the data.

The study concluded with several key findings, the most significant being that the participating banks are capable of applying the ECL model. The study also provided several recommendations for the relevant parties, including the commercial banks and the Central Bank of Libya. Additionally, it suggested future recommendations to assist prospective researchers in enhancing knowledge on this subject.

- **Keywords:** "Expected Credit Loss Model. Libyan Commercial Banks. Central Bank of Libya"

■ **المقدمة:**

تعتبر عملية منح الائتمان إحدى ركائز العمل الأساسية للمصارف التجارية، غير إن هذه المصارف تعمل في مجال محفوف بالمخاطر، خاصة فيما يخص السياسة الائتمانية، وتكون مخاطر الائتمان المصرفي واضحة عندما يعجز العميل عن السداد، وتزداد هذه المخاطر كلما كانت الأموال الممنوحة مملوكة في شكل ودائع لدى المصرف، وهذا ما قد يترتب عليه عسر مالي قد يؤدي إلى إفلاس المصرف أو اهتزاز ثقة العملاء فيه.

ورغم ما يحققه الائتمان المصرفي من عوائد قادرة على تغطية تكاليف الودائع، إلا إنه

كثيراً ما يتعرض للعديد من المخاطر التي يجب قياسها وتحليلها وإدارتها على مستوى كل مصرف، وتوجد مجموعة من الضوابط والمعايير الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع.

ويؤكد صندوق النقد الدولي على أهمية تبني الدول تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية للمساهمة في الارتقاء بمستوى النظام المالي والاقتصادي لتعزيز قدرة المصرف على تطوير وتنويع نطاق العمليات الخاصة بها، والمساهمة في زيادة موثوقية المعلومات وتوفير مزيد من الشفافية في الوقت المناسب، كما أنه يساهم في توحيد لغة المال والأعمال وتعزيز الثقة في الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي، 2018).

وقد أدى التأخر في الاعتراف بخسائر الديون خلال الأزمة المالية العالمية (2008) إلى وجود ضعف في المعايير المحاسبية، ويرجع هذا الضعف إلى تعرّضِ معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للعديد من الانتقادات التي مسّت عجزه على تلبية الاحتياجات الجديدة فيما يخص الأدوات المالية، وكانت الأزمة المالية العالمية بمثابة إنذار لمتخذي القرارات وواضعي المعايير المحاسبية، للنظر في إصدار معايير محاسبة دولية أكثر موضوعية لتفادي وقوع أزمة أخرى (أحمد، 2016).

وبناءً على ذلك أخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعايير الدولية للتقارير المالية لتواكب التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وفي عام (2014) تم الإعلان عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على أن يتم البدء بتطبيقه في عام (2018) مع إمكانية التطبيق المبكر لهذا المعيار.

وتوافقاً مع إصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام (2015) المبادئ والضوابط الإرشادية التي ترسي أسس القياس الكمي والنوعي لمخاطر الائتمان وآليات الإفصاح عنها، والممارسات التي ترتبط بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وكيفية تفعيلها بما يتفق مع المعالجة المحاسبية التي تقتضيها متطلبات معيار (9)، كما أصدرت اللجنة في ديسمبر (2017) الورقة النهائية التي تتضمن مجموعة

من التعديلات على المناهج المعيارية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل، والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل (3) (إبراهيم، 2018).

إن تطبيق هذا المعيار يؤثر تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض، حيث يزيد من ثقة المودعين في المصارف، لأنها توفر حماية وضمانات أكثر لأموال العملاء من السابق.

والجدير بالذكر أن معيار رقم (9) جاء بديلا لمعيار رقم (39)؛ لأن معيار رقم (39) يستند على الاعتراف بخسائر الديون، وفقاً لنموذج الخسائر التي تم تكبدها بالفعل، وبالتالي لا يتم الاعتراف إلا بالخسائر التي تحققت فعلا، بينما المعيار رقم (9) يتطلب احتساب مخصصات للديون بناءً على توقعات حدوث تعثر وعدم سداد من جانب المقترض من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

كما أشار البنك الدولي عند مراجعة القطاع المالي في ليبيا عام (2020)، إلى وجود ضعف في جودة خدمات الوساطة المالية وارتفاع في معدلات القروض المتعثرة، وعدم تطوير المصارف الحكومية لأساليب حديثة، لإدارة المخاطر الائتمانية التي يتمثّل دورها الرئيسي عادة في توزيع التمويل الموجه من الدولة، وتسبب ضعف قدرة هذه المصارف التي تهيمن على القطاع المصرفي في تشويه تخصيص الائتمان، وأدت الآثار المتتابعة الناتجة عن ذلك إلى انعكاس التشوهات في عموم النظام؛ مما حال دون تطوير أدوات حديثة لقياس المخاطر وتسعيرها بالشكل الصحيح، وهو ما من شأنه أن يشكل خطر ملاءة الجهاز المصرفي (البنك الدولي، 2020). **ومن هذا المنطلق يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:** ما مدى إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية ؟

- **الفرضيات الدراسة:**

- **الفرضية الرئيسية للدراسة:**

لا توجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد المعرفة والدراية الكافية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- لا توجد إمكانية لتطبيق متطلبات ومراحل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- لا توجد إمكانية لتطبيق توصيات لجنة بازل بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة .
- لا يوجد دور لمصرف ليبيا المركزي في تبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية.

■ أهداف الدراسة:

يتمثّل الهدف الرئيسي للدراسة، في تسليط الضوء على إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، وذلك سعي منه لتحقيق الأهداف الفرعية التالية :

- الوقوف على معرفة ودراية العاملين بالإدارات المعنية بالمصارف التجارية الليبية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- التعرف على إمكانية تطبيق متطلبات ومراحل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- بيان إمكانية تطبيق توصيات لجنة بازل بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة .
- التعرف على دور مصرف ليبيا المركزي في تبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية.

■ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف بشكل أعمق على إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، وقد اكتسبت الدراسة أهمية باعتبار نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أحد النماذج الحديثة في قياس الخسائر الائتمانية،

كما تساهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية والليبية؛ كونها من الدراسات الأولى بالبيئة المحلية التي تتناول موضوع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك للتعرف على مدى قدرة واستعداد المصارف التجارية الليبية لتطبيق النموذج، وكذلك التعرف على دور مصرف ليبيا المركزي بشأن تطبيق النموذج، كما تعد هذه الدراسة استكشافية من ناحية الهدف، وبالتالي قد ينبثق عنها دراسات وأبحاث مستقبلية أخرى.

■ **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على المصارف التجارية وإدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي بالمنطقة الشرقية كنموذج.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدراسة على العاملين في إدارة (الائتمان، والمخاطر، والمحاسبة، وإدارة الرقابة المصرفية بالمصرف المركزي) في المصارف التجارية.

■ **مجتمع وعينة الدراسة:**

تكوَّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية والمصرف ليبيا المركزي، وأما عينة الدراسة فقد اقتصرت على المصارف العاملة بمدينة بنغازي وهي (الجمهورية، الوحدة، الصحاري، التجارة والتنمية، المتوسط، السرايا، مصرف ليبيا المركزي)، والإدارات المستهدفة من العينة هي:(الائتمان، المخاطر، المحاسبة، إدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي)، وقد تم اختيار المصارف العاملة بالمنطقة الشرقية كعينة بناءً على عدة عوامل منها: تعتبر إحدى أهم المناطق الاقتصادية في ليبيا، وتتمركز فيها العديد من المصارف التجارية التي تلعب دوراً محورياً في النشاط المالي والاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك تمثل المصارف المختارة، شريحة متنوعة من القطاع المصرفي الليبي، مما يعزز من تنوع البيانات ويجعل النتائج أكثر شمولاً، وإن قرب هذه المصارف من مقر الدراسة يسهم في تسهيل

الوصول إلى المعلومات المطلوبة ويسرع من عملية جمع البيانات، مما يجعل الدراسة أكثر فعالية وكفاءة. والجدول (1) يوضح عينة الدراسة.

جدول (1)

ر.م	الاسم	طبيعة النشاط
1	مصرف الجمهورية	مصارف تجارية
2	مصرف الوحدة	
3	مصرف الصحاري	
4	مصرف التجارة والتنمية	
5	مصرف المتوسط	
6	مصرف السرايا	
7	إدارة الرقابة المصرفية بمصرف ليبيا المركزي	مصرف مركزي

■ **منهجية الدراسة:**

يمكن تصنيف هذه الدراسة من حيث الهدف إلى دراسة استكشافية تهدف إلى استكشاف ظاهرة معينة، حيث ستقوم باكتشاف إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، والآثار المترتبة على تطبيق النموذج من وجهة نظر العاملين في إدارة الائتمان والمخاطر والمحاسبة.

وبهذا اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول، كما يمكن

لهذا المنهج استخدام وسيلة جمع بيانات الاستبيان، والقاعدة الأساسية في هذا المنهج هي إن الباحثين لا يقدمون في دراستهم اعتقادات خاصة بهم، ولكنهم يجمعون الأدلة على أساس فرضية أو نظرية ما؛ للوصول إلى النتائج (تيسير، 2023).

● **وسيلة جمع البيانات:**

لتجميع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية في هذه الدراسة، فقد تم تقسيم الاستمارة إلى مجموعة من الأسئلة؛ حتى يمكن اختبار فروض الدراسة. والجدول رقم (2) يوضح تقسيم أسئلة الاستبيان والغرض منها.

جدول(2)

ت	الغرض من الأسئلة
أولاً	أسئلة تقيس مدى توفر المعرفة والدراية الكافية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
ثانياً	أسئلة تقيس مدى توفر متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
ثالثاً	أسئلة تقيس دور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
رابعاً	أسئلة تقيس دور مصرف ليبيا المركزي في تبني تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

● **المصدر: من إعداد الباحث**

■ **الدراسة السابقة:**

قد أجرى الخالدي (2016)، دراسة هدفت إلى بيان الأثر المتوقع لتطبيق متطلبات المعيار المتعلق بانخفاض القيمة المتعلقة بمحاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمنشأة من أصولها والتزاماتها، عن كل من حجم محفظة التسهيلات، والمخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال العاملة في الأردن، والوقوف على أهمية المعيار الدولي لإعداد التقارير

المالية رقم 9، وأهم التطورات التي حدثت عليه واستيضاح الآليات والنماذج المقترحة، لاحتساب احتمالية التعثر والتخلف عن السداد في المستقبل، بالإضافة إلى التعرف على أهم التعديلات والتحديات والمعوقات المرتبطة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: زيادة حجم محفظة التسهيلات بشكل متوسط، ويرافق هذه الزيادة اتخاذ المزيد من إجراءات العناية الواجبة ومن المحتمل أن يؤدي تطبيق المعيار إلى تخفيض مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ. كما بينت دراسة (Giner & Mora (2016 بعنوان «Bank Loan Loss Accounting Research Implications for the post - Crisis Debate». الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية التي ناقشت نموذج الخسائر المتوقعة بغرض إلقاء الضوء على النموذج والوصول إلى استنتاجات بخصوص العلاقة بين انخفاض قيمة القروض والتحفظ المحاسبي من ناحية، وإدارة الأرباح من ناحية أخرى. ومن أهم الاستنتاجات النظرية التي تم التوصل إليها أن حرية التصرف، أو السلطة التقديرية المتجذرة في نموذجي الخسائر المتوقعة في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، يمكن أن توفر أداوت محتملة لزيادة إدارة الأرباح بشكل أكبر إذا ما قورنت مع نموذج الخسائر المحققة، وأضافت الاستنتاجات النظرية أن نماذج الخسائر المتوقعة سواء المقترحة من قبلُ ستوفر أنواعاً مختلفة من المعلومات؛ مما قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية مختلفة، بالإضافة إلى أن العوامل المؤسسية وخصائص الشركات لها أثر كبير على الطريقة التي تعمل بها هذه النماذج. في حين ناقشت دراسة (Cohen & Edwards 2017) بعنوان «The New Era of Expected Credit Loss Provisionning».

المعايير المحاسبية، والدولية، والتنظيمية المتمثلة في اتفاقية بازل، والمتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة في المصارف، وقد تم التوصل إلى أنه وبالرغم من اختلاف الهيئات المحاسبية، والتنظيمية في قواعد احتساب خسائر القروض المتوقعة؛ إلا إنها تصر على الاعتراف بتلك الخسائر من وقت نشأة القروض، دون انتظار حدثٍ يشير إلى حدوث خسائر؛ ونتيجة لذلك فإن المخصصات تزداد، ولكن من المتوقع أن يكون تأثيرها محدوداً

على رأس المال التنظيمي. وقد كشفت دراسة إبراهيم (2018)، عن التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الجديد المتعلقة بالقياس المحاسبي للأدوات المالية والإفصاح عنها بالتقارير المالية. وكذلك تناولت الدراسة الآثار المترتبة عن تطبيق هذا المعيار، والمتمثلة في تقدير وقياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال نموذج الأعمال، بدلاً من مدخل الخسائر المحققة؛ الأمر الذي من شأنه التأثير على نتائج أعمال المصارف. وتمثلت أهم النتائج في: حاجة المصارف لزيادة رأسمالها لمواجهة الزيادة المتوقعة في مخصص الخسائر الائتمانية للمحافظة على متطلبات الحد الأدنى لرأس المال النظامي، وكذلك ضرورة تعديل التشريع الضريبي لجعل كامل قيمة مخصص خسائر الائتمان ضمن الأعباء الفعلية للمصارف لمقابلة مخاطر انخفاض قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية. كما أبرزت دراسة شحاتة (2019)، التي استهدفت الكشف عن طبيعة ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات القياس والإفصاح التي أقرها معيار الأدوات المالية (9) ونظيره المصري رقم (47) المعدل عام 2019، ومدى توافقهما مع متطلبات القياس وآليات الإفصاح التي قدمتها مقررات بازل 3، فضلاً عن بيان انعكاسات سلامة وموضوعية هذا التقييم على دقة تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالمصارف التجارية المصرية.وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية أهمها: التزام المصارف التجارية المصرية بنماذج التصنيف الداخلي من خلال أربع فئات رئيسية لتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء، والتي أسفرت تقاريرها المالية عن توافق التصنيفات الداخلية مع فئات التصنيف التي أقرها المصرف المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية، فضلاً عن أن تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب وجود قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والأنشطة الاقتصادية ككل، وأخيرا كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق معنوية بين الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار 9 والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات بازل 3 للمصارف التجارية محل الدراسة، الأمر الذي يعكس التوافق بين هذين الإطارين بشأن قياس وتقييم الخسائر الائتمانية

المتوقعة.علاوة على ذلك قدم عزام، والصعيدي (2022) دراسة هدفت إلى تحليل آثار تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الملاءة المالية للمصارف المقيدة في البورصة المصرية، خلال الفترة من الربع الأول لعام 2019 حتى الربع الثاني لعام 2021 لعدد (12) مصرف، ولقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: ارتفاع مؤشرات الملاءة المالية للمصارف المصرية مقارنة بالمعدلات المطلوبة من لجنة بازل، وتوجه المصارف المصرية لتعزيز حجم مخصصات خسائر الائتمان الخاصة للتحوط للخسائر الائتمانية المحتملة مستقبلاً، بالإضافة إلى وجود فروق معنوية بين المصارف المصرية وفقاً للملاءة المالية لكل مصرف، ووجود فروق معنوية بين المصارف المصرية حسب حجم ووفقاً لمؤشرات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ووجود أثر ذي دلالة معنوية لمؤشرات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الملاءة المالية للمصارف المصرية، كما أظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات تأثيراً على الملاءة المالية هي: مخاطر الأصول، الرافعة المالية، الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة، ومعدل التكاليف مقابل الدخل. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة زيادة رؤوس أموال المصارف بصفة مستمرة لمقابلة زيادة المكون من مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في السنوات القادمة للمحافظة على رأس المال التنظيمي.

■ **الإطار النظري:**

إن الفائدة من استعرض هذا الجانب هو التعرف على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وإيضاح الغرض من تطبيقه لدى المصارف التجارية، والتعريف بمسببات ومساعي الاستخدام والعناصر الأساسية لتطبيق النموذج وفقاً للمنهجيات المعتمدة، لتحديد المواطن المثلى لتطبيق النموذج.

■ **نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:**

أدت الأزمة العالمية إلى انهيار الأسواق المالية العالمية بصورة كبيرة، وأثرت على الاقتصاديات العالمية، وفي تلك الأزمة تم تسليط الضوء على نموذج خسائر الائتمان

الفعلي المتبع وفقاً للمعيار الدولي (39) بعنوان الأدوات المالية، واعتباره أحد أهم الأسباب التي ساهمت في تفاقم الأزمة؛ ولذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير نموذج جديد لقياس خسائر الائتمان يأخذ في الاعتبار التوقعات المستقبلية؛ مما يعكس خسائر الائتمان المتوقعة، ليحل محل نموذج خسائر الائتمان الفعلية (محمد،وحامد، 2017). ويمكن تعريفه بأنه «النموذج الذي يعكس التدفقات النقدية الحقيقية، كونه يأخذ في الحسبان الخسائر المستقبلية المتوقعة عند احتساب مخصصات خسائر الائتمان، مما يظهر الأصل المالي بالقيم الاقتصادية الحقيقية (علي، 2020)». إن نموذج الخسائر المتوقعة يخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبدئياً على الفترات المالية عندما يتم الاعتراف بالإيرادات، لذا تخفض الإيرادات لتعكس خسائر الائتمان المستقبلية المتوقعة من بداية الفترة إلى نهاية عمر الأصل المالي، وفي حالة حدوث الخسائر ينخفض صافي الدخل في الفترات المبكرة لنشأة الأصل المالي، ويرتفع في نهاية عمر الأصل المالي، وبطريقة أخرى يمكن القول: إن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة هو المدخل الذي تنعكس فيه الخسائر الائتمانية المتوقعة مبدئياً على طول فترة حياة الأصل المالي، بحيث تعدل بها الإيرادات المحملة لكل فترة مالية، وهذا يعني أن خسائر الائتمان المتوقعة تؤخذ في الاعتبار عند احتساب تكلفة الأصل المالي، ومن ثم يكون الاعتراف بالأرباح والخسائر متسقاً مع الطريقة التي يتم بها تسعير الأصول المالية (اتحاد المحاسبين الأوربيين واتحاد المجموعة الاستشارية لإعداد التقارير، 2009).

- **أسس تحديد وقياس خسائر الائتمان والاعتراف بها في ضوء متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:**

يمر تحديد وقياس خسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بها بعدة مراحل هي:

- **مراحل تحديد خسائر الائتمان المتوقعة:**

يعتمد نموذج الخسائر المتوقعة وبشكل كبير، على مجموعة المعلومات التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تحديد التوقعات المتعلقة بخسائر الائتمان خلال ثلاث مراحل تمثل ثلاثة مستويات لمخاطر الائتمان، يتم من خلالها تصنيف الأدوات المالية (القروض) حسب درجة

مخاطرها، تمهيداً لتقدير الخسائر المتوقعة، والتي يتم تناولها كما يلي:

- **أولاً: المرحلة الأولى: تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية العاملة:**

تضم هذه المرحلة الأدوات المالية التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقارير المالية، أي الأدوات المالية التي ليس لديها تعرضات مخاطر كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، ويقع الجزء الأكبر من محفظة القروض العاملة في المصارف في هذه المرحلة، التي يتم فيها الاعتراف بالخسائر المتوقعة عن فترة 12 شهراً التالية لتاريخ التقرير المالي، أي تكوين مخصص عن سنة قادمة من تاريخ التقرير المالي، مع تحديثه بشكل مستمر (Restoy, & Zamil, 2017)، على أن يتم احتساب الفائدة من إجمالي القيمة الدفترية قبل تعديلها بالخسائر المتوقعة (Sultanoğlu, 2018)، كما أن الاعتراف بخسائر الائتمان على مدى 12 شهراً يعكس العائد على الأداة المالية التي تغطي خسائر الائتمان المتوقعة منذ تاريخ الاعتراف الأولى بها (Novotny, 2017)، فهو بذلك يعالج المخاوف من التحميل الأمامي الناتج عن التفاؤل المفرط بدخل الفوائد، الذي ينتج عنه عدم تعديل الأصل المالي بالخسائر المتوقعة، مما قد ينعكس سلباً في المستقبل القريب عند تحقق هذه الخسائر المستقبلية. (Sultanoğlu, 2018)

- **ثانياً: المرحلة الثانية: تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للأصول التي انقضى موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها:**

توصف هذه المرحلة بأنها مرحلة الأصول التي تزداد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير وجوهري منذ الاعتراف الأولي أو الشراء، حينها يتم الإبلاغ عن خسائر ائتمانية على طول فترة حياة الأصل المالي (Edwards, 2014)، على أن يتم احتساب الفائدة من إجمالي القيمة الدفترية قبل تعديلها بالخسائر (Sultanoğlu, 2018)، كما تشمل هذه المرحلة مجموعة الأصول المالية التي تتضمن إشارات بأن هناك انخفاضاً كبيراً في القيمة، ولكنها لا تقابل شروط المرحلة الثالثة، أي: لا تواجه انخفاضاً فعلياً في القيمة (المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، 2016).

● **ثالثاً: المرحلة الثالثة: تحديد خسائر الائتمان للأصول غير العاملة:**

تشمل هذه المرحلة الأصول التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل كبير، بحيث أصبح هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة فعلياً، بحيث يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية في تاريخ التقرير المالي، وتتطلب هذه المرحلة تقييم الأصول بشكل فردي، والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدار حياة الأصل المالي فعلياً (Tony، 2014)، مع الأخذ في الاعتبار تقييم الضمانات المقدمة على أساس كل أصل على حدة (المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، 2016)، وبالتالي ستقلل قيم الضمانات المتضخمة من مستوى مخصصات الخسائر المطلوبة للقروض المتعثرة (القروض المصنفة في المرحلة الثالثة)، لذلك تقابل المصارف تحدياً يتمثل في استنباط قيم ضمانات معقولة، مما يتطلب النظر بشكل واقعي إلى تكاليف الوصول لتلك الضمانات وبيعها (Restoy، & Zamil، 2017).

• **أسس قياس خسائر الائتمان في ظل نموذج الخسائر المتوقعة:**

سيتم في هذا الجزء تناول مفهوم واشتراطات خسائر الائتمان المتوقعة، بالإضافة إلى مكونات نموذج قياس هذه الخسائر في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9).

أولا: مفهوم واشتراطات خسائر الائتمان المتوقعة:

لقد عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها: «القيمة الحالية للخسائر التي تظهر عند عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم في وقت ما، لذا فهي تعبر عن المتوسط المرجح لخسائر الائتمان عند حدوث التأخر عن السداد مضروباً في احتمالات التخلف عن السداد» (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2016).

● **ثانياً: مكونات نموذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9):**

لقد حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) مجموعة من المعلمات التي يتم من

خلالها احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، سواء القروض المصنفة في المرحلة الأولى أو تلك المصنفة في المرحلتين الثانية والثالثة، كما يلي:

1 - احتمال التأخر عن السداد:

يعتبر احتمال التأخر عن السداد من أهم وأدق مكونات تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، فهو يعبر عن احتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين، حيث يتم احتساب احتمال التعثر عن السداد عن فترة 12 شهراً من تاريخ التقرير لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة لأصول المرحلة الأولى، مع مراعاة التطلعات المستقبلية، بما في ذلك ظروف الاقتصاد الكلي، بينما يعبر احتمال التأخر عن السداد لاحتساب الخسائر المتوقعة لأصول المرحلة الثانية عن إحداث التخلف المحتمل على مدى العمر المتوقع للقرض، بما في ذلك المعلومات التطلعية المستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي، أما بالنسبة لقيمة احتمال التخلف عن السداد لأصول المرحلة الثالثة فيفترض إنها تساوي واحداً صحيحاً؛ نظراً لتحقق الخسائر فعلياً خلال المرحلة، كما يتطلب قياس خسائر الائتمان المتوقعة في ظل نموذج الخسائر المتوقعة، استخدام التفكير في عدة سيناريوهات (السيناريوهات عبارة عن مجموعة من الافتراضات المستقبلية حول أحداث ممكنة، بناءً على التغيرات في أحوال المقترض والأوضاع الاقتصادية) تتعلق بتقدير احتمال التعثر، حيث إن الخسائر المتوقعة المتولدة عن سيناريو واحد ليست ذاتها المتولدة عن عدة سيناريوهات، متطلعة، مستقبلية، فالسيناريو الواحد يمكن أن يقلل من قيمة الخسائر المتوقعة، بسبب الطبيعة غير الخطية لخسائر الائتمان (مجموعة الموارد الانتقالية لانخفاض قيمة الأدوات المالية، 2015).

2 - معدل الخسائر عند حدوث التأخر عن السداد:

ويقصد بها الخسائر التي تحدث في حالة حدوث التخلف عن السداد في وقت معين، وهذا يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والقيمة المراد تحصيلها، وهي قيمة غير متحيزة كونها لا تعكس التدهور في الظروف الاقتصادية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، 2018)، كما هو حال تقديرها ضمن إطار بازل، ولكنها أقرب ما

يكون دورة الأعمال (وتتمثل دورة الأعمال في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي، التشغيل، التضخم، الانكماش، والبطالة، وتتسم هذه الدورات بتكرار حدوثها، فقد يكون منتظماً في بعض الأحيان أو غير منتظم في كثير من الأحيان، وهي عبارة عن أربع مراحل: القمة، الركود، القاع، الاستعادة) (Cohen، Edwards، 2017)، وتحتسب بشكل إحصائي استناداً إلى بيانات استرداد القرض التاريخية المعدلة؛ وفقاً للشروط القائمة والمعلومات التطلعية المتاحة (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، 2018).

3 - مقدار الانكشافات عند حدوث التعثر عن السداد:

يعبر تقدير الانكشافات الافتراضية عند حدوث التخلف عن السداد عند تحديد الخسائر المتوقعة عن القيمة الإجمالية للتعرضات عند حدوث التخلف عن السداد مستقبلاً، مع مراعاة العوامل المتوقعة للتعرض بما في ذلك أصل الدين والفائدة، سواء أكان ذلك مقرراً بعقد أو غير ذلك، كما أنه ومن الناحية العلمية يتعلق تقدير التعرضات الافتراضية بعوامل مثل العمر المتوقع لتعرض: المدفوعات التعاقدية، المدفوعات النقدية، لذلك فقد يكون من الصعوبة بمكان تقدير الانكشافات الافتراضية بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الدوارة أو القروض الدوارة، (ويشار إليه أيضاً باسم القرض المتجدد، وهو قرض يتجدد تلقائياً وفقاً لاتفاق تعاقدي بين المصرف والعميل، الذي غالبا ما يتمثل في شركة ما، حيث يوافق المصرف بموجبه على تقديم قروض لغاية سقف معين ولفترة معينة، عادة ما تكون سنة أو أكثر. وعند قيام المقترض بتسديد جزء من القرض، يمكنه اقتراض مبلغ مساوٍ للمبلغ المسدد مرة ثانية بموجب شروط الاتفاق)، أضف إلى ذلك صعوبة حصر البيانات التاريخية، والمعلومات التطلعية على مدى حياة القرض لتحديد ما سيكون عليه التعثر الافتراضي عند التخلف عن السداد (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، 2018).

- **مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار(9):**

في مقتضى معيار بازل(3)، تقتضي لجنة بازل للرقابة المصرفية بأن المصارف التجارية يجب عليها إقامة نموذج للخسائر الائتمانية المتوقعة يستند إلى معيار القيمة الفردية،

حيث يجب على المصارف احتساب الخسائر المتوقعة على مدى إطار زمني أطول من المتعارف عليها تقليدياً، كما يتعين على المصارف تقديم تقارير دورية حول هذه الخسائر وضمان توثيق كافٍ وملاءم للاحتياطيات المطلوبة. والهدف من هذا الإجراء هو تحسين تقديرات الخطر وزيادة الشفافية وموثقيه التقارير المالية للمصارف (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2015).

■ **الدراسة الميدانية:**

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة، إضافة إلى مجتمع الدراسة، والعينة المختارة، وأدوات الدراسة التي تم استخدمها، والإجراءات اللازمة للتحقق من مدى صدق وثبات أداة الدراسة، ولإجراءات والطرق الإحصائية التي تم استخدامها؛ لدراسة متغيرات الدارسة، وصولاً بذلك إلى النتائج.

1 - ثبات أداة الدراسة وصدقها:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة أجريت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (30) مفردة من مجتمع الدراسة واستكملت بيانات (25) استمارة، وطبقت معادلة (ألفاكرونباخ) لحساب الثبات، فقد بلغت قيمة معامل ثبات لمحور المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (0.91)، وبلغت قيمة معامل ثبات لمحور متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (0.90)، وبلغت قيمة ثبات لمحور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة(0.93)، أما قيمة معامل ثبات محور دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية فقد بلغت (0.96)، في حين كانت قيمة معامل ثبات للإجمالي (0.91)، وهي درجات ثبات عالية، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالثبات وبدرجة عالية من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول (3).

جدول (3) يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة.

المحاور	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	7	0.91	0.95
متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	6	0.90	0.95
توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	9	0.93	0.96
دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية	6	0.96	0.98
الإجمالي	28	0.91	0.95

2 - **المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة:** لقد تم تحليل البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة كما وردت في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	30 - 20	23	25.6
	40 - 31	33	36.7
	50 - 41	26	28.8
	60 - 51	8	8.9
	المجموع	90	100.0

المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	3	3.3
	دبلوم عالي	14	15.6
	بكالوريوس	47	52.2
	ماجستير	26	28.9
	المجموع	90	100.0
التخصص العلمي	تمويل ومصارف	33	36.7
	محاسبة	45	50.0
	إدارة أعمال	7	7.7
	أخرى	5	5.6
	المجموع	90	100.0
سنوات الخبرة	1 - 10	47	52.2
	11 - 20	26	28.9
	21 - 30	14	15.6
	31 سنة فأكثر	3	3.3
	المجموع	90	100.0
المسمى الوظيفي	موظف	56	62.2
	رئيس قسم	26	28.9
	مدير إدارة	8	8.9
	المجموع	90	100.0
المصرف	المحاسبة	35	38.9
	الائتمان	26	28.9
	المخاطر	17	18.9
	إدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي	12	13.3
	المجموع	90	100.0

عدد الدورات	لا توجد	84	93.3
	واحدة	2	2.2
	اثنتان	4	4.4
	المجموع	90	100.0

من خلال الجدول (4) الذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة يتبين الآتي، تبين أن ما نسبته 36.7 ٪ من العينة تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة، وهذه الفئة تمثل أعلى نسبة بين الفئات العمرية المدروسة. كما يلاحظ أن ما نسبته 52.2 ٪ من أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس، وهذا التأهيل الأكاديمي يعزز موقفهم وقدراتهم في المجال الذي يعملون فيه. ويبلغ ما نسبته 50 ٪ من عينة الدراسة أن تخصصهم في مجال المحاسبة، وهذه النسبة تعد الأعلى بين تخصصات الأخرى. بينما ما نسبته 52.2 ٪ من أفراد العينة تتراوح خبرتهم ما بين 1 إلى 10 سنوات، وهذا ما يجعلهم مؤهلين لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك امتلاكهم للقدرة الكافية للإجابة على تساؤلات الدراسة عن طريق تعبئة الاستبانات وفقاً للأساس الذي أعدت عليه.

■ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

يتناول هذا الجانب من الدراسة اختبار فروض الدراسة للتحقق من صحتها، عن طريق إجراء الاختبارات الإحصائية الآتية:

1) استخدم معامل الفاكرونباخ لإيجاد قيمة ثبات أداة الدراسة، كما تم استخدام اختبار (شابيرويلك (**Shapiro) - Wilk**) للتعرف على توزيع البيانات.

2) استخدمت التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص عينة توزيع الدراسة حسب البيانات الأولية.

3) استخدم المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي لتحديد اتجاهات المبحوثين

4) اختبار(**One sample Wilcoxon signed Rank test**) للتعرف على اتجاهات المبحوثين وهو الاختبار غير المعلمي البديل لاختبار t لعينة واحدة.

وبعد توزيع الاستمارات وفرزها وتحديد الاستمارات الصحيحة، والتي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها بعملية التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science SPSS 28 لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة، وتم استخدام نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداما، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تعطى درجة (2)، محايد تعطى درجة (3)، موافق تعطى درجة (4)، وموافق بشدة تعطى درجة (5)، ويوضح الجدول رقم (5) كيفية توزيع الوزن النسبي للتعرف على إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، كما في الجدول التالي:

جدول (5) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.80 - 1	2.60 - 1.80	3.40 - 2.60	4.20 - 3.40	5 - 4.20
مدى الوزن النسبي	% (36 - 20)	% (52 - 36)	% (68 - 52)	% (84 - 68)	% (100 - 84)
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

يتناول هذا الجانب الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

قبل الانتقال إلى إجابة السؤال الرئيسي:ما مدى إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، من المفيد التعرف على اتجاهات المبحوثين، ومعرفة مدى موافقتهم على عبارات وأبعاد استمارة البحث، وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية للفقرات، والأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:

- المحور الأول: المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

لتحديد مستوى المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد هذا المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يقدر نموذج خسائر الائتمان الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها مصرف ما بسبب مخاطر الائتمان.	3.87	0.77	77.40	1
.2	يتم التعامل مع مخصص خسائر الائتمان كمصروف في البيانات المالية للمصرف.	3.56	0.86	71.20	6
.3	تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة من الديون المتأخرة أو المعدومة التي من المحتمل أن يتخلف المقترض عن سدادها أو تصبح غير قابلة للاسترداد.	3.71	0.93	74.20	2

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.4	نموذج الخسائر المتوقعة يخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبدئياً على الفترات المالية عندما يتم الاعتراف بالإيرادات.	3.56	0.84	71.20	6
.5	نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة هو المدخل الذي تنعكس فيه الخسائر الائتمانية المتوقعة مبدئياً على طول فترة حياة الأصل المالي.	3.63	0.87	72.60	3
.6	خسائر الائتمان المتوقعة تؤخذ في الاعتبار عند احتساب تكلفة الأصل المالي.	3.61	0.97	72.20	4
.7	يكون الاعتراف بالأرباح والخسائر متسقاً مع الطريقة التي يتم بها تسعير الأصول المالية.	3.58	0.92	71.60	5
	المستوى العامل لمحور المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	3.64	0.73	72.89	

تشير النتائج الواردة بالجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول " لمحور المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة" حيث يظهر من نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.56– 3.87)، فقد جاءت العبارة رقم (1) والتي تنص على أن " **يقدر نموذج خسائر الائتمان الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها مصرف ما بسبب مخاطر الائتمان.**»، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.87) وانحراف معياري قيمته (0.77)، بينما جاءت العبارة رقم (2) والتي تنص على أن **يتم التعامل مع مخصص خسائر الائتمان كمصروف في البيانات المالية للمصرف**، والعبارة رقم (4) والتي تنص على أن **نموذج الخسائر المتوقعة يخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبدئياً على الفترات المالية عندما يتم الاعتراف بالإيرادات**،

في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.56) لكل منهما، وانحراف معياري (0.86) و(0.84) على التوالي، وبشكل عام فإن المتوسط العام لمحور المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة قد بلغ (3.64) بانحراف معياري (0.73)، وبلغت الأهمية النسبية للمحور (72.89 ٪)، ما يعني أن مستواه مرتفعا مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (5).

شكل (1) يوضح اختبار (One sample Wilcoxon signed Rank test) للفرضية الأولى

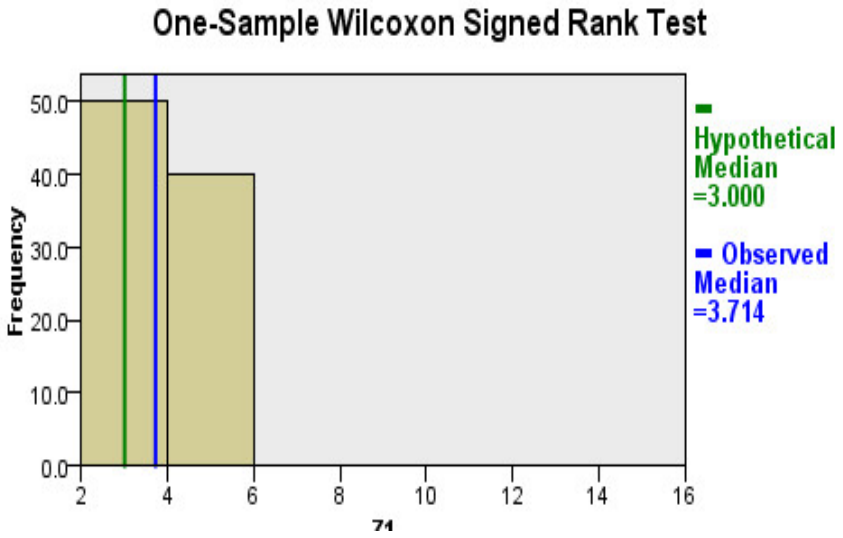

● المصدر: نتائج الاختبار الإحصائي SPPS\

المحور الثاني: متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

لتحديد متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (7) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يعتمد نموذج الخسائر المتوقعة على مجموعة المعلومات التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تحديد التوقعات المتعلقة بخسائر الائتمان خلال ثلاث مراحل تمثل ثلاثة مستويات لمخاطر الائتمان.	3.73	0.76	74.60	2
.2	يتم في المرحلة الأولى ضم الأدوات المالية التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقارير المالية.	3.58	0.79	71.60	4
.3	يتم في المرحلة الثانية وصف الأصول التي تزداد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير وجوهري منذ الاعتراف الأول أو الشراء.	3.61	0.80	72.20	3
.4	يتم في المرحلة الثالثة شمل الأصول التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل كبير بحيث أصبح هناك دليل ملموس على انخفاض القيمة فعلياً.	3.73	0.79	74.60	2
.5	يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة منذ تاريخ نشأة الأصل المالي أو شرائه.	3.58	1.01	71.60	4
.6	تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الجديد يؤدي إلى تقديم متطلبات إفصاح جديدة تتعلق بممارسات إدارة مخاطر والائتمان.	3.74	0.84	74.80	1
	المستوى العام لمحور متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	3.66	0.72	73.26	

أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي الواردة بالجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني "المحور متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة"، حيث يظهر من نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.58–3.74)، فقد جاءت العبارات رقم (6) والتي تنص على أنّ "**تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الجديد يؤدي إلى تقديم متطلبات إفصاح جديدة تتعلق بممارسات إدارة مخاطر والائتمان.**"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري قيمته (0.84)، بينما جاءت العبارة رقم (2) التي تنص على أنّ "**يتم في المرحلة الأولى ضم الأدوات المالية التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقارير المالية**«والعبارة رقم (5) والتي تنص على أنّ « **يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة منذ تاريخ نشأة الأصل المالي أو شرائه**»، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.58) لكل منهما وانحراف معياري (0.79) و(1.01) على التوالي، وبشكل عام فإن المتوسط العام لمحور تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الجديد يؤدي إلى تقديم متطلبات إفصاح جديدة تتعلق بممارسات إدارة مخاطر والائتمان قد بلغ (3.66) بانحراف معياري (0.72) وبلغت الأهمية النسبية للمحور (73.26 ٪) ما يعني أن مستواه مرتفع مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (5).

شكل (2) يوضح اختبار (One sample Wilcoxon signed Rank test) للفرضية الثانية

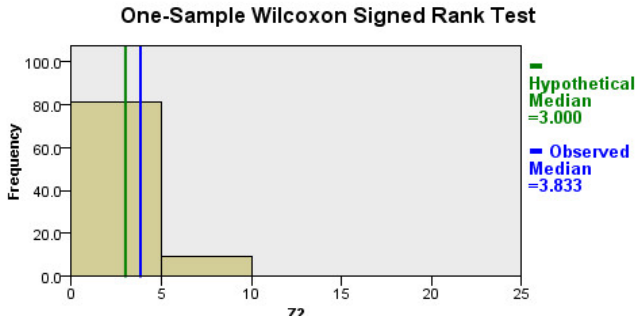

● المصدر: نتائج الاختبار الإحصائي SPPS

● **المحور الثالث: توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:**

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (8) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يقوم المصرف بتوضيح أسس القياس الكمي والنوعي لمخاطر الائتمان وآليات الإفصاح عنها.	2.91	1.07	58.20	5
.2	يقوم المصرف بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وكيفية تفعيلها بما يتفق مع المعالجة المحاسبية التي تقتضيها متطلبات المعيار(9).	2.91	1.12	58.20	5
.3	يقوم المصرف بتقدير الخسائر بحيث يجب أن يعكس تقديرات الإدارة الائتمانية وفقاً لخبرتها.	2.90	1.09	58.00	6
.4	يقوم المصرف بعكس التقديرات الاحتمالية المرجحة غير المتحيزة للخسائر الائتمانية المتوقعة.	2.72	0.95	54.40	8
.5	يجب أن تكون المنهجية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة عن 12 شهرا قوية في كل الأوقات.	3.04	1.17	60.80	2

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.6	يجب أن تسمح بالاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة في الوقت المناسب.	3.02	1.16	60.40	3
.7	يقوم المصرف بتوفير البيانات والتحليلات واستخدام تقديرات ائتمانية مبنية على خبرة، خاصة فيما يتعلق بالتعرضات التي تعاني من زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية.	2.97	1.10	59.40	4
.8	توافر المعلومات عن الحالة الاقتصادية الكلية والاقتصاد على مستوى القطاع والمخاطر على المستوى الإقليمي بالنسبة لمقترضٍ بعينه أو مجموعة من مقترضين لديهم الخصائص الائتمانية ذاتها، بالإضافة إلى الخصائص التشغيلية الإستراتيجية للمقترض.	2.86	1.20	57.20	7
.9	يصنف المصرف التأخر في السداد يعد مؤشراً على حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية.	3.28	1.15	65.60	1
	المستوى العام لمحور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:	2.96	0.92	59.14	

يبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث "المستوى العام لمحور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة " حيث يظهر من نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.86– 3.28)، فقد جاءت العبارة رقم (9) والتي تنص على **أن « يصنف**

المصرف التأخّرَ في السداد مؤشراً على حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية». في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.28) وانحراف معياري قيمته (1.15)، بينما جاءت العبارة رقم (8) والتي تنص على **"توافر المعلومات عن الحالة الاقتصادية الكلية والاقتصاد على مستوى القطاع والمخاطر على المستوى الإقليمي بالنسبة لمقترض بعينه أو مجموعة مقترضين لديهم الخصائص الائتمانية ذاتها، بالإضافة إلى الخصائص التشغيلية الاستراتيجية للمقترض..»**، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.86) وانحراف معياري (1.20)، وبشكل عام فإن المتوسط العام لمحور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة قد بلغ (2.96) بانحراف معياري (0.92) وبلغت الأهمية النسبية للمحور (59.14 ٪)، ما يعني أن مستواه متوسط مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (5).

شكل (3) يوضح اختبار (One sample Wilcoxon signed Rank test) للفرضية الثالثة

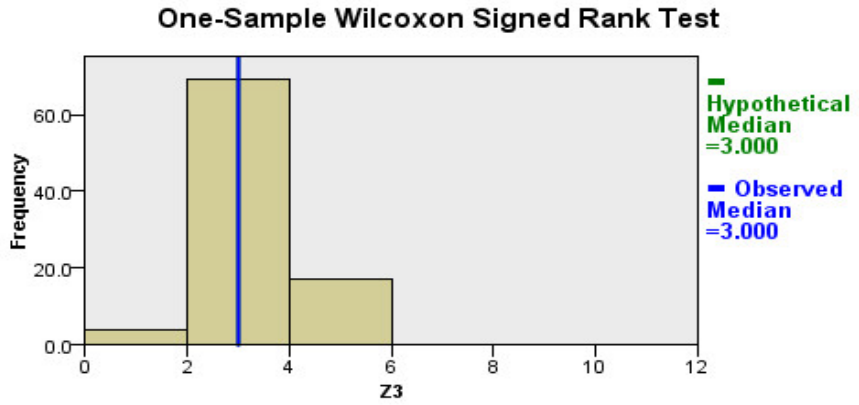

● المصدر: نتائج الاختبار الإحصائي SPPS

● **المحور الرابع: دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية:**

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (9) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يقوم المصرف المركزي بتوفير الإرشادات التفصيلية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.	2.89	1.10	57.80	4
.2	يوفر المصرف المركزي ملخص لمعيار (9) ويوضح أهدافه ومحتوياته.	2.92	1.07	58.40	3
.3	يوفر المصرف المركزي وصفا كاملا وواضحا لنموذج الخسائر المتوقعة بمراحله الثلاث.	2.74	1.01	54.80	5
.4	يوفر المصرف المركزي مجموعة متنوعة من المؤشرات الكمية والنوعية لتحديد الزيادة الجوهرية في خسائر الائتمان.	2.96	1.02	59.20	2
.5	تقوم إدارة الرقابة المصرفية بمصرف ليبيا المركزي بمتابعة تطبيق النموذج بالمصارف التجارية.	2.92	1.16	58.40	3

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.6	يقوم المصرف المركزي بتوفير إحصائيات وبيانات عن مؤشرات الاقتصاد الكلي لاستخدامها في تطبيق النموذج.	3.03	0.97	60.60	1
	المستوى العام لمحور دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية	2.91	0.95	58.22	

أشارت نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع "محور دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية" حيث يظهر من نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.89– 3.30)، حيث جاءت العبارة رقم (1) والتي تنص على أن "**يقوم المصرف المركزي بتوفير إحصائيات وبيانات عن مؤشرات الاقتصاد الكلي لاستخدامها في تطبيق النموذج**»، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.03) وانحراف معياري قيمته (0.97)، بينما جاءت العبارة رقم (3) والتي تنص على أن " **يوفر المصرف المركزي وصفا كاملا وواضحا لنموذج الخسائر المتوقعة بمراحله الثلاث**»، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.89) وانحراف معياري (1.10)، وبشكل عام فإن المتوسط العام لمحور دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية قد بلغ (2.91) بانحراف معياري (0.95) وبلغت الأهمية النسبية للمحور (58.22 ٪) ما يعني أن مستواه متوسط مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (5).

شكل (4) يوضح اختبار (One sample Wilcoxon signed Rank test) للفرضية الرابعة

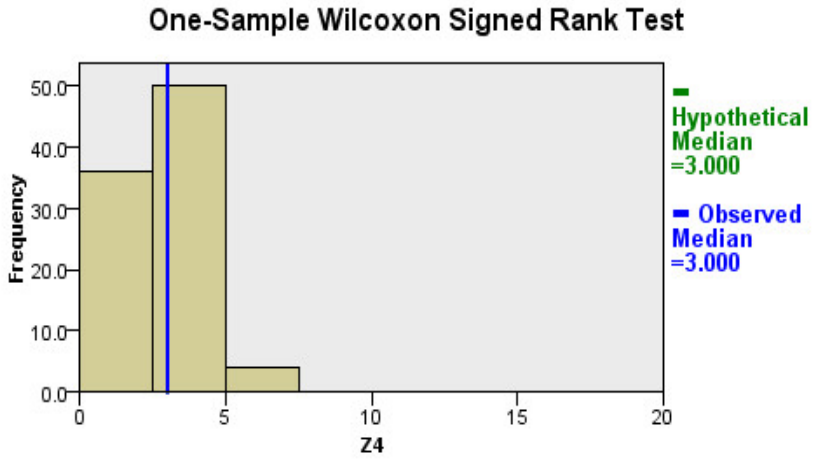

● المصدر: نتائج الاختبار الإحصائي SPPS

■ **الجانب الاستدلالي:**

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت دراسة إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية تم تحديد اختبار«Oni sample wilcoxon signed Rank test " لمعرفة اتجاهات المبحوثين؛ نظراً لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي لاختبار فرضيات الدراسة.

■ **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة:**

الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة: توجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية وقد تم صياغة الفرضية في صورة فرضية صفرية وفرضية بديلة كما يلي :

☐ لا توجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية

- ☐ توجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى وتنص على أن المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تساهم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية»

- ☐ لا يوجد دور للمعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.
- ☐ يوجد دور للمعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية

الفرضية الفرعية الثانية وتنص على أن متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تساهم في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية»

- ☐ لا يوجد دور لمتطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية
- ☐ يوجد دور لمتطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية

الفرضية الفرعية الثالثة وتنص على أهمية دور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

- ☐ لا يوجد دور لتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ☐ يوجد دور لتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

الفرضية الفرعية الرابعة وتنص على أهمية لدور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية:

- ☐ لا يوجد دور لمصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية.
- ☐ يوجد دورلمصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (One sample Wilcoxon signed Rank test)

الفرضية	الفرضية الصفرية	الإحصاء	P-value	القرار
الفرضية الأولى	الوسيط يساوي 3	2614	0.00	رفض فرض العدم
الفرضية الثانية	الوسيط يساوي 3	2197	0.00	رفض فرض العدم
الفرضية الثالثة	الوسيط يساوي 3	1500	0.55	قبول فرض العدم
الفرضية الرابعة	الوسيط يساوي 3	1214	0.45	قبول فرض العدم
الفرضية الرئيسة	الوسيط يساوي 3	2522	0.00	رفض فرض العدم

توضح نتائج اختبار(**One sample Wilcoxon signed Rank test**) الواردة بالجدول (10) إلى معنوية الفرضية الرئيسة والفرضية الأولى والثانية عند مستوى معنوية 1 ٪ ، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، بمعنى أن المبحوثين يوافقون على وجود دور للمعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك يوجد دور لمتطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر

الائتمانية المتوقعة، كما أشارت النتائج إلى عدم موافقة المبحوثين على وجود دور لتوصيات لجنة بازل للرقابة، وعدم وجود دور لمصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

■ **النتائج والتوصيات:**

وفيما يلي عرض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة من خلال استقاء آراء المشاركين بها، وذلك باستخدام نتائج التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي، للإجابة على التساؤلات والفرضيات الرئيسية والفرعية.

● **النتائج العملية للفرضية الرئيسية الأولى:**

من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى ما يلي:

1 - أوضحت نتائج المشاركين بالدراسة حول المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، على وجود معرفة لدى العاملين بالمصارف التجارية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وهذا ما أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول البديلة، والتي تنص على وجود دور للمعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

2 - بينت نتائج المشاركين في الدراسة حول متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، توفّر متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية، وهذا ما أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول البديلة، والتي نصت على وجود دور لمتطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

3 - أكدت نتائج الدراسة الخاصة بدور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، أنه لا يوجد دور لتوصيات لجنة بازل

للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية، مما أدى إلى قبول الفرضية الفرعية الثالثة، والتي تنص على أنه لا يوجد دور لتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

4 - تشير نتائج الدراسة المتعلقة بدور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى أنه لا يوجد دور لمصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وهذا ما أدى إلى قبول الفرضية الفرعية الرابعة، والتي تنص على أنه لا يوجد دور لمصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية.

5 - أوضحت نتائج الدراسة حول إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية، وأوضحت أنه يوجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، مما أدى إلى رفض الفرضية الرئيسية الأولى وقبول البديلة، والتي تنص على أنه توجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

■ **توصيات الدراسة:**

تنقسم توصيات الدراسة التي توصلت إليها إلى:

■ **توصيات حسب الجهة المشاركة بالدراسة:**

- **مصرف ليبيا المركزي:**

- ضرورة تدريب العاملين على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراء ورشات العمل والدورات التدريبية.
- العمل على إعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، والاستفادة من تجارب دول الجوار.
- العمل على إعداد إطار متكامل يوضح وضع وطبيعة نموذج الخسائر الائتمانية

المتوقعة، وذلك بالاستعانة بالمختصين في الجامعات الليبية (التمويل والمصارف، المحاسبة، إدارة المخاطر).

- وضع منهجية موحدة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ ليتسنى للمصارف التجارية تطبيقها والاستفادة من هذه الأداء في إدارة (المحاسبة، الائتمان، المخاطر)؛ ليتم اعتمادها كأداة رقابية.

● **المصارف التجارية:**

- الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين بالمصارف التجارية على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراء ورشات العمل والدورات التدريبية.
- إدخال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمنظومة المصرفية لإدارة الائتمان، والمخاطر، والمحاسبة، لقياس المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة المحيطة بالعمل المصرفي.
- قيام مجالس الإدارات بمتابعة ومراقبة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- استحداث أقسام بإدارات (الائتمان، المخاطر، المحاسبة) لاستخدام أدوات حديثة مثل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

■ **توصيات الدراسة المستقبلية:**

- الاعتماد على المتخصصين في الجامعات وبعض الخبراء في تطوير كوادر المصارف التجارية في آليات تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- دعوة الباحثين إلى إجراء أبحاث ودراسات أخرى حول تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- أن يتم إجراء دراسات عن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الشركات المالية وشركات التأمين.
- إجراء دراسة تتناول إمكانية الربط بين اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

■ المراجع

1. أحمد، وفاء (2016) . أثر قياس مخاطر الائتمانية وفقاً لمعيار المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف المصرية . دار المنظومة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، قسم المحاسبة، 40 (4) : 9 - 87 .

2. إبراهيم، نبيل (2018) . التحديات التي تواجهها المصارف المصرية عند تطبيق معيار 9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي . المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 42 (2) : 48 – 77 .

3. الخالدي، أحمد (2016) . الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (إخفاض نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة) على المصارف العاملة في الأردن . رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن .

4. تيسير، محمد (2023). المنهج الوصفي التحليلي مع نبذة حول المنهج الوصفي التحليلي. المؤسسة العربية للعلوم والنشر، فلسطين.

5. شحاتة، محمد (2019). انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار 9 ومقررات بازل 3 على تصنيف محفظة القروض المصرفية – مع دراسة تطبيقية للبنوك التجارية المصرية . المجلة العلمية للدراسات المحاسبية – قسم المحاسبة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 1 : 446 - 533 .

6. علي، هالة فضيل (2020). أثر القدرة التنبؤية لنموذجي الخسائر المحققة والخسائر المتوقعة لتدهور القروض على جودة الأرباح المحاسبية. رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.

7. محمد، صلاح؛ وحامد، محجوب (2017). دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني المعيار(9) على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية. مجلة علوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، كلية التجارة، جامعة أم درمان الإسلامية، 9(1).

8. البنك الدولي (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا.

9. اتحاد المحاسبين الأوربيين واتحاد المجموعة الاستشارية لإعداد التقارير (2009). اضمحلال الأصول المالية: نموذج الخسارة المتوقعة.

10. صندوق النقد الدولي (2018) . تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية، سلسلة

دراسات محاسبية ومالية .

11. المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية (2016).

"IFRS9 Loan Loss Accounting for Cooperative Financial Institution». Available at https://www. woccu.org/documents/WOCCU_IFRS_9forCoop Financial InstitutionsDec 2016.

12. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) (2018).

Available. https://www.icpak.com/wp - content/ uploads/201801//IFRS - 9 - Implementation - guideline - final.pdf.

13. لجنة بازل للرقابة المصرفية (2016).

"Prudential of Problem Assets Definitions of Non - performing Exposure and for barouche – consultative document». Available at https:// www.bis.org/bcbs/publ/d403.htm.

14. لجنة بازل للرقابة المصرفية (2015).

http://www.bis.org/bcbs/publ/d311.pdf.

15. مجموعة الموارد الانتقالية لانخفاض قيمة الأدوات المالية. 2015.

available at: http://www.iasplus.com/en/ resource/advisory/ity.

1. Giner, B., & Mora, A., (2016). ." Bank Loan Loss Accounting: Research Implications for the Post - Crisis Debate", Available at SSRN: https://sci hub. cc/https://ssrn.com /abstract=2765667 or http://sci - hub.cc/http://dx.doi. org/10.2139/ssrn.2765667.
2. Cohen, B., & Edwards, G., (2017). "The New Era of Expected loss Provisioning". Bis Quarterly Review, available at: http://www. bis.org/publ/qtpdf/r - 9t1703f. htm.
3. Sultanoğlu, B., (2018). " Expected Credit Loss Model By IFRS 9 and Its Possible Early Impacts on European and Turkish Banking Sector " . Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi, Vol 20, Issue3, PP476 - 506.

4. Restoy, F., & Zamil, R., (2017)., "Prudential policy considerations under expected loss Provisioning Lessons from Asia", Financial Stability Instiute, FSI Insights on Policy Implemention, Available at https://www.bis.org/fsi/publ/insights5.

5. Novotny - Farkas, N., (2017), " The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability ", Journal of Accounting in Europe , Vol 13, Issue 2, PP 197 - 227.

6. Edwards, Jr., (2014), "The upcoming New Era of Expected Loss Provision", Season Financial Stability, vol 2, PP13 - 24.

7. Tony, T., (2014) "A Review of the Expected Credit Loss Model of IFRS9 Finance Instruments", , Available at: http://www.masb.org.my/ pdf.php?pdf=Expected % 20Credit % 20Loss % 20Model % 20 of % 20 IFRS % 209_FI_20 Jan2015.pdf&file_path=pdf.

تحليل العوامل المؤثرة في تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نموذج patrol

دراسة حالة مصرف الجمهورية

■ أ. وائل صبري القدار*

● تاريخ استلام البحث 2024/03/30م ● تاريخ قبول البحث 2024/06/07م

■المستخلص:

تهدف الدراسة إلى بيان أهم العوامل المؤثرة لتقييم أداء المصارف التجارية، وتحليلها من خلال استخدام النماذج الحديثة المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية وهو نموذج PATROL. إذ يعد هذا النموذج أحد نماذج الإنذار المبكر لتقييم أدوات الرقابة الداخلية، كما أنه يجمع بين المتغيرات المالية وغير المالية، والتي يتكون منها النموذج والمتمثلة في خمسة مكونات وهي: (كفاية رأس المال، والربحية، ومخاطر الائتمان، وكفاءة التنظيم، والسيولة) وأهمية هذه المتغيرات في تقييم أداء المصارف التجارية .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة في جانبها العملي:

أولاً – من خلال التقييم وفقا لمنهج الترجيح ،والتي يتم من خلالها حساب مكونات النموذج بالاعتماد على النسب المالي، إذ تم استخدام 5 نسب للتعبير عن المكونات الخمسة ،وتم ترجيح كل مكون بوزن معين للتوصل إلى رقم واحد يعبر عن أداء المصرف خلال كل سنة.

ثانياً – التقييم وفقا لمنج التصنيف بحيث يتم تصنيف مكونات النموذج على مقياس من 1 إلى 5 يمثل 1 أفضل أداء أما 5 فيمثل أدنى أداء ،ويتم جمع التصنيفات لكل المكونات للوصول إلى تقييم الأداء السنوي لمصرف الجمهورية.

*محاضر بقسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E – mail: W.algedar@uot.edu.ly

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها. أنه أظهرت نتائج التحليل ارتفاع مخاطر الائتمان للمصرف في بعض السنوات، حيث نجد أن أعلى نسبة لمخاطر الائتمان بمصرف الجمهورية في سنة 2019، كما أظهرت نتائج التحليل أن أعلى نسبة للسيولة بمصرف الجمهورية في سنة 2021 حيث بلغت (13.11)، وأقل نسبة بلغت (2.79) خلال سنة 2013، ويوجد تذبذب في نسب السيولة لمصرف الجمهورية وهذا التذبذب يعد مؤشراً لارتفاع الخطورة وعدم استقرار.

● **الكلمات المفتاحية:** نموذج PATROL –كفاية رأس المال –مخاطر الائتمان –كفاءة التنظيم – الأداء المصرفي.

■ **ABSTRACT**

The study aims to show the most important factors affecting the performance of banks and analyze them by using the most important modern models used in evaluating the performance of commercial banks, which is the PATROL scale, as it is considered one of the early warning models for evaluating internal control tools, as it combines financial and non - financial variables, which are mainly: capital adequacy, profitability, credit risk, organizational efficiency and liquidity, and the importance of these variables in evaluating the performance of commercial banks.

In order to achieve this goal, the study relied on its practical aspect first through evaluation according to the weighting method, through which the components of the model are calculated based on financial ratios, as 5 ratios were used to express the five components and each component was weighted with a specific weight to reach a single number that expresses the bank's performance during each year, secondly, the evaluation according to the classification method so that the components of the model are classified on a scale from 1 to 5, 1 represents the best performance, while 5 represents the lowest performance, and the classifications are collected for all components to reach the annual performance evaluation of the Republic Bank.

The study reached several results, the most important of which is that the analysis results showed an increase in the bank's credit risks in some years, as we find that the highest credit risk ratio in the Republic Bank was in 2019. The analysis results showed that the highest liquidity ratio in the Republic Bank was in 2021, reaching

(13.11), and the lowest ratio was (2.79) during 2013. There is fluctuation in the liquidity ratios of the Republic Bank, and this fluctuation is an indicator of high risk and instability.

Keywords : PATROL model - capital adequacy - credit risk - regulatory efficiency - banking performance.

■ المقدمة :

يعد الجهاز المصرفي ذا أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن وجود نظام مصرفي سليم ومعافى أصبح من الضروريات الملحة التى تفرض نفسها على أي بلد، باعتبار أن وجود نظام مصرفي قوي سيخلق ثقة كبيرة من شأنها أن تدعم سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكنها من متابعة مهامها المختلفة، ونظرا للتطورات المتسارعة والتي أصبحت تعرفها الحياة الاقتصادية في الآونة الأخيرة، وما شهدته الصناعة المصرفية والتي تعتبر من أهم الدعائم الاقتصادية لأي دولة، فإنه بات لزاماً على هذه الأخيرة تقديم مستويات أداء جيدة وكفاءة عالية خاصة في ظل تنامي التنافسية في القطاع المصرفي، الأمر الذي يضمن استمراريته وبقاءه، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستمر.

إن الأداء الجيد للمصارف التجارية يكافئ المساهمين على استثماراتهم، مما يشجع الاستثمار الإضافي ويحقق النمو الاقتصادي ،ومن ناحية أخرى فإن الأداء المصرفي الضعيف يمكن أن يؤدي إلى فشل مصرفي وأزمة لها تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام أحد النماذج الذي ندر استخدامها في الأدبيات المالية والمصرفية ،وحتى تكون عملية التقييم أكثر كفاءة وفعالية، من الضروري الاعتماد على النماذج المناسبة لتقييم أداء المصارف والمواكبة للتطور والتعقيد المستمر في البيئة المصرفية، ومن بين هذه النماذج نموذج PATROL المستخدم في مصارف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

سيقوم الباحث في هذه الدراسة بتقييم أداء مصرف الجمهورية باستخدام نموذج PATROL وعليه ،فهو يهتم بالصحة المالية للمصارف، حيث يعتبر من نماذج الإنذار المبكر في حال وجود إخفاق مالي للمصارف التجارية، كما أنه يجمع بين المتغيرات المالية وغير المالية والتي تتمثل أساسا في (كفاية رأس المال، والربحية، ومخاطر الائتمان، وكفاءة التنظيم ،والسيولة).

■ **مشكلة الدراسة:**

يحتل دور المصارف في النشاط الاقتصادي، والمتمثل أساسا في الوساطة المالية مكانة كبيرة، ومن هذا المنطلق تم استحداث مقاييس متنوعة لتقييم الأداء المصرفي والتي أثبتت مع مرور الزمن ضعفها في ظل تزايد المنافسة المصرفية، ومن هنا تبرز إشكالية بحثنا والتي تكمن في محاولة لتقييم أداء مصرف الجمهورية خلال السنوات من2011 - 2021 باستخدام أحد أهم النماذج الحديثة والذي يجمع بين العوامل المالية وغير المالية.

لذا فإن عدم الكفاءة المصرفية قد تؤدي إلى نقص الموارد المتاحة للمقترضين في الوقت الذي تكون تلك الموارد متراكمة لدى العملاء، مما قد يؤدى إلى الإضرار بالصالح العام نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن تزايد ضعف الإفصاح والشفافية أي عدم رغبة المصارف في الإفصاح عن معلوماتها ،خاصة وأن قياس الجدارة الائتمانية ومدى التعرض للمخاطر أصبحت من المسائل المعقدة وليس من السهل تفسير البيانات المالية للمصارف، كذلك فإن التغيرات المتسارعة في بيئة العمل المصرفي في الآونة الأخيرة جعلت مقاييس الأداء التقليدية غير كافية للتخطيط والسيطرة على الأنشطة ،خاصة وأن البيئة المصرفية عالية المنافسة ومتغيرة ؛ لذا فقد برزت الحاجة إلى جمع المعلومات ومحاولة التغلب على التعقيد في تقييم أداء المصارف باستخدام نماذج حديثة، تأخذ على عاتقها الجمع بين المعلومات المالية وغير المالية ومن بين هذه النماذج الحديثة لتقييم أداء المصارف نموذج (PATROL) .

لذا جاءت الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات الآتية :

- كيف يمكن لنموذج PATROL معرفة مستوى الأداء المصرفي لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة لتعزيز ثقة المودعين وتحقيق أهدافهم ؟

- ما مدى فعالية نموذج PATROL في التنبؤ بالمخاطر المالية ومساعدة مصرف الجمهورية على تحسين أدائه؟

■ **فرضيات الدراسة :**

تتمثل الفرضيات الرئيسية لهذه الدراسة فيما يأتي :

- **يستخدم نموذج PATROL في تقييم أداء مصرف الجمهورية وتحديد أدائه خلال سنوات الدراسة وتصنيفها .**

- **يتباين أداء مصرف الجمهورية تبعا لتباين المنهجيات المستخدمة في احتساب نموذج PATROL خلال سنوات الدراسة .**

■ **أهداف الدراسة :**

1 - تقييم أداء مصرف الجمهورية باستخدام نموذج PATROL .

2 - إبراز الدور المهم للنماذج الحديثة كأداة من أدوات التحليل لتقييم الأداء المصرفي .

3 - التوصل إلى استنتاجات تدعم المعرفة العلمية التي تهم الباحثين والمتخصصين في هذا المجال.

■ **أهمية الدراسة :**

تبرز أهمية الدراسة في كونها تناولت موضوع تقييم أداء المصارف التي تمثل عصب الاقتصاد في أغلب الدول ومحركه الأساسي، كما إنها تسلط الضوء على أحد أهم النماذج لتقييم الأداء وهو نموذج (PATROL)، أما بالنسبة للأهمية العلمية للدراسة فتتمثل في

استخدام هذا النموذج لتقييم أداء أحد أهم المصارف التجارية العاملة في ليبيا (مصرف الجمهورية) .

■ **الدراسات السابقة :**

1 – دراسة د. أحمد بلقاسم التواتي، 2021م، بعنوان تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معايير التقييم الدولية .

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معيار CAMELS الدولي والمعتمد بنظام التقييم المصرفي الأمريكي، ومدى ملاءمة هذا المعيار للبيئة المصرفية الليبية، حيث يعتمد هذا المعيار على تقييم أداء المصارف باستخدام ستة مؤشرات وهي (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، والربحية، والسيولة) وحساسية أصول المصرف لمخاطر السوق ،حيث تمحورت إشكالية البحث حول هذه المؤشرات ومدى قدرتها على تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، واعتمد الباحث على تحليل بعض بنود القوائم المالية المستخدمة في مؤشرات المعيار ومقارنتها بنسب المعيار لتحديد النتائج، وقد تمثلت عينة الدراسة في مصرف المتحد للتجارة والاستثمار ومصرف الواحة (خلال الفترة 2014 – 2017) وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها عدم ملاءمة تطبيق كامل مكونات المؤشر في المصارف التجارية الليبية الخاصة بسبب تعذر تقييم عنصر حساسية السوق لعدم توفر البيانات المطلوبة، وبالتالي تم تطبيق الصيغة الثانية للمؤشر وهو معيار CAMELS إلا إن مؤشرات معيار CAMELS أسهمت في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، فيما يخص باقي مكونات النموذج.

2 - دراسة محمد جموعي قريشي، 2004م، بعنوان تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (1994 - 2000) .

هدفت هذه الدراسة إلى كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك، وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية باستخدام بيانات قوائمها

المالية (قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج وتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك والمخاطر)، ثم مقارنة أداء هذه البنوك فيما بينهم، استخدم الباحث في هذه الدراسة نموذجاً تحليلياً يعرف بنموذج العائد على حق الملكية (ROE) في محاولة للمقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة من حيث العائد أو المردودية، والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، وإنتاجية أصول كل بنك من جهة، ومن حيث المخاطر التي تواجه كل بنك من جهة ثانية.

3 - دراسة سعد الله محمد عبيد النعيمي ،**2017م**، بعنوان تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج patrol دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف باستخدام أحد النماذج الحديثة والتي لم يسبق استخدامها من قبل وهو نموذج PATROL إذ يعد هذا النموذج أحد نماذج الإنذار المبكر، ويعتمد على خمسة مكونات وهي (كفاية رأس المال ،والربحية، ومخاطر الائتمان ،وكفاءة التنظيم، والسيولة) وقد شملت عينة البحث ثمانية مصارف أهلية عراقية لسنة 2012 لعدم قدرة الباحث الحصول على البيانات المالية لأكثر عدد من المصارف، وتم إثبات صحة فرضيات البحث والمتضمنة إمكانية استخدام النموذج PATROL في تقييم أداء المصارف الأهلية العراقية، فضلا عن إمكانية ترتيبها تنازليا بناءً على مخرجات النموذج، ابتداءً بالمصارف ذات الأداء الجيد انتهاء بالمصارف الأقل أداء، حيث توصل البحث إلى استنتاجات عدة منها: إن قيام المصارف بتقييم أدائها بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية، يمكنها من تحديد الأخطاء والانحرافات ومعرفة أسبابها ،وبالتالي إيجاد طرق كفيلة بمعالجتها، فضلا عن تمكنها من رسم استراتيجية مناسبة لرفع وتحسين مستوى أدائها الحالي، واقترح الباحث توصيات عدة منها إنه يتوجب على إدارة المصارف إعطاء أهمية لتقييم أدائها المصرفي من خلال إنشاء وحدة إدارية متخصصة ،تناط لها مهمة تقييم الأداء بالاعتماد على موظفين متخصصين وخبراء ماليين في مجال التحليل المالي .

4 - دراسة د. محمد البشير بن عمر، د. أحمد نصير ،2017م، بعنوان تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camels حالة البنك الجزائري الوطني في الفترة (2014 - 2015) .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك، وتم تسليط الضوء على مناقشة تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج Camels، حيث يعتبر هذا نموذجاً من أهم النماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية وتقييمها، وذلك باستخدام جملة من المؤشرات والمعايير والطرق النموذجية لتفادي الأزمات المالية وعدم حدوثها في المستقبل، كما تعتبر من الأساليب الناجعة والتي تضمن توفير مناخ ملائم لعمل البنوك في ظل الشفافية والرقابة التي تعتمد عليها في الوقت الحالي، ومعرفة كيفية تقييم الأداء لدى البنوك بصفة عامة، وبصفة خاصة البنك الوطني الجزائري ،ومعرفة أهم الطرق والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك معيار camels ، ويعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك الناجحة في هذا القطاع الحساس وخاصة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي تتطلب عملية الرقابة داخل البنك معايير عدة تستخدم لقياس مدى سلامة أدائها، حيث تطرق الباحثان إلى استخدام معيار يحدد أداء البنك وتصنيفه واكتشاف الخلل المالي في أدائها في وقت مبكر حتى لا تتعرض إلى مشاكل مالية تؤدي إلى انهيارات غير متوقعة، ويسمى هذا المعيار بالإنذار المبكر معيار Camels .

5 - دراسة د. محمد عبد الفتاح العشماوي وآخرون، 2022م، بعنوان دور المؤشرات في تقييم الأداء المصرفي دراسة حالة على البنك الأهلي المصري .

هدفت هذه الدراسة إلى مدى قدرة مؤشرات نموذج CAMELS في تقييم الأداء المصرفي، وذلك من خلال دراسة حالة على البنك الأهلي المصري، وفي سياق ذلك استهدف البحث دراسة وتحليل الجهود المحاسبية في مجال الأداء المصرفي ومؤشرات

تقييمه، وتقييم قوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين مؤشرات CAMELS وبين الأداء المصرفي، وتقييم الدلالة الإحصائية لأثر المتغيرات المستقلة مؤشرات CAMELS على المتغير التابع للأداء المصرفي، ولتحقيق هذه الأهداف تم اختبار مجموعة من الفروض التي ترتب عليها مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير جوهري للمتغيرات الآتية (القروض غير المنتظمة/ حقوق الملكية)، و(الأصول السائلة/ إجمالي الودائع)، و(الأصول السائلة/ إجمالي الأصول)، و(حقوق الملكية/ إجمالي الودائع)، و(معدل التغير في أذون الخزانة (على الأداء المصرفي بالبنك الأهلي)، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط بين (حقوق الملكية/ إجمالي الأصول)، و (حقوق الملكية/ إجمالي الودائع)، و(صافي الدخل/ إجمالي الأصول)، و (صافي الدخل/ إجمالي الودائع). واقترح الباحث في ضوء هذه النتائج مجموعة من التوصيات أهمها تطبيق تقييم الأداء المصرفي بشكل ضروري ودوري على كافة البنوك المصرية، الأمر الذي يعني تفعيل دور الرقابة الداخلية لاكتشاف نقاط القوة والضعف، وكيفية تصحيح الأخطاء والعمل على تقوية نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، والاستمرار في متابعة التطورات التي تتعمق بالتحليل المالي للبنوك وبخاصة النماذج الحديثة ومنها نموذج CAMELS.

■ **منهجية الدراسة :**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من بعدين ،البعد الأول: الدراسة النظرية وذلك لوصف حالة الدراسة من خلال طرح أدبيات الموضوع بالاستعانة بالكتب والدراسات السابقة، وورقات العمل ذات الصلة والمجلات والصحف ،أما البعد الثاني: والدراسة التطبيقية اعتمد الباحث على التقارير المالية والقوائم المالية الصادرة من مصرف الجمهورية خلال السنوات 2011 إلى 2021 وتحليلها وفقا لمؤشرات نموذج PATROL وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منه ؛للوصول إلى التوصيات المعالجة لمسببات المشكلة ومحاولة تلافيها .

- **نموذج الدراسة :**

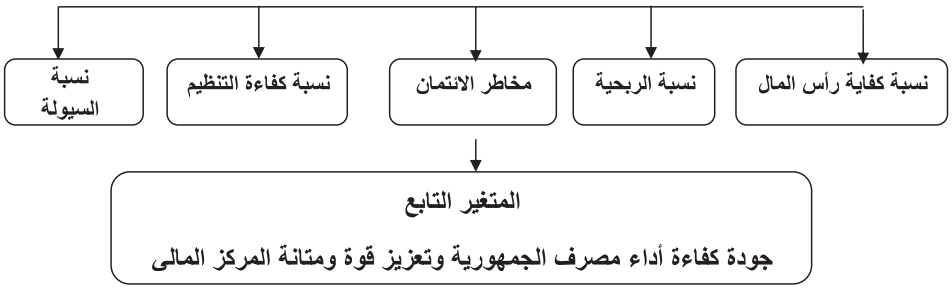

● المصدر /من إعداد الباحث .

- **أولاً - الجانب النظري للدراسة :**

- **الإطار العام لتقييم الأداء المصرفي :**

يحظى تقييم الأداء في المصارف أهمية بالغة حيث يعد أحد أهم المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين والمفكرين؛ نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية في المصرف وهي: السيولة والربحية والأمان ؛ من أجل البقاء والاستمرارية، ويعتبر ركيزة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

- **مفهوم تقييم الأداء المصرفي :**

- يعرف تقييم الأداء المصرفي على أنه قياس لما تم إنجازه من عمل، ومقارنته مع المستهدف، وبالتالي قياس النتائج التي تحققت بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها . (القبسي فوزان عبد القادر - 2017 - ص461)

- وبصورة أدق فإن تقييم الأداء هو تشخيص لصحة المؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والداخلية المحيطة بها .(فلاح حسن الحسني - 2006 - ص231)

- وعليه، يمكن أن نقول إن تقييم الأداء هو عملية رقابية للتأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ؛ بهدف قياس النتائج المحققة ،ومقارنتها بالأهداف

المرسومة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والمالية.(احمد صالح - 2021 - ص163)

- **مراحل تقييم الأداء في المصارف التجارية ومقوماته :**

تمر عملية تقييم الأداء المصرفي بجملة من المراحل يمكن إيجازها فيما يأتي : -

- **مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية** : وذلك من خلال القوائم المالية والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية ،إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة البنك.

- **تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها** : والمتعلقة بالنشاط، حيث يتعين توفير مستوى من الوثوق والاعتماد في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى مصداقية هذه البيانات .(عوض بن عوض - 2019 - ص282)

- **إجراء عملية التقييم** : وذلك باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة الاقتصادية،وذلك بهدف التوصل إلى نتائج موضوعية وعالية الدقة يمكن الاعتماد عليها.

- **مقارنة النتائج:** حيث تتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، والغرض من ذلك معرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعة وتحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها .

- **تحديد الانحرافات وتفسيرها:** وتعني معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع، أو الأداء الفعلي لوحدات عدة تمارس النشاط نفسه، ومن ثم تحليل هذه الفروق ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها.

- **التعامل مع الانحرافات ومعالجتها** : وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، إذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتلافيها في المرحلة القادمة. (نصر محمود فهد - 2009 - ص34)

- **أهداف تقييم أداء المصارف التجارية :** (تسنيم الخطابية - 2020 - ص16)

تهدف عملية تقييم أداء المصارف إلى الكشف عن حالات التعثر والفشل المالي، كما تفيد في تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تتمثل أهمها في الآتي : -

1 - مخاطر الائتمان التي تشير إلى عدم قدرة المقترضين على سداد أقساط وفوائد القروض في مواعيد استحقاقها بالرغم من وجود ضمانات جيدة.

2 - مخاطر الاستثمار والتي تؤدي إلى تدهور قيمة الاستثمارات ،أو تدهور قيمة محفظة الأوراق المالية بالرغم من تنوعها .

3 - مخاطر السيولة أو التصفية الإجبارية، والتي تشير إلى عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها في صورة ديون أو ودائع عملاء في مواعيد استحقاقها، وكذلك السحب المفاجئ للودائع بسبب عدم ثقة العملاء في المصرف.

4 - مخاطر أسعار الصرف التي تشير إلى زيادة معدل صافي الأصول الأجنبية الحالي عن المعدل المخطط له.

5 - مخاطر أسعار الفائدة والتي تشير إلى وجود فجوة غير مناسبة لأموال المصرف نتيجة التغير في أسعار الفائدة.

6 - مخاطر رأس المال والتي تشير إلى انخفاض القيمة السوقية للأصول، وما يترتب عليها من تدني حقوق الملكية في المصرف.

7 - مخاطر الأعمال والتي تشير إلى تذبذب الطلب على خدمات الوساطة المالية والخدمات المصرفية ومن ثم انخفاض إيرادات المصرف وأرباحه.

- **نموذج PATROL لتقييم الأداء المصرفي :**

يعد نموذج patrol أحد أهم النماذج المستخدمة من قبل البنك المركزي الإيطالي لتقييم الأداء المصرفي في محاولة لتحديد مواطن الضعف والخلل؛ لمعالجتها قبل تفاقمها

للحيلولة دون وقوع المصارف في شباك الفشل المالي، بوصف المصارف ذات التصنيف المرتفع وفق هذا النموذج تكون في مأمن وبعيدة كل البعد عن مشكلات الفشل والتعثر المالي؛ لكون تكلفة معالجة ذلك الخلل منخفضة قياسا بتكاليف الفشل المالي .

- ويمكن تعريفه بأنه أداة للإشراف والرقابة خارج الموقع يستخدم لتقييم الصحة المالية للبنوك الفردية . (زينة ضياء - 2018 - ص305)
- وعرف ايضا بأنه أداة فعالة لتقييم أداء البنوك ووضعها المالي والتعرف على مشكلاتها القائمة بالاعتماد على المؤشرات الكمية، وتقييم الخبراء للمتغيرات النوعية .(سعد الله النعيمي - 2017 - ص333)
- وهناك من عرفه بأنه نظام للإنذار المبكر يستخدم من قبل السلطات الرقابية والمتمثلة في البنك المركزي لتقييم أدوات الرقابة الداخلية ؛ فضلا عن استخدامه لتحديد البنوك المتعثرة، وبالتالي التقليل من آثار الأزمات المالية في حال وجدت قبل حدوثها . (بلجيلالي فتيحة - 2023 - ص256)

ويعد هذا النموذج أحد أهم طرق تقييم الأداء في المصارف ،وهو مشابه إلى درجة كبيرة مع نموذج CAMEL وإلى جانب تحديده للوضع المالي للبنوك فإنه يحاكي آثار بعض الصدمات الخارجية مثل: التدفق غير المتوقع للودائع، والنمو في نسبة الديون المتعثرة، وهو نظام رقابة خارج الموقع وجده واستخدمه البنك المركزي الإيطالي عام 1993 ،إذ يتم من خلاله تقديم الدعم في تحديد أولويات استخدام الموارد الرقابية ،وفي تحديد مواعيد الرقابة المكتبية نظرا لعدم وجود تفويض للقيام بعمليات الرقابة الدورية المكتبية على المؤسسات المصرفية في إيطاليا؛ لذلك يتم الاعتماد على النتائج التي يتمخض عنها تقييم أداء المصارف باستخدام هذا النموذج للقيام بعمليات الرقابة المكتبية، وبعبارة اخرى فإن المصرف الذي يكون أداؤه ضعيفاً وفق مؤشرات نموذج PATROL فإنه سوف يخضع إلى الرقابة المكتبية، أو الميدانية للتعرف على المشكلات التي يعاني منها على أمل أن يتجاوزها، ويطبق هذا النموذج على المصارف كافة العاملة في النظام المصرفي الإيطالي،

وتكون نتائجه سرية للغاية يتحفظ عليها البنك المركزي الإيطالي، ويتم استخدام المعلومات المتاحة كافة وفق إجراءات موحدة، وأن نتائجه تجمع بين الحقائق الكمية والحكم البشري ،بحيث يتم تصنيف كل مكون من مكونات نموذج PATROL على مقياس من 1 إلى 5 يمثل 1 الأفضل أداء أما 5 فيمثل الأقل أداء، ويتكون النموذج من خمسة مكونات يتم من خلالها تقييم أداء المصارف ،وهي كفاية رأس المال ،ومخاطر الربحية وانخفاضها، ومخاطر الائتمان وآثارها ،وكفاءة التنظيم ،ومخاطر السيولة .

- آلية تطبيق نموذج PATROL في تقييم أداء المصارف التجارية :

تم استخدام نموذج PATROL لتقييم ومقارنة أداء المصارف عينة الدراسة، إذ يتضمن النموذج خمسة مكونات وهي (كفاية رأس المال، والربحية، ومخاطر الائتمان، وكفاءة التنظيم، والسيولة)؛ ولأن تطبيق نموذج PATROL يكون على غرار نموذج CAMELS المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية لذلك سوف يتم استخدام طريقتين للوصول إلى أهم نتائج البحث بالاعتماد على النموذج وهما :(منتظر فاضل سعد - 2021 - ص32)

1 - منهجية الترجيح :

استخدمت هذه المنهجية لنموذج PATROL في تقييم أداء المصارف ،والتي يتم من خلالها احتساب مكونات النموذج بالاعتماد على النسب المالية، إذ تم استخدام 5 نسب للتعبير عن المكونات الخمسة، وتم ترجيح كل مكون بوزن معين للتوصل إلى رقم واحد يعبر عن أداء المصرف والصيغ التالية تعبر عنها : - (بشرى يحيى منصور - 2022 - ص416)

$$PATROL= (PAT* 25\%) + (R1 *25\%) + (R2* 15\%) + (O *10\%) + (L*25\%)$$

$$PATROL=\Sigma wi*index$$

= INDEX هو أحد مكونات PATROL الخمسة والذي تم التعبير عن كل مكون بنسبة مالية معينة.

(Wi = الوزن) الأهمية النسبية لكل مكون، والجدول الآتي يوضح مكونات للنموذج والنسب المالية المستخدمة للتعبير عنها بالأوزان الخاصة بكل نسبة .

● **مكونات النموذج المقترح لقياس أداء المصارف التجارية**

ت	العوامل	النسب المالية المستخدمة	الأوزان النسبية
1	كفاية رأس المال	رأس المال/إجمالي الأصول	25 ٪
2	الربحية	العائد/إجمالي الاصول	25 ٪
3	مخاطر الائتمان	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض	15 ٪
4	كفاءة التنظيم	مجموع المصاريف التشغيلية/مجموع الإيرادات التشغيلية	10 ٪
5	مخاطر السيولة	الأصول المتداولة /إجمالي الأصول	25 ٪

2 - منهجية التصنيف :

بحيث يتم تصنيف مكونات نموذج PATROL على مقياس من 1 إلى 5 يمثل 1 أفضل أداء، أما 5 فيمثل أدنى أداء، ويتم جمع التصنيفات ولكل المكونات للوصول إلى تقييم الأداء السنوي للمصارف التجارية، ومن ثم إعادة ترتيب للمصارف بناءً على التصنيفات التي حصلت عليها ابتداءً بالمصرف الذي حصل على أفضل أداء (أقل تصنيف) وانتهاء بالمصرف الذي حصل على أدنى أداء (أعلى تصنيف) والجدول التالي يمثل درجات تصنيف نموذج PATROL الذي تم استخدامه. (بشري يحي منصور - مرجع سابق - ص416)

من خلال ما سبق يمكن توضيح أهمية التصنيف لتقييم الأداء المصرفي وفق الآتي :

1 يشير إلى الأداء القوي .

2. يشير إلى الأداء المتوسط الذي يعني عمليات سليمة وآمنة نسبياً .

3. يشير إلى الأداء الضعيف إلى حد ما.

4. يشير إلى الأداء غير المقنع (الضعيف) إذا تركت دون اتخاذ إجراءات تصحيحية ،ومثل هذا التصنيف يمكن أن يهدد الملاءة المصرفية.

5. يشير إلى الأداء غير المرضي للغاية، ويحتاج إلى عناية علاجية فورية من أجل بقاء المصرف واستمراره.

● **ثانياً - الجانب العملي للدراسة :**

يمثل هذا التحليل عمليتين مترابطتين، إذ يتم من خلالهما إمكانية التعرف على جودة ودقة كل مكون من مكونات النموذج المقترح لتقييم أداء المصرف، والتي من خلالها يمكن بيان المكانة التي يمكن أن يحصل عليها المصرف خلال السنوات المدروسة، والتي يمكن تحديد - من خلالها - نقاط القوة التي يتمتع بها المصرف لكل سنة ،وتحديد نقاط الضعف ،والتعرف على أسبابها والتوصية لتلافيها ومعالجتها .

- تحليل وتقييم كفاية رأس المال عينة الدراسة :

الجدول رقم (1) نسبة كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

السنوات	كفاية رأس المال
2011	4.79
2012	4.89
2013	4.71
2014	5.01
2015	5.14

السنوات	كفاية رأس المال
2016	4.65
2017	4.28
2018	4.48
2019	5.04
2020	3.95
2021	3.99
المتوسط الحسابي	4.630
الانحراف المعياري	.4110

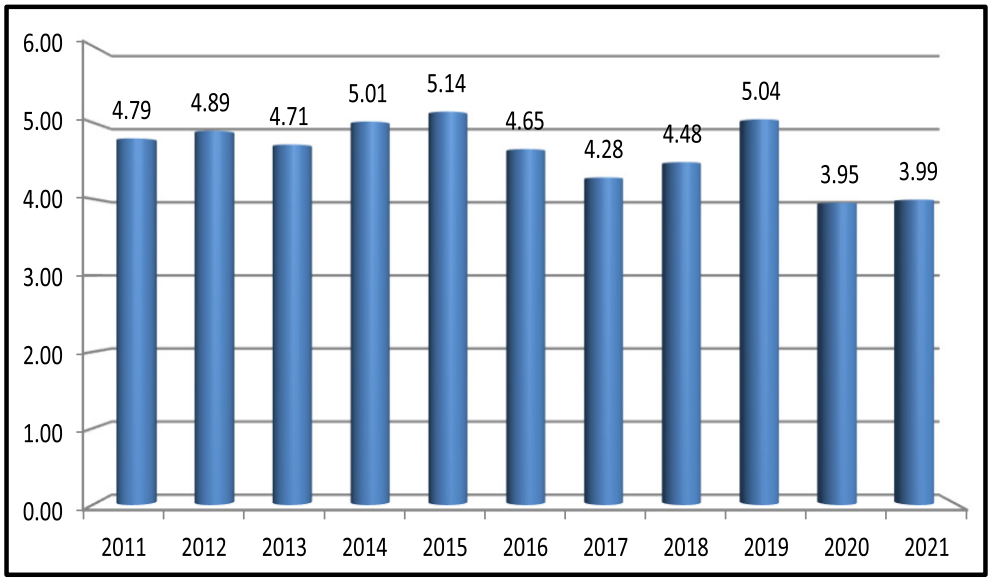

الشكل رقم (1) نسبة كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

يتضح من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) أن أعلى نسبة لكفاية رأس المال لمصرف الجمهورية في سنة 2015 حيث بلغت (5.14)، وأقل نسبة بلغت (3.95) خلال سنة 2020، وعلى كل الأحوال يوجد تقارب لنسبة كفاية رأس المال لكل سنوات الدراسة.

وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة (4.63) وتضع هذه النسبة المصرف ضمن درجة تصنيف رقم 5 حسب الترتيب بالجدول رقم (1)، ويعد هذا مؤشراً سلبياً لأداء المصرف ،ويسبب ضعف قدرة المصرف على مواجهة المخاطر التشغيلية، وقصور في حماية أموال المودعين .

- تحليل وتقييم الربحية عينة الدراسة :

الجدول رقم (2) نسبة الربحية لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

السنوات	الربحية
2011	0.40
2012	0.49
2013	0.31
2014	0.22
2015	0.03
2016	0.03
2017	0.14
2018	0.16
2019	0.17
2020	0.08

السنوات	الربحية
2021	0.15
المتوسط الحسابي	0.198
الانحراف المعياري	0.147

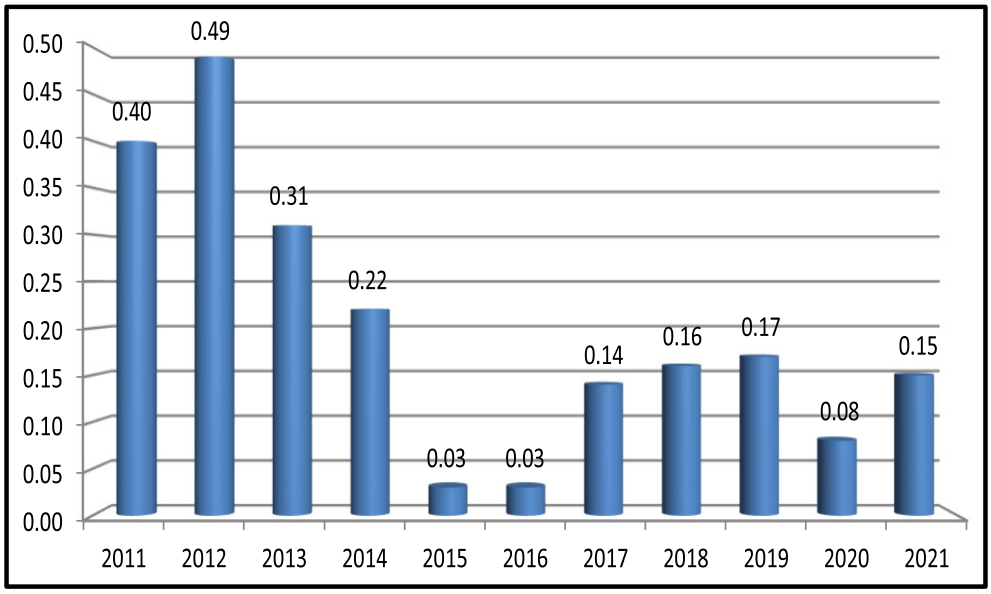

الشكل رقم (2) نسبة الربحية لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

يتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) أن أعلى نسبة لربحية بمصرف الجمهورية في سنة 2012 حيث بلغت (0.49)، وأقل نسبة بلغت (0.03) خلال سنتي 2015 و2016، ويوجد تذبذب في نسب الربحية لمصرف الجمهورية حيث نجد الارتفاع في سنة 2012 البالغ 0.49 تنازل بشكل تدريجي حتى وصل سنتي 2015 و2016 إلى 0.03 ثم ارتفع قليلاً ليصل سنة 2019 إلى 0.17 وانخفض سنة 2020 إلى 0.08. والمتوسط الحسابي لنسبة الربحية بمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة

يساوي (0.198) وتضع هذه النسبة المصرف ضمن درجة تصنيف رقم 5 حسب الترتيب بالجدول رقم (1)، ويعد هذا مؤشراً سلبياً لأداء المصرف حيث نجد أن المصرف قد حقق عوائد تقدر ب 0.00198 عن كل دينار قام المصرف باستثماره، وهذه نسبة ضئيلة جداً.

- تحليل وتقييم مخاطر الائتمان عينة الدراسة :

الجدول رقم (3) نسبة مخاطر الائتمان لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

السنوات	مخاطر الائتمان
2011	13.21
2012	11.16
2013	9.68
2014	9.58
2015	9.40
2016	10.19
2017	11.10
2018	12.96
2019	13.56
2020	12.77
2021	12.50
المتوسط الحسابي	11.464
الانحراف المعياري	1.590

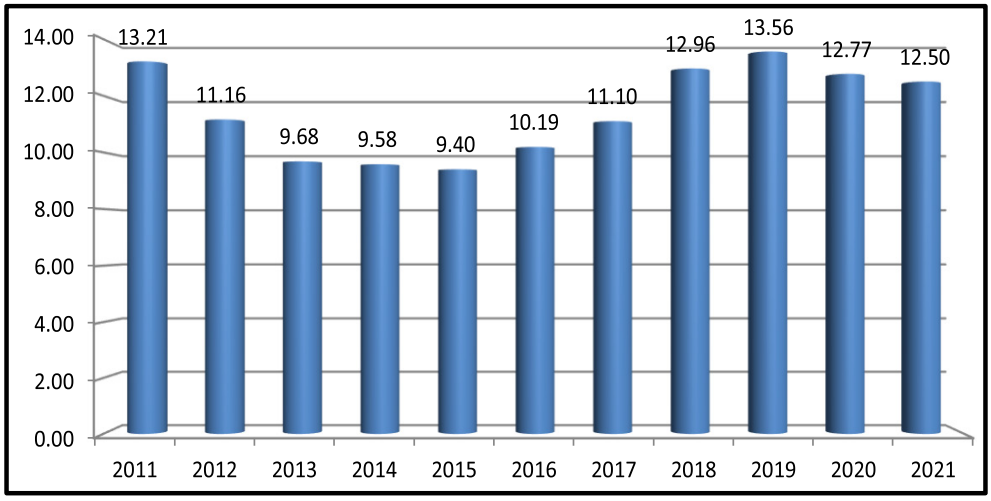

الشكل رقم (3) نسبة مخاطر الائتمان لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

يتضح من الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) وجود تقارب في نسبة مخاطر الائتمان لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة، حيث نجد أن أعلى نسبة لمخاطر الائتمان بمصرف الجمهورية في سنة 2019 حيث بلغت (13.56)، وأقل نسبة بلغت (9.40) خلال سنة 2015. والمتوسط الحسابي لنسبة مخاطر الائتمان بمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة يساوي (11.464) وتضع هذه النسبة المصرف ضمن درجة تصنيف رقم 1 حسب الترتيب بالجدول رقم (1)، ويعد هذا مؤشراً مرتفعاً لأداء المصرف ،حيث نجد أن المصرف قد وضع إجراءات مناسبة لمجابهة مخاطر الائتمان بتحديد مبالغ مالية كمخصصات للقروض .

- تحليل وتقييم كفاءة التنظيم عينة الدراسة :

الجدول رقم (4) نسبة كفاءة التنظيم لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

السنوات	كفاءة التنظيم
2011	41.57
2012	50.69

السنوات	كفاءة التنظيم
2013	61.31
2014	68.13
2015	82.37
2016	88.87
2017	70.37
2018	59.74
2019	72.22
2020	86.48
2021	74.13
المتوسط الحسابي	68.716
الانحراف المعياري	14.663

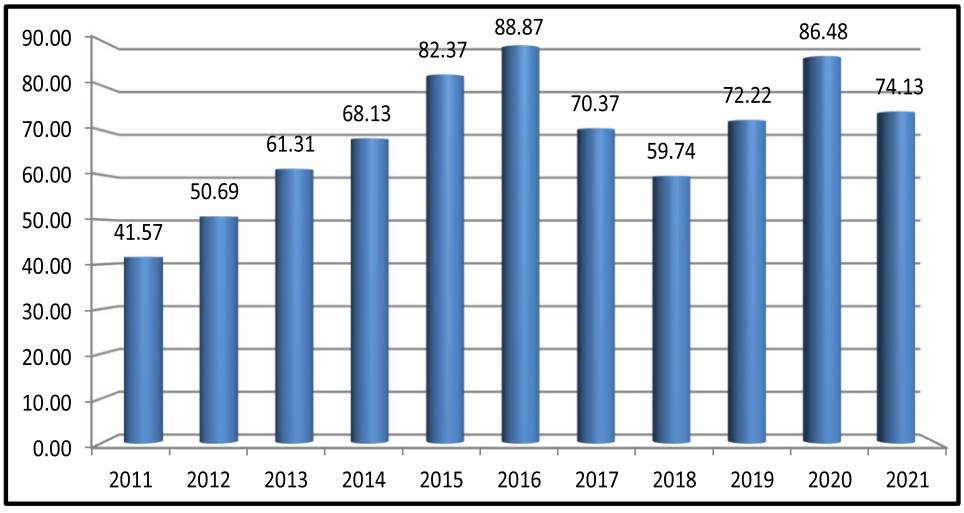

الشكل رقم (4) نسبة كفاءة التنظيم لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

يتضح من الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) أن أعلى نسبة لكفاءة التنظيم بمصرف الجمهورية في سنة 2016 حيث بلغت (88.87)، وأقل نسبة بلغت (41.57) خلال سنة 2011، ويوجد تذبذب في نسب كفاءة التنظيم لمصرف الجمهورية حيث نجد بعد الانخفاض في سنة 2011 أخذ منحى صعودياً إلى سنة 2016 وبعد ذلك انخفض ليصل سنة 2018 إلى 59.74، وارتفع بعد ذلك ليصل سنة 2020 إلى 86.48. والمتوسط الحسابي لنسبة كفاءة التنظيم بمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة يساوي (68.716) وتضع هذه النسبة المصرف ضمن درجة تصنيف رقم 5 حسب الترتيب بالجدول رقم (1)، ويعد هذا مؤشراً سلبياً لأداء المصرف ،حيث نجد أن المصرف لتحقيق إيراداته يحتاج إلى مصاريف تشغيلية تصل إلى أكثر من 60 ٪ في المتوسط.

- تحليل وتقييم مخاطر السيولة عينة الدراسة :

الجدول رقم (5) نسبة مخاطر السيولة لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

السنوات	مخاطر السيولة
2011	6.20
2012	2.93
2013	2.79
2014	7.41
2015	7.97
2016	6.45
2017	6.75
2018	10.93

السنوات	مخاطر السيولة
2019	11.76
2020	10.27
2021	13.11
المتوسط الحسابي	7.870
الانحراف المعياري	3.379

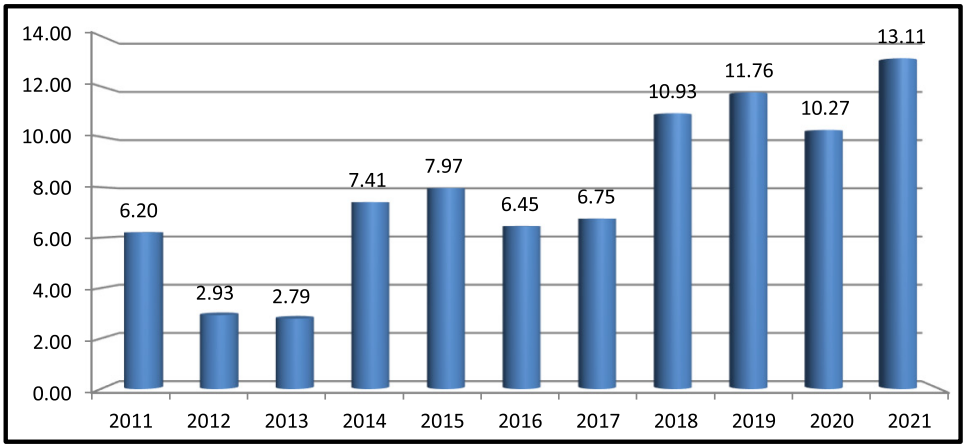

الشكل رقم (5) نسبة مخاطر السيولة لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

يتضح من الجدول رقم (5) والشكل رقم (5) أن أعلى نسبة للسيولة بمصرف الجمهورية في سنة 2021 حيث بلغت (13.11)، وأقل نسبة بلغت (2.79) خلال سنة 2013، ويوجد تذبذب في نسب السيولة لمصرف الجمهورية حيث نجد قبل وصول السيولة لأعلى مستوى سنة 2021 مرة بارتفاعات وانخفاضات، ففي سنة 2013 وصلت السيولة 2.79 وارتفعت سنة 2015 لتصل 7.97 وانخفضت سنة 2016 بمعدل 6.45 وارتفعت 2019 لتصل 11.76.

والمتوسط الحسابي لنسبة السيولة بمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة يساوي (7.870)

وتضع هذه النسبة المصرف ضمن درجة تصنيف رقم 1 حسب الترتيب بالجدول رقم (1)، ويعد هذا مؤشراً سلبياً لأداء المصرف حيث نجد أن المصرف يعاني من أزمة حادة في توفير السيولة.

- إجمالي التقييم النهائي خلال سنوات الدراسة وفق منهج التصنيف :

الجدول رقم (6) إجمالي التقييم النهائي لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

السنوات	كفاية رأس المال	الربحية	مخاطر الائتمان	كفاءة التنظيم	مخاطر السيولة	التقييم	درجة التصنيف
2011	1.198	0.100	1.982	4.157	1.550	8.986	10
2012	1.223	0.123	1.674	5.069	0.733	8.821	11
2013	1.178	0.078	1.452	6.131	0.698	9.536	9
2014	1.253	0.055	1.437	6.813	1.853	11.410	8
2015	1.285	0.008	1.410	8.237	1.993	12.932	5
2016	1.163	0.008	1.529	8.887	1.613	13.198	4
2017	1.070	0.035	1.665	7.037	1.688	11.495	7
2018	1.120	0.040	1.944	5.974	2.733	11.811	6
2019	1.260	0.043	2.034	7.222	2.940	13.499	3
2020	0.988	0.020	1.915	8.648	2.568	14.139	1
2021	0.988	0.038	1.875	7.413	3.278	13.601	2
المتوسط الحسابي	1.157	0.049	1.719	6.871	1.967	11.765	
الانحراف المعياري	0.102	0.036	0.238	1.466	0.844	1.923	

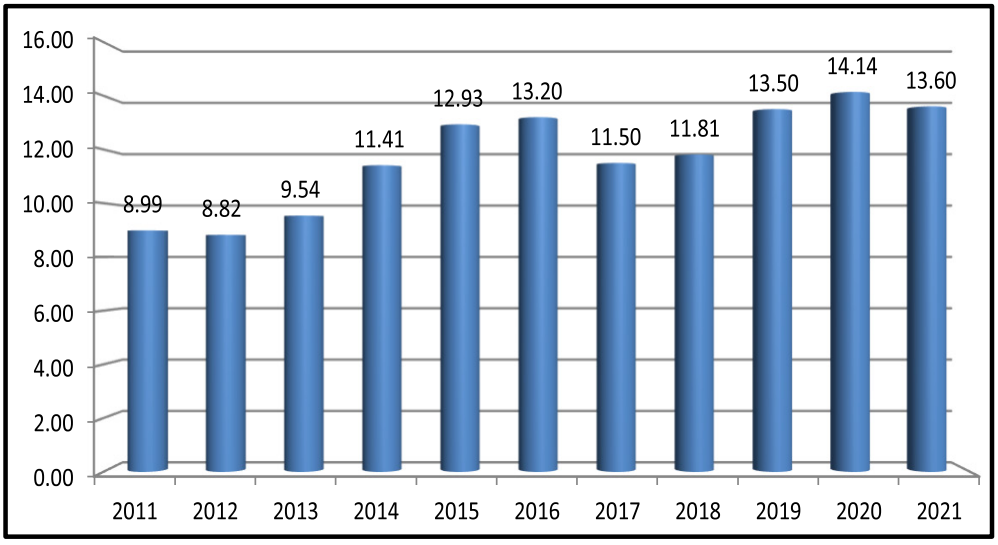

الشكل رقم (6) إجمالي التقييم لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2021

يتضح من الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) أن أعلى تصنيف بمصرف الجمهورية وفق نموذج patrol في سنة 2020 حيث بلغ (14.14)، وأقل تصنيف بلغ (8.82) خلال سنة 2012.

والمتوسط الحسابي لتصنيف أداء مصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة يساوي (11.765 ٪)، وهذا التصنيف يعتبر ضعيفاً جداً لأداء عمل المصارف، حيث إن نسبة 11 ٪ من أصل 100 ٪ .

■ النتائج والتوصيات :

● النتائج :

من خلال ما نتج عن التحليل الذي تم استخدامه على عينة الدراسة والتي تم توضيحها في الجانب العملي للدراسة، تم الوصول إلى العديد من النتائج والتي يمكن استخلاصها في الآتي:

1 - أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك معدلات متفاوتة لقوة كفاية رأس المال لبعض السنوات ،الأمر الذي يساعد المصرف في مواجهة الظروف الطارئة المؤقتة ،وإمكانية التصدي لأي خسائر قد يتعرض لها المصرف ،فقد يعاني المصرف على المدى الطويل.

2 - أظهرت نتائج التحليل ارتفاع مخاطر الائتمان للمصرف في بعض السنوات ،حيث نجد أن أعلى نسبة لمخاطر الائتمان بمصرف الجمهورية في سنة 2019 .

3 - أظهرت نتائج التحليل أن أعلى نسبة للسيولة بمصرف الجمهورية في سنة 2021 حيث بلغت (13.11)، وأقل نسبة بلغت (2.79) خلال سنة 2013، ويوجد تذبذب في نسب السيولة لمصرف الجمهورية وهذا التذبذب يعد مؤشراً لارتفاع الخطورة وعدم استقرار .

4 - والمتوسط الحسابي لتصنيف أداء مصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة يساوي (11.765 ٪)، وهذا التصنيف يعتبر ضعيفاً جداً لأداء عمل المصارف، حيث إن نسبة 11 ٪ من أصل 100 ٪ .

● **التوصيات :**

1 - العمل على تبني خطة شاملة لتطوير الكوادر بالمصرف على كافة المستويات وخاصة إدارات المخاطر والائتمان والاستثمار من خلال الاهتمام بالدورات التدريبية والتي تتعلق بالتحليل المالي ؛ للتعرف على أحدث أدوات التحليل الدولية المعتمدة في تقييم أداء المصارف التجارية والعوامل المؤثرة والظروف المحيطة بها .

2 - العمل على الحد من المخاطر الائتمانية من خلال إدارتها ،والعمل على تنمية مخصص القروض المشكوك في تحصيلها، باعتباره أحد وسائل الدفاع التي تعمل على الحد من تلك المخاطر، وإيجاد وسائل لتحصيل أقساط قروضها في مواعيدها دون أي تعثر أو تأخير .

3 - متابعة حجم السيولة للمصرف بشكل مستمر ودوري للوصول إلى تحديد الحجم الأمثل للسيولة المصرفية ،وعدم تجاوزها سواء بالزيادة أو النقصان ؛ وذلك لمواجهة التزامات المصرف دون تردد الأمر الذي يعكس قوة أداء المصرف .

4 - على إدارة المخاطر أن تعتمد على وسائل التحليل الحديثة التي ترتبط بتقييم الأداء والتي يقع على عاتقها تقييم أداء المصرف بشكل دوري ومستمر والكشف عن أي مخاطر مستقبلية لكل فروع المصرف بشكل مستمر ،والعمل على إيجاد استراتيجية تعمل على تحقيق تحسن في الأداء يمكن للمصرف تبنيها.

5 - على المصرف الاهتمام باستخدام كل ما هو حديث في مجال التحليل المالي والتي من بينها نموذج PATROL في رقابته على أدائه، بوصف هذا النموذج يمكن أن يستخدم لغرضين وهما :تقييم الأداء، والتنبؤ بالسلامة المالية، والإنذار المبكر وذلك للتأكد من السلامة المالية ليكون قادراً على اكتشاف مراكز الضعف في وقت مبكر قبل وقوعها والعمل على علاجها .

■ **المراجع :**

1 - أحمد صالح (2021) تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL، مجلة اقتصاد شمال أفريقيا، العدد25.

2 - بشرى يحي منصور،(2022) تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج بارول دراسة مقارنة بين بنكي التضامن الإسلامي واليمن والكويت للتجارة والاستثمار ،مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية ،العدد26،.

3 - بلجيلالي فتيحة ، (2023) تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج باترول ،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،العدد1 .

4 - تسنيم الخطابية، تقييم اداء البنوك الإسلامية الأردنية، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الإدارية، جامعة آل البيت الأردن،2020 .

5 - زينة ضياء ، (2018) تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج باترول ،مجلة أهل آل البيت ،العدد30.

6 - سعد الله النعيمي،(2017) تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج باترول لعينة من المصارف الأهلية العراقية ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،العدد39،.

7 - عوض بن عوض ، (2019)أهمية تقييم الأداء المصرفي للبنوك التجارية، حالة البنك اليمني الاهلي ،مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد22.

8 - فلاح حسن الحسني،(2006) إدارة البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر، دار وائل، طبعة 3 عمان، .

9 - القبسي فوزان عبد القادر، تحليل العوامل المؤثرة في أداء البنوك حالة الاردن، المجلة الاردنية، العدد 13 - 2017 .

10 - منتظر فاضل سعد،(2021) تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج باترول، مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد62.

11 - نصر محمود فهد،(2009) أثر السياسات الاقتصادية على أداء البنوك التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى،عمان.

مدى اعتماد الشركات الصناعية على اسلوب التكلفة المستهدفة كأسلوب لادارة التكاليف

دراسة ميدانية داخل مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج

■ د. عادل محمد اللافي النجار * ■ د. البشير علي البوسيفي**

● تاريخ استلام البحث 2024/02/22م ● تاريخ قبول البحث18 /2024/05م

■ **المستخلص:**

هدفت الدراسة للتعرف على مدى اعتماد شركات الربيع لصناعة الاسفنج على أسلوب التكلفة المستهدفة كأسلوب لإدارة التكاليف وتخفيضها بما يمكن من المنافسة في السوق، وما هي المعوقات التي تواجه الإدارة في تطبيق ذلك، من خلال اعداد وتوريع استمارة استبيان على عينة الدراسة، وتم تحليل النتائج اعتمادا على برنامج (SPSS) الاحصائي.

خلصت الدراسة أن مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج لا تستخدم نظام التكلفة المستهدفة في إدارة التكاليف، كما أشارت النتائج إلى وجود معوقات وصعوبات تحد من تبني وتطبيق نظام التكلفة المستهدفة وكان ارتفاع تكاليف إحلال أساليب إدارية حديثة محل الأساليب التقليدية العامل الأكثر الأهمية الذي يحد من استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة. توصي الدراسة مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج بتطبيق نظام التكلفة المستهدف لما له من أثر في تحقيق إدارة فعاله للتكاليف وضرورة تدريب الموارد البشرية المناسبة تدريبا جيدا على تطبيق نظام التكلفة المستهدفة قبل المباشرة بتطبيقه، وبشكل عام على الشركات أن تقوم بتهيئة البنية التحتية المناسبة لتجاوز معوقات تطبيق

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس lE – mainajaradel516@gmail.com

** أستاذ مشارك بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E – mail:bbosifi@gmail.com

الأساليب الحديثة التي من شأنها أن تزيد من فعالية ادارة التكاليف وتحسين الاداء.

● **الكلمات المفتاحية**: أسلوب التكلفة المستهدفة، إدارة التكاليف، أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة

■ **Abstract:**

The study aimed to identify the extent to which Al - Rabie Group of Companies for Sponge Manufacturing relies on the target costing method to manage and reduce costs in a way that enables competition in the market, and what are the obstacles that management faces in implementing this method. The questions and hypotheses of the study had tested by preparing and distributing a questionnaire form on a study sample and the results analyzed by using the statistical program (SPSS).

Results concluded that Al - Rabie Group of Sponge Manufacturing Companies does not use the target costing method in managing costs. Study also indicated that there are obstacles and difficulties that limit the adoption and application of the target costing system. The study recommends that Al - Rabie Group of Sponge Manufacturing Companies should implement the target costing system because of its impact on achieving effective cost management. Also the necessity of training the appropriate human resources to apply the target costing system before starting to implement it. In general, companies must prepare the appropriate infrastructure to overcome the obstacles to applying the methods.

● **Key words**: Target cost method, Cost management, Modern management accounting methods.

■ **المقدمة:**

تعتبر إدارة التكاليف جزءاً لا يتجزأ من المحاسبة الإدارية وتعتبر المحاسبة الإدارية من العلوم المتجددة التي تتطور باستمرار بهدف مواكبة تطورات الاعمال كونها تلعب دورا فعالا ومؤثرا في مساندة المدراء ودعمهم في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء واتخاذ القرارات المناسبة لحل المشاكل الإدارية في الوقت المناسب والارتقاء بمستوى الاداء. وتكمن أهمية

استخدام أدوات المحاسبة الإدارية كأدوات في عملية ادارة التكاليف لعدة أسباب منها ظهور التنافس الشديد بين الشركات التي تنتج سلعاً متشابهة وتنوع وتعدد اذواق المستهلكين وكذلك تنوع المنتجات مما ادى إلى زيادة الاهتمام بنسب المزيج السلعي وأثرها على الربحية واستغلال الموارد وارتفاع نسبة التكاليف غير المباشرة بالنسبة للتكاليف المباشرة.

ومن أهم الأدوات التي تستخدمها المحاسبة الإدارية ويتم الاعتماد عليها ضمن ادارة التكاليف في تزويد الإدارة بالمعلومات والآليات المختلفة لاتخاذ القرارات ما يلي: نظام التكاليف المبني على الأنشطة ونظام التكاليف المستهدفة وتحليل ربحية الزبون وكذلك بطاقة الأداء المتوازن.

■ مشكلة الدراسة:

نظرا للأهمية البالغة للتكاليف المستهدفة وأثرها على استغلال الموارد فإن الأساليب المختلفة التي انتشرت في العقود الأخيرة حولها كان لها دور كبير في زيادة الاهتمام بالإدارة الفعالة للتكاليف بهدف الاستغلال الأمثل للموارد ورفع معدل الانتاجية وكذلك القدرة على خلق ميزات تنافسية تساعد المنتجين في المنافسة في الاسواق. وحيث ان القطاع الصناعي الليبي من القطاعات التي تواجه منافسة شرسة من المنتجات المستوردة، فإن هذه الدراسة تعنى بمدى استخدام هذا القطاع لأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في عمليات ادارة التكلفة وبخاصة أسلوب التكلفة المستهدفة لدى مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج، ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل حول مدى تطبيق مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج لأسلوب التكلفة المستهدفة كوسيلة لإدارة التكاليف؟

■ فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

Ho لا تطبق مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج نظام التكلفة المستهدفة كأسلوب لإدارة التكاليف.

H1 تطبق مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج نظام التكلفة المستهدفة كأسلوب لإدارة التكاليف.

الفرضية الثانية:

(Ho): لا توجد معوقات تحد من استخدام نظام التكلفة المستهدفة كأحد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج.

(H1): توجد معوقات تحد من استخدام نظام التكلفة المستهدفة كأحد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج.

■ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع التكلفة المستهدفة حيث إن منشآت الاعمال الآن أصبحت تعمل في بيئة تتسم بالتغيرات والتطورات السريعة. كما ان المنافسة المتزايدة تستلزم من الشركات الصناعية بأن تكون قادرة على تصنيع منتجات مبتكرة ذات جودة عالية وبتكلفة منخفضة والعمل على تقديم خدمات متميزة للعملاء لتحقيق مزايا استراتيجية هامة في السوق، مما يحتم ضرورة تطبيقها للأساليب الحديثة في ادارتها للتكاليف.

■ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

1 - التعرف على مدى استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة من قبل مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج في عمليه ادارة التكاليف.

2 - التعرف على العوائق والصعوبات المتعلقة بتطبيق هذا الاسلوب في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج.

3 - اقتراح السبل المناسبة التي تشجع وتعزز استخدام هذا الاسلوب في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج.

■ **حدود الدراسة:**

تتناول هذه الدراسة مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج، خلال النصف الأول من عام 2024.

■ **منهجية الدراسة**

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان لقياس مدى تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج.

■ **الدراسات السابقة:**

1 - **دراسة** (Al – Hosban et al 2021) بعنوان "أثر استخدام التكلفة المستهدفة في خفض التكاليف في الشركات السياحية في منطقة العقبة":

The effect of using the target cost on reducing costs in the tourism companies in Aqaba Special Economic

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام التكلفة المستهدفة في خفض التكاليف في الشركات السياحية في منطقة العقبة، وقد تم توزيع(32) استبانة على المراجعين والمدراء الماليين أو المحاسبين في فنادق العقبة، وتوصلت النتائج إلى أن إدارة الشركات السياحية تعتمد على الأسواق في تصميم الخدمات. وأوصت الدراسة الفنادق بشكل عام تطبيق تقنيات جديدة للمحاسبة الإدارية للتقليل من التكاليف.

2 - **دراسة** Callado et al 2020Target costing in micro and small (companies from the IT sector)

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الجوانب المتعلقة باستخدامات التكلفة المستهدفة في

المشروعات الصغرى في قطاع التكنولوجيا IT. وتم جمع البيانات من خلال استبيان وزع على أربع عشرة شركة في قطاع تكنولوجيا المعلومات الموجود في Campina Grande PB / بالبرازيل. وأشارت النتائج إلى ملاءمة بيئة الأعمال فيما يتعلق بكثافة استخدام جوانب مبادئ التكلفة المستهدفة، والدور الذي تلعبه بيئة الأعمال فيما يتعلق باستخدام جوانب مبادئ التكلفة المستهدفة بين الشركات.

3 - دراسة (حسني – عابدين محمد عابدين 2015) بعنوان **"مدخل التكلفة المستهدفة لدعم القدرة التنافسية لمصانع الباطون الجاهز بقطاع غزة – دراسة ميدانية»**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة لدعم القدرة التنافسية لمصانع الباطون الجاهز بقطاع غزة، والمعوقات التي تحول دون تطبيقه، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وصممت استبانة لاستطلاع أراء أفراد العينة بعدد(34) مبحوثا، وتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : إن مصانع الباطون الجاهز في قطاع غزة تطبق مدخل التكلفة المستهدفة، كما تستخدم أساليب حديثة لتخفيض التكلفة بما لا يؤثر على الجودة، ويؤدى ذلك إلى تطوير المنتجات ودعم القدرة التنافسية، لكن توجد معوقات تحد من التطبيق منها : الظروف السياسية والاقتصادية السائدة، وقلة المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة المستهدفة، وقد أوصت الدراسة بالعمل على إزالة المعوقات التي تحد من تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في مصانع الباطون الجاهز بقطاع غزة سواء الداخلية منها أو الخارجية.

4 - (دراسة النعاس، 2012): بعنوان **"مدى قدرة العاملين في شركة الإنماء للأسلاك والكابلات المساهمة على تبني أسلوب التكلفة المستهدفة وتفهم مفرداتها دراسة تطبيقية»**

هدفت الدراسة لمعرفة مدى قدرة العاملين في شركة الإنماء للأسلاك والكابلات

المساهمة على تبني أسلوب التكلفة المستهدفة وتفهم مفرداته، وذلك من خلال تطبيقه بالشركة لغرض تحقيق خفض في التكاليف. ولقد عكست الدراسة التطبيقية العديد من النتائج أهمها: إن تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة على أحد منتجات الشركة وفر معلومات هامة، وتنبه إلى ضرورة العمل على تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات، وقد عكست نتائج الدراسة وجود العديد من القيود التي تعوق تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة.

5 - دراسة (Ellram 2006) **بعنوان «التحقيق للتكلفة المستهدفة في الولايات المتحدة الأمريكية: بين النظرية والتطبيق»:**

The implementation of target costing in the United States: Theory versus Practice

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية عملية الشراء في تحقيق التكلفة المستهدفة في الولايات المتحدة، وبينت كيفية تطبيق التكلفة المستهدفة في الولايات المتحدة بالمقارنة مع المفهوم الشائع للتكلفة المستهدفة، وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن عملية الشراء تلعب دوراً ناجحاً في تحقيق التكلفة المستهدفة، فهي تأخذ بعين الاعتبار رأي العميل وتشرك المزود مع الاداء الهندسي وفرق العمل لتنتج المنتج المطلوب بحيث يلبي رغبات العميل ويكون مربحاً للمنشأة.

6 - دراسة(Borgernas and Fridh 2003) بعنوان (استخدام مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية السويدية)

The use of target costing in Swedish Manufacturing Firms

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات السويدية وإلى أي مستوى يطبق مقارنة بالدول الاخرى. واثبتت الدراسة ان 16.5 ٪ من الشركات التي اجريت عليها تقوم باستخدام مدخل التكلفة المستهدفة، وجاءت هذه النتائج مخالفة لتوقعات الباحثين حيث إنهما توقعا ان هذا المدخل مطبق بنسبة أكبر، وبينت الدراسة ان الاسباب الرئيسة لعدم تطبيق التكلفة المستهدفة يعود لعدم الالمام الكافي بهذا الاسلوب، وذلك بسبب تخوف الشركات من تبني أساليب جديدة.

● **ما يميز هذه الدراسة:**

إن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة اختلاف البيئة التي تم اعداد البحث بها، وتأتي للتعرف على مدى تبني اعتماد الأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة كأسلوب إدارة التكلفة المستهدفة في قطاع الصناعة الليبي من خلال دراسة حالة مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج.

■ **الإطار النظري:**

● **المقدمة:**

تعتبر ادارة التكاليف جزءاً من المحاسبة الإدارية التي تشكل اهم العناصر المكونة لنظام المعلومات الإدارية في المشروع، والهدف الأساسي من ادارة التكاليف هو تمكين الشركة من الاستغلال الامثل للموارد وتحسين الانتاجية ما ينعكس بالضرورة على تحسين القدرة على تسعير المنتجات وبالتالي تحسين مستويات الربحية.

● **أسلوب التكلفة المستهدفة:**

تعريف التكلفة المستهدفة: «هي التكلفة التي يسعى المشروع إلىها بهدف تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة، مع الاخذ في الاعتبار مستوى الجودة في ضوء التكلفة التي يتقبلها سوق المستهلكين مع تحقيق هامش الربح المستهدف للمستثمرين، ويتطلب ذلك دراسة وتحليل الانشطة الداخلية بدءاً من مرحلة تخطيط وتصميم المنتج والاستعانة بأساليب وتقنيات حديثة مثل هندسة القيمة وتحليل القيمة لغرض اختراق التكلفة وتحقيق التحسين المستمر». (عبد الرحمن، 2000، ص22).

كماتم تعريفها بأنها "العملية التي تطور المنظمة بواسطتها أهدافا محددة، بالنسبة لتكاليفها لطرح سلعة أو تقديم خدمة وهي مبنية على هامش ربح مرغوب وسعر بيع مرسوم للسلعة أو قيمة مرسومة للخدمة وعلى التقييمات المعقولة التي يجب ان تكلفها السلعة أو الخدمة". (Ellaram, 2000, p39)

وبينت العديد من الدراسات ان تطبيق التكلفة المستهدفة يؤدي إلى تحسين الموقف التنافسي للشركة وتحقيق أهداف تحسين الجودة وخفض التكلفة وسرعة تقديم المنتجات للسوق.

أما بالنسبة للجودة فإن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يعمل على تحسين جودة المنتج، حيث إن تحقيق التكلفة المستهدفة لا يتم من خلال التضحية بمواصفات وخصائص المنتجات التي يرغب العميل بها أو عن طريق تخفيض معدلات اداء المنتج.

ومن حيث الوقت فإن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يؤدي إلى تخفيض الوقت المستهدف وذلك من تاريخ التفكير في صناعة وتقديم المنتج إلى تاريخ طرحه في الاسواق، حيث إن العمليات الانتاجية والمنتجات التي يتم تصميمها بشكل فوري وسريع لا يوجد فيها وقت ضائع في محاولة تحديد كيفية تصنيع هذا المنتج بعد القيام بتصميمه، أو في عملية تقويم اخطاء التصميم.

أما من حيث التكلفة فإن خفض التكاليف هو الاساس في أسلوب التكلفة المستهدفة، فعند استخدام هذا الاسلوب لا يتم الانتظار حتى ينتهي الانتاج لتدخل الشركة بعدها في برامج ادارة وخفض التكلفة، ولكن يتم تخطيط التكلفة اثناء اعداد خطط الربحية مع استخدام خطط تصميم وتطوير المنتج وذلك حسب مواصفات ورغبات العميل في ادارة التكلفة قبل الدخول في عمليات الانتاج.

تحديد التكلفة المستهدفة للتسعير المستهدف :(هورنجرن واخرون،2009، ص680)

إن أهم أشكال التسعير على أساس السوق هو السعر المستهدف، والسعر المستهدف هو السعر المقدر للمنتج (سلعة أو خدمة) الذي يكون العملاء المرتقبون على استعداد لدفعه، وهذا التقدير يكون مبنيا على اساس تفهم وإدراك العملاء لقيمة هذا المنتج ورد فعل المنافسين. والسعر المستهدف يؤدي إلى التكلفة المستهدفة، والتكلفة المستهدفة هي التكلفة طويلة الاجل المقدرة للمنتج (سلعة أو خدمة) الذي إذا ما تم بيعه يمكن الشركة من

تحقيق دخل مستهدف، والتكلفة يتم اشتقاقها بطرح هامش الربح المستهدف من السعر المستهدف.

خصائص التكلفة المستهدفة: هناك عدة خصائص لأسلوب التكلفة المستهدفة تتمثل فيما يلي: (Bird، 2003 117 - 112)

1 - تستخدم التكلفة المستهدفة البحث السوقي من اجل تقدير ما يمكن ان يدفعه العملاء لمنتج معين ومعرفة اسعار المنافسين.

2 - يقوم أسلوب التكلفة المستهدفة على تقسيم تكلفة المنتج إلى عدة عناصر حسب وظائف المنتج، مما قد يؤدي إلى حذف بعض الوظائف التي لا يرغبها العميل.

3 - يقوم بوصف خطة التطوير مع الاخذ بعين الاعتبار ديناميكية التسعير وتعقد مكونات المنتج والعلاقة مع الموردين.

4 - يهتم بالتفاعل القائم بين المشروع والبيئة الخارجية، عن طريق معرفة رغبات العملاء والعمل على تحقيقها.

5 - يستخدم كأداة للرقابة، لأنه يعمل على تفادي حدوث الزيادة في التكاليف منذ مرحلة التصميم وقبل البدء في الإنتاج.

6 - يساعد هذا النظام في التعرف على أي المنتجات تحقق الارباح المطلوبة، أي أنه يساعد الادارة في صنع القرارات الاستثمارية حول الاستمرار في صنع منتج معين أو التوقف عن صنعه.

7 - يعمل على التخطيط طويل الاجل، حيث يحدد التكلفة والربح المناسبين ويجعل منهما هدفاً يعمل على الوصول إليه من خلال تطبيق أنشطة التحسين المستمر.

مبادئ منهج التكلفة المستهدفة: يتضمن أسلوب التكلفة المستهدفة سبعة مبادئ اساسية: (الخلف وزويلف، 2007، ص 175 - 176)

1 - قيادة السعر للتكلفة: من اجل تحديد التكلفة المستهدفة يجب اولا القيام بتحديد السعر الذي يمكن ان يباع المنتج به، وبطرح الربح المستهدف من هذا السعر نحصل على التكلفة المستهدفة التي يجب تصنيع المنتج بحدودها.

2 - التركيز على الزبون: حيث ينبغي على الادارة معرفة تفضيلات الزبائن والسعر الذي يناسبهم.

3 - التركيز على تصميم المنتج: تعد هندسة التصميم العنصر الرئيس في التكلفة المستهدفة، إذ يجب على المهندسين تصميم المنتج بالشكل الذي يمكن انتاجه في حدود تكلفته المستهدفة.

4 - التركيز على عملية التصميم: أي فحص جميع اوجه العملية الانتاجية للتأكد من ان المنتج سيتم تصنيعه بأعلى كفاءة ممكنة، كما يجب تصميم جميع هذه الاوجه وفقا للتكلفة المستهدفة للمنتج.

5 - فرق متداخلة المهام: يتطلب تصنيع المنتج في حدود تكلفته المستهدفة استخدام فريق عمل متنوع الاختصاصات، ومن مختلف ادارات المنشأة كالمتخصصين في بحوث التسويق، والبيع، وهندسة التصميم، وهندسة الانتاج، والتجهيز، ومناولة المواد، وادارة التكلفة.

6 - دورة حياة التكاليف: يجب ان ينتبه المحللون عند تحديد التكلفة المستهدفة إلى أهمية اخذ جميع التكاليف ذات العلاقة بدورة حياة المنتج في الاعتبار.

7 - توجيه سلسلة القيمة: قد تزيد التكلفة المخططة احياناً عن التكلفة المستهدفة، وهنا تبذل الجهود لحذف التكاليف التي لا تضيف قيمة من اجل تخفيض التكلفة المخططة.

مراحل تطبيق نظام التكلفة المستهدفة: من اجل تطبيق نظام التكلفة المستهدفة يجب التأكد اولاً من ملائمة بيئة التصنيع، ووجود نظام معلومات تكاليفي متطور من حيث

المفاهيم والادوات وخبرة القائمين عليه، وايضاً استراتيجية واضحة ومحددة للإدارة تتلاءم واهداف المنشأة. ويجب ان يتم تحديد الهدف من تطبيق نظام التكلفة المستهدفة والذي يتمثل في خفض التكلفة مع المحافظة على الجودة. ويتم تطبيق هذا النظام من خلال المراحل التالية:

1 - تحديد السعر المستهدف: والسعر المستهدف هو السعر المقدر للمنتج (سلعة أو خدمة)، الذي يكون العملاء على استعداد لدفعه، وهذا التقدير مبني على اساس تفهم وأدراك العملاء لقيمة هذا المنتج وردود فعل المنافسين ويتحدد السعر المستهدف على اساس مجموعة من العوامل منها:(Ansari, et, al, 1997, p 33)

- تحليل المنافسين.
- وضع المنتج في السوق ومكانته بين منافسيه.
- تحليل خصائص واسعار المنتجات المنافسة.
- السعر الذي يكون العملاء مستعدين لدفعه مقابل الخصائص التي تميز المنتج.
- احتياجات العملاء ورغباتهم المرتبطة بالخصائص المادية للمنتج.

2 - تقدير تكاليف التصميم: حيث يتم فيها تحديد مواصفات المنتج المطلوب ومستوى الجودة، ويتم تحديد متطلبات التصميم من خلال تحديد مكونات المنتج الجزئية والشكل النهائي المتوقع له، ويتم تقدير التكلفة اللازمة لذلك وتكون عادةً اعلى بكثير من تكلفة الهدف حيث تحدد في ضوء معايير فنية وهندسية فهي أقرب إلى التكاليف المعيارية التقليدية التي تحدد في معزل عن البيئة الخارجية للمنشأة

3 - تحديد هامش الربح المستهدف: ويعرف الربح المستهدف على انه: ذلك الربح الذي ترغب الادارة في تحقيقه من المنتج المعين. ويتحدد الربح المستهدف على اساس مجموعة من الاعتبارات منها:

- المعدلات السائدة للتوزيعات على الاسهم في الشركات المنافسة.
- حجم المال المستثمر ومصادره الداخلية والخارجية وحجم القروض ومعدلات الفائدة.
- إمكانية التضحية المتاحة لخفض معدلات العائد، مع عدم الاخلال بهيكل التمويل أو أهداف المستثمرين.
- المعدلات السائدة للودائع الاستثمارية في البنوك وبدائل الاستثمار المتاحة.

4 – تحديد التكلفة المسموح بها: ويمكن الوصول لهذه التكلفة من خلال الفرق بين الاسعار المستهدفة والارباح المستهدفة فهذه التكلفة هي أقصى تكلفة تكون الادارة مستعدة للإنتاج بها. وتكون التكلفة المسموح بها منخفضة جداً مما يجعل تبني التكاليف المستهدفة أمراً صعباً، أي انه لا يمكن تحقيقها في الاجل القصير. كما ان التكاليف المقدرة لا تكون مناسبة كجهود مستهدفة لا يتم تقديرها بناءً على الامكانيات المتاحة، وبالتالي لن يؤدي تحقيقها إلى أي مزايا تنافسية. (عبد الرحمن،2000، ص27)

5 – مرحلة هندسة القيمة: ويتم فيها اجراء مقارنة بين التكلفة المسموح بها وتكاليف التصميم المقدرة في ضوء خصائص ومواصفات المنتج وذلك في محاولة لخفض التكلفة المقدرة والاقتراب بها من مستوى التكلفة المسموح بها.

6 – التصميم النهائي للإنتاج ومعايرة التكلفة: ويتم فيها ترجمة التكلفة المستهدفة إلى معايير اداء للأنشطة ومعايير تكاليف لكل نشاط، واجراء تحليل لتلك المعايير حسب العمليات والعناصر باعتبار انها معايير ملزمة لكافة الاطراف المشاركة في التصميم والانتاج ولا يمكن تجاوزها وفي تحقيقها يتم تحقيق التكلفة المستهدفة، وتعتبر تلك المعايير بمثابة أهداف استراتيجية تحقق الملائمة والقدرة التنافسية والخفض الحقيقي للتكلفة .ثم يتم وضع نموذج تجريبي للمنتج طبقا للتكاليف المستهدفة حيث يكشف النموذج التجريبي عن مدى الالتزام بتحقيق تلك التكلفة . (عبد الرحمن ،2000، ص29).

■ **مجتمع وعينة الدراسة:**

تكوّن مجتمع الدراسة في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج من العاملين في الادارة المالية وإدارة التكاليف وقد تم اخذ عينة عشوائية بعدد 30 حالة من المديرين الماليين ورؤساء الأقسام والمحاسبين حيث تم توزيع 30 استمارة استبيان وبلغ عدد الاستمارات المستعادة والصالحة للتحليل (28) استمارة أي بنسبة استرداد قدرها 93 ٪ .

■ **أداة الدراسة:**

لقياس مدى تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج، فقد تم تصميم قائمة استبيان من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة بحيث تغطي كافة المواضيع التي تساهم في فهم مدى تطبيق هذا الاسلوب. وقد تم تصميم الاستجابة على أداة البحث وفق مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

موافق بشدة ولها (5) درجات، وموافق ولها (4) درجات، ومحايد ولها (3) درجات، وغير موافق ولها (2) وغير موافق بشدة ولها (1) درجة واحدة.

● **أساليب جمع البيانات:**

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من البيانات كما يلي:

البيانات الثانوية: ويقصد بها البيانات والمعلومات التي جمعها بهدف تكوين الإطار النظري ومفاهيمي للدراسة واشتملت على مراجعة من الكتب والأبحاث والدراسات السابقة والإنترنت، والنشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة للحصول على هذه المعلومات وذلك من أجل بناء الجانب النظري لهذه الدراسة.

البيانات الأولية: وهي البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية باستخدام استمارة الاستبيان التي تم تصميمهما وصياغة أسئلتها بالاستعانة بالدراسات السابقة خصيصا لغرض الدراسة الحالية والتي جرى توزيعهما على عينات الدراسة.

■ **المعالجة الإحصائية:**

تم استخدام برنامج spss الإحصائي لمعالجة البيانات والمعلومات على النحو التالي:

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية: واستخدمت للتعامل مع الاستجابات المتعلقة بخصائص العينة متغيرات الدراسة. كما تم اختبار الفرضيات باستخدام أسلوب تحليل العينة الأحادية (T - test).

● **أولا: تحليل خصائص عينة الدراسة:**

تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة بناء على المسمى الوظيفي، حيث إن غالبية عينة الدراسة يعملون محاسبين (40 ٪) أو محاسبين تكاليف (24 ٪)، وكانت نسبة المدراء الماليين (16 ٪) بينما كانت نسبة رئيس قسم حسابات (20 ٪) وتشير هذه النتائج ان جميع أفراد عينة الدراسة من العاملين في المجال المالي والاداري.

كما تشير البيانات الواردة في الجدول أن غالبية عينة الدراسة من حملة البكالوريوس إذ بلغ عددهم (13) فردا وبنسبة مئوية قدرها (52 ٪) واحتل حملة دبلوم العالي المرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (9) أفرد وبنسبة مئوية قدرها (36 ٪) أما حملة درجة الماجستير فقد بلغ عددهم (3) أفراد وبنسبة (12 ٪) وتشير هذه النتيجة إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي المؤهلات الجامعية.

وتوضح نتائج الجدول أيضا ان غالبية أفراد عينة الدراسة من المتخصصين في المحاسبة إذ بلغ عددهم (18) فردا أي بنسبة (72 ٪) مما يضفي على النتائج مصداقية أكبر.

وأشارت البيانات الواردة في الجدول إلى أن سنوات الخبرة قد توزعت بين أقل من خمس سنوات إلى أكثر من 15 سنة ويبين الجدول أيضا أن (5) افراد أي بنسبة (20 ٪) تقل خبراتهم عن خمس سنوات بينما بلغ عدد من تتراوح خبراتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات (10) أفرد أي بنسبة (40 ٪)، بينما كانت خبرات من هم أكثر من عشر

سنوات واقل من 15 سنة (6) أفرد بما نسبته (24 ٪)، وكانت خبرات من هم فوق 15 سنة عدد (4) أفرد بما نسبته (16 ٪) مما يشير إلى وجود تنوع في مستوى الخبرات لدى عينة الدراسة.

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	محاسب	10	٪ 40
	رئيس قسم الحسابات	5	٪ 20
	محاسب تكاليف	6	٪ 24
	مدير مالي	4	٪ 16
	المجموع	25	٪ 100
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	9	٪ 36
	بكالوريوس	13	٪ 52
	ماجستير	3	٪ 12
	أخرى	0	٪ 0
	المجموع	25	٪ 100
التخصص	محاسبة	18	٪ 72
	إدارة إعمال	3	٪ 12
	علوم مالية ومصرفية	4	٪ 16

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
	أخرى	0	٪ 0
	المجموع	25	٪ 100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	5	٪ 20
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	10	٪ 40
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	6	٪ 24
	أكثر من 15 سنة	4	٪ 16
	لا إجابة	0	٪ 0
	المجموع	25	٪ 100

■ **تحليل البيانات:**

● تطبيق نظام التكلفة المستهدفة

يظهر الجدول (2) تحليل مدى تطبيق نظام التكلفة المستهدفة حيث تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين، ويظهر من الجدول رقم (2) أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات تراوحت ما بين (3.86 - 4.29) وبانحرافات معيارية (.967 و.657) على التوالي وتشير هذه المتوسطات إلى موافقة عينة الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس عدم تطبيق نظام التكلفة المستهدفة بدرجات مرتفعة، ويبين الجدول أيضا "عدم وجود هيكل إداري سليم يساعد كثيراً في عملية إنجاح نظام التكلفة المستهدفة في الشركة" احتلت المرتبة الأولى بين جميع الفقرات التي تقيس مدى تطبيق نظام التكلفة المستهدفة كما يبين الجدول رقم (2) " نظام التكلفة المستهدفة في

الشركة غير قادر على توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرار" احتلت المرتبة الأخيرة .كما جاء المتوسط العام لفقرات هذا المجال (4.09) ويشير ذلك إلى أن موافقة أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة مرتفعة حول جميع الفقرات التي تقيس هذا المجال.

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال تطبيق نظام التكلفة المستهدفة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	لا تعتمد إدارة الشركة على بيانات التكاليف في عملية اتخاذ قرارات عند طرح منتج جديد	4.18	.626	3	مرتفعة
2	لا يعد مفهوم نظام التكلفة المستهدفة من المفاهيم المعروفة بشكل جيد في الشركة	4.13	.625	5	مرتفعة
3	نظام التكلفة المستهدفة في الشركة غير قادر على توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرار	3.86	.967	12	مرتفعة
4	عدم وجود هيكل إداري سليم يساعد كثيراً في عملية إنجاح نظام التكلفة المستهدفة في الشركة	4.29	.657	1	مرتفعة
5	نظام التكلفة المستهدفة لا يساهم في الادارة الاستراتيجية للأرباح المستقبلية	4.12	.802	6	مرتفعة
6	لا يعتبر مدخل التكلفة المستهدفة أداة الإداره التكلفة والربحية في آن واحد	4.06	.749	7	مرتفعة
7	يؤدي اتباع أسلوب التكلفة المستهدفة إلى تقديم منتجات أو خدمات مرغوبة من قبل العميل	4.23	.789	2	مرتفعة

8	يؤدي اتباع أسلوب التكلفة المستهدفة إلى تقديم منتجات أو خدمات يمكن للعميل تحمل سعرها	4.03	763.	10	مرتفعة
9	يعمل مدخل التكلفة المستهدفة على تخفيض التكاليف قبل حدوثها أي أثناء مرحلة التصميم	4.04	719.	9	مرتفعة
10	أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد على تحقيق وفر في التكاليف عن طريق إدارة تشكيلة أنشطة سلسلة القيمة الخاصة بالشركة	4.05	725.	8	مرتفعة
11	يعمل مدخل التكلفة المستهدفة على تنمية روح الفريق حيث لا يمكن تبنيه الا من خلال تعاون الأفراد من مختلف الإدارات التنظيمية	4.17	646.	4	مرتفعة
12	يعمل مدخل التكلفة المستهدفة على طرح منتجات ذات مواصفات ضمن رغبات المستهلكين وضمن إمكانياتهم المادية	3.97	775.	11	مرتفعة
	المتوسط العام	4.09	0.572		مرتفعة

● معوقات استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة

تشير نتائج الجدول رقم (3) إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس معوقات استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة تراوحت ما بين (3.18 - 3.9) وبانحرافات معيارية (1.292 و0.959) وتشير هذه المتوسطات إلى موافقة عينة الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس هذا المجال ويتضح أن الموافقة جاءت بدرجات تراوحت بين المتوسطة والمرتفعة، كما يشير الجدول أيضا:» ان ارتفاع تكاليف إحلال أساليب إدارية حديثة محل الأساليب التقليدية يحول دون استخدام الأساليب الإدارية الحديثة " جاءت في المرتبة الأولى بينما احتلت الفقرة رقم (13) والتي تنص: " عدم رغبة الإدارة في تغيير الأنظمة القائمة لديها لقناعتها بما تقدمة لها من معلومات" المرتبة الأخيرة، وتشير هذه

النتائج إلى أن إحلال أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة محل الأساليب المتوافرة في الشركة، يترتب عليه الكثير من التكاليف سواء من حيث المعدات أو الأجهزة المطلوبة أو تدريب العاملين على هذه الأساليب ونفقات الاستشارات للحصول على خبرة تساعدها في تطبيق هذه الأساليب.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال معوقات استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة كأحد أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة:

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
13	عدم رغبة الإدارة في تغيير الأنظمة القائمة لديها لقناعتها بما تقدمه لها من معلومات	3.18	1.292	13	متوسطة
14	ان عدم توفر خبرات كافيه عند الادارة يحول دون استخدام أي من الأنظمة الحديثة	3.85	.931	4	مرتفعة
15	ان عدم توفر الكفاءات العلمية في الشركة يحول دون استخدام أي من الأنظمة الحديثة	3.85	.941	4	مرتفعة
16	ان ارتفاع تكاليف إحلال أساليب إدارية حديثة محل الأساليب التقليدية يحول دون استخدام الأساليب الإدارية الحديثة	3.93	.959	1	مرتفعة
17	ان عدم توفر العدد الكافي من الكوادر المؤهلة لتطبيق انظمه إدارية حديثة يحول دون استخدام أي منها	3.39	1.297	10	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
18	ان عدم انخراط الشركة بمثيلاتها العالميات يحول دون استخدام الا نظمة الا داريه الحديثة	3.93	.930	2	مرتفعة
19	إن ارتفاع تكاليف تطبيق أساليب إدارية حديثة يحول دون استخدامها	3.65	.975	7	متوسطة
20	إن انخفاض منافع تطبيق أساليب إدارية حديثة مقارنة مع تكلفتها يحول دون استخدامها	3.59	.852	8	متوسطة
21	تعتقد الادارة ان تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة لا يحسن من نوعية المنتج	3.39	1.019	11	متوسطة
22	ترى الادارة ان تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة يزيد من الإنتاجية	3.93	.910	2	مرتفعة
23	يحد نقص المقدرة المالية من إمكانية تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة	3.77	.835	6	مرتفعة
24	يؤدي استخدام الأساليب الإدارية الحديثة إلى حدوث الفوضى داخل الشركة نتيجة لمقاومة التغيير من قبل العاملين	3.30	.898	12	متوسطة
25	يؤدي استخدام الأساليب الإدارية الحديثة إلى تحميل الشركة بكلف مالية هي في غنى عنها	3.50	.949	9	متوسطة
	المجموع	3.63	0.681		متوسطة

■ **اختبار فرضيات الدراسة**

● الفرضية الأولى:

(Ho): لا تطبق مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج أسلوب التكلفة المستهدفة في ادارة التكاليف.

(H1): تطبق مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج أسلوب التكلفة المستهدفة في اداة التكاليف

جدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الاولى

T المحسوبة	T الجدولية	Sig.	نتيجة الفرضية البديلة
19.973	1.981	0.00	رفض

تم استخدام اختبار One Sample T - Test لاختبار تطبيق مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج لأسلوب التكلفة المستهدفة.ويلاحظ من نتائج التحليل الموضحة في الجدول (4) أن قيمة (T المحسوبة) أعلى من قيمة(Tالجدولية) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) وبناء عليه؛ نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل الفرضية العدمية (H0). وهذا يعني ان مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج لا تطبق أسلوب التكلفة المستهدفة.

● الفرضية الثانية:

(Ho): لا توجد معوقات تحد من استخدام نظام التكاليف المستهدفة كأحد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج.

(H1): توجد معوقات تحد من استخدام أسلوب التكلفة المستهدف كأحد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج.

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	Sig.	نتيجة الفرضية العدمية
9.748	1.981	0.00	رفض

تم استخدام اختبار *One Sample T - Test* لاختبار تطبيق مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج لنظام التكلفة المستهدفة.ويلاحظ من نتائج التحليل الموضحة أن قيمة (T المحسوبة) اعلى من قيمة (Tالجدولية) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) وبناء عليه؛ نرفض الفرضية العدمية (*Ho*) ونقبل الفرضية البديلة *(H1)*. وهذا يعني أنه توجد معوقات تحد من استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج.

■ النتائج والتوصيات

● أولا: النتائج

من خلال التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

1 - اشارت نتائج التحليل إلى أن جميع أفراد عينة الدراسة من المحاسبين على اختلاف الوظائف المسندة إليهم وان غالبية أفراد عينة الدراسة من الجامعيين، ومن المتخصصين في حقل المحاسبة وان ما يزيد عن نصف عينة الدراسة من الذي تزيد خبراتهم عن خمسة سنوات.

2 - مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج تواجه صعوبة اعتماد تطبق نظام التكلفة المستهدفة، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة وجود هيكل إداري سليم يساعد كثيراً في عملية إنجاح نظام التكلفة المستهدفة في المجموعة.

3 - الشركات الصناعية العاملة في مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج تواجه

معوقات في استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة ومنها نظام التكلفة المستهدفة وكان ارتفاع تكاليف إحلال أساليب إدارية حديثة محل الأساليب التقليدية العامل الأكثر الأهمية الذي يحد من استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

● **ثانيا: التوصيات**

على ضوء ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

1 - نتيجة للتغيرات المتسارعة والتي طالت مختلف النشاطات الاقتصادية ومن بينها الاساليب المحاسبية الحديثة، توصي الدراسة مجموعة شركات الربيع لصناعة الاسفنج بتطبيق الأساليب الحديثة لإدارة التكاليف ومنها نظام التكلفة المستهدف لما له من أثر في تحقيق ادارة فعالة للتكاليف.

2 - ضرورة تدريب الموارد البشرية المناسبة تدريبا جيدا على تطبيق نظام التكلفة المستهدفة قبل المباشرة بتطبيقه بهدف تحقيق الفائدة المرجوة من تطبيقه.

3 - على مجموعة شركات الربيع ان تقوم بتهيئة البنية التحتية المناسبة بهدف تجاوز معوقات تطبيق الأساليب الحديثة التي من شأنها ان تزيد من فعالية ادارة التكاليف وتحسين الاداء.

■ **قائمة المصادر والمراجع**

● أولا: المراجع باللغة العربية:

1 - عابدين، حسني محمد (2015) أثر التكامل بين التكلفة المستهدفة والإنتاج في الوقت المحدد على تعزيز الميزة التنافسية للمنشأت الغذائية في قطاع غزة، مجلة جامعة الاسراء للعلوم الإنسانية.

2 - النعاس، حسام مؤمن (2012) مدى قدرة العاملين في شركة الانماء للأسلاك والكابلات المساهمة على تبني أسلوب التكلفة المستهدفة وتفهم مفرداته، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة بنغازي.

3 - باسيلي، مكرم عبد المسيح (2007)، المحاسبة الإدارية: الأصالة والمعاصرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

4 - التكريتي اسماعيل يحيى (2007) محاسبة التكاليف المتقدمة (قضايا معاصرة، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

5 - جودة عبد الحكيم مصطفى (2010) محاسبة التكاليف، الطبعة الأولى، مؤسسة تسنيم للنشر والتوزيع، عمان

6 - الشيخ، عماد يوسف (2008) محاسبة التكاليف، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان

7 - هورنجرن، تشارلز، وفوستر، جورج (2003)، محاسبة التكاليف: مدخل إداري (ترجمة احمد حامد حجاج)، الجزء الأول، ط 2.

8 - الخلف، نضال محمد رضا، زويلف، إنعام حسين (2007) "التسعير باستخدام منهج التكلفة المستهدفة: دراسة ميدانية في قطاع صناعة الادوية البيطرية الأردني" مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 21 العدد 1 - 2007/06/30 ص 159 - 200.

9 - عبدالرحمن، عاطف عبدالمجيد (2000) "مدخل التكلفة المستهدفة في مجال رقابة وخفض التكلفة كهدف استراتيجي لتدعيم القدرة التنافسية للشركات المصرية " المجلة العلمية، جامعة أسيوط، كلية التجارة (28) : 1 - 42.

● **ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:**

10 - Atallah - Hosban (2021) the effect of using the target cost on reducing costs in the tourism companies in Aqaba special economic, Journal of sustainable finance & investment 13 (2).

11 - Callado (2020) Target costing in micro and small companies from the IT sector, Accounting &Finance Evidencciation Magazine, 8(3):125 - 141.

12 - Cokins, G. (2002).Integrating Target Cost and ABC Accounting, Organization and Society, pp. 195 - 211.

13 - H, Borgernas. And G, Fridh, (2003) "The use of target costing in Swedish Manufacturing Firms", Goteborg University, School of Economic & Commercial law

14 - Hilton, Ronald 2008, "Management Acounting"4th, ed, Mic Graw - Hill companies Inc, New York,

15 - Joe& Catherine, Stenzel, 2003, (From cost to performance Management) John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

16 - L, Ellram, " The implementation of target costing in the United States: Theory versus Practice ", Journal of Supply Chain Management: A global review of Purchasing & supply, Vol 42, Issue 1 2006, pp 13 - 26.

17 - Shahid L. Ansari, Jan E. Bell, James H. Cypher, 1997, "Target costing: the next frontier in strategic cost management / the CAM - I Target Cost Core Group.

18 - M. Bradford Clifton, Wesley P. Townsend, Henry M.B. Bird, Robert E. Albano, 2003, " Target Costing" 1st Edition.

مزايا وتحديات تطبيق المصارف الرقمية في القطاع المصرفي الليبي

"دراسة استطلاعية لعينة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية

■ أ . إبراهيم كامل ابريدان * ■ أ . ناهد فتحي بوسمرة * *

● تاريخ استلام البحث2024/03/07م ● تاريخ قبول البحث 2024/05/05م

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المصارف الرقمية وأهمية ومزايا التحول الرقمي للمصارف الليبية والتعرف على صعوبات ومعوقات التحول الرقمي للمصارف الليبية التي تحد من نجاحها في تقديم خدماتها عبر الانترنت وتحقيقا لأهداف الدراسة قام الباحثان باتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم الحصول على البيانات والمعلومات عن طريق استمارة الاستبيان، وقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات أهمها: تطبيق مصرف رقمي متكامل يحقق مزايا متعددة تؤدي إلى نجاح المصرف الرقمي في أعماله ويجذب الكثير من العملاء للمصرف ومن أهم هذه المزايا: أن المصارف الرقمية توفر الوقت وتخفض التكاليف كما أن التحول الرقمي يساعد المصرف على التوسع والانتشار والوصول لأكبر شريحة من الجمهور واستقطاب المزيد من العملاء ووجود المصارف الرقمية سيزيد من عدد مقدمي الخدمات المصرفية في البلاد مما ينعكس على زيادة التنافسية، وفي المقابل يوجد العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحد من انتشار المصارف الرقمية في البيئة الليبية منها : ضعف التشريعات المطلوبة للتحول الرقمي مثل قانون المعاملات الالكترونية وقانون الجرائم الإلكترونية وقانون حماية البيانات الشخصية، وضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع

*محاضر بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد بجامعة طبرق : E – mail: ibrahimalgtany40@gmail.com

** محاضر مساعد بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد بجامعة طبرق E – mail: nahedalsaaity@gmail.com

وعدم انتشار الثقافة الرقمية وبطء الاتصالات فيحتاج الأمر إلى ادخال الجيل الخامس من الاتصالات وتحديث البنية التحتية للخدمات الالكترونية الحكومية، وأوصت الدراسة المصرف المركزي بتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لدعم تطبيق وانتشار المصارف الرقمية وتفعيل العمل بالضوابط الرقابية وتطوير الإطار القانوني الوطني لإحلال بيئة من الثقة الملائمة للإدارة الالكترونية، بالإضافة إلى ضرورة توفير البنية التحتية المعلوماتية الملائمة من حيث الأجهزة الحاسوبية والبرمجيات وخدمات الاتصالات والإنترنت.

● **الكلمات المفتاحية:** التحول الرقمي – المصارف الرقمية

Abstract:

This study aimed to identify the concept of digital banks , the importance and advantages of digital transformation for Libyan banks and to identify the difficulties and obstacles to digital transformation for Libyan banks that limit their success in providing services via the Internet. To achieve the objectives of the study, the researcher followed the descriptive analytical approach, and data were obtained through a questionnaire. The research reached many conclusions, the most important of which is that the application of an integrated digital bank achieves multiple advantages that lead to the success of the digital bank in its work and attracts many customers to the bank. Among the most important of these advantages are that digital banks save time , reduce costs , help the bank to expand and spread and reach a larger segment of the public and attract more customers. The presence of digital banks will increase the number of banking service providers in the country, which is reflected in increased competitiveness. There are many difficulties and obstacles that limit the spread of digital banks in the Libyan environment, including: the weakness of the legislation required for digital transformation, such as the Electronic Transactions Law, the Electronic Crimes Law, and the Personal Data Protection Law, the weakness of the business environment that stimulates and attracts local and foreign investments in this sector, the

lack of spread of digital culture, and weak communications. This requires introduction of the fifth generation of communications and modernization of infrastructure The study recommended Central Bank to provide all necessary capabilities to support the application and spread of digital banks, activate the work of regulatory controls and develop the national legal framework to create an environment of trust appropriate for electronic administration, the necessity of providing appropriate information infrastructure in terms of computer hardware, software, communications services and the Internet.

Keywords: Digital Transformation - Digital Banks

■ الإطار العام للدراسة

● مقدمة الدراسة

يشهد العالم إلىوم العديد من المتغيرات الحديثة على الصعيد الدولي ولعل أهم هذه التغيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تأثر بها الناس وبدأوا التعامل على أساسها، حيث أثرت على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والمصارف واحدة من القطاعات التي امتد إليها هذا التطور، نتج عن هذا التطور مظاهر انتشار المصارف الرقمية التي تعد اتجاهًا حديثًا ومختلفًا عن المصارف التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة. (حورية جنان، 2013)

مع تزايد عمليات التجارة الالكترونية أصبح الاحتياج كبيرًا لنوعية جديدة من المصارف غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد، وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال جاءت المصارف الرقمية التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة، وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان.

المصارف الرقمية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لمصرف قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعًا ماليًا تجاريًا، وإداريًا، واستشاريًا شاملاً، له وجود مستقل على الخط

يتم التعاقد معه للقيام بخدمات، أو تسوية المعاملات، أو إتمام الصفقات على مواقع إلكترونية، وهو ما يمثل أهم تحدٍ في ميدان المصارف الرقمية، وتظهر المنافسة قوية بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية، وبين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، ووفقًا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمة المصارف واختيار الأنسب منها .(يوسف مسعداوي ،2004)

ولأن التحول نحو المصارف الرقمية، أصبح توجها عالميا ومعمولا به في العديد من الدول، كما أن هذا التوجه يعد ضرورياً في ظل التطور المتسارع الذي يشهده مجال التكنولوجيا المالية وارتفاع حدة المنافسة التي تواجه القطاع المصرفي لذلك وفي هذا البحث سيتم التعرف على مزايا المصارف الرقمية وأهم المعوقات والصعوبات التي تواجهها وتحد من انتشارها في ليبيا .

■ **الدراسات السابقة**

دراسة العبدلات عبدالفتاح ،2006 هذه الدراسة بعنوان « معيقات التوسع في الصيرفة الإلكترونية «، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المعيقات التي تحد من عمليات التوسع في استخدام الصيرفة الإلكترونية من قبل عملاء البنوك التجارية الأردنية حيث توصلت الدراسة إلى أن أهم المعيقات هي: صعوبة الاستخدام وعدم توفر الآمان والسرية. وأوصت الدراسة بعمل حملات تسويقية لزيادة الوعي المصرفي مع ضرورة التركيز على عنصري الآمان والسرية في الخدمات المصرفية الإلكترونية .

دراسة وادي،2010 : بعنوان أهمية ومزايا البنوك الالكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها،

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية ومزايا البنوك الإلكترونية والمعوقات التي تواجه انتشارها في فلسطين لكي تمارس أعمالها التجارية إلكترونيا وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الإلكترونية تعد وسيلة جيدة وهامة لجذب العملاء وتنمية وتطوير التجارة الإلكترونية في فلسطين وأن تأثيرها يقتصر على العملاء الذين يجيدون التعامل

مع الإنترنت وأن المزايا التي تعود على البنك في حالة تقديم الخدمات عبر الإنترنت هي تقليل التكاليف وزيادة حجم التعاملات التجارية وسهولة الدخول إلى الاسواق المحلية والعالمية وتحسين خدمات العملاء وتوفير الوقت والجهد وتقلل من فتح فروع جديدة للمصرف وأشارت إلى العديد من المعوقات مثل ضعف أنظمة الأمن التي تحققها التجارة الالكترونية في مجال إبرام الصفقات التجارية وعدم توافر الكوادر الإدارية والبشرية التي تتمتع بمؤهلات علمية وخبرات ميدانية سواء فيما يتعلق باستخدامات الحاسوب أو اللغة.

دراسة بخيت وآخرون 2016: جاءت هذه الدراسة بعنوان تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية البنوك التجارية «دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية»

هدفت إلى دراسة أثر تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على مؤشرات الربحية بالمصارف التجارية الليبية وتوصلت نتائج البحث إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديم وتكلفة الخدمات المصرفية الإلكترونية وربحية المصارف التجارية وأوصى البحث أن تعمل المصارف التجارية في ليبيا على الاستمرار دوما في تطوير آليات العمل بالخدمات المصرفية الإلكترونية وتحديثها وفقا لمجريات التطور الحاصل في البنوك العالمية حتى تواكب العولمة المالية .

دراسة مزعل، 2021 بعنوان المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإلكترونية: دراسة استطلاعية: آراء عينة من موظفي المصارف العاملة في مدينة الناصرية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصارف العاملة في مدينة الناصرية وتم التوصل لمجموعة من النتائج كان أهمها هو: أن البيئة الثقافية والاجتماعية كانت من أبرز معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في فروع المصارف العاملة في مدينة الناصرية، ثم جاءت الجوانب القانونية والأمنية بالمرتبة الثانية تلتها المتطلبات المادية والبشرية بالمرتبة الثالثة بحسب إجابة افراد العينة حول كل محور من محاور استمارة الاستبيان.

- **دراسة تومي ومصطفى** 2021، بعنوان: الصيرفة الإلكترونية كآلية لعصرنة المصارف الجزائرية وضمان جودة الخدمة المصرفية: دراسة استطلاعية لعينة من عملاء وكالات المصارف الخاصة بمدينة المدية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الصيرفة الإلكترونية في عصرنة القطاع المصرفي الجزائري وضمان جودة الخدمة المصرفية، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف، تم استخدام استبانة لعينة عشوائية من عملاء وكالات المصارف الخاصة العاملة بمدينة المدية (سوسييتي جنرال، مصرف الخليج، بي.ن.بي باريباس، نتيكسيس)، وقد أظهرت نتائج الدراسة إن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الصيرفة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية من منظور العملاء في وكالات المصارف الخاصة أدت إلى تحسين الأنظمة المصرفية، وخفض تكاليف العمليات الخاصة بالعملاء، وساعدت المصارف على الربط والتنسيق بين فروعها المختلفة كما سهلت على العملاء القيام بمختلف الأعمال المصرفية بالطريقة التي توفر لهم الراحة والآمان هذا ما أدى إلى رفع كفاءة الخدمات المصرفية الإلكترونية وتحسين جودتها، إلا إنها مازالت بطيئة وغير متنوعة، ولم تصل لحد الآن إلى المستوى المطلوب لمنافسة المصارف الرائدة في هذا المجال، وأوصت الدراسة بضرورة تكييف التشريعات والقوانين وفق متطلبات .العمل المصرفي الالكتروني ؛ يجب على المصارف تبني سلسلة من السياسات التوعوية والإرشادية للعملاء لنشر الوعي المصرفي وتعزيز الحس الأمني لديهم، وتدعيم مبدأ سرية البيانات الشخصية والمالية للعملاء؛ ضرورة أخذ توقعات العملاء وتطلعاتهم بعين الاعتبار عند تقويم الخدمات أو وضع المعايير لتقديم الخدمات المصرفية.

- **دراسة** (Porfiro، et al، 2024) بعنوان

«Factors affecting digital transformation in banking»

هدفت الدراسة إلى تحليل التأثيرات المدركة للتحول الرقمي في الصناعة المصرفية، وتحدد التأثيرات والعوامل الاكثر تأثيرا على الاداء المصرفي وحجم الاعمال. وذلك من

خلال استبانة 50 موظف من موظفي 18 مصرفا من المصارف البرتغالية. وتوصلت الدراسة إلى: إن المعوقات الخارجية مثل القوانين والانظمة، المعوقات التكنولوجية، المعوقات المالية والخبرة الرقمية للناس تعتبر من معوقات التحول الرقمي وعلاقته بأداء المصرف وحجم الاعمال. كما توصلت الدراسة إلى أن فهم الموظفين لعملية التحول الرقمي والتواصل الداعم من أجل تطبيق التحول الرقمي لهما صلة في تفسير النتائج الإجمالية للتحول الرقمي من حيث الأداء التنظيمي وحجم أعمال المصرف.

ومن خلال عرض أهم الدراسات السابقة في مجال الصيرفة الرقمية يمكن الوصول إلى: أن معظم الدراسات تطرقت إلى أهمية الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها المصارف التقليدية ومزاياها ودورها في الرفع من ربحية المصارف وكفاءتها التشغيلية، ومعيقات التوسع في استخدامها، ولم تتطرق إلى أهمية ومزايا إنشاء مصرف رقمي متكامل يقدم خدماته عبر الانترنت باستثناء دراسة رشدي عبد اللطيف 2010 بفلسطين التي اتفقت مع الدراسة الحالية في التعرف على مزايا إنشاء مصرف رقمي متكامل ومعوقات انتشاره حيث طبقت في بيئة مختلفة عن البيئة الليبية، وبالتالي يصعب تعميم نتائجها لاختلاف العوامل البيئية التي تعيق عمل المصارف في البلدين .

وعلى الرغم من تعدد الدراسات المتعلقة بالمصارف الرقمية إلا إنه لا توجد دراسة واحدة في ليبيا على حد علم الباحث تناولت موضوع مزايا إنشاء مصرف رقمي، ومعوقات انتشارها.

■ مشكلة الدراسة

منذ انتشار جائحة كورونا على نطاق واسع فى مطلع 2020، دخلت الصناعة المصرفية مرحلة حرجة يتم فيها استبدال التكنولوجيا القديمة بمزيج من الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، وهو ما دفع معظم المؤسسات المالية، وعلى رأسها المصارف، إلى التوجه نحو بناء القدرات الرقمية التي تسمح بإنجاز الخدمات المصرفية للعملاء دون انتظار، حيث تقوم فكرة المصارف الرقمية بالأساس على إنشاء مصارف دون أن تكون لها فروع تقليدية،

فى ظل استراتيجية التحول للحصول على الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت.

وفي ليبيا نتيجة تعرض البلاد في الفترة الاخيرة لحروب ومشاكل اقتصادية نتج عنها إقفال المقاصة في المصارف وكذلك مشكلة توفير السيولة ساعدت على توجه العملاء لاستخدام الخدمات المصرفية الالكترونية حيث تسابقت المصارف التجارية العاملة في البلاد على تطوير خدماتها، وفقا للإمكانيات المتاحة لتقديم خدمات مصرفية الكترونية يمكن أن يعوض عن نقص السيولة في العمليات المالية التقليدية.

المعطيات السابقة توضح أهمية تأسيس مصارف رقمية متكاملة في ليبيا لمواكبة التطور السريع في الصناعة المصرفية وكذلك للتغلب على المشاكل التي واجهتها المصارف التقليدية من هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما أهمية ومزايا التحول الرقمي للمصارف الليبية وما هي التحديات التي تعيق انتشار المصارف الرقمية في ليبيا من وجهة نظر العاملين بالمصارف الليبية؟

■ فرضيات الدراسة

للإجابة على سؤال الدراسة تم وضع فرضيتين رئيسيتين هما:

- إن التحول الرقمي للمصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بالمصارف يحقق مزايا تساهم في نجاحه وتجذب المزيد من العملاء.
- إن التحول الرقمي للمصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بالمصارف يواجه تحديات وعراقيل تصعب من تطبيقه .

■ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعريف بالمصارف الرقمية وخصائصها ومزاياها ومقومات إنشائها والمعوقات والصعوبات التي تواجهها.

- التعرف على أهمية ومزايا التحول الرقمي للمصارف الليبية ونجاحها في جذب العملاء وتقديم الخدمات التجارية.
- التعرف على صعوبات ومعوقات التحول الرقمي للمصارف الليبية التي تحد من نجاحها في تقديم خدماتها عبر الإنترنت .

■ أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة من كونها تناولت موضوعاً حيويا وهو التحول الرقمي للمصارف من خلال توضيح مزايا المصارف الرقمية والصعوبات التي تحد من تطبيقها، والتعرف على مدى إمكانية تطبيق هذا التحول في ليبيا، فالتعرف على المعوقات التي تعيق تطبيقها يعتبر نقطة الأساس في فهمها والعمل على وضع حلول لها بما يساعد على انتشارها ونجاحها .

■ منهج الدراسة

إن منهج الدراسة المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تقسيم الدراسة لجزئين:

الجزء النظري: يتضمن عرض ما تناوله الأدب المحاسبي في موضوع المصارف الرقمية.

والجزء العملي من خلال تصميم استبيان لجمع البيانات وتحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي spss لاختبار العلاقة بين أهمية ومزايا المصارف الرقمية ونجاحها في جذب العملاء وتقديم خدماتها والعلاقة بين الصعوبات التي تواجهها المصارف الرقمية ونجاحها في تقديم خدماتها عبر شبكة الإنترنت.

■ حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على مزايا المصارف الرقمية والعوائق التي تحد من تطبيقها، ولم تركز على المخاطر المتعلقة بها وعواقبها الوخيمة .

■ **الإطار النظري للدراسة :**

● **مفهوم المصارف الرقمية:**

يستخدم اصطلاح المصارف الرقمية (Electronic Banking) كتعبير متطور وشامل لمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو المصارف الإلكترونية عن بعد أو المصرف على الخط أو المصرف المنزلي، جميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالها المتصلة بالمصرف عن طريق المنزل والمكتب وأي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون ويعبر عنها بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان).

وقد كان العميل عادة يتصل بحساباته لدى المصرف ويتمكن من الدخول إليها وإجراء ما تتيحه له الخدمة عن طريق خط خاص، وتطور المفهوم هذا مع شيوع الإنترنت، لكن بقيت فكرة الخدمة المالية عن بعد تقوم على أساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام كمبيوتر الزبون، بمعنى أن المصرف يزود جهاز العميل (الكمبيوتر الشخصي) بحزمة البرمجيات: إما مجانا أو لقاء رسوم مالية – وهذه البرمجيات تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد.(خبابة عبد الله،2008)

فالمقصود إذا بالصيرفة الإلكترونية هو « إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعد الإنترنت من أهم أشكالها وبذلك فهي مصارف افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الإنترنت لتقديم خدمات، نفس خدمات موقع المصرف ومن دفع وتحويل دون انتقال العميل إليها .

وفي ظل التوسع والتزايد الملحوظ في استخدام شبكة الانترنت والتطور الهائل في تقنيات الحاسوب والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات، وترافق ذلك مع استثمار الانترنت في النشاط التجاري الالكتروني ضمن مفاهيم الاعمال والتجارة الالكترونية في ظل ذلك كله تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط لتتحول الفكرة من مجرد تنفيد أعمال عبر خط خاص ومن

خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل إلى مصرف له وجود كامل على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية .

● **مزايا المصارف الرقمية :**

تنفرد المصارف الرقمية في تقديم خدمات متميزة عن غيرها من المصارف التقليدية تلبية لاحتياجات العميل المصرفي وهو ما يحقق للمصرف مزايا عديدة عن غيره من البنوك المنافسة، وفيما يلي توضيح لمجالات تميز المصارف الرقمية:

- **إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:** تتميز المصارف الرقمية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها.

- **تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:** تقدم المصارف الرقمية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، وإلى جانبها خدمات أكثر تطورا عبر الأنترنت تميزها عن الأداء التقليدي مثل : شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف، تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا، كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم وسندات)للعملاء، طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة .

- **تقليل التكاليف** : من أهم ما يميز المصارف الرقمية أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالمصارف العادية، ومن ثم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل.

- **زيادة كفاءة المصارف الرقمية** : مع اتساع شبكة الانترنت وسرعة إنجاز الأعمال عن المصارف التقليدية أضحى سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الانترنت الذي

يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية مما لو انتقل العميل إلى مقر المصرف شخصيا وقابل أحد موظفيه الذين عادة ما يكونوا منشغلون عنه.

- **خدمات البطاقات** : توفر المصارف الرقمية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، ومن هذه البطاقات بطاقة سوني التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18مليون من أكبر الأماكن، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص، خدمة مراكز الأعمال، الإعفاء من رسوم وعمولات الخدمات البنكية، بالإضافة إلى كثير من الخدمات الخاصة الأخرى (مداح وبارك ،2010)

مما سبق نجد ان المصارف الرقمية تقدم خدماتها بأعلى جودة وأقل تكاليف مقارنة بالمصارف التقليدية وأعلى مستوى ربحية ولكن التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة العملاء فيها ووهو ما يتطلب من المصرف توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.

- **أهمية المصارف الرقمية**

إن قيام المصارف بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الأنترنت يحقق فوائد كثيرة من أهمها:

- تخفيض النفقات التي يتحملها المصرف يجعل تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الأنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية، إضافة إلى أن تسويق المصرف لخدماته من موقعه على الأنترنت يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية.

- إن توجه المصارف العالمية نحو شبكة الإنترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم المصارف الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بمقارنة بين خدمات المصارف لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الأنترنت عامل منافسة قوياً في جذب العملاء.
- يساهم الأنترنت في التعريف بالمصارف والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة.
- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسيير التعامل بين المصارف وبناء علاقات مباشرة وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية .
- استخدام الانترنت يساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال المصارف.(مفتاح صالح،2005)

إذا نخلص إلى أن اللجوء إلى المصارف الرقمية هو لجوء لأحد وسائل المنافسة، ودرءا لمخاطر المنافسة المضادة ،وهو أيضا لجوء إلى تقديم خدمات شاملة في وقت قصير وبتكاليف أقل .

- **عوامل نجاح عمل المصارف الرقمية :**

يتطلب نجاح الصيرفة الرقمية وانتشارها عوامل عدة ،بل وحتى لبدء العمل بها ومن أهم هذه العوامل :

- وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة وترتبط بالأنترنت وفقا لأسس قياسية، مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة.
- وضع خطة للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الرقمية ،وفقا لأولويات تحددها

خطة استراتيجية على مستوى المصرف أو المصرف المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية

- البدء في تنفيذ الخطة بتبني مشاريع استكشافية متحكم في نتائجها ،حتى يتم تفاعل أطراف المجتمع ككل، مع وضع خطة تدريبية موازية للمورد البشري .
- البدء في وضع النظيم القياسية التي تتيح الربط بين الجهات المشتركة والعالم ككل.
- تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف وتوحيد الجهد للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين المصرفيين والفنيين في المصارف.
- إنشاء الجسم الإداري الذي يتولى التنسيق بين الأطراف المعنية على مستوى المصرف الواحد، المصرف المركزي ،البلاد ،على المستوى الإقليمي .(عزالدين كامل امين،2002)

- **مقومات إنشاء المصارف الرقمية:**

قبل تأسيس المصارف الرقمية يجب توافر مجموعة من الضوابط والمقومات الاساسية نذكر منها ما يلي:

- **متطلبات قانونية**: أي مصرف رقمي يتطلب توافر بيئة تشريعية ملائمة تضمن عمله بآمان ومن أبرز التشريعات المطلوبة قانون المعاملات الالكترونية وقانون الجرائم الالكترونية وقانون الأمن السيبراني وسياسة تصنيف وإدارة البيانات الحوكمية والذكاء الاصطناعي وسياسة برمجة التطبيقات المفتوحة، وقوانين حماية البيانات الشخصية وإدخال الجيل الخامس من الاتصالات وتحديث البنية التحتية للخدمات الالكترونية.
- **متطلبات مهنية**: تتمثل في الشروط المتعلقة بالأبعاد الإدارية والمحاسبية التي تتم مراقبتها من طرف الهيئات المشرفة على النظام المصرفي للدولة التابع لها ونذكر منها ما يلي :

- الحصول على ترخيص من الهيئة المخولة بذلك في الدولة.
- يشترط تقديم معلومات عن الملاك المستفيدين من المصرف الرقمي وعن الشركات والاشخاص الطبيعيين المتحكمين بنسبة تتجاوز 10 ٪ من الجهة المقدمة للطلب أو أي جهة قابضة.
- **الاحتياطيات وكفاية رأس المال**: بحيث يجب ان يتوفر المصرف الرقمي على رأس مال اساسي تحدده الجهة المشرفة عليه في الدولة مع تحقيق نسبة احتياطي للحفاظ على رأس المال ونسبة الرفع المالي وتقييم تغطية رأس المال، السيولة والطوارئ وتضمين نتائج التقييم مع طلب الترخيص المقدم .(عماروش وشوشان،2022)
- **إدارة المخاطر** : يجب أن يكون المصرف الرقمي كما هو الحال مع المؤسسات المالية التقليدية مدركا للمخاطر التي يتعرض لها وأن يقوم بتنفيذ العمليات، والضوابط، وأنظمة الرقابة المناسبة لتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، وإدارتها. ويجب على المصرف الرقمي أيضا أن يدرك أي بأن بعض المخاطر، مثل المخاطر التشغيلية، سيتم تضخيمها من خلال نموذج أعماله.

ويتعين على المصرف الرقمي أن يضع في الاعتبار على أقل تقدير، مخاطر الائتمان، وجميع مكونات مخاطر السوق، وكذلك مخاطر التشغيل. كما يجب على مقدمي طلبات ترخيص المصارف الرقمية توضيح النهج المتبع في حالات المخاطر عبر وثيقة عملية تقييم المخاطر الداخلية، وتقديمها مع طلب الترخيص. وستتوقع سلطة تنظيم الخدمات المالية من المصارف الرقمية المرخصة إعادة تقييم وتحديث نماذج المخاطر الخاصة بها بشكل منتظم

- **مخاطر تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني** : نظرا لطبيعة عمل المصرف الرقمي فقد تشكل المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا مصدرا رئيسيا للقلق، بما في ذلك المخاطر ذات الصلة بأمن المعلومات، واتصال الأنظمة وسلامتها، واستمرارية العمل. وستتوقع سلطة تنظيم الخدمات المالية من مقدمي طلبات ترخيص المصارف

الرقمية بناء أنظمة قوية لتقنية المعلومات، والعمل على اختبارها بحثا عن أي نقاط ضعف قبل البدء بالعمل.(دليل ترخيص البنوك الرقمية ،2015)

- **مخاطر المصرف الرقمي**

المصارف الرقمية بما فيها من تكنولوجيا لها مخاطر شأنها في ذلك شأن أي تكنولوجيا جديدة لابد أن يكون لها بعض المخاطر، ومنها: المخاطر الناجمة عن اتساع الهوة بين المصرف والعميل، ومما يمكن أن يترتب عليها من عمليات اقتراض بدون ضمانات كافية، وتعرض المصارف لعمليات النصب، حيث إن الخدمة المصرفية عبر الانترنت يكون من الصعب مراقبتها بصورة دقيقة، وإلى جانب هذه المخاطر التي تأثر على المصرف والفرد، فإن هناك خطراً اكبر يمكن أن يؤثر على الاقتصاد القومي ككل ويأتي أساسا من جانب حجم السيولة في الاقتصاد، فهذه المصارف الرقمية تتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله وبأي مبالغ بضغطه على زر الحاسوب أو الهاتف خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس، وفي هذه الحالة يجعل الدولة عرضة للتأثير بأزمات السيولة بزيادة أو نقصان . ورغم هذه المخاطر وتحذيرات بعض الخبراء إلا إن هذا النوع من المصارف أخذ في الانتشار في معظم دول العالم، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واستراليا...الخ، وكذلك بدأ العمل به في بعض الدول العربية وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة والأردن والكويت، نظراً لأن هذه الدول العربية تتوفر نسبيا على بنية تحتية أساسية جيدة من حيث شبكة الاتصالات والتجهيزات الفنية في المصارف، ولكن يبقى أمر في غاية الأهمية يجب التنبيه عليه وهو أنه ينبغي تقبل الدول العربية ومصارفها هذا التحدي التكنولوجي الجديد وما يترتب عليه من آثار ايجابية وأن تتعامل معه بفعالية إذا أرادت أن تدخل تيار الثورة المعلوماتية (بوعافية رشيد واخرون،2011)

- **التحديات التي تواجهها المصارف الرقمية**

يفرض المصرف الرقمي عدة تحديات سواء كانت قانونية أو تقنية أو متعلقة بأمن

التعاملات المالية، ولابد له من مواجهة هذه التحديات حتى يستطيع المصرف الرقمي القيام بدوره كما ينبغي، ويمكن حصر هذه التحديات في العناصر التالية :

- التحديات القانونية؛
- تحديات الأعمال المرتبطة والمعايير الإشرافية؛
- أمن المعاملات والمعلومات المصرفية الالكترونية؛
- تحديات وسائل الدفع الالكترونية؛
- تحديات الأنظمة الضريبية؛ (بوعافية رشيد واخرون،2011)

● **معوقات التحول الرقمي :**

توجد العديد من المعوقات التي تعرقل عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات والشركات، والتي تقع حجر عثرة في وجه التحول الرقمي نذكر منها :

- التخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام التكنولوجية يعتبر أحد أكبر العوائق خصوصا إذا كانت الأصول ذات قيمة عالية.
- صعوبة تغيير عقليات العديد من الموظفين الوضع السائد.
- عدم جاهزية الشركات والمؤسسات من حيث الموارد والتدريب والمعرفة الضرورية.
- نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة داخل المؤسسة، والقادرة على قيادة برامج التحول الرقمي والتغيير داخل المؤسسة.
- نقص المواهب المتخصصة في سوق العمل، والتي تمكن من تحقيق التحول الرقمي المنشود.

نقص الميزانيات المرصودة لهذه البرامج، تحد من نموها.

● **المصرف الليبي الرقمي**

قدم المصرف الليبي الرقمي الذي يبلغ رأس ماله 200 مليون دينار، موزعة على 20 مليون سهم تتفاصيل عن تأسيسه وخدماته ومزاياه وكيفية الاستخدام، وعملياته المستقبلية.

ووافق المصرف المركزي في بنغازي على تأسيس «المصرف الليبي الرقمي، حيث صرح المصرف في بيان التأسيس إن هدفه هو «تسهيل العمليات والخدمات المصرفية للمواطنين ولعملائه بطريقة فعالة ومرنة وسهلة وسريعة، وكذلك إنهاء خدماتهم المصرفية في أي وقت يرغبون»، كما يهدف إلى «مواكبة آخر التطورات في القطاع المالي والمصرفي والتقني»، وهو الأمر الذي يميزه عن المصارف التقليدية القائمة.

وتحدث المصرف عن بروز ظاهرة الإقصاء أو الاستبعاد المالي، والتي وردت في تقرير الاستقرار المالي لمصرف ليبيا المركزي البيضاء. واستشهد المصرف بإحصائيات تقرير الاستقرار المالي لعام 2018 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء والذي أظهر أن 14 ٪ فقط من أصحاب الحسابات المصرفية في ليبيا يستخدمون الهواتف المحمولة أو الإنترنت للوصول إلى حساباتهم المصرفية، وهي نسبة لا تقارن بالمتوسط العالمي (38 ٪) وبالمقارنة مع بعض الدول العربية، وهو ما يعكس تدني مستوى التكنولوجيا المالية في ليبيا.

في 25 سبتمبر 2022 حصل «المصرف الليبي الرقمي» على قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي في البيضاء رقم (88) لسنة 2022، بالموافقة المبدئية على طلب إنشاء مصرف رقمي تحت اسم (المصرف الليبي الرقمي) برأسمال قدره 200 مليون دينار ليبي.(بوابة الوسط،2022، فقرة 1)

■ **الدراسة الميدانية بالبيئة الليبية:**

يناقش هذا الجزء تصميم الدراسة الميدانية من حيث منهجيتها وتحليل وتوصيف واختبار فروضها، حيث يتناول مجموعة من العناصر منها: مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفروض، وفروض ومتغيرات

الدراسة، عرض وتوصيف وتحليل نتائج اختبار الفروض كما يلي:

■ مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمصارف الليبية (المصرفيين) من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء قسمي الائتمان والمخاطر، ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين بالمصارف.

ونظراً لصعوبة حصر أعدادهم تم سحب عينة عشوائية بسيطة ممثلة للمجتمع يوضحها الجدول التالي:

الجدول 1 توزيع أفراد عينة البحث حسب المتغيرات الديموغرافية

وصف عينة الدراسة من حيث وظيفة كل فرد من عينة الدراسة		
الوظيفة	العدد	النسبة
رئيس مجلس إدارة	2	٪ 3.5
عضو مجلس إدارة	6	٪ 10.7
المدير التنفيذي	-	-
مدير ادارة .	4	٪ 7.1
رئيس قسم.	20	٪ 35.7
موظف	24	٪ 42.8
الاجمالى	56	٪ 100
وصف عينة الدراسة من حيث المؤهل		
المؤهل العلمى	العدد	النسبة
دكتوراة	4	٪ 7.1
ماجستير	12	٪ 21.4
بكالوريوس	32	٪ 57.1
دبلوم عالى	6	٪ 10.7
ثانوية عامة	2	٪ .3

دبلوم متوسط	-	-
الإجمالى	56	٪ 100
وصف عينة الدراسة من حيث التخصص		
التخصص	العدد	النسبة
اقتصاد	14	٪ 25
محاسبة	24	٪ 42.8
إدارة اعمال	12	٪ 21.4
تمويل ومصارف	4	٪ 7.1
غير ذلك	2	٪ 3.5
وصف عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة في المجال المصرفي		
	العدد	٪
أقل من 5 سنوات	16	0.285
من 5 إلى 7 سنوات	7	0.125
من 8 إلى 10 سنوات	7	0.125
أكثر من 10 سنوات	26	0.464

● المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الحاسب الألكتروني . SPSS .

● الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

لاختبار صحة الفروض، تم تحليل البيانات المجمعة من أداة الدراسة (الاستبيان) باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ويلاحظ أنه في ضوء طبيعة وأنواع البيانات اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج استمارات الاستبيان واختبار الفروض وهى:

- اختبار الثبات Reliability : وذلك من خلال المقياس ألفا كرونباخ Cronbach›s Alpha لاختبار درجة الاتساق والصلاحية الكلية بين متغيرات الدراسة، ومن المتعارف عليه إحصائيا

اتساق متغيرات الدراسة عند بلوغ قيمة ألفا درجة ارتباط تصل إلى 0، 6 كحد أدنى.

- أدوات التحليل الوصفي (Descriptive Analysis Methods) : تستخدم تلك الأدوات لإعطاء صورة عامة متكاملة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، من خلال المعلمات الإحصائية الآتية :

- المتوسط الحسابي (Mean) .
- الانحراف المعياري (Standard Deviation.)
- اختبار T للعينة الواحدة . One Sample T test

● **فروض الدراسة :**

- إن التحول الرقمي للمصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بالمصارف يحقق مزايا تساهم في نجاحه وتجذب المزيد من العملاء.

- إن التحول الرقمي للمصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بالمصارف يواجه تحديات وعراقيل تصعب من تطبيقه .

● **عرض وتوصيف وتحليل نتائج اختبار الفروض:**

3.4.1 **مقياس ليكرت** (Likert scale) : في إطار المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبانة، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات وكما مبين في الجدول الآتي

الجدول 2 درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

● **معامل الثبات :**

يبين مدى إمكانية الاعتماد على نتائج قائمة الاستبيان، وذلك من خلال مقياس ألفا كرونباخ Cronbach›s Alpha ويعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه أي أن

المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال متساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، فإذا زاد هذا المقياس عن + 0، 6 كحد أدني أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة. ويوضح الجدول رقم2 نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

الجدول 3 معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق الإستبانة

مجموع فقرات المحاور	معامل الثبات الفا كرونباخ
14	0.984

يتضح من الجدول3 أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت 0.984 وهذا يعني أن معامل ثبات الاستبانة مرتفع ويعد مقبولا «بمستوى جيد جدا» من الناحية الإحصائية .

- **اختبار التوزيع الطبيعي** :(Kolmogorov - Smirnov)

تم استخدام اختبار كوملجروف سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا . من خلال الجدول يتضح أن مستوى الدلالة لكل بند أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وبذلك يمكن استخدام طرق الإحصاء الوصفي والتحليلي في تحليل بيانات الاستبيان.

جدول 4 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الاستبانة	العدد	مستوى الدلالة المعنوية sig
المحور الأول	56	0.014
المحور الثاني	56	0.166

■ **اختبار فرضيات البحث:**

● **اختبار الفرضية الأولى**

إن التحول الرقمي للمصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بالمصارف يحقق مزايا تساهم في نجاحه وتجذب المزيد من العملاء .

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول أدناه:

جدول 5 نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

ت	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(قيمة T)	قيمة Sig	الرتبة
1	تقدم المصارف الرقمية الخدمة المالية بسرعة أكبر بالتالي تعمل على توفير الوقت	1.5714	98824.	10.818 -	000.	1
2	تعبر خدمات المصارف الرقمية ذات تكلفة متدنية وذلك لأن المصرف يوفر في كلفة موجودات الوجود الفعلي للمصرف من مقر وموظفين ومصروفات فروع	1.7143	86790.	11.086 -	000.	4
3	يوفر المصرف الرقمي إمكانية تقديم خدماته على مدار الساعة.	1.6071	1.00324	10.390 -	000.	2

ت	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(قيمة T)	قيمة Sig	الرتبة
4	يتميز المصرف بكفاءة وجودة تشغيلية ويبسط الإجراءات لدى تقديم الخدمات للعملاء	1.8750	1.11294	7.564 -	000.	7
5	تمتاز خدمات المصرف الرقمي بالتنوع حيث يوفر الفرص لتقديم منتجات مبتكرة وإبداعية تسهم في نشر حالة من الرضا والقبول لدى الجمهور تجاه خدمات ومنتجات المؤسسة.	1.8214	1.11367	7.919 -	000.	6
6	يساعد المصرف على التوسع والانتشار والوصول لأكبر شريحة من الجمهور واستقطاب المزيد من العملاء المستهدفين محليا ودوليا.	1.6250	92564.	11.116 -	000.	3
7	وجود المصارف الرقمية سيزيد من عدد مقدمي الخدمات المصرفية في البلاد مما ينعكس على زيادة التنافسية وانخفاض التركز ويصب في نهاية المطاف في صالح العملاء.	1.7143	96699.	9.950 -	000.	5

ت	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(قيمة T)	قيمة Sig	الرتبة
المزايا التي يحققها المصرف الرقمي .		1.7041	6.63012	- 10.239	.000	-

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع فقرات المحور الأول قيمة متوسطها أقل من المتوسط الافتراضي 3 وهذا يدل على اتجاه الآراء نحو موافق وموافق بشدة وأيضا المتوسط العام للمحور الأول بلغ 1.7041 وهو أقل من المتوسط الافتراضي لمجموع عبارات المحور الأول (3) في حين إن هناك تشتتا واختلافا بين آراء أفراد العينة حول هذا المحور إذ بلغ الانحراف المعياري الكلي6.63012 وكما يبين الجدول نفسه قيمة T المحسوبة - 10.239 أصغر من T الجدولية 2.00 عند مستوى دلالة معنوية 5 ٪ ودرجة حرية 55 وهذا يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن يحقق المصرف الرقمي المزايا المذكورة في الجدول عند تقديمه لخدماته الكترونيا عبر الانترنت ورفض الفرضية الصفرية.

وتحصلت على المرتبة الاولى بأعلى نسبة اتفاق أهم ميزة للمصرف الرقمي وهي تقدم المصارف الرقمية الخدمة المالية بسرعة أكبر بالتالي تعمل على توفير الوقت بمتوسط بلغ 1.5714 وانحراف معياري 0.98824 ويليها في المرتبة الثانية يوفر المصرف الرقمي إمكانية تقديم خدماته على مدار الساعة بمتوسط بلغ 1.6071 وفي المرتبة الأخيرة بأقل نسبة اتفاق يتميز المصرف بكفاءة وجودة تشغيلية ويبسط الإجراءات لدى تقديم الخدمات للعملاء بمتوسط بلغ 1.8750 .

- **اختبار الفرضية الثانية**

إن التحول الرقمي للمصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بالمصارف يواجه تحديات وعراقيل تصعب من تطبيقه.

جدول 6 نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

ت	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(قيمة T)	قيمة Sig	الرتبة
1	ضعف التشريعات المطلوبة للتحول الرقمي مثل قانون المعاملات الالكترونية وقانون الجرائم الالكترونية وقانون حماية البيانات الشخصية	1.6250	.55800	- 18.440	.000	1
2	بطء الاتصالات فيحتاج الأمر إلى ادخال الجيل الخامس من الاتصالات وتحديث البنية التحتية للخدمات الالكترونية الحكومية	1.7679	.83101	- 11.095	.000	4
3	عدم انتشار الثقافة الرقمية وضعف منظومة التجارة الالكترونية	1.7500	.74468	- 12.561	.000	3
4	ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجدبة للاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع	1.7321	.67396	- 14.078	.000	2
5	عدم توعية الموظفين والعملاء واصحاب المصلحة بأهمية وفوائد خدمات المصرف الرقمي	1.9821	.77439	- 9.836	.000	6
6	حاجز اللغة حيث تتم معظم التعاملات الالكترونية باللغة الانجليزية.	2.1964	1.03431	- 5.814	.000	7

ت	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(قيمة T)	قيمة Sig	الرتبة
7	لا تتوفر الكفاءة لدى بعض العملاء للتعامل مع الخدمات المصرفية الالكترونية.	1.9286	.89152	- 8.993	.000	5
الصعوبات التي تعرقل المصارف الرقمية في تقديم خدماتها وتعوق نجاحها وانتشارها		1.8546	5.19612	- 11.547	000	-

من خلال الجدول رقم 6 نجد أن النتائج تشير إلى وجود علاقة بين صعوبات ومعوقات التحول الرقمي للمصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بالمصارف ونجاحها في جذب العملاء وتقديم خدماتها عبر الإنترنت حيث إن جميع فقرات المحور الثاني قيمة متوسطها أقل من المتوسط الافتراضي 3 وهذا يدل على اتجاه الآراء نحو موافق وموافق بشدة وأيضا المتوسط العام للمحور الثاني بلغ 1.8546 وهو أقل من المتوسط الافتراضي في حين إن هناك تشتتا وإختلافا بين آراء أفراد العينة حول هذا المحور إذ بلغ الانحراف المعياري الكلي5.19612 وكما تبين الجدول نفسه قيمة T المحسوبة - 11.547 أصغر من T الجدولية 2.00 عند مستوى دلالة معنوية 5 ٪ ودرجة حرية 55.

وأكثر العراقيل أمام نجاح المصرف الرقمي، من وجهة نظر المشاركين، هي ضعف التشريعات المطلوبة للتحول الرقمي مثل قانون المعاملات الإلكترونية وقانون الجرائم الإلكترونية وقانون حماية البيانات الشخصية في المرتبة الأولى بأعلى نسبة اتفاق بمتوسط بلغ 1.6250 وانحراف معياري .558000

ويليها في المرتبة الثانية ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع بمتوسط بلغ 1.7321 وفي المرتبة الأخيرة حاجز اللغة حيث تتم معظم التعاملات الإلكترونية باللغة الإنجليزية بمتوسط بلغ 2.1964 .

■ **النتائج والتوصيات:**

● **نتائج الدراسة:**

توصل الدراسة إلى النتائج التالية :

1. يحقق تطبيق مصرف رقمي متكامل مزايا متعددة تؤدي إلى نجاح المصرف الرقمي في أعماله ويجذب الكثير من العملاء للمصرف ومن أهم هذه المزايا :

- المصارف الرقمية توفر الوقت وتخفض التكاليف حيث تقدم الخدمة المالية بسرعة أكبر من المصارف التقليدية ويقدم الخدمة على مدار الوقت، وتعتبر خدمات المصارف الرقمية ذات تكلفة متدنية وذلك لأن المصرف يوفر في كلفة موجودات الوجود الفعلي للمصرف من مقر وموظفين ومصروفات فروع

- يساعد المصرف على التوسع والانتشار والوصول لأكبر شريحة من الجمهور واستقطاب المزيد من العملاء المستهدفين محليا ودوليا

- وجود المصارف الرقمية سيزيد من عدد مقدمي الخدمات المصرفية في البلاد مما ينعكس على زيادة التنافسية وانخفاض التركز ويصب في نهاية المطاف في صالح العملاء.

- تمتاز خدمات المصرف الرقمي بالتنوع حيث يوفر الفرص لتقديم منتجات مبتكرة وابداعية تسهم في نشر حالة من الرضا والقبول لدى الجمهور تجاه خدمات ومنتجات المؤسسة.

- يتميز المصرف بكفاءة وجودة تشغيلية ويبسط الإجراءات لدى تقديم الخدمات للعملاء.

2. تطبيق المصارف الرقمية في ليبيا يواجه الكثير من الصعوبات والمعوقات من أبرزها من يلي:

- ضعف التشريعات المطلوبة للتحول الرقمي مثل قانون المعاملات الالكترونية وقانون الجرائم الالكترونية وقانون حماية البيانات الشخصية
- ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع
- عدم انتشار الثقافة الرقمية وضعف منظومة التجارة الالكترونية
- بطء الاتصالات فيحتاج الأمر إلى إدخال الجيل الخامس من الاتصالات وتحديث البنية التحتية للخدمات الإلكترونية الحكومية
- لا تتوفر الكفاءة لدى بعض العملاء للتعامل مع الخدمات المصرفية الالكترونية.
- عدم توعية الموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة بأهمية وفوائد خدمات المصرف الرقمي
- حاجز اللغة حيث تتم معظم التعاملات الالكترونية باللغة الانجليزية.

● توصيات الدراسة

ينبغي على المصرف المركزي توفير كافة الامكانيات اللازمة لدعم تطبيق وانتشار المصارف الرقمية عن طريق :

- تفعيل العمل بالضوابط الرقابية لتأمين العمليات المصرفية وتطوير الإطار القانوني الوطني لإحلال بيئة من الثقة الملائمة للإدارة الإلكترونية وإصدار التشريعات الخاصة بحماية العمليات المصرفية الإلكترونية وحسابات الزبائن وأرصدتهم لكي يشعروا بالاطمئنان وبالتالي يزيد الإقبال على هذا النوع من المصارف وانتشارها
- ضرورة توفير البنية التحتية المعلوماتية الملائمة من حيث الأجهزة الحاسوبية والبرمجيات وخدمات الاتصالات والإنترنت

■ المراجع:

- **العبدلات عبد الفتاح** 2006 « معيقات التوسع في الصيرفة الإلكترونية - دراسة حالة على البنوك الأردنية - أطروحه دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن .

- **بحصوي مجذوب وسقيان عبدالعزيز**،2013، واقع وآفاق البنوك الالكترونية مع الاشارة إلى مستقبلها في الجزائر، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد 2، العدد 3 (31 يناير/كانون الثاني 2013)، ص ص. 59 - 69.

- **بخيت،محمد بهاء الدين وعوض، عبدالمنعم سعد عبد ربه وعز الدين، آسر حسن يوسف**، 2016، تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية البنوك التجارية «دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية، مجلة البحوث المحاسبية جامعة طنطا - كلية التجارة - قسم المحاسبة العدد الثاني، ص166 - 216.

- **بوابة الوسط**، 2022، تاريخ الدخول 2024/7/10، «**تفاصيل تأسيس أول مصرف رقمي في ليبيا**»، (https://alwasat.ly/news/libya/375120) .

- **بوعافية رشيد وخميس مليانة وزويتة محمد صالح** ،2011، الصيرفة الالكترونية الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد : 03 – ماي2011 جامعة بومرداس،ص143

- **تومي ،حمزة جيلالي ومصطفى، سارة موالي**، 2021، «الصيرفة الإلكترونية كآلية لعصرنة المصارف الجزائرية وضمان جودة الخدمة المصرفية: دراسة استطلاعية لعينة من عملاء وكالات المصارف الخاصة بمدينة المدية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد ، 7 العدد ، 1، ص624 - 637.

- **جنان حورية**، ،2013 دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية: دراسة حالة مصرف القرض الشعبي الجزائري CPA عين مليلة، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العر بي بن مهيدي، الجزائر

- **خبابة عبد الله**،2008، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

- **دليل ترخيص البنوك الرقمية في سوق أبو ظبي العالمي**، 2015، سلطة تنظيم الخدمات المالية متاح على الرابط https://www.adgm.com/documents/announcements/2019/ar---adgm-digital-bank-authorisation-guide-2019.pdf?la=en&hash=309A29F640A8D76829BFF7E5B310BAE1، تاريخ الدخول 2024/7/10.

- **عماروش خديجة إمان، شوشان خديجة** ،2022، البنوك الرقمية الإسلامية بين الأهمية ومتطلبات الإنشاء–دراسة حالة نومو بنك مجلة الإبداع لمجلد 12 / العدد: 01/ 2022، ص 391 - 409

- **كريمة، جاسم وبن قيدة ،مروان**، 2023، « أثر التحول الرقمي على كفاءة وأداءء القطاع المصرفي – تجربة مصر نموذجا» جامعة غرداية : كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير.
- **مداح عرايبي الحاج وبارك نعيمة** ،2010، « أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق»، مجلة الاقتصاد الجديد/العدد: 02، ص 59 – 75.
- **مزعل ،فاء جثير**، 2021، « المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإلكترونية دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي المصارف العاملة في مدينة الناصرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16 العدد، 57، ص75 – 88
- **مسعداوي ،يوسف** ،2004، البنوك الإلكترونية ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية. – . واقع ووتحديات.
- **مصطفى، عزالدين كامل أمين**، 2002. الصيرفة الإلكترونية. مجلة المصرفي، مجلد 2002، ع. 26، ص2.
- **مفتاح صالح ومعارفي فريدة**،2007، البنوك الإلكترونية، بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا عمان – الأردن، يومي 4 5 – يوليو.
- **نصولي، صالح وشايختر، اندريا** ، 2002 « تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية «، مجلة التمويل والتنمية . العدد الثالث سبتمبر ص48 – 51.
- **وادي، رشدي عبد اللطيف**، 2010، أهمية ومزايا المصارف الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد ،16 العدد ، 2 فلسطين، ص856 – 893.

أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تعزيز التفكير الاستراتيجي

دراسة ميدانية على الإدارة العامة بجامعة الزاوية

■ د. عبدالسلام محمد عاشور بلقاسم *

● تاريخ استلام البحث 2024/03/21م ● تاريخ قبول البحث 2024/05/08م

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من خلال أبعادها (العملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو) في تعزيز التفكير الاستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية، حيث اعتمد الباحث في هذه الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام ومدراء المكاتب والموظفين بالإدارة العامة لجامعة الزاوية، والبالغ عددهم (80) فردا، وتم تطبيق الدراسة الميدانية بالاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، ومن ثم جمع البيانات وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج (Spss)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد بطاقة الأداء المتوازن (العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو) في تعزيز التفكير الاستراتيجي لدى شاغلي الوظائف القيادية بجامعة الزاوية، مما يفسر أن استخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن يسهم في تعزيز التفكير الاستراتيجي، ولقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تبني جامعة الزاوية تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC) بشكل شامل من خلال اعتماد أبعاده الثلاثة الرئيسية (العملاء، والعمليات التشغيلية الداخلية، والتعلم والنمو) كأساس لتقييم أدائها الاستراتيجي،

*أستاذ مساعد بقسم الإدارة - كلية الاقتصاد العجيلات بجامعة الزاوية E-mail: Bilgssalam73@gmail.com

وكذلك القيام بالمزيد من برامج التدريب والتطوير لشاغلي الوظائف القيادية بما يرفع من مستوى التفكير الإستراتيجي لديهم، وينعكس على تعزيز القيادات الصاعدة للاستفادة من أفكارهم وخبراتهم العلمية وفتح المجال أمامهم لتولي الوظائف القيادية.

● **الكلمات الافتتاحية:** الأداء المتوازن، العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو، التفكير الإستراتيجي.

Abstract:

This study aims to uncover the impact of enforcement the Balanced Scorecard application through its dimensions (Customers، Internal Operations، Learning & Growth) In enhancing strategic thinking in General Administration of Zawia University. In this study، the researcher relied on the descriptive analytical approach. The sample consists of Department managers، section heads، office managers and employees of the General Administration of Zawiya University، and their number is (80) individuals. The field study was implemented based on the questionnaire as a study tool، and then the data was collected and statistically analyzed using the (SPSS) program.

The study found a set of results، the most important of which are: There is a statistically significant effect of the dimensions of the balanced scorecard (customers، internal processes، learning and growth) in enhancing strategic thinking among those occupying leadership positions at Zawia University. which explains that the use of the dimensions of the balanced scorecard contributes to enhancing strategic thinking. The study also came up with a set of recommendations including: the need for the Al - Zawiya University to adopt the Balanced Scorecard (BSC) by its three main dimensions (customers، internal operational processes، and learning and growth) as a basis for evaluating its strategic performance، and also conducting more training and development programs for those in leadership positions to raise their level of strategic thinking. It reflects on strengthening emerging leaders to benefit from their ideas and scientific expertise and opening the way for them to assume leadership positions.

- **Keywords:** Balanced Scorecard، Customer، Internal operations، Learning & Growth، Strategic Thinking.

■ **المقدمة:**

أدركت الكثير من الجامعات الحاجة لمدخل حديث تستطيع من خلاله إدارة أنشطتها بطريقة تمّكنها من المنافسة في بيئتها الداخلية والخارجية، ونتيجة لذلك فقد برزت الحاجة ً إلى التنبؤ بمستقبل هذه الجامعات لأنها جزء لا يتجزأ من نظام عالمي أشمل يؤثر على أنشطتها وخططها واستراتيجياتها نتيجة ً لعملها في بيئات تتسم بعدم التأكد الذي يحمله المستقبل، فكان لزاما ً عليها إيجاد قادة ومفكرين أذكياء من أصحاب القدرات الفكرية والمهارات غير التقليدية التي تعتمد على أساس تنمية المعرفة والخبرة وتكوين التصورات والرؤى ذات العلاقة المستقبل، فظهر التفكير الاستراتيجي كأداة ذات فاعلية لتوجيه دفة الجامعات نحو شواطئ تحقيق أهدافها وغاياتها على المدى البعيد والمحافظة على مكانتها في السوق واستشراف مستقبلها وتمكين القادة من استشعار الفرص المتاحة والتكيف مع المتغيرات التي تحيط بها. [1]

في الآونة الأخيرة برزت استراتيجيات جديدة لزيادة قدرتها على التكيف مع بيئاتها، ومن أبرزها التفكير الإستراتيجي، حيث يرتبط بنوع مميز من القدرات العقلية التي يحتاجها المدير أو القائد الإستراتيجي، والتي تمكنه من التفكير بطريقة شمولية بمستقبل المنظمة ومواجهة حالت عدم التأكد وندرة المعلومات ومحدوديتها، فالتفكير الإستراتيجي يساعد المنظمة في تحقيق أهدافها بعيدة المدى، ويمكن القادة من اقتناص الفرص، والتكيف مع المتغيرات.

يعتبر التفكير الاستراتيجي كأداة فاعلة لتوجيه المنظمة نحو تحقيق أهدافها على المدى البعيد وضرورة حتمية بالنسبة لها لما يحتويه من مكونات تساهم في تنمية قدرات المنظمة وفهمها لبيئتها الداخلية والخارجية، وتشجيع الإبداع وتغيير نمط التفكير في المنظمة والقيادة بما يمكنُها من اكتساب القدرات وتعزيز مكانتها واستمراريتها وتفوقها. [2]

■ **مشكلة البحث:**

تواجه إدارة الجامعات إلىوم إشكالية التفاعل الذكي والفطن مع التغيرات والمستجدات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وإدماجها كمدخلات أساسية ومؤثرة في آلية صنع القرار وبناء الإستراتيجيات وربح رهانات التنافسية، حيث يعتبر التفكير الإستراتيجي الإطار لصنع القرارات الإستراتيجية في المؤسسة لتحقيق تكيف أحسن مع بيئتها وصولا إلى تحقيق السبق على المنافسين، حيث تمتلك إدارة الجامعة جملة من الموارد البشرية يعتبرون أصلا ومحورا مؤديا للقيمة ومصدرا تنافسيا جدا حساسا من جهة ومؤثرا بشكل قوي في مصير الجامعة من جهة أخرى، ولكن التأثير الإيجابي مرهون بطبيعة الحال بكيفية تطوير مهارات وكفاءات هذه الموارد وتوظيفها مع المتغيرات الموجودة في البيئة بشكل فعال. [3]

وبناء على ما تم ملاحظته من قبل الباحث أثناء زياراته المتكررة إلى إدارة جامعة الزاوية بما أنه عضو هيئة تدريس في هذه الجامعة، وجود عجز في استحداث سياسات واستراتيجيات بناء على تفكير استراتيجي، والضعف الواضح في تطبيق الخطط التشغيلية والإستراتيجية الموضوعة، وقلة تقييم النتائج بناء على الأهداف الإستراتيجية المصاغة، وغياب متابعة البرامج والأنشطة المحددة لتحقيق الأهداف، ويتم التركيز على الأداء المالي من خلال مراجعة المصروفات بشكل سنوي ومقارنتها بالرصيد المالي المخصص للجامعة كميزانية، بينما لا يتم تقييم الأداء الاجتماعي والذي يتعلق بالخدمات المقدمة للعملاء، والإمكانات البشرية، وتطوير العمليات الداخلية، والواقع التنظيمي، والتعلم والنمو، ورسالة الجامعة وأهدافها، عليه يتبين وجود تباين كبيرة في خططها الإستراتيجية التي تقوم بها ومستوى أدائها، ولكن المعضلة ليست في وجود تباين من عدمها، بل في استطاعة قيادات ومسؤولين جامعة الزاوية من تشخيص هذه الاختلاف وتحديد أسبابه وسبل معالجته، أي تشخيص عمق العلاقة والأثر بين هذه العناصر، للوصول إلى تفكير إستراتيجي دوي رؤية شمولية وتخطيطية واضحة يقود الجامعة نحو أداء خدماتها بالشكل والوقت المطلوب.

حيث جاء هذا البحث بسبب الضعف الموجود في السمات القيادة الإستراتيجية لدى قادة جامعة الزاوية والمستوى المتدني من توظيف هذه السمات بين الموظفين، حيث يظهر أثر التفكير الاستراتيجي في تعزيز وترسيخ القيادة وجعل هؤلاء القادة قادة إستراتيجيين فاعلين قادرين على اتخاذ القرارات في بيئة شديدة التقلب والتغير والوصول بجامعتهم إلى أعلى مراتب التقدم والنجاح والتميز، والحفاظ على مكانتها في السوق المحلية والإقليمية والدولية.

وبناء على ما تقدم تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: **ما مدى وجود أثر بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من خلال أبعادها (العملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو) وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية؟**

■ **أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الرئيسي: التعرف على أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من خلال أبعادها (العملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو) وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

● **الأهداف الفرعية:**

1 - تحليل أثر العملاء كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

2 - تحليل أثر العمليات الداخلية كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

3 - تحليل أثر التعلم والنمو كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

3 - **أهمية البحث:**

تكمن أهمية الدراسة في مساهمتها بإضافة نموذج علمي يوضح الأثر بين بطاقة الأداء المتوازن ومستوى تعزيز التفكير الإستراتيجي، أي قدم البحث نموذج ربط كل هذه العوامل مع بعضها بشكل كلي، حيث يعد الاهتمام بالتفكير الإستراتيجي داخل الجامعات ومعرفة عوامله الرئيسية التي يقوم عليها من الأمور الهامة والتي تحتاج إلى دراسة من قبل الباحثين والمتخصصين، فالمؤسسات الجامعية تحتاج إلى إحداث تغيرات جوهرية في أساليب التفكير التي اتبعت في السابق، حتى ترفع من درجة تحقيق أهدافها وتحسين أدائها.

وبما أن المشكلة الجوهرية للبحث مستمدة من واقع ما تعانيه جامعة الزاوية، فمن الصواب وكمساهمة لعلاج هذه الإشكالية أن نختاره كمجتمع لهذه الدراسة، عليها نستطيع القول إن تطبيق الدراسة الحالية على المجتمع الليبي وبالتحديد مؤسسة من مؤسساته الجامعية وهي جامعة الزاوية ساهم بشكل فعَّال في إضافة نتائج علمية مهمة إلى المجال العلمي وأوجد حلولا جدرية لمشكلة موضوع البحث.

4 - **متغيرات وأنموذج البحث:** تتمثل متغيرات البحث في:

1 - **المتغير المستقل:** بطاقة الأداء المتوازن من خلال (العملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو).

2 - **المتغير التابع:** التفكير الإستراتيجي.

وبناء على متغيرات البحث تم تصميم نموذج البحث والشكل رقم (1) يمثل النموذج للبحث:

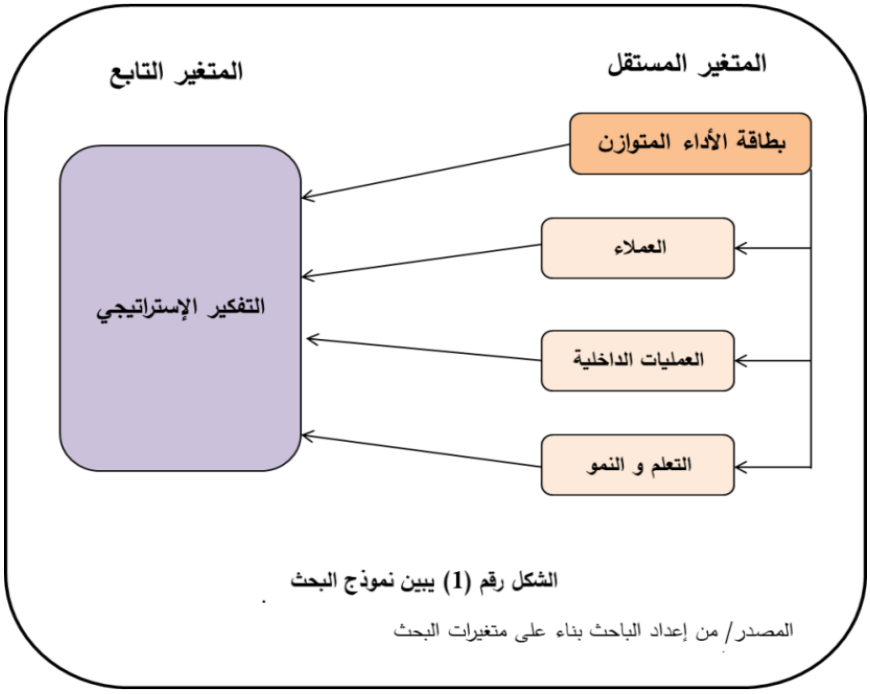

الشكل رقم (1) يبين نموذج البحث

المصدر/ من إعداد الباحث بناء على متغيرات البحث

■ **فرضيات البحث:**

قام الباحث بصياغة الفرضيات بما يتماشى مع مشكلة البحث وأهدافه وذلك على النحو التالي:

● **الفرضية الرئيسية:**

هناك أثر بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من خلال أبعادها (العملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو) وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

● **الفرضيات الفرعية:**

1 - هناك أثر بين بعد العملاء كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

2 - هناك أثر بين بعد العمليات الداخلية كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

3 - هناك أثر بين بعد التعلم والنمو كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

■ **حدود البحث:**

1 - **الحدود الموضوعية:** اقتصر هذا البحث على دراسة أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تعزيز التفكير الإستراتيجي.

2 - **الحدود المكانية:** تم إجراء هذا البحث على الإدارة الرئيسية لجامعة الزاوية.

3 - **الحدود البشرية:** تمثلت في جميع موظفين شاغلي الوظائف القيادية في الإدارة العامة بجامعة الزاوية على مختلف مستوياتهم.

4 - **الحدود الزمنية:** وهي الفترة الزمنية التي استغرق فيها الباحث إعداد البحث، وكانت بداية من تاريخ (25/11/2023) وحتى (31/07/2024).

■ **الدراسات السابقة:**

● **أولا: الدراسات العربية:**

1 - **دراسة الأسطل (2021) بعنوان: بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بعملية اتخاذ القرارات الإدارية - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية بقطاع غزة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها الأربعة (المالي، العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو) وعملية اتخاذ القرارات الإدارية في المصارف الوطنية بقطاع غزة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الآتي: وجود قدرة عالية على اتخاذ القرارات الإدارية بالمصارف الوطنية الفلسطينية

بقطاع غزة ووفق المنهجية العلمية، وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وعملية اتخاذ القرارات الإدارية، وقد خرجت الدراسة بتوصيات عدة كان أهمها: ضرورة تبني تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وفق المنهجية الصحيحة، كما يمكن اعتماد البطاقة كأداة لقياس الأداء والاستفادة منها لتطوير نظم المعلومات الإدارية وذلك بهدف اتخاذ القرارات الإدارية وترشيدها.

2 - دراسة الشهري (2020) بعنوان: واقع التفكير الإستراتيجي لدى مديري المدارس الثانوية بمدارس التعليم العام الحكومية والأهلية بمدينة الطائف.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط التفكير الإستراتيجي، وأعلى درجة ممارسة التفكير الإستراتيجي، وعلى معوقات التفكير الإستراتيجي لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية والأهلية بمدينة الطائف، وتم استخدام المنهج الوصفي، حيث يتناسب مع أهداف الدراسة، وتكونت عينة الدراسة النهائية من سبعة وخمسين مديراً من مديري المدارس الثانوية الحكومية والأهلية للبنين بمحافظة الطائف، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها، أن درجة امتلاك مديري المدارس لنمط التفكير الشمولي لدى مديري المدارس الثانوية بمدينة الطائف كان بدرجة كبيرة، أما نمط التفكير التجريدي، ونمط التفكير التشخيصي، ونمط التفكير التخطيطي كان بدرجة قليلة، أن تقييم الأوضاع الحالية من ممارسات التفكير الإستراتيجي لدى مديري المدارس الثانوية بمدينة الطائف كانت بدرجة متوسطة، وأما صياغة الإستراتيجية وتطبيق الاستراتيجية ومراجعة وتقويم الإستراتيجية من ممارسات التفكير الإستراتيجي كانت بدرجة قليل.

3 - دراسة الداعور (2016) بعنوان: أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح - دراسة تحليلية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بمحاورها الأربعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار ثماني من الوحدات الاقتصادية الموجودة في قطاع غزة، واعتمدت

الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وصممت قائمة استقصاء، وزعت على الوحدات المختارة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الوحدات الاقتصادية الفلسطينية تطبق بطاقة الأداء المتوازن بنسب متفاوتة، كما بينت الدراسة أن الوحدات الاقتصادية الفلسطينية تمارس سياسة إدارة الأرباح، وأنه توجد علاقة عكسية بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بمحاورها الأربعة، وبين الحد من إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها: ضرورة حث كل الوحدات الاقتصادية الفلسطينية إلى تطبيق كامل لبطاقة الأداء المتوازن بمحاورها الأربعة، لما لها من أهمية في تقييم الأداء والحد من إدارة الأرباح، وكذلك حثها على الحد من ممارسة سياسة إدارة الأرباح.

4 - دراسة ناصر الدين (2013) بعنوان: دور التفكير الإستراتيجي في إدارة الحكمة: دراسة تحليلية لأنماط التفكير الإستراتيجي في الجامعات الأردنية الخاصة.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر أنماط التفكير الإستراتيجي للقيادات العليا في الجامعات الأردنية الخاصة على إدارة الحكمة، بالإضافة إلى التعرف على الفروق في أنماط التفكير الإستراتيجي للقيادات العليا بالجامعات الأردنية الخاصة إن وجدت تبعا لاختلاف (عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وبعد إجراء عملية التحليل توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود أثر للتفكير الإستراتيجي على إدارة الحكمة للقيادات العليا في الجامعات الأردنية الخاصة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في أنماط التفكير الإستراتيجي للقيادات العليا بالجامعات الأردنية الخاصة بين أفراد عينة الدراسة ممن لديهم سنوات خبرة من 11 - 15 سنة، وأوصت الدراسة بزيادة القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية عند قيادة الجامعات محل الدراسة من خلال مزاجية معطيات إدارة الحكمة بالقرارات التي تتسم بمخاطرة عالية.

● **ثانيا: الدراسات الأجنبية:**

1 - **دراسة (Esmaeili، 2014) بعنوان:**

(A study on the effect of the strategic intelligence on the strategic decision making and strategic planning).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الذكاء الإستراتيجي في صنع القرار الإستراتيجي والتخطيط الإستراتيجي في المنظمات التي تستخدم نظم الذكاء الإستراتيجي، تكون مجتمع الدراسة من جميع المنظمات التي تستخدم نظم الذكاء الإستراتيجي حيث بلغ عددها (150) منظمة، واستخدمت الإستبانة لجمع البيانات، ونموذج التنبؤ المصمم لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة لنظم الذكاء الإستراتيجي في صنع القرارات الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي في المنظمات التي تستخدمه، كما توصلت الدراسة إلى فعالية الذكاء الإستراتيجي في الموارد البصرية، وعمليات المنظمة والموارد التكنلوجية والمالية، والذكاء الزبائني.

2 - **دراسة (Rosche، 2013) بعنوان:**

(**Personality Correlates Of Strategic Thinking In An Organizational Context**).

هدفت الدراسة إلى إيجاد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفكير الإستراتيجي وقدرة الأفراد على تصور المستقبل، أي ترابط الشخصية من التفكير الإستراتيجي في سياق تنظيمي، وتكونت عينة الدراسة من (110) مدراء من المديرين التنفيذيين في مراكز قيادية مختلفة التخصصات والمشاركين في برنامج التنمية التنفيذي في جامعة ولاية كينساو في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أجرت معهم عدة مقابلات للتأكد من مدى فعاليتهم واستحقاقهم لإشراكهم في برنامجها، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت من جزئين: الجزء الأول للأنماط الشخصية النموذجية للتفكير الإستراتيجي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين التصور المستقبلي ومقياس الانفتاح

الشخصي، ولا توجد علاقة ارتباطية بين الرؤية المشتركة وبين السلوك القيادي، وصعوبة تحديد وقياس المكونات المعرفية للتفكير الإستراتيجي في شخصية كل فرد من أفراد المنظمة.

- أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة يتضح جليا أهمية الدراسات السابقة وارتباطها بموضوع البحث واختلاف نتائجها وبيئة الدراسة، وهذا يرجع إلى اختلاف الأهداف التي تسعى كل دراسة إلى تحقيقها من خلال إجراء دراسة لبحثية على مجتمع الدراسة، فقد ركزت معظم الدراسات السابقة على أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بمحاورها الأربعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، وإمكانية اعتماد بطاقة الأداء المتوازن وتكيفها لقياس وتقييم أداء جامعة الموصل، وكشف مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لدى المؤسسات المالية العاملة في قطاع غزة، وكذلك معرفة عناصر التفكير الإستراتيجي وتأثير هذه العناصر المختلفة على مديري المدارس الثانوية، والقادة التربويين، والتعرف على أثر الذكاء الإستراتيجي في صنع القرار الإستراتيجي في المنظمات التي تستخدم نظم الذكاء الإستراتيجي ومناقشة التحديات التي تواجهها، وتحديد المجالات التي يستخدم فيها.

■ مصطلحات البحث:

1 - **بطاقة الأداء المتوازن:** إنها سلسلة من المؤشرات المالية وغير المالية توفر للإدارة العليا رؤية واضحة وكاملة وسريعة عن الأداء الإستراتيجي للمنظمة. [4]

2 - **العملاء (الزبائن):** يقصد بالعملاء كافة الأهداف التي تتعلق بإرضاء العملاء وإسعادهم عن طريق الاهتمام بنوعية الخدمات أو المنتجات وتحسينها، وتقديم منتجات أو خدمات جديدة، والنظر في شكاوي واقتراحات العملاء، وعدم المبالغة في الأسعار. [5]

3 - **العمليات الداخلية:** تتعلق بتقييم الأداء الداخلي للتنظيم من برامج وأنشطة داخلية، وقياس مهارات الموظفين وإنتاجيتهم، وطرق تقديم الخدمة، بالاعتماد على نظم المعلومات للوصول إلى النتائج بالسرعة والدقة المطلوبة. (6)

4 - **التعلم والنمو:** يركز على قدرات الموظفين والعمل على تعليمهم وتدريبهم، وتنمية مهاراتهم وتطويرها، وإتاحة الفرص لترقيتهم والمحافظة عليهم. (7)

5 - **التفكير الإستراتيجي:** هو عملية تركيبية ناجمة عن حسن توظيف الحدس والإبداع في رسم التوجهات الإستراتيجية للمنظمة، للاستفادة من معطيات الحاضر في رسم صورة للمستقبل من أجل الوضع التنافسي للمنظمة. (8)

■ **الإطار النظري للبحث:**

● **أولا: بطاقة الأداء المتوازن:**

1 - **مفهوم بطاقة الأداء المتوازن:**

عرف الداعور بطاقة الأداء المتوازن بأنها «نظام شامل لقياس الأداء من منظور إستراتيجي يتم بموجبه ترجمة إستراتيجية المنظمة إلى أهداف ومقاييس وقيم مستهدفة وخطوات إجرائية تمهيدية واضحة»، وعرفتها جنان عبد العباس الدليمي وآخرون (2012، ص 169) بأنها «مجموعة من المقاييس تزود الإدارة العليا برؤية واضحة وشاملة وسريعة عن أداء المنظمة».

2 - **مميزات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن:**

إن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن حقق الكثير من المميزات التي ساعدت المنظمات على التكيف السريع مع متغيرات بيئة الأعمال المعقدة، مبتعدة عن الفكرة التقليدية السائدة لدى الإدارة بالاعتماد على البعد المالي، ومن أهم مميزات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن: (9)

1 - البطاقة أداة قيمة تمكن الموظفين من فهم وضع المنظمة، مما يساهم في تحقق

التنافس على المدى الطويل.

2 – منع حدوث مثالية جزئية من خلال جعل المدراء يأخذون في الاعتبار كل المقاييس التشغيلية مما يساعدهم في تحديد ما إذا كان التحسين في مقياس ما يكون على حساب المقاييس الأخرى.

3 – دعم اتخاذ القرارات في المستويات التنظيمية العليا، وفي المستويات التشغيلية، وكذلك في تحليل ربحية العملاء والمنتجات.

4 – تجنب المدراء الاعتقاد الخاطئ بأن الإستراتيجية الموضوعة تنفذ بشكل عملي في الوقت الذي تكون فيه أنشطة المنظمة وأعمالها لا تعكس الإستراتيجية المخطط لها.

3 – **محاور بطاقة الأداء المتوازن:**

فيما يلي سوف نستعرض محاور بطاقة الأداء المتوازن بشيء من التفصيل.

1 – **محور العملاء:**

يشمل محور العملاء جميع الأهداف التي يجب على المنظمة أن تعمل على تحقيقها للعملاء الحاليين والمحتملين، لأن الوصول إلى رضا العملاء أو الزبائن وإسعادهم يعتبر الهدف الأساسي لكل منظمة، ونظراً لأن متطلبات واحتياجات العملاء تتغير باستمرار مما يجعل عملية التحسين والتطوير في المنتجات والخدمات المطلوبة تكون بصورة مستمرة، حيث تمثل مباهج وكماليات الأمس من ضرورات إلىوم، إن أهم ما يفرح ويرضي العملاء هو الوفاء باحتياجاتهم ومتطلباتهم والاهتمام بالقيمة المقدمة للعميل أو الزبون والتي تتمثل في نوعية المنتجات والخدمات، والأسعار، والعلاقات مع الزبون أو العميل، وهذا بدوره يحقق للمنظمة البقاء والازدهار.

يحتوي محور العملاء أهدافاً تتعلق بإرضاء العملاء مثل تحقيق رغبات العملاء عن طريق تقديم منتجات أو خدمات جديدة، والاستجابة لشكاوى العملاء، وتحسين الخدمة

أو أسلوب البيع، وزيادة المعرفة بالمنتجات، أي أن المنظمة التي لا تتابع طلبات العملاء واقتراحاتهم وشكواهم هي مهددة بأن يذهب هؤلاء العملاء تدريجياً لمنافس آخر يحقق رغباتهم. [10]

يبين مقياس العملاء كيف يمكن أن تتميز المنظمة عن منافسيها من المنظمات الأخرى من خلال الأنشطة والإجراءات التي تجذب الزبائن والاحتفاظ بهم وتوطيد العلاقات معهم، لأن أساس هذا المحور هو رضا وولاء الزبائن والحصول على زبائن جدد، من خلال تطوير خصائص السلع أو الخدمات المقدمة بما يلبي رغبات وحاجات الزبائن، أو تخفيض وقت تقديم الخدمة أو السلعة، أو تنوع الخدمات والمنتجات، وغير ذلك من المميزات التي تحافظ على صورة المنظمة وسمعتها الجيدة عند الزبائن. [11]

2 - محور العمليات الداخلية:

يقصد به كل الأنشطة والعمليات الداخلية التي تقوم بها الجامعة وتتميز بها عن الجامعات الأخرى، حيث يقيس هذا المحور مستوى مهارات الموظفين وإنتاجيتهم والطرق المتبعة في تقديم الخدمة، وذلك من أجل تقييم الأداء الداخلي للجامعة. [12]

ويهدف مقياس العمليات الداخلية إلى توضيح وتحديد أهم العمليات التي يتعين على الجامعة أن تتفوق في القيام بها من أجل تنفيذ استراتيجيتها التي تسعى لإرضاء عملائها والوصول إلى تحقيق أهدافها، وهذا يهتم بالدرجة الأولى بتحليل العمليات الداخلية للجامعة، وتحديد الموارد والإمكانيات التي تحتاجها لتعزيز قدراتها، والمقارنة بين عملياتها الداخلية وعمليات الجامعات المتعاونة معها، حتى تستطيع تقييم نقاط القوة والضعف في عملياتها الداخلية والتعرف على مجالات التطوير والتحسين، وكيفية تقليل التكاليف، ومعرفة العمليات الأساسية ومدى قدرتها على تلبية احتياجات المستفيدين والمزايا التنافسية.

إن العمليات التشغيلية الداخلية للجامعة تتكون من ثلاث عمليات أساسية لأجل

توفير رغبات ومتطلبات وحاجات زبائن الجامعة تأتي في المقدمة عمليات الإبداع، وفيها تقوم الجامعة بدراسة المجتمع وتحديد متطلباته واحتياجاته التعليمية، ثم العمل على تصميم وتوفير هذه الخدمات والوسائل الخاصة بتلبيتها، وتحسين مستوى التكنولوجيا المرافقة للخدمات المقدمة، تم تأتي عمليات التشغيل وهي العمليات التي تقوم الجامعة بها لتحويل الخدمات التي تم تصميمها في العملية السابقة إلى خدمات ملموسة جاهزة التقديم، والعمل على تقديمها للزبائن، وهذه العمليات لها علاقة بطرق ووسائل تقديم الخدمات الحالية وتحسين جودتها، وتقليل الوقت اللازم لتقديم الخدمة، وأخيراً عمليات ما بعد تقديم الخدمة، وهي العمليات المرتبطة بالخدمات الإضافية التي تقدم إلى جانب الخدمات التعليمة بعد تقديم الخدمة أو المصاحبة لها، ويجب أن تتميز بالدقة والسرعة وأن تقدم في نفس الوقت الذي يطلبها الزبون. [13]

3 - محور التعلم والنمو:

يقوم هذا المحور بتحديد القدرات التي تسهم في نمو وتطوير الجامعة، لكي تستطيع تحقيق مستوى عال من عملياتها الداخلية والرفع من قيمة الخدمة المقدمة لعملائها، وهذا يتحقق بالعمل على تنمية قدرات الموظفين وتعليمهم والمحافظة على المؤهلين منهم، وتوفير بيئة تتميز بتطوير مبدأ التنمية الذاتية، وإتاحة الفرص لهم لتعزيز وتحسين قدراتهم، حيث يركز محور التعلم والنمو على القوى البشرية من خلال الاهتمام بالموظفين ومستوى تدريبهم ومهارتهم، ومقترحاتهم الجديدة المقدمة، وعدد من المشاريع الجديدة، ومستوى التعلم الذي يعكس الوقت اللازم لتحقيق درجة معقولة من جودة المخرجات.

تشير جنان عبدالعباس الدليمي وآخرون (2012، ص 175) إلى وجود ثلاث قدرات رئيسية يقوم عليها محور التعلم والنمو لتحقق مستوى عال من الأداء، تأتي في المرتبة الأولى قدرات الموظفين، حيث تستخدم أغلب المنظمات ثلاثة معايير أساسية لقياس قدرات الموظفين وهي رضا الموظفين ودرجة الاحتفاظ بهم، وزيادة مستوى إنتاجيتهم،

ويتم تطوير قدرات الموظفين عن طريق تدريبهم وتنمية مهاراتهم، ويضيف علاء أحمد حسن وميسون عبدالله أحمد (2019، ص 176) أنه يمكن قياس رضا الموظفين عن طريق الحوافز التشجيعية، وفرص الترقية، ونوعية الوظيفة، والعلاقات مع فريق العمل، وظروف العمل، أما فيما يتعلق بالمحافظة على الموظفين فيتم قياسه من خلال معدل دوران العمل أي أن ارتفاع نسبة هذا المعدل يدل على انخفاض رغبة الموظفين في البقاء في هذا العمل، وكذلك تقاس إنتاجية الموظفين من خلال قسمة نسبة الإيرادات على عدد الموظفين.

●ثانيا: التفكير الإستراتيجي

1 - مفهوم التفكير الإستراتيجي:

شهد الفكر الإداري المعاصر استخداماً مكثفاً لمصطلح التفكير الإستراتيجي، وقد عرف الشهري (2020، ص 44) التفكير الاستراتيجي بأنه مسار فكري محدد له خط سير خاص به يريح العقل من عناء تنقية الأفكار المتشابكة من الشوائب والتصورات التي لا يحتاجها الذهن أثناء تفكيره في موضوع معين له أهداف محددة. وبأنه أسلوب تحليل المواقف التي تواجه المنظمة والتي تتميز بالتحدي والتغير، ومن ثم التعامل معها من خلال التصور لضمان بقاء المنظمة وارتقائها بمسؤولياتها حاضراً ومستقبلاً.

وعرفه ناصر الدين (2013، ص 22) بأنه تلك العمليات العقلية والمعرفية التي يستخدمها القائد لحظة النظر إلى المشكلات التي تستوجب اتخاذ قرارات، ويتطلب التعامل مع هذا البعد استحضار الحالة الفعلية التي يجابهها القائد بدقة متناهية.

2 - أهمية التفكير الإستراتيجي:

إن التفكير الإستراتيجي يشير إلى توافر القدرات والمهارات الضرورية للقيام بالتنبؤات المستقبلية مع إمكانية صياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات المتكيفة مع حياة المنظمة لكسب معظم المواقف التنافسية في ظل مواردها المحدودة.

وقد أوضح الشهري (2020، ص 46) أهمية التفكير الإستراتيجي من خلال النقاط التالية:

1 - ترتيب الأولويات وتحديدها وإشاعتها بين العاملين.

2 - تطوير القدرة على تشكيل المستقبل.

3 - وضوح الرؤية فهو مثل البصر والبصيرة للإنسان.

4 - إنقاص نسبة الخطأ في التعامل مع المواقف واتخاذ القرارات.

5 - التطوير والتحديث المستمرين مما يلزم تحسين الأداء.

6 - حسن التعامل مع الأحداث والوقائع من خلال استغلال عنصر الوقت.

3 - مميزات التفكير الإستراتيجي:

لقد حدد ناصر الدين (2013، ص 32) مميزات التفكير الإستراتيجي على النحو التالي:

1 - إنه تفكير نظمي: لأنه يعتمد على الرؤية الشمولية للعالم المحيط ولربطه الأجزاء في شكلها المنتظم ولانطلاقه من الكليات في تحليله للظواهر وفهمه للأحداث.

2 - إنه تفكير تطويري: لأنه تفكير أكثر منه إصلاحي لكونه يبدأ من المستقبل ليستمد منه صورة الحاضر وينطلق من الرؤية الخارجية ليتعامل من خلالها مع البيئة الداخلية.

3 - إنه تفكير افتراقي أو تباعدي: لأنه يعتمد على الإبداع والابتكار في البحث عن أفكار جديدة ويكتشف تطبيقات مستحدثة لمعرفة سابقة.

4 - إنه تفكير تنافسي: لأنه يقر أنصاره بواقعية الصراع بين الأضعف والقوي ويتطلعون إلى اقتناص الفرص قبل غيرهم.

5 - إنه تفكير تركيبي وبنائي: لأنه يعتمد على الإدراك، والاستبصار، والحدس، لاستحضار الصور البعيدة، ورسم ملامح المستقبل قبل حدوثه.

■ **الإجراءات المنهجية للبحث:**

تتمثل الإجراءات المتبعة للإعداد الدراسة في تحديد كل من منهج ومجتمع الدراسة والعينة المختارة للدراسة، وأدوات جمع البيانات، وأدوات تحليل البيانات.

● **أولا: منهج الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ كان الأسلوب الوصفي أساس الجانب النظري من الدراسة، حيث تم جمع البيانات الثانوية من مجموعة من المصادر والمراجع العلمية، وكان التحليل الإحصائي أساس الجانب التطبيقي منه، حيث تم جمع البيانات بواسطة الاستبيان المعد لهذا الغرض وتحليله إحصائياً لاختبار صحة الفرضيات، حيث لا يقف المنهج الوصفي التحليلي عند حد جمع المعلومات وتنظيمها وإنما يتعدى ذلك إلى تحليلها وتفسيرها والربط بين مدلولاتها للوصول إلى بعد أعمق لتفسير الظواهر والحقائق وتعميمات ذات معنى.

● **ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:**

لقد اشتمل مجتمع الدراسة مدراء الإدارات والمكاتب ورؤساء الأقسام والوحدات الإدارية وجميع الموظفين بإدارة جامعة الزاوية، والبالغ عددهم (213) فردا، ونظراً لكبر حجم المجتمع، فإنه من الصعب الوصول إلى جميع مخرجاته، لذا سحبت عينة عشوائية بحجم (80) استمارة استبيان من المجتمع الكلي للدراسة، والتي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل:

جدول رقم (1) عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

عدد الاستبيان الموزع	عدد الاستبيان المسترد	عدد الاستبيان غير الصالح للتحليل	عدد الاستبيان الصالح للتحليل	نسبة الاستبيان الصالح للتحليل إلى الاستبيان الموزع
80	73	2	71	٪ 89

● من إعداد الباحث

● **ثالثا: أدوات جمع البيانات:**

لتحقيق أهداف البحث استند البحث في الحصول على البيانات والحقائق والمعلومات لتغطية الدراسة الميدانية على الاستبيان للوقوف على مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الجامعة (محل الدارسة) واثر ذلك على تعزيز التفكير الإستراتيجي.

● **رابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:**

اعتمد الباحث في تحليل البيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف اختصاراً ببرنامج (SPSS). عن طريق استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- ☐ معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للتأكد من صدق الثبات للمقاييس المستخدمة.
- ☐ تحليل الانحدار الخطي البسيط: لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.
- ☐ تحليل الانحدار المتعدد: لقياس أثر إجمالي المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

تحليل وعرض نتائج الدراسة الميدانية:

● **أولا: التحليل الأولي لبيانات البحث:**

للتحقق من صدق الأداة المستخدمة في البحث والتأكد من دقة فقراتها وتناسقها وتوافقها ووضوحها وملاءمتها للبيئة البحثية قام الباحث باختبار الصدق الظاهري وثبات متغيرات البحث كما يلي:

1 - **اختبار الصدق الظاهري:**

للتأكد من الصدق الظاهري لفقرات الاستبيان، قام الباحث بعرض استمارة الاستبيان على نخبة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في مجالي إدارة الأعمال والإحصاء والعلوم الاجتماعية في جامعة غريان، وجامعة الزاوية، وذلك

لإبداء رأيهم وتقديم مقترحاتهم حول استمارة الاستبيان، والاستفادة من ملاحظاتهم وخبراتهم في الحكم على الاستبيان المستخدم ومدى ملائمته للتطبيق في الدراسة، وبناء على الملاحظات القيمة الواردة من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات على استمارة الاستبيان بشكلها النهائي، حيث تم الاسترشاد بآرائهم بحذف أو إضافة ما يلزم والخروج بها في صورتها بالصورة الحالية.

2 - اختبار ثبات الاستبيان:

لقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للتحقق من ثبات لجميع المتغيرات، لأنه يعطي تقديراً جذرياً للثبات، والجدول التالي يستعرض نتائج معامل الثبات لكل بعد من أبعاد الاستبانة، وكذلك الدرجة الكلية لقياس ألفا كرونباخ.

جدول رقم (2) معاملات الثبات لأبعاد البحث

ر.م	الأبعاد	قيمة ألفا كرونباخ
1 -	البعد الأول: العملاء	0.876
2 -	البعد الثاني: العمليات الداخلية	0.843
3 -	البعد الثالث: التعلم والنمو	0.829
4 -	التفكير الإستراتيجي	0.871
5 -	الأبعاد ككل	0.855

● **المصدر/ إعداد الباحث بناء على نتائج الدراسة في برنامج Spss**

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع الأبعاد تتمتع بدرجة عالية من الثبات الأمر الذي يؤكد صدق وثبات الاستبانة، وبالتالي يؤكد صلاحية الاستبيان ويمكننا الركون إلى

البيانات واستخلاص النتائج، حيث أوردت بيانات الجدول السابق أن قيم معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة قد تراوحت بين (0.876، 0.829) مما يفسر تمتع مقاييس المتغيرات بدرجة عالية من الثبات، ويدل على إمكانية ثبات النتائج المرتبطة بتطبيق الاستبيان، حيث إن جميع هذه المعاملات كانت أعلى من (0.65).

● **ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة:**

فيما يلي نستعرض اختبار فرضيات هذه الدراسة:

1 - **اختبار الفرضية الرئيسية:** والتي تنص على: هناك أثر بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من خلال أبعادها (العملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو) وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

من خلال الجدول التالي يتبين أن قيمة (F) المحسوبة لكل أبعاد إدارة الجودة الشاملة ككل بلغت (459.52) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية حيث بلغت (0.000) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني وجود تأثير لمتغيرات بطاقة الأداء المتوازن ككل على تعزيز التفكير الإستراتيجي، وهذا ما أشارت إليه قيمة معامل التحديد (R^2=0.956) أي أن تطبيق متغيرات بطاقة الأداء المتوازن غيرت ما نسبته تقريبا (96 ٪) من التغيير الحاصل في تعزيز التفكير الإستراتيجي، وأن النسبة الباقية المتمثلة (14 ٪) تعود إلى عوامل ومتغيرات أخرى.

جدول رقم (3): يبين نتائج التأثير بين متغيرات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي

البعد	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
تطبيق بطاقة الأداء المتوازن	0.956	459.52	0.000

● المصدر/ تحليل نتائج إجابة المشاركين على صحيفة الاستبيان.

من خلال الجدول رقم (3) نصل إلى نتيجة مفادها قبول فرضية الدراسة الرئيسية وهي أنه (هناك أثر بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من خلال أبعادها (العملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو) وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية).

2 - **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** والتي تنص على: هناك أثر بين العملاء كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

والجدول التالي يبين أهم النتائج التي تم الحصول عليها من استخدام الانحدار البسيط للمتغير المستقل (x) ألا وهو العملاء والمتغير التابع (y) والذي بدوره يمثل التفكير الإستراتيجي.

جدول رقم (4): يبين نتائج أثر العملاء على تعزيز التفكير الإستراتيجي

البعد	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
العملاء	0.759	622.017	0.000

● المصدر/ تحليل نتائج إجابة المشاركين على صحيفة الاستبيان.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد يساوي (0.759) أي إن متغير العملاء أثر بما نسبته (75.9 ٪) على تعزيز التفكير الإستراتيجي وهي نسبة عالية، وأن النسبة المتبقية وهي (4.3 ٪) ترجع إلى عوامل أخرى، ونلاحظ أيضاً أن قيمة اختبار (F= 622.17) بمستوى دلالة إحصائية (Sig= 0.000)، وحيث إن الأخيرة قيمتها أقل من مستوى المعنوية (0.05) فإن ذلك يدل على وجود أثر لبعد العملاء على تعزيز التفكير الإستراتيجي وهذا يقودنا إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى للبحث.

3 - **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** والتي تنص على: هناك أثر بين العمليات الداخلية كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية.

والجدول التالي يوضح أهم النتائج التي تم الحصول عليها من قياس الانحدار الخطي البسيط:

جدول رقم (5): يبين نتائج أثر العمليات الداخلية على تعزيز التفكير الإستراتيجي

البعد	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
العمليات الداخلية	0.776	684.060	0.000

المصدر/ تحليل نتائج إجابة المشاركين على صحيفة الاستبيان.

حسب معطيات الجدول السابق يتضح أن معامل التحدي $(R^2 = 0.776)$ وهي تفسر أن بعد العمليات الداخلية يؤثر على تعزيز التفكير الإستراتيجي بهذه النسبة وأن النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى، يتضح أيضاً أن قيمة (F= 684.060) بمستوى دلالة إحصائية (sig= 0.000) مما يدل على أن العمليات الداخلية تؤثر على تعزيز التفكير الإستراتيجي، الأمر الذي يدعونا إلى قبول فرضية الدراسة الفرعية الثانية وأي أنه «هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين العمليات الداخلية كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية».

4 - **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** والتي تنص على: هناك أثر بين التعلم والنمو كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية. ولإثبات صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يبين أهم هذه النتائج:

جدول رقم (6): يبين أثر بعد التعلم والنمو على تعزيز التفكير الإستراتيجي

البعد	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
التعلم والنمو	0.810	845.995	0.000

● المصدر/ تحليل نتائج إجابة المشاركين على صحيفة الاستبيان.

أظهرت بيانات الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت ($R^2 = 0.810$) أي أن متغير التعلم والنمو قد فسر ما نسبته (81 ٪) من التغير الحاصل في تعزيز التفكير الإستراتيجي وأن النسبة المتبقية وهي (19 ٪) تعود إلى عوامل ومتغيرات أخرى، وبلغت قيمة (F= 845.995) وهي قيمة معنوية حيث بلغت معنويتها (sig= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5 ٪) مما يدل أن التعلم والنمو يؤثر على تعزيز التفكير الإستراتيجي وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه «هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين التعلم والنمو كأحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة بجامعة الزاوية».

■ النتائج والتوصيات:

● أولا: النتائج:

بناء على نتائج التحليل الإحصائي كانت النتائج كالآتي:

1 - بينت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد بطاقة الأداء المتوازن (العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو) على تعزيز التفكير الإستراتيجي لدى قيادات جامعة الزاوية محل البحث، مما يفسر أنه كلما وجدت أبعاد بطاقة الأداء المتوازن كلما زاد تعزيز التفكير الإستراتيجي.

2 - أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبعد العملاء على تعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة لجامعة الزاوية محل البحث.

3 - أشارت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد العمليات الداخلية على تعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة لجامعة الزاوية محل البحث.

4 - وضحت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبعد التعلم والنمو على تعزيز التفكير الإستراتيجي في الإدارة العامة لجامعة الزاوية محل البحث.

● **ثانيا: التوصيات:**

من خلال نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

1 - ضرورة تبني جامعة الزاوية محل البحث تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC) بشكل شامل من خلال اعتماد أبعاده الثلاثة الرئيسية (العملاء، والعمليات التشغيلية الداخلية، والتعلم والنمو) كأساس لتقييم أدائها الإستراتيجي.

2 - ينصح بالتدرج في تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن في الجامعة محل البحث، أي تطبيق هذا الأسلوب أولاً على وحدة إدارية واحدة فقط، أو كلية معينة من كليات الجامعة، وبعد التأكد من نجاح نتائج تطبيقه يتم تبني هذا الأسلوب وتعميم تطبيقه على مستوى الجامعة ككل.

3 - ضرورة قيام جامعة الزاوية بالمزيد من برامج التدريب والتطوير لقيادتها الإدارية الحالية بما يرفع من مستوى التفكير الإستراتيجي لديهم، وينعكس على تعزيز قيادات صاعدة للاستفادة من أفكارهم وخبراتهم العلمية وفتح المجال أمامهم لتولي المناصب الإدارية.

4 - نوصي قادة الجامعة محل البحث لبدل المزيد من الرعاية والاهتمام بجودة الخدمات المقدمة للعملاء سواء الخدمات التعليمية المقدمة إلى شريحة الطلاب أو

الخدمات المتعلقة بذوي المصالح الأخرى، ومعرفة حاجاتهم وفهم رغباتهم ومتابعتها بشكل دائم، مع الأخذ بأفكارهم وملاحظاتهم والعمل على إنجازها بالسرعة والكيفية المطلوبة.

■ **الهوامش:**

1 - مزمل علي محمد عثمان، اختبار أثر عناصر الذكاء الإستراتيجي على فاعلية اتخاذ القرارات: دراسة حالة: مؤسسة الشرق للصحافة والنشر، الدمام، المملكة العربية السعودية، ص 165.

2 - نادية طيبي، التفكير الإستراتيجي في تنمية وتطوير الكفاءات البشرية. دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الاقتصادية، ص 76.

3 - نادية طيبي، مرجع سابق، ص 54.

4 - جنان عبد العباس باقر الدليمي وآخرون، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء الإستراتيجي، ص 169.

5 - هاني عبدالرحمن العمري، منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية، ص 17.

6 - علاء أحمد حسن، ميسون عبدالله احمد، قياس أداء جامعة الموصل وتقييمها باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، ص 176.

7 - محمد خلف الفايز، استخدام مدخل التقييم الإستراتيجي لقياس الأداء باستخدام بطاقة التقييم المتوازن، ص 35.

8 - محمد بن علي بن فائز الشهري، واقع التفكير الإستراتيجي لدى مديري المدارس الثانوية بمدارس التعليم العام الحكومية والأهلية بمدينة الطائف، ص 39.

9 - فادي خليل ظاهر الأسطل، بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بعملية اتخاذ القرارات الإدارية، ص 15.

10 - فادي خليل ظاهر الأسطل. مرجع سابق. ص 19.

11 - عبدالرضا فرج بدراوي، وائل محمد صبحي، بطاقة التقديرات المتوازنة أداة حديثة لتقييم أداء المنظمات، ص 86.

12 - علاء أحمد حسن، ميسون عبدالله احمد، مرجع سابق، ص 175.

13 - محمد خلف الفايز، مرجع سابق، ص 33 - 34.

■ المراجع:

● أولاً: المراجع العربية:

1 - الأسطل، فادي خليل ظاهر. 2021. بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بعملية اتخاذ القرارات الإدارية. (رسالة ماجستير). جامعة الأزهر الفلسطينية.

2 - الشهري، محمد بن علي بن فائز. 2020. واقع التفكير الإستراتيجي لدى مديري المدارس الثانوية بمدارس التعليم العام الحكومية والأهلية بمدينة الطائف. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى. السعودية.

3 - العمري، هاني عبدالرحمن. 2019. "منهجية تطبيق بطاقة قياس الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية. تحث عنوان "نحو أداء متميز في القطاع الحكومي. المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة. 1 - 4 نوفمبر.

4 - الداعور، جبر إبراهيم. 2016. أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. غزة: الجامعة الإسلامية الفلسطينية. المجلد الحادي والعشرون. العدد (2). ص. 101 - 161.

5 - الدليمي، جنان عبد العباس باقر وآخرون. 2012. استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء الإستراتيجي. المجلة العراقية للعلوم الإدارية. المجلد الثامن. العدد (33). ص. 167 - 196.

6 - الفايز، محمد خلف. 2017. استخدام مدخل التقييم الإستراتيجي لقياس الأداء باستخدام بطاقة التقييم المتوازن. (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط MEU الأردنية.

7 - بدراوي، عبدالرضا فرج. صبحي، وائل محمد. 2015. بطاقة التقديرات المتوازنة أداة حديثة لتقييم أداء المنظمات. مجلة العلوم الاقتصادية. العراق: العدد (15). ص. 76 - 91.

8 - حسن، علاء احمد. احمد، ميسون عبدالله. 2019. قياس أداء جامعة الموصل وتقييمها باستخدام بطاقة الأداء المتوازن. مجلة العلوم الاقتصادية. العراق: المجلد السابع. العدد (28). ص. 159 - 199.

9 - طيبي، نادية. (2018). التفكير الإستراتيجي في تنمية وتطوير الكفاءات البشرية. دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الاقتصادية. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

10 - عثمان، مزمل علي محمد، 2017، اختبار أثر عناصر الذكاء الإستراتيجي على فاعلية اتخاذ القرارات: دراسة حالة: مؤسسة الشرق للصحافة والنشر– الدمام – المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الأول، العدد (1). ص. 165 - 181.

11 - ناصر الدين، يعقوب عادل. 2013، دور التفكير الإستراتيجي في إدارة الحكمة: دراسة تحليلية لأنماط التفكير الإستراتيجي في الجامعات الأردنية. رسالة دكتوراه. جامعة الجنان. لبنان.

● **ثانياً: المراجع الأجنبية:**

1. Esmaeili. Mahmoud Raze. (2014) A study on the effect of the strategic intelligence on the strategic decision making and strategic planning" International Journal of Asian Social Science. 2014. 4 (10) : 1045 - 1061.

2 - Rosche. Whiteman. (2013). Personality Correlates Of Strategic. Thinking In An Organizational Context. Ph.D. Dissertation. Alliant. San Francisco. Publication Number: AAT3088944.

دور المراجعة الداخلية في الحد من أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

دراسة تجريبية على شركات النفط الليبية

■ د. الصديق عثمان الساعدي * ■ د. شمس الدين محمد علي فرج **

● تاريخ استلام البحث 03 /2024/02م ● تاريخ قبول البحث 2024/04/04م

■ **المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق فيما إذا كان لدى المراجعين الداخليين في شركات النفط الليبية الكفاءة والقدرات اللازمة في مجال أمن أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وبحث ما إذا كانوا يطبقون إجراءات حماية كافية لمواجهة المخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية. تم تصميم إستبانة لجمع البيانات. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة في جمعها للمعلومات على الجمع بين كل من المصادر الثانوية والأولية. واظهرت النتائج أن المراجعين الداخليين في الشركات المدروسة يتمتعون بمستوى عالٍ من الكفاءة والفعالية في مجال أمن أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن المراجعين الداخليين يتبعون جميع إجراءات الحماية لمواجهة مخاطر أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية. ومن أهم توصيات هذه الدراسة حث صناع القرار على تقديم الدعم الملائم لإدارات وأقسام المراجعة الداخلية والعاملين بها لضمان المحافظة على قدرة وكفاءة المراجعين الداخليين في مجال أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وتنميتها،

* أستاذ بقسم المحاسبة - كلية المحاسبة بجامعة غريان E - mail: issedeeqsaadi@yahoo.com
** أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية المحاسبة بجامعة غريان E - mail: shamsaddeen@gu.edu.ly

والأهتمام بمراجعة وتقييم مدى كافة وفعالية الإجراءات والاساليب المتعلقة بمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، والمواظبة باتباع إجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وتطوير تلك الإجراءات.

● **الكلمات مفتاحية:** دور المراجعة الداخلية، تقليل المخاطر، أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية، شركات النفط الليبية.

Abstract:

This study aims to investigate whether internal auditors in oil Libyan companies have the ability and necessary skills in the field of electronic accounting systems security. The study also aims to find out if internal auditors apply sufficient procedures for protecting and mitigating risks facing electronic accounting systems. In order to achieve the objectives of this study, a questionnaire survey is adopted for data collection. Population of the study consists of three oil Libyan companies. The results reveal that internal auditors working for these companies apply all protecting measures necessary in mitigating risks facing electronic accounting information systems.

Keywords: Role of internal auditors, mitigating risks, electronic accounting information systems, Oil Libyan companies.

■ مقدمة:

إن التطور السريع في تقنية المعلومات والاتصالات وازدياد حجم المنافسة بين منظمات الأعمال في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة في العديد من المجالات وعلى جميع المستويات، وكانت المحاسبة من أهم المجالات التي تأثرت بهذا التغير، حيث شهد العصر الحالي تحولاً سريعاً نحو استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وبالنظر إلى البيئة الليبية نلاحظ انتقال العمل في النظام المحاسبي في العديد من القطاعات والمؤسسات من النظام إلىدوي إلى النظام الإلكتروني وخاصة الشركات النفطية، وما يتميز به قطاع النفط من سرعة ودقة وتنوع في التطبيقات، وإنجاز

الأعمال وفي المقابل فإن هذا التقدم التكنولوجي لم يصاحبه تطوراً مماثلاً في القدرات والكفاءات البشرية من مستخدمي هذه التكنولوجيا، وكذلك الإجـراءات والضوابط الرقابية الأمر الذي أدى إلى ظهور مخاطر تحد من فاعلية استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

لذلك، على مراجع هذه النظم أن يكون على دراية وإلمام بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والأخطار المصاحبة لها، وبالأساليب والأدوات اللازمة لاكتشاف وتصحيح وتجنب تلك الأخطار، بما يمكنه من تنفيذ مهام عملية المراجعة، والتأكد من مدى كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية المستخدمة لحماية البيانات والمعلومات المحاسبية، وغيرها من الإجراءات المتعلقة بأمن وحماية البيانات، والمعلومات داخل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني. مما سبق نرى أن هناك حاجة للتعرف على كفاءة المراجع الداخلي لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وعلى الإجراءات الرقابية المستخدمة لحماية البيانات والمعلومات المحاسبية في الشركات النفطية في ليبيا.

■ الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من الموضوعات الهامة والحديثة نسبياً، ونظراً لندرة الدراسات والبحوث المنشورة في ليبيا حول موضوع مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، فيما يلي بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة المحلية، وفي بعض الدول التي تتشابه ظروفها إلى حد كبير مع ظروف البيئة الليبية للاستفادة منها في إجراء هذا البحث.

- دراسة أبوخطوة وآخرون (2023) بعنوان **دور المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية** دراسة ميدانية على المصارف التجارية في بلدية سرت.

وهدفت إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف التجارية، والتعرف على أهم الأسباب التي

تؤدي إلى حدوثها، والاجراءات التي تحول دون وقوعها، ولجمع بيانات الدراسة، أعدت استبانة وتم توزيعها على عينة من المستهدفين بالدراسة بلغت عدد (33) مشاركا، وتم تحليل البيانات إحصائيا، توصلت إلى أن هناك مخاطر تواجه عمليات التشغيل الالكتروني، وأن أغلب المخاطر نتيجة لأسباب داخلية، وان المراجع الداخلي يحتاج لمجموعة من المتطلبات لتقييم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، مثل الاجهزة والبرمجيات وادوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي، وأشارت إلى ضرورة تطوير ورفع وتأهيل المراجعين الداخليين في مجال التشغيل الالكتروني.

- دراسة عمر (2023) والتي بعنوان **دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من مخاطر أمن المعلومات المحاسبية**

تناولت الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية، اتبعت المنهج التحليلي لتحليل بيانات عينة مأخوذة بالطريقة العشوائية عن طريق أداة جمع المعلومات، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: الالتزام بآليات المحاسبة لحوكمة الشركات ومقدار الجهد اللازم لتنفيذه يؤدي إلى الشفافية والدقة والوضوح في معلومات القوائم المالية، كما أثبتت وجود أثر وعلاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين إدارة المخاطر ومخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية، وأوصت بتدعيم حوكمة الشركات كأحد الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية للحد من مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية وللحفاظ على الثقة والشفافية في المعلومات المالية المفصح عنها، وضرورة المساعدة في تدعيم نظام الافصاح وتحقيق الشفافية من خلال تطبيق الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية.

- دراسة أكريم (2019) بعنوان **دور المراجع الداخلي بالقطاع المصرفي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.**

ناقشت متطلبات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وتأثيرها على وظيفة المراجع

الداخلي بما يساعد على توجيه أداء الوظيفة نحو تحقيق أهداف التنافسية وقياس مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على بيئة الأعمال في زيادة قدرة المراجع الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، ومحاولة وضع إطار فكري يعتمد على تحديد اجراءات برامج المراجعة الداخلية في ظل البيئة الاستراتيجية المتطورة وذلك بالتطبيق على المصارف الليبية وتحديد مدى تأثير المراجع الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وتوصلت إلى أن عدم معرفة المراجع الداخلي ببرمجة وتحليل وتصميم نظم التشغيل الالكتروني يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، كما أشارت إلى أن قلة خبرة المراجع الداخلي في الرقابة على نظام التشغيل الالكتروني يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، كما أظهرت النتائج أن مستوى تأهيل المراجعين الداخليين بالادارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة لا يتناسب مع بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات وكلما كان المراجع الداخلي على علم ودراية بنظام التشغيل الالكتروني للبيانات كلما قلت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

- دراسة جميلة (2018) بعنوان **دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.**

هدفت إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي للحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية مع بيان نوعية المخاطر التي تهدده، وقد خلصت إلى أن معظم الأفراد الذين يعملون بالمؤسسة يؤكدون على مساهمة التدقيق الداخلي في مساعدة الجهة المسؤولة عن إدارة التدقيق الداخلي مع مراعاة الكشف عن الأخطاء والتلاعبات القائمة بالدفاتر والسجلات.

- دراسة محمود (2017) بعنوان **دور المراجعة الداخلية في تخفيض مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.**

اهتمت ببيان أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على مهنة المراجعة الداخلية في الاجهزة الحكومية، أعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واسلوب الدراسة

الميدانية، وتكون المجتمع المستهدف بالدراسة من جميع المراجعين الداخليين لاجهزة الدولة في السودان، وأعدت استبانة لغرض جمع البيانات وزعت على عينة عشوائية بلغت (100) مراجع داخلي، وتم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية، لإجراء المعالجات وتحليلات الاحصائية المناسبة، حيث توصلت إلى عدة نتائج منها: أن مستوى تأهيل المراجعين الداخليين بالادارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة لا يتناسب مع بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات، وأنه كلما كان المراجع الداخلي على علم ودراية بنظم التشغيل الالكتروني للبيانات كلما أنخفضت مخاطر مراجعة المعالجات المحاسبية في نظم المعلومات المحاسبية االالكترونية.

- دراسة الساعدي واقجام (2014) بعنوان **دور المراجع الداخلي في مواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.**

دراسة حالة شركة الزاوية لتكرير النفط هدفت لإبراز دور المراجع الداخلي في مواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وأشارت إلى أن الادخال المتعمد أو غير المتعمد للبيانات غير سليمة من قبل موظفي الشركة، وإدخال فيروس الكمبيوتر إلى النظام، والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية كانقطاع التيار الكهربائي، واشتراك بعض الموظفين في استخدام نفس كلمة السر، تعد من أهم المخاطر التي تواجه أمن نظم المعلومات الإلكترونية بالشركة، كما أشارت النتائج إلى وجود إجراءات حماية كافية لمواجهة المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالشركة.

■ مشكلة الدراسة:

يواجه المراجع الداخلي تحدياً في ظل التطور الهائل لتكنولوجيا الحاسب الآلي واستخدامها في تطوير المحاسبة والمراجعة داخل المؤسسات، وما تفرزه هذه التكنولوجيا من مشاكل تؤثر سلباً على المراجع الداخلي خاصة، حيث إن كثيرا من جوانب المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني تتعرض للمخاطر، لذلك تكمن المشكلة في أن المراجع

الداخلي قد يواجه صعوبة في عملية تتبع العمليات والمعاملات المالية نتيجة لغياب الدفاتر والسجلات المالية الملموسة مما قد يؤثر على الإجراءات المتبعة وعلى صعوبة الحكم وتقييم نظام المراجعة الداخلية بصورة فعالة وسليمة، ويمكن توضيح مشكلة الدراسة في التساؤلين الآتيين:

1. هل لدى المراجع الداخلي في شركات النفط الليبية الكفاءة والقدرة في أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟.
2. هل يقوم المراجع الداخلي في شركات النفط الليبية بإجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟
3. **أهداف الدراسة:** بالنظر إلى مشكلة الدراسة، فإنها تهدف إلى التعرف على قدرة وكفاءة المراجع الداخلي في أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وتهدف إلى بيان مدى قيام المراجع الداخلي بإجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
4. **أهمية الدراسة: تكمن أهمية** هذه الدراسة في إبراز دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وإثراء المكتبة العلمية في مجال المحاسبة بشكل خاص والمكتبة العلمية بشكل عام.

■ **فرضيات الدراسة:**

من خلال تساؤلات الدراسة، وأهدافها، يمكن صياغة فرضيتي الدراسة على النحو الآتي:

1. توجد لدى المراجع الداخلي القدرة والكفاءة في أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
2. يتبع المراجع الداخلي إجراءات حماية كافية لمواجهة الأخطار التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

■ **منهجية البحث:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة في جمعها للمعلومات على الجمع بين كل من المصادر الثانوية والأولية، فالمصادر الثانوية المتمثلة فيما تناوله الأدب المحاسبي حول موضوع الدراسة استعرضت بالجانب النظري، والمصادر الأولية المتمثلة في جمع البيانات باستخدام استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض.

■ **الإطار النظري:**

خلال السنوات الأخيرة ومع التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات أصبحت أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية محل اهتمام أصحاب المصالح على اختلاف مستوياتهم وذلك بسبب تزايد المخاطر التي تواجه تلك الأنظمة بحيث أصبح من الضروري اتخاذ تدابير حماية لهذه الأنظمة، وفي هذا الجانب ينبغي التعرف على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، ودور المراجعة الداخلية في الحد من هذه المخاطر، والتعرف على إجراءات الحماية اللازمة لمنع أو التقليل من حدوث تلك المخاطر:

● **الأخطار التي تواجه أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**

فيما يلي أهم المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

أ. مخاطر تتعلق بالموارد البشرية

وتحدث هذه المخاطر عادة أثناء تصميم التجهيزات أو نظم المعلومات أو خلال عمليات البرمجة أو الاختيار أو التجميع للبيانات أو أثناء إدخالها إلى النظام، أو في عمليات تحديد الصلاحيات للمستخدمين، وتشكل هذه الأخطار الغالبية العظمى للمشكلات المتعلقة بأمن وسلامة نظم المعلومات في المؤسسة، (الحميدي وآخرون، 2004).

وعلى الرغم من أن أجهزة الحاسب نفسها هي أجهزة دقيقة، ويمكن الاعتماد عليها إلى درجة عالية، إلا إن ذلك لا يعني أن النظام محصن من المخاطر والأخطاء، «فالبيانات

يتم إدخالها إلى الحاسب من قبل أفراد، والبرامج التي تشغل الحاسب يتم تصميمها من قبل أفراد أيضاً، وعليه فإن وجود العنصر البشري لابد وأن يعرض النظام إلى بعض المخاطر الناتجة عن التصرفات غير الصحيحة، أو تعطيل الأجهزة عن العمل لأي سبب من الأسباب»، (العيسي، 2003، ص220).

وتشمل هذه المخاطر» أخطاء أخصائي التشغيل مثل أخطاء الحذف، أو التكرار غير المقصود، بسبب إهمال العاملين في اتباع الإجراءات المرسومة، أو بسبب سوء التدريب، والذي قد يترتب عليه فقدان البيانات، أو إدخالها بطريقة غير سليمة، مما يؤدي إلى تغيير البيانات أو الملفات»، (ارحيم، 2006، ص101).

أشار حسن، (2006،) إلى أن أحد المبرمجين في نظام المصارف استطاع أن يعدل من برنامج احتساب الفائدة لكي يقوم البرنامج بتحويل فروق الكسور العشرية من حسابات الزبائن إلى الحساب الشخصي لهذا المبرمج، واتضح أنه من الصعب جداً اكتشاف مثل هذا التلاعب نظراً لعدم توقع أن يشتكي العميل لمجرد اختلاف لا يتجاوز دراهم معدودة في حساب الفائدة الخاص به.

ب. مخاطر الشبكات:

تعتبر المخاطر المتعلقة بشبكات الأعمال من المخاطر التي يصعب تقييمها، لأن لها متطلبات كثيرة للحماية وعلى مستويات مختلفة داخل النظام، وكذلك بالنسبة للخدمات الخارجية التي تتفاعل مع النظام، (هاشم، 2005). أيضاً أصبحت حماية شبكات الحاسب من الاختراق مشكلة معقدة تتزايد بتقدم تكنولوجيا الحاسبات، إن توقف الشبكات عن العمل نتيجة عطل الأجهزة، أو فقد البيانات أو البرامج بسبب حادث أو غيره، لا يغيب عن الذهن ما يترتب على ذلك من تكاليف، ومصاريف إضافية، كما قد يحدث عرقلة لخدمة الشبكة، والمقصود بعرقلة الخدمة هو حدوث إنقطاع في خدمة الاتصال بالشبكة، أو بالخدمات التي تقدم للمستفيدين داخل الشبكة، وتتعدد الوسائل التي قد تسبب

هذا الخطر، منها على سبيل المثال: إرسال حزم وهمية تملأ مساحات الذاكرة، وتمنع الشبكة من مواصلة العمل، أيضاً تخريب معلومات تجزئة الرسائل بحيث إذا حاول النظام مستقبلاً إعادة تركيبها عند الوصول إليها، فإن هذه المحاولة تسبب في تخريب النظام، وهنا تتضح أهمية سرعة التوجه نحو اكتشاف وعلاج نقاط الضعف في الشبكات، لأن استمراريتها لها آثار خطيرة على جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

ج. مخاطر متعلقة بالأجهزة ووسائط التخزين والبرامج:

قد يكون تلف الأجهزة ووسائط التخزين والبرامج نتيجة لتصرفات من داخل المؤسسة، أو نتيجة لمؤثرات من خارجها، وقد أشار هاشم (2005) إلى تعرض الأجهزة والمعدات لهذا الخطر إما بالتقادم التكنولوجي أو نتيجة لتعرضها لحوادث مختلفة مثل التخريب المتعمد، أو العنف في التعامل مع الأجهزة أو سرقة أجزاء منها، أو تغيير تردد التيار الكهربائي، أو انقطاعه، أو تلف أو توقف أجهزة التكييف، أو التدفئة، كما أن مشكلات البيئة المحيطة بالحاسب تعتبر من الأخطار التي تعمل على تدمير الوجود المادي للحاسب والتجهيزات الخاصة به، لذا من المعتاد أن نرى مواسير المياه أو البخار تمر داخل غرفة الحاسب، وقد يؤدي التسرب من هذه المواسير أو انفجارها إلى خسائر ضخمة، وفي العديد من الحالات يحدث حريق بغرفة الحاسب المضادة للحريق، نتيجة حدوث حريق بغرفة مجاورة، أو بالطابق الأعلى.

وفي هذا السياق قد أشار الفيومي (1993) إلى أن وسائط التخزين من المحتمل فسادها نتيجة تعرضها لإشعاعات خارجية، حيث أشار أن أحد المراكز واجه مشكلة حدوث أضرار بالأشرطة الممغنطة ولم يتمكن مدير المركز من معرفة السبب المباشر، والملاحظة اكتشف أن الأشرطة التالفة كانت تخزن في قاع دولاب حفظ الأشرطة وبالمصادفة تم اكتشاف أن هذه المشكلات تنتج من استخدام مكنسة كهربائية لتلميع الأرضية والتي تؤدي إلى توليد مجال مغناطيسي على الأشرطة الموجودة بالرف الأسفل من الدولاب، لذلك فإن

ضرورة التأكد من مستويات الأمن المتعلقة بهذا الخطر تعتبر مهمة، بالإضافة إلى تقديم التقارير الدورية التي توضح مستويات الالتزام بالأمن.

د. مخاطر الفيروسات والبرامج الضارة:

انتشرت في عالم الحاسبات الإلكترونية نوعية من البرامج أطلق عليها اسم برامج الفيروسات، وهي برامج غير مشروعة تتمثل في مجموعة كودية من التعليمات التي يمكن أن تنتشر في النظام وقت تشغيل البيانات لأداء مهام غير مشروعة دون ترك أي أثر إلكتروني يفيد في ملاحظة هذه البرامج وتقييم نظم الرقابة الداخلية، كذلك يمكن استخدام هذه البرامج غير المشروعة لإحباط عمل المراجع عن طريق التعرف على العمليات الاختبارية الفجائية التي يقوم بها المراجع دون علم المؤسسة، حيث يتعامل معها هذا الفيروس ويوهمها بصحة نقاط الرقابة داخل نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، (البحيصي والشريف، 2008).

كما بإمكان الفيروسات استنساخ نفسها بعدة نسخ في الذاكرة الداخلية أو الخارجية، مما يتسبب في استغلال المساحات التخزينية المتوفرة بهدف منع المستفيدين من استثمار هذه المواقع التخزينية في خزن بياناتهم وبرامجهم، أيضاً بإمكان بعض الفيروسات اتلاف المسارات التي تحوي برامج التحميل والتشغيل التي يفترض أن تستقر في ذاكرة الحاسب عند بدء تشغيله لتقديم الخدمة لمستخدمي هذا الحاسب، لذلك فإن سرعة التوجه نحو التحديث المستمر لبرامج كشف الفيروسات يعتبر أمر في غاية الأهمية، وذلك لتفادي المخاطر التي يمكن أن تحدثها الفيروسات وما لها من آثار خطيرة على وجود مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

هـ. المخاطر البيئية:

تتعرض نظم المعلومات الإلكترونية إلى تهديد طبيعي ناتج عن الكوارث الطبيعية (الحرائق، البراكين، والزلازل، والفيضانات) وتهديدات طبيعية ذات صبغة بيئية (الكهرباء،

والحرارة، وأنظمة التبريد، والمشكلات الناتجة عن الانفجارات)، ولقد أشار بعض الكتاب منهم على سبيل المثال (الفيومي، 1993، داود، 2004، الهيثي والربيحات، 2005) إلى أن الحرائق تؤدي إلى تدمير أجهزة الحاسب، وتلف البرامج والبيانات والتي قد يستلزم إعادة تجميعها تكاليف أكبر من تكلفة الحاسب نفسه، وقد يستغرق الأمر عدة سنوات حتى يستطيع المشروع استرداد مكانته، كما أن الزلازل والأعاصير والفيضانات، على الرغم من ندرة حدوثها، إلا إنها عادة مدمرة وأضرارها خطيرة على مكونات الحاسب وبرمجياته، انقطاع أو تذبذب التيار الكهربائي يؤدي إلى تسجيل غير صحيح بالمخزن الداخلي للحاسب نتيجة حدوث قراءة خاطئة من وحدة الاسطوانات المغنطة، كما أشار كل من (هاشم، 2005، الفيومي، 1993)، أن توقف المورد عن ممارسة النشاط بصفة عامة، أو توقف عن التعامل مع المؤسسة بصفة خاصة، وعدم توفر قطع غيار بالسوق المحلي قد يؤدي إلى ضياع أسابيع من زمن الحاسب إلى أن يتم استيراد هذه القطع، لذا فإن ضرورة تلافي ذلك الخطر تكمن في التعامل مع مورد له شهرة لضمان استمراريته مع الاتصال المستمر به لمتابعة عمليات الصيانة والتحديث.

- **دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر النظم المحاسبية الإلكترونية**

في هذا الجزء من البحث نستعرض دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

أ. دور المراجع الداخلي في الحد من الأخطار المتعلقة بالموارد البشرية:

إن الحماية من الأخطار المتعلقة بالموارد البشرية، تعتبر من أهم إجراءات أمن المعلومات الإلكترونية، والأفراد الذين يشكلون تهديداً لأمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية قد يكونوا من موظفين في النظام أو موظفين في نظم أخرى خارج النظام، وهؤلاء الأفراد يشملون الإدارة العليا والمتوسطة ومحللي النظم والمبرمجين والمشغلين والمستخدمين، وهم يشكلون تهديداً نتيجة أخطاء غير معتمدة عند إدخال البيانات أو أخطاء تشغيل البرامج

أو أخطاء في توصيف النظم، نتيجة أخطاء متعمدة، مثل استعراض بيانات سرية، أو مسح ملفات، أو وثائق سرية، ودور المراجع في هذه الحالة يتلخص في التحقق من مراجعة تنفيذ الإدارة لإجراءات الحماية اللازمة لأمن نظم المعلومات المحاسبية من أخطار الموارد البشرية، كتقسيم الواجبات والمسؤوليات بين الأفراد، وتقسيم المعلومات بينهم، ودوران الوظائف بين الموظفين، والملاحظة المستمرة لسلوكيات وتصرفات الأفراد، (الساكني والعوادة،2011).

ب. دور المراجع الداخلي في الحد من الأخطار المتعلقة بالأجهزة والبرامج:

إن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، تتطلب مجموعة من الأجهزة والمعدات، التي منها ما يعمل بشكل منفرد، ومنها ما يعمل ضمن منظومة متكاملة، وتشمل هذه الأجهزة والمعدات منظومة الحاسب الآلي وملحقاتها، وأيضاً منظومة الأجهزة البيئية (منظومة التكييف ومنظومة تجهيز القدرة الكهربائية)، بشكل عام يمكن استغلال جميع الأجهزة والمعدات التابعة للمنظومات السابق ذكرها بشكل أو بآخر لجمع المعلومات حول طبيعة الأعمال الجارية بطرق غير شرعية، أو لإتلاف المعلومات المتعامل بها من خلال البرامج التطبيقية المستخدمة، وأيضاً قد تستغل هذه الأجهزة والمعدات بشكل سلبي، يؤدي إلى الإخلال بأمن وسرية المعلومات، كذلك الاختلاف في مستويات الطاقة الكهربائية المجهزة للأجهزة والمعدات أو تعرضها للحرارة أو الرطوبة أو الأتربة أو السرقة، كل ذلك يؤدي إلى إلحاق إضرار بالأجهزة والمعدات، (هاشم،2005).

ولتوفير الحماية لأمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من هذه الأخطار المتعلقة بالأجهزة والمعدات، لابد من توفر جملة من الإجراءات التي تعمل على حماية الأجهزة وملحقاتها، وأيضاً حماية كل من البرامج ووسائط تخزين البيانات، بمقاييس الآمان، وهو ما أشار إليه الساعدي واقجام، (2014)، هاشم (2005)، ودور المراجع الداخلي في هذه الحالة، الإلمام بهذه المقاييس والإجراءات، ومتابعة تنفيذ الإدارة لها، وأن يقوم بتضمين تقريره مدى التزام الإدارة بمتطلبات حماية الأجهزة والمعدات، وما تم تطبيقه

من سياسات وإجراءات في سبيل حماية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من أخطار الأجهزة والمعدات.

ج. دور المراجع الداخلي في الحد من أخطار الفيروسات والبرامج الضارة:

الفيروسات عبارة عن برامج تم إعدادها بهدف التخريب وشطب البيانات من ذاكرة الحاسب الآلي، وهي مبرمجة بحيث تستطيع الانتقال بشكل سريع بين الأجهزة المتصلة عن طريق الشبكات، أو من خلال استعمال الأقراص بين الأجهزة المختلفة، ويمكن التخفيف من أضرارها باستخدام برامج أصلية أو مرخصة من شركات برامج ذات سمعة جيدة أو عمل نسخ إضافية للبرمجيات والملفات المستخدمة، وتجهيز أجهزة الحاسب الآلي ببرنامج مضاد للفيروسات بشكل دائم، لضمان كشف الفيروسات الحديثة، (الساعدي، إقجام، 2014)، ودور المراجع الداخلي في هذه الحالة متابعة تنفيذ الإدارة لإجراءات ومتطلبات الحماية من أخطار الفيروسات والبرامج الضارة، والتأكد من وجود سياسات تقتضي بضرورة حفظ البيانات على أسطوانات خاصة، بحيث لا يجوز الخلط بينها، وهذا الإجراء من شأنه تخفيف الخسائر الناتجة عن الفيروسات.

د . دور المراجع الداخلي في الحد من الأخطار البيئية:

الأخطار البيئية هي تلك الأخطار التي تحدث بسبب عوامل بيئية مثل الزلازل والعواصف، والفيضانات، والأعاصير، وكذلك الأخطار المتعلقة بانقطاع التيار الكهربائي والحرائق، وغيرها من الكوارث، والتي قد ينتج عنها توقف عمليات المؤسسة، وفقدان البيانات، وأن إعادة وإصلاح ما دمرته هذه الكوارث، قد يستغرق وقتاً طويلاً وتكلفة مالية كبيرة، وقد أشارت بعض الدراسات السابقة، منها على سبيل المثال: (الهيثي والربيحات، 2005)، إلى أن التأمين على الأجهزة والمعدات ضد الأخطار البيئية، وعمل دراسة وافية لمحيط العمل وطبيعة ونوع الأجهزة والمعدات المستخدمة في المؤسسة، وعمل نسخ احتياطية للبرامج والملفات، ووضع خطة طوارئ لمواجهة الكوارث البيئية من أهم إجراءات

الحماية من الأخطار البيئية، ودور المراجع الداخلي في هذه الحالة، اقتراح الإجراءات التي توفر الحماية ضد هذه الأخطار، ومتابعة الإدارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الكوارث لو حدثت.

هـ. دور المراجع الداخلي في الحد من الأخطار المتعلقة بالشبكات:

أشار داود، (2004) إلى أن الأخطار عديدة في عالم الشبكات إلىوم، ذلك العالم الذي يزيد فيه الاعتماد على انتقال المعلومة من مكان لآخر عبر الشبكة، ومن ثم يجب على المسؤولين أو إدارة تجهيز وتنفيذ وتشغيل النظام، دراسة الأخطار التي يحتمل أن تتعرض لها شبكة المعلومات، حتى يمكن اختيار النظام المناسب للشبكة واتخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة لمواجهة تلك الأخطار، ودور المراجع الداخلي في هذه الحالة متابعة الإدارة في اتخاذها، وتنفيذها للإجراءات اللازمة، لتوفير الحماية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من أخطار الشبكات.

● إجراءات الحماية من أخطار نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

تعتبر قضية تطبيق أمن المعلومات قضية مهمة جداً لدى المؤسسات التي تعتمد في عملها على تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق أمن المعلومات لا يكون إلا بإدارة رشيدة، وإجراءات تشغيلية جيدة، لذلك أصبحت قضية أمن المعلومات أساساً إداريا وليست تكنولوجية، لذلك فإنه على المؤسسات اتباع العديد من الإجراءات وأساليب الحماية من المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، حيث يقع على عاتق الإدارة العليا للمؤسسة الالتزام بشكل قوي بتطبيق أمن المعلومات، لذا يجب على إدارة المؤسسة متابعة موظفي تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ إجراءات الحماية المطلوبة، أيضاً ينبغي على إدارة المؤسسة أن تضع قواعد خاصة لحماية أمن المعلومات ومعاقبة الموظفين المخلين بهذه القواعد، ولكي تكون المؤسسة آمنة فلابد لها من تحقيق الأهداف الجوهرية لأمن المعلومات وهي السرية، والموثوقية والتعرف أو التحقق من هوية الشخصية وسلامة المحتوى واستمرارية توفر المعلومات أو الخدمة.

إن المؤسسات المهتمة بالحماية الشاملة يجب أن تمر إجراءات تطبيقها خلال عملية التخطيط – الحماية – الاستجابة، ويندرج تحت هذه المرحلة تحليل المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات، وذلك من خلال حصر التهديدات المتوقعة، وتحليل شدة التهديدات، وتطبيق الإجراءات اللازمة للحماية منها، بحيث يتم تطبيق هذه السياسات والاجراءات على نطاق واسع داخل المؤسسة، فمثلاً تسمح المؤسسة بإجازة لموظفيها، والغرض مع ذلك كشف حالات الغش لدى الموظفين، ووضع إجراء إداري مركزي لحماية أجهزة الموظفين من الفيروسات، وتشمل طرق الحماية تركيب الأجهزة الخاصة بالحماية مثل جدران النار وتنزيل البرامج اللازمة لها، وإعدادها برمجياً بما يتناسب مع سياسات الحماية المطلوبة، وأن يتم تحديث طرق الحماية باستمرار، لأن أدوات الحماية تصبح غير مفيدة مع الوقت، وتشمل أيضاً فحص طرق الحماية والإعدادات الخاصة بها باستمرار، وهو ما يسمى بتدقيق أمن المعلومات، وضع إجراءات صارمة تشمل إنتاج تقارير رسمية لتعريف وتحديد حادث الاختراق وتحديد المهاجمين وإيقافهم وإصلاح الدمار الناتج، وفي بعض الحالات معاقبة المهاجمين.

■ الدراسة الميدانية:

تضمنت الدراسة الميدانية تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينة الدراسة وتوزيع الاستبانات على المستهدفين بالدراسة وتحليل البيانات. ويتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بكل من القسم المالي وقسم المراجعة الداخلية بثلاث شركات نفطية (شركة المبروك، وشركة مليتة للنفط والغاز، وشركة الهروج للعمليات النفطية)، ويقتصر البحث على العاملين بإدارة المراجعة الداخلية بالإدارات الرئيسية لهذه الشركات بمدينة طرابلس دون غيرها من الشركات بسبب بعد المسافة وما يترتب عليها من تكلفة ووقت وجهد، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل فوزعت الاستبانات على كافة المستهدفين بالدراسة. ولزيادة نسبة الردود المتوقعة تم توصيل الاستبانات للمشاركين مباشرة وطلب منهم عدم مناقشة الأسئلة والإجابات مع زملائهم وإعادتها عقب الانتهاء من ملئها مباشرة. عدد الاستبانات الموزعة (45) استبانة بواقع (15) استبانة بكل شركة، والمستردة (32) استبانة منها عدد (4) استبانات غير صالحة للتحليل، وبالتالي فإن عدد الاستبانات

المستخدمة في التحليل الإحصائي هو (28) استبانة، ويعرض الجدول رقم (1) عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الاحصائي.

جدول (1) عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الاحصائي

أسم الشركة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المسترجعة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة للتحليل
شركة المبروك	15	11	1	10
شركة مليتة للنفط والغاز	15	10	2	8
شركة الهروج للعمليات النفطية	15	11	1	10
الإجمالي	45	32	4	28

- **تحليل خصائص المشاركين:**

يعرض الجدول رقم (2) تحليل البيانات المتعلقة بسمة المسمى الوظيفي للمشاركين بالدراسة، ومن خلال البيانات المدرجة بالجدول يتبين أن 60.7 ٪ من المشاركين مراجعين داخليين، 25 ٪ محاسبين، 14.3 ٪ يعملون بوظائف إشرافية (مدراء أو رؤساء أقسام).

جدول رقم (2) تحليل بيانات المشاركين بالدراسة وفق المسمى الوظيفي

البيان	العدد	النسبة المئوية
مدير إدارة	3	٪10.70
رئيس قسم	1	٪3.60
مراع داخلي	17	٪60.70
محاسب	7	٪25.00
الإجمالي	**28**	**٪100**

ويعرض الشكل رقم (1) تحليل المشاركين وفق سمة المسمى الوظيفي، حيث نلاحظ أن المسمى الوظيفي الأكثر شيوعاً بين المشاركين هو المراجعين الداخليين.

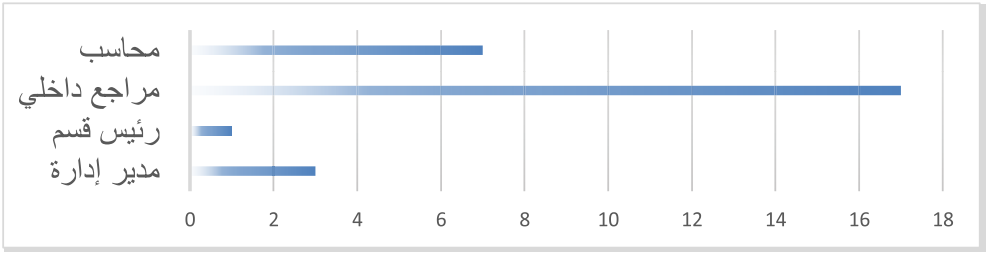

الشكل رقم (1) تحليل بيانات المشاركين بالدراسة وفق المسمى الوظيفي

يعرض الجدول رقم (3) تحليل البيانات المتعلقة بسمة المؤهل العلمي للمشاركين بالدراسة، ومن خلال البيانات المدرجة بالجدول يتبين أن 17.8 ٪ من المشاركين ليس لديهم مؤهل جامعي في مجال تخصصهم، 71.5 ٪ من المشاركين يحملون مؤهلات جامعية، و10.7 ٪ من المشاركين يحملون مؤهلات عليا في مجال تخصصهم.

جدول رقم (3) تحليل بيانات المشاركين بالدراسة وفق المؤهل العلمي

البيان	العدد	النسبة المئوية
تعليم متوسط	2	٪ 7.10
دبلوم عالي	3	٪ 10.70
بكالوريوس	20	٪ 71.50
ماجستير	3	٪ 10.70
دكتوراه	0	٪ 0
الإجمالي	28	٪ 100

ويعرض الشكل رقم (2) تحليل المشاركين وفق سمة المؤهل العلمي، حيث نلاحظ أن المؤهل الأكثر شيوعاً لدى المشاركين هو البكالوريوس.

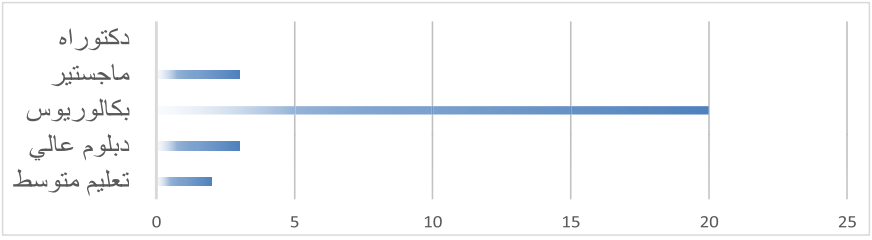

الشكل رقم (2) تحليل بيانات المشاركين بالدراسة وفق المؤهل العلمي

يعرض الجدول رقم (4) تحليل البيانات المتعلقة بسمة التخصص العلمي للمشاركين بالدراسة، ومن خلال البيانات المدرجة بالجدول يتبين أن جميع المشاركين يحملون مؤهلات بأحد فروع العلوم الاقتصادية، وأن 85.7 ٪ من المشاركين يحملون مؤهلا بالمحاسبة.

جدول رقم (4) تحليل بيانات المشاركين بالدراسة وفق التخصص العلمي

البيان	العدد	النسبة المئوية
المحاسبة	24	٪ 85.70
إدارة الأعمال	2	٪ 7.10
التمويل والمصارف	1	٪ 3.60
الاقتصاد	1	٪ 3.60
الإجمالي	28	٪ 100

ويعرض الشكل رقم (3) تحليل المشاركين وفق سمة التخصص العلمي، حيث نلاحظ أن التخصص العلمي الأكثر شيوعاً بين المشاركين هو المحاسبة.

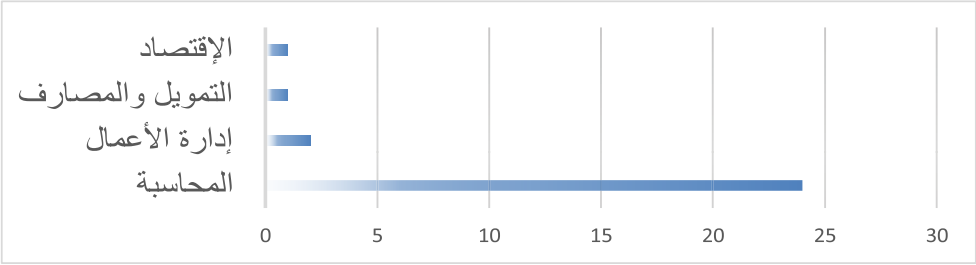

الشكل رقم (3) تحليل بيانات المشاركين بالدراسة وفق التخصص العلمي

يعرض الجدول رقم (5) تحليل البيانات المتعلقة بسمة عدد سنوات الخبرة للمشاركين بالدراسة، ومن خلال البيانات المدرجة بالجدول يتبين أن عدد السنوات ل 3.6 ٪ من المشاركين تقل عن خمس سنوات، 25 ٪ تساوي أو تزيد عن خمس سنوات وتقل عن عشر سنوات، 71.4 ٪ تساوي أو تزيد عن عشر سنوات.

جدول رقم (5) تحليل بيانات المشاركين بالدراسة وفق عدد سنوات الخبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	1	٪ 3.60
من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	7	٪ 25.00
من 10 سنوات فأكثر	20	٪ 71.40
الإجمالي	28	٪ 100

ويعرض الشكل رقم (4) تحليل المشاركين وفق سمة عدد سنوات الخبرة، حيث نلاحظ أن الفئة الأكثر شيوعاً بين المشاركين هى تساوي أو تزيد عن عشر سنوات.

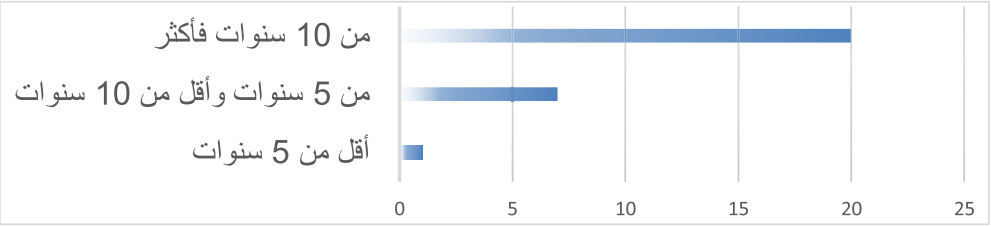

الشكل رقم (4) تحليل بيانات المشاركين بالدراسة وفق عدد سنوات الخبرة

يعرض الجدول رقم (6) تحليل البيانات المتعلقة بسمة النظام المحاسبي المطبق بالشركة محل الدراسة، ومن خلال البيانات المدرجة بالجدول يتبين أن النظام المطبق هو النظام المحاسبي المختلط.

جدول رقم (6) تحليل بيانات المشاركين بالدراسة وفق نوع النظام المحاسبي المطبق

البيان	العدد	النسبة المئوية
النظام المحاسبي إلىدوي	0	٪ 0
النظام المحاسبي الالكتروني	0	٪ 0
النظام المحاسبي المختلط	28	٪ 100
الإجمالي	28	٪ 100

ويعرض الشكل رقم (5) تحليل الشركات محل الدراسة وفق سمة نوع النظام المحاسبي المطبق، حيث نلاحظ أن النظام المحاسبي المطبق بالشركات محل الدراسة هو النظام المحاسبي المختلط.

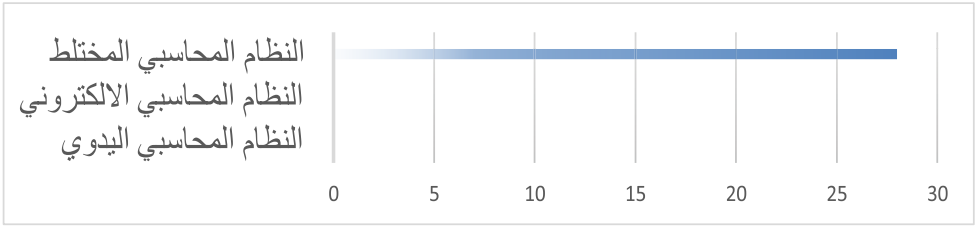

الشكل رقم (5) تحليل بيانات المشاركين بالدراسة وفق نوع النظام المحاسبي المطبق

■ التحليل الإحصائي الوصفي:

نستعرض فيما يلي الإحصاء الوصفي اعتمادا على المتوسط الحسابي Mean، الانحراف المعياري Standard Deviation، وأقل قيمة Minimum وأعلى قيمة Maximum على النحو التالي:

● الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بتقييم قدرة وكفاءة المراجع الداخلي في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

يعرض الجدول رقم (7) الإحصاء الوصفي للفقرات المتعلقة بتقييم قدرة وكفاءة المراجع الداخلي في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، ومن خلال البيانات المدرجة بالجدول نلاحظ أن قيم المتوسط الحسابي للفقرات تقع ضمن القيم (3.39 – 4.21) بحيث أن أعلى متوسط كانت للفقرة رقم (2) التي تشير إلى التحاق المراجع الداخلي بدورات تدريبية على كيفية مراجعة النظم الالكترونية، أما أقل متوسط مرجح فكان للفقرة رقم (10) التي تشير إلى قيام المراجع الداخلي بالتقييم الدوري لتطبيقات أمن المعلومات بالشركة.

جدول (7) الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بتقييم قدرة وكفاءة المراجع الداخلي في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة	النتيجة
1	يقوم المراجع الداخلي بمتابعة أعماله معتمدا على النظم الالكترونية.	4.04	0.881	5	2	موافق
2	يلتحق المراجع الداخلي بدورات تدريبية على كيفية مراجعة النظم الالكترونية.	4.21	0.787	5	2	موافق بشدة
3	يستطيع المراجع الداخلي مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بكفاءة عالية.	4	0.861	5	2	موافق
4	يهتم المراجع الداخلي بمواجعة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.	3.79	0.833	5	2	موافق
5	يتابع المراجع الداخلي تنفيذ الادارة لعمليات صيانة دورية ومنتظمة للنظم الالكترونية.	3.5	0.839	5	2	موافق
6	يتابع المراجع الداخلي التزام الموظفين بالاجراءات التي تضمن حماية المعلومات المحاسبية الاكترونية.	4.11	0.629	5	3	موافق
7	يتأكد المراجع الداخلي من عدم إستخدام كلمات السر إلا للأشخاص المصرح لهم.	4.14	0.803	5	3	موافق
8	يتأكد المراجع الداخلي من وجود برامج حماية كافية لفحص البرامج الالكترونية أو الاقراص الممغنطة.	3.64	0.87	5	2	موافق
9	يقوم المراجع الداخلي بإجراءات تحد من الاخطار الناتجة عن تلف الاجهزة الالكترونية.	3.57	0.92	5	2	موافق
10	يقوم المراجع الداخلي بالتقييم الدوري لتطبيقات أمن المعلومات بالشركة.	3.39	0.956	5	1	محايد
	متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بتقييم قدرة وكفاءة المراجع الداخلي في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية	**3.84**	**0.544**			**موافق**

ويعرض الشكل رقم (6) الإحصاء الوصفي للفقرات المتعلقة بتقييم قدرة وكفاءة المراجع الداخلي في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين عن ثمان فقرات من أصل عشر فقرات كانت بالموافقة حيث يقع المتوسط ضمن الفترة (3.41 - 4.20)، فقرة كانت الموافقة بشدة حيث يقع المتوسط ضمن الفترة (4.21 - 5.00)، وفقرة كانت بالحياد حيث يقع المتوسط ضمن الفترة (2.61 - 3.40).

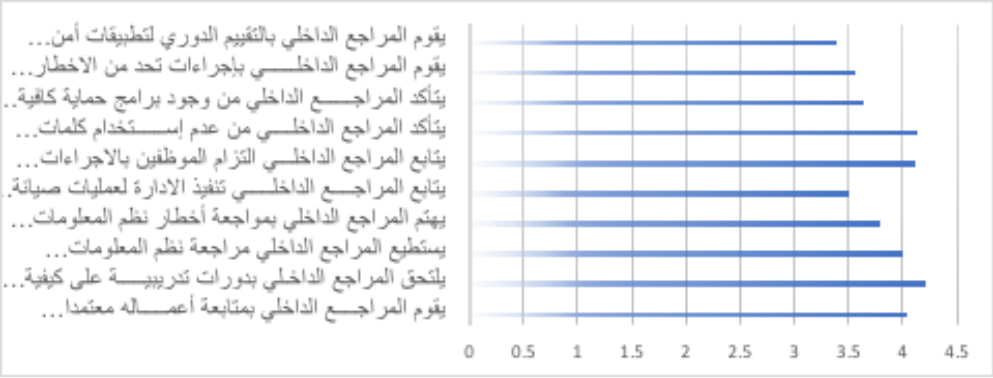

الشكل (6) الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بتقييم قدرة وكفاءة المراجع الداخلي في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

ومن خلال استعراض كل من الجدول رقم (7) والشكل رقم (6)، نلاحظ وجود تفاوت بسيط بين المشاركين حول الإجابة على الفقرات المتعلقة بهذه الفرضية، حيث يقع المتوسط الحسابي للإجابات ثمان فقرات ضمن مدى الموافقة، فقرة ضمن مدى الموافقة بشدة، وفقرة ضمن مدى الحياد، وبلغت قيمة متوسط الحسابي للفقرات إجمالاً 3.84.

2.10 الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بتقييم مدى اتباع المراجع الداخلي لإجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

يعرض الجدول رقم (8) الإحصاء الوصفي للفقرات المتعلقة بتقييم مدى اتباع المراجع الداخلي لإجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، ومن خلال البيانات المدرجة بالجدول نلاحظ أن قيم المتوسط الحسابي للفقرات تقع ضمن القيم (3.39 – 3.93) بحيث أن أعلى متوسط كانت للفقرة رقم (2) والتي تشير إلى اهتمام المراجع الداخلي بتطبيق إجراءات أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وأقل متوسط مرجح كان للفقرة رقم (8) والتي تشير إلى مساهمة المراجع الداخلي في اكتشاف حوادث الاختراق من خلال التقارير ووصف نوع الاختراق.

جدول (8) الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بتقييم مدى اتباع المراجع الداخلي لإجراءات حماية كافة لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة	النتيجة
1	يطلع المراجع الداخلي على القرارات الادارية الخاصة باجراءات أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.	3.71	0.659	5	2	موافق
2	يهتم المراجع الداخلي بتطبيق إجراءات أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.	3.93	0.604	5	2	موافق
3	يتابع المراجع الداخلي موظفي نظم المعلومات في تنفيذ إجراءات الحماية المطلوبة.	3.57	0.92	5	2	موافق
4	يقوم المراجع الداخلي بتطبيق أهداف حماية أمن المعلومات كالخصوصية، وتوافر البيانات في الوقت المحدد.	3.71	0.713	5	2	موافق
5	يشارك المراجع الداخلي في تحديث طرق الحماية حسب التغيرات الحاصلة في بيئة تطور تكنولوجيا المعلومات.	3.46	0.838	5	1	موافق
6	يشارك المراجع الداخلي في وضع سياسات خاصة بأمن كإختيار التقنية المناسبة ومدى فعاليتها.	3.61	0.916	5	2	موافق
7	يشارك المراجع الداخلي في وضع ورسم استراتيجية لتطوير أمن نظم المعلومات المحاسبية اللاكترونية.	3.61	0.832	5	2	موافق
8	يساهم المراجع في اكتشاف حوادث الاختراق من خلال التقارير ووصف نوع الاختراق.	3.39	0.994	5	2	محايد
9	توجد وسائل بديلة لتقديم الخدمة الالكترونية في التعرض إلى كوارث طبيعية أو غيرطبيعية.	3.68	0.772	5	2	موافق
	متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بتقييم مدى إتباع لإجراءات حماية كافة لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.	**3.63**	**0.552**			**موافق**

ويعرض الشكل رقم (7) الإحصاء الوصفي للفقرات المتعلقة بتقييم مدى اتباع المراجع الداخلي لإجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية،

حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين عن ثمان فقرات من اصل تسع كانت بالموافقة حيث يقع المتوسط ضمن الفترة (3.41 - 4.20)، وفقرة واحدة كانت بالحياد حيث يقع المتوسط ضمن الفترة (2.61 - 3.40).

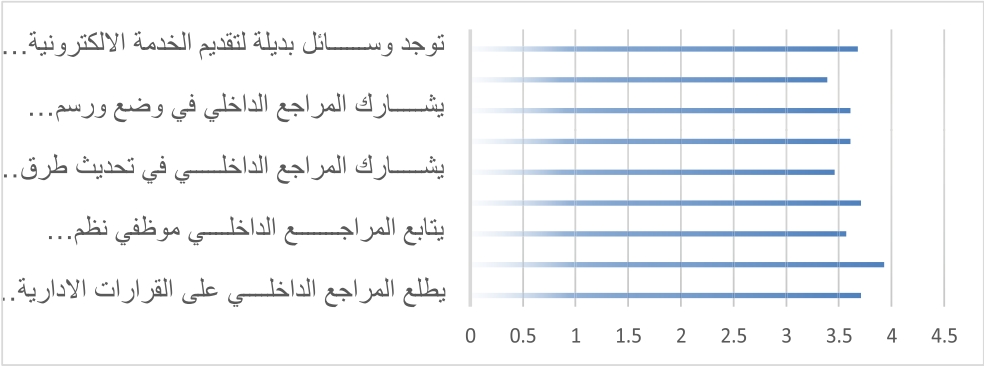

الشكل (7) الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بتقييم مدى اتباع المراجع الداخلي لإجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

ومن خلال استعراض كل من الجدول رقم (8) والشكل رقم (7)، نلاحظ وجود تفاوت بسيط بين المشاركين حول الإجابة على الفقرات المتعلقة بهذه الفرضية، حيث يقع المتوسط الحسابي للإجابات لمعظم الفقرات ضمن مدى الموافقة، وفقرة واحدة تقع الإجابة ضمن مدى الحياد، وبلغت قيمة متوسط الحسابي للفقرات إجمالاً 3.63.

- **اختبار فرضيات البحث:**

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار «ت» لعينة واحدة One Sample T - test - لاختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة معنوية (0.05) كما يلي:

- **أولا: اختبار الفرضية الأولى:**

يوجد لدى المراجع الداخلي قدرة وكفاءة عالية في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

جدول (9) نتائج اختبار «ت» لعينة واحدة للفرضية الأولى

الفرضية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
يوجد لدى المراجع الداخلي قدرة وكفاءة عالية في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.	4.177	0.000

يبين الجدول رقم (9) نتائج اختبار One Sample T - Test للفرضية الأولى للدراسة، وبمقارنة النتيجة المعروضة بالجدول مع قيمة (T) الجدولية 2.042، نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وأن مستوى الدلالة أقل من .05، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى للدراسة ونستنتج من إجابات المشاركين أن لدى المراجع الداخلي قدرة وكفاءة عالية في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

● **ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:**

يتبع المراجع الداخلي إجراءات حماية كافية لمواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

جدول (10) نتائج اختبار «ت» لعينة واحدة للفرضية الثانية

الفرضية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
يتبع المراجع الداخلي إجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية	2.119	0.043

يبين الجدول رقم (10) نتائج اختبار One Sample T - Test للفرضية الثانية للدراسة، وبمقارنة النتيجة المعروضة بالجدول مع قيمة (T) الجدولية 2.042، نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وأن مستوى الدلالة أقل من .05، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية للدراسة ونستنتج من إجابات المشاركين أن المراجع الداخلي في الشركات محل الدراسة يتبع في إجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

■ **نتائج البحث:**

بعد سرد نتائج الجانب العملي واختبار عينة البحث وتحليل النتائج المستقاة من التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. لدى المراجع الداخلي بالشركات محل الدراسة قدرة وكفاءة عالية في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

2. يتبع المراجع الداخلي في الشركات محل الدراسة في إجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

■ . **التوصيات:** بعد تقييم نتائج البحث نوصي بالآتي:

1. حث إدارات الشركات محل الدراسة على تقديم الدعم الملائم لكل من إدارة المراجعة الداخلية والعاملين بها التي تكفل المحافظة على قدرة وكفاءة المراجعين الداخليين في أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وتنميتها.

2. حث إدارة المراجعة الداخلية والعاملين بها على المواظبة باتباع إجراءات حماية كافية لمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وتطوير تلك الإجراءات.

3. حث إدارة المراجعة الداخلية على الاهتمام بشكل أكبر بتطوير قدرة وكفاءة المراجعين الداخليين العاملين بها في النواحي التالية: مراجعة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية. متابعة تنفيذ الادارة لعمليات صيانة دورية ومنتظمة للنظم الالكترونية. التأكد من وجود برامج حماية كافية لفحص البرامج الالكترونية أو الاقراص الممغنطة. القيام بإجراءات تحد من الأخطار الناتجة عن تلف الاجهزة الالكترونية. التقييم الدوري لتطبيقات أمن المعلومات بالشركة.

4. حث إدارة المراجعة الداخلية على الاهتمام بشكل أكبر بمراجعة وتقييم مدى كافة وفعالية الإجراءات والاساليب المتعلقة بمواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية

الالكترونية الواردة في خطة المراجعة الداخلية، على أن تشمل تلك المراجعة الدورية النواحي التالية: متابعة المراجعين الداخليين لموظفي نظم المعلومات في تنفيذ إجراءات الحماية المطلوبة.المشاركة الفعالة للإدارة المراجعة الداخلية والعاملين بها في تحديث طرق الحماية حسب التغيرات الحاصلة في بيئة تطور تكنولوجيا المعلومات. المشاركة الفعالة للإدارة المراجعة الداخلية في وضع سياسات خاصة بأمن كاختيار التقنية المناسبة ومدى فعاليتها. المشاركة الفعالة لإدارة المراجعة الداخلية في وضع ورسم استراتيجية لتطوير أمن نظم المعلومات المحاسبية اللاكترونية. المساهمة الفعالة لإدارة المراجعة الداخلية والعاملين بها في اكتشاف حوادث الاختراق من خلال التقارير ووصف نوع الاختراق.

5. إجراء المزيد من الدراسات البحثية حول دور المراجعة الداخلية في مواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية والتي تهدف على سبيل المثال إلى التعرف على مدى توفر مقومات مواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية لدى إدارة المراجعة الداخلية والعاملين بها، تقييم دور إدارة المراجعة الداخلية والعاملين بها في مواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، تكامل الأدوار بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في مواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية. بالإضافة إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول دور المراجعة الداخلية في مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مجالات أخرى غير قطاع النفط.

■ **المراجع:**

1. أحمد حسين علي حسن، (2006)، دليلك في تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

2. أكريم، حمزة محمد محمود، (2019)، دور المراجع الداخلي بالقطاع المصرفي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الأول، الجزء الأول، المجلد العاشر، جامعة قناة السويس، مصر.

3. أماني هاشم السيد هاشم، (2005)، تفعيل دور المراجع في مواجهة أخطار أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.

4. الساعدي، الصديق عثمان، كوثر عمار اقجام، (2014)، دور المراجع الداخلي في مواجهة أخطار نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، دراسة حالة شركة الزاوية لتكرير النفط، المجلة الوطنية للإدارة، العدد 13، المعهد الوطني للإدارة، طرابلس، ليبيا

5. الهيتي، صلاح الدين، آمنة ماجد الربيحات، (2005)، اثر التهديدات الأمنية في أمن المعلومات في ضوء تطبيق الحوكمة الالكترونية، دراسة ميدانية في عدد من الوزارات الاردنية وأمانة عمان الكبرى، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد 65، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

6. جميلة، ناجم (2018)، دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أحمد درايه أدرار، الجزائر

7. داود، حسن طاهر، (2004)، أمن شبكات المعلومات، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية.

8. سعد عبد الكريم الساكني، والعواودي، حنان علي، (2012)، «مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية»، مجلة دراسات المعلومات، جامعة الإسراء، العدد11

9. شهاوي سالم أبوخطوة & عيادة رمضان سالم (2023) دور المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية دراسة ميدانية على المصارف التجارية في بلدية سرت، مجلة البيان العلمية، العدد. 15، مايو2023. الصفحات. 101 - 116.

10. عصام محمد البحيصي، حرية الشريف، (2008)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثاني.

11. علي أبو النور ارحيم، (2006)، دور التطورات المهنية الحديثة للمراجعة في تقويم نظام الرقابة الداخلية – دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النليين، السودان.

12. عمر، النور كريم الدين، (2023)، دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من مخاطر أمن المعلومات المحاسبية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، العدد التاسع والثلاثون، المجلد الرابع.

13. محمد الفيومي، (1993) مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، EDP AUDITNG دار الأشعاع، الإسكندرية، مصر.

14. محمود، عثمان عبد المطلب، (2017)، دور المراجعة الداخلية في تخفيض مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد الأول، المجلد الأول، كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

15. نجم عبدالله الحميدي، عبد الرحمن الأحمد العبيد، سلوى أمين السامرائي، (2004)، نظم المعلومات الإدارية – مدخل معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

16. ياسمين أحمد العيسي، (2003)، أصول المحاسبة الحديثة – الجزء الأول، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أثر الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية

« ليبيا انموذجاً»

■ أ. سعود المهدي زايد*

● تاريخ استلام البحث 2024/01/10م ● تاريخ قبول البحث 2024/05/07م

■ **المستخلص:**

تتناول هذه الورقة (**أثر الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية» ليبيا انموذجاً** «) ولتحقيق هذا الأمر استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة باستخدام برنامج (spss) الإحصائي وتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية كافة وعددها 20 مصرفا، قد تم استثناء اربعة مصارف، اعتذروا عن تعبئة الاستبانة بسبب سياسة المصرف التي تمنع ذلك، كما أفاد موظفو المصارف عند زيارتها ووزعت استبانة الدراسة على مسؤولي وموظفي إدارات التحول الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف قيد الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية، (0.00) وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، حيث كانت نسبة الأثر (94 ٪)، مع ارتفاع مستوى الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة بلغ (3.3) وفق

* محاضر مساعد بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E - mail: ssoad13@gmail.com

مقياس التدرج الخماسي، ويعود ذلك إلى تطبيق مشاريع الاندماج والتعاون المعلوماتي وإلى تشكيل التحالفات الاستراتيجية مع شركات التكنولوجيا وإجراءات التكامل مع المصارف الليبية وأيضاً التعاون المشترك فيما بينها من أجل ضمان توسيع نطاق مشاركتها في تنفيذ المعاملات المالية الإلكترونية.

● **الكلمات المفتاحية:** الاندماج والتكامل المالي، العمليات المصرفية الإلكترونية، المعاملات المالية الإلكترونية.

■ **ABSTRACT**

This paper deals with (the impact of financial integration and integration of electronic banking operations in promoting and developing electronic financial transactions "Libya a model") and to achieve this matter, the descriptive analytical approach was used in this study, through the use of a questionnaire as a tool to collect the necessary data using the statistical program (SPSS) and the study population consisted of all 16 Libyan commercial banks, and the study questionnaire was distributed to officials and employees of the digital transformation and electronic banking services departments in the banks under study.

The study found a statistically significant impact of the merger and financial integration of electronic banking operations in promoting and developing electronic financial transactions, as the value of statistical significance reached (0.00), which is less than (0.05) and indicates the significance of the relationship between the two variables, where the impact rate was (94 %), with the high level of integration and financial integration of electronic banking operations, it was found that the value of the average response reached (3.3) according to the five - gradient scale, due to the application of integration and information cooperation projects and the formation of alliances Strategy with technology companies and integration procedures with Libyan banks as well as joint cooperation among them in order to ensure the expansion of their participation in the implementation of electronic financial transactions.

● Keywords: Financial integration, e - banking, e - financial transactions.

■ **المقدمة:**

إن ازدياد المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية أصبح أمراً واقعاً ولا يمكن تجاهله في ظل موجة العولمة المتسارعة، الأمر الذي فرض على المصرف السعي نحو تحقيق الاندماج مع بعضها البعض لخلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على التغلب على المصاعب التي تواجهها ولعل من أهم الأسباب التي دعت إلى ذلك انخفاض العائد المتحقق من الأنشطة المصرفية التقليدية والتي تتوجه نحو الانكماش، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق معدل تركيز عال في الأسواق المصرفية الأمر الذي سيزيد دعم الثقة أكثر من طرف العملاء والارتقاء بمستوى الجودة للخدمات المصرفية، والاستفادة من الانتشار الجغرافي وتحقيق التوازن بين الفروع ذات الفائض والأخرى ذات العجز، حيث يلعب الاندماج والتكامل المالي دورًا هامًا في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية، من خلال ربط الأنظمة والعمليات من مؤسسات مالية مختلفة، يمكن للاندماج والتكامل المالي تحسين تجربة العملاء، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وخلق فرص جديدة للابتكار، وتعزيز الميزة التنافسية في السوق.

■ **مشكلة الدراسة وعناصرها**

تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن الدور الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في المصارف العاملة في ليبيا كشريك إستراتيجي في نظام المعاملات المالية الإلكترونية الجديدة، ومجابهة متطلبات التجارة الالكترونية.

لذا جاءت الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- ما أثر الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية في المصارف العاملة في ليبيا؟

■ **فرضيات الدراسة**

تعتمد هذه الدراسة على الفرضية العدمية الرئيسة الآتية: -

- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) للإندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية في المصارف العملة في ليبيا.

■ أهمية الدراسة:

1. تتناول الدراسة موضوعا مهما ألا وهو الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية وعملية تبنيه وتطبيقه من قبل المصارف العاملة في ليبيا لتعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية.
2. الأهمية البالغة التي يحظى بها النشاط المصرفي ومؤسسات الوساطة المالية والدور الفعال الذي تلعبه المصارف في تحريك النشاط الاقتصادي وتمويل المجالات الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي.
3. تسهم الدراسة في توجيه الاهتمام نحو الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية، الأمر الذي يساهم في توفير البيئة المصرفية الملائمة، تحسين قدرته نحو تحقيق أهدافه وضمان استمراريته الأمر الذي يدعم قدرات المصرف في مواجهة التحديات والتغيرات السائدة في بيئة الأعمال المصرفية الإلكترونية.

■ أهداف الدراسة:

- التعرف على أثر الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية في المصارف العملة في ليبيا.
- إبراز تقييم دور الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية، والتي أصبحت من محددات العمل المصرفي الالكتروني.
- تعزيز الشراكات بين المصارف الليبية وشركات التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مبتكرة في مجال المدفوعات الرقمية.

- تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمصارف لضمان سرعة وكفاءة المعاملات الإلكترونية، مع التركيز على الأمن السيبراني.

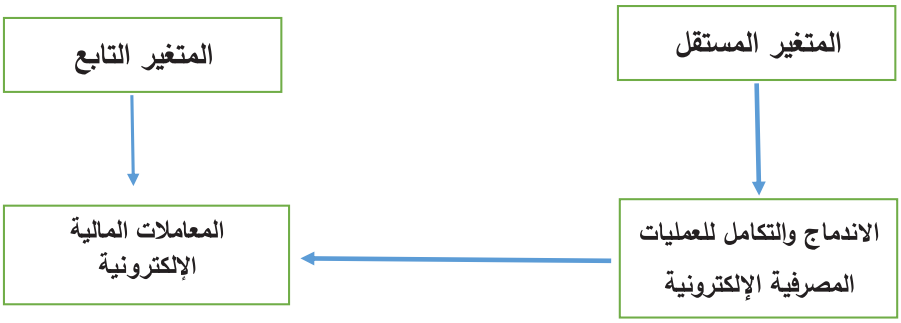

شكل رقم (1)

■ **الدراسات السابقة**

1. **دراسة خوبيي مريم،2015بعنوان: (واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري إلى مدى يتم الاعتماد على لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية في ادارة المخاطر الناتجة عن استخدامها وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنه يتوجب على المؤسسات المصرفية أن تراعي التأكد من الإفصاح عن المعلومات الصحيحة على موقع الإنترنت الخاص بالمصرف بغية السماح للعملاء المحتملين لاستنتاج واضح حول هوية المصرف والوضع التنظيمي والقانوني له قبل التحول في تعاملات مصرفية إلكترونية، اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بالالتزام بالمتطلبات المتعلقة بخصوصية العملاء في إطار الالتزامات التشريعية والقانونية السائدة في المنطقة وضرورة امتلاك البنك للقدرة الفعالة على الاستمرارية في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وامتلاكه لخطط وبدائل في

حالات الطوارئ، بما يكفل توفر الأنظمة والخدمات المصرفية في جميع الأوقات.

2. دراسة صادق محمد أبو القاسم، طرابلس 1998م بعنوان: (الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية وإمكانية تطويرها)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة بالمصارف التجارية الليبية واقتراح سياسات للخدمات التي يجب أن يقدمها المصرف.

وكان من اهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: أنّ هناك أسباباً أدت إلى وجود إنجاز عمليات السحب والإيداع بالنسبة للحسابات الجارية التي يتعامل بها العملاء ومن أهم تلك الأسباب: كثرة الإجراءات الروتينية وتعددها وقلة أمناء الصندوق المخصصين لعمليات الايداع، أن البرامج التدريبية التي يعدها المصرف سواء للموظفين الجدد أو القدامى تفتقر إلى مبادئ وأصول وأساليب التعامل مع العملاء وتوطيد العلاقة معهم وإنما تقتصر على العمليات الصرفية البحتة.

وعلاقة هذه الدراسة بموضوع البحث تتمثل في كيفية التعرف على نوعية الخدمة التقليدية والحديثة في المصارف. وتركز على أحد أهم الخدمات المصرفية وهي استخدام البطاقات الإلكترونية المصرفية.

3. الدراسة أمل على المزوغي 2001 م بعنوان: (أنظمة الخدمة المصرفية الآلية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاستخدام الحالي لأنظمة الخدمة المصرفية الآلية في المصارف التجارية الليبية لمعرفة مدى الاستفادة من إمكانية هذه الأنظمة لتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية، وإظهار المشكلات والمعوقات التي تواجهها المصارف التجارية وتعرقل الوصول إلى الاستخدام الأمثل لهذه الأنظمة، والتعرف على مسار المصارف التجارية الليبية من حيث اتجاهاتها نحو أنظمة الخدمة المصرفية الآلية لهذه الأنظمة.

ومن أهم توصيات ونتائج هذه الدراسة: عدم تبني أنظمة الاتصالات متطورة

بطريقة علمية على الرغم من أهميتها مثل الاتصال بين الفروع،(كالبطاقات البلاستيكية – التحويل الإلكتروني للأموال، ..الخ) الأمر الذي أثر سلباً على جودة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية الليبية، وعدم وجود نظام جيد للحوافز المادية للموظفين الأمر الذي يفسر عجز المصارف التجارية على التمييز بين الموظفين الجيدين والموظفين غير الجيدين، الأمر الذي ينعكس سلبا على جودة الخدمات المصرفية، وضعف تأثير أنظمة الخدمات المصرفية الآلية المساعدة (نظم التوثيق) في تحقيق الفاعلية والكفاءة وهذا يعود إلى ضعف الاهتمام بهذه الأنظمة في الوقت الحاضر وعدم استغلال هذه الأنظمة في تحقيق السرعة والدقة في العمل المصرفي وتخفيض تكاليف العمل إلىدوي وهذا ما يتطلبه العمل المصرفي لتعامله مع عدد كبير من الزبائن .

4. دراسة على عبد الله شاهين،2010م بعنوان:(نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها)

تتناول هذا الدراسة طبيعة وأنواع أدوات الدفع الإلكترونية في بنك فلسطين ونظم الرقابة عليها والتحديات المرتبطة بها، وقد ركز البحث على تناول هذه الموضوعات بالتحليل والمناقشة، والتعرف على آراء مفردات عينة الدراسة حولها.

ومن اهم النتائج التي تم التوصل إليها هي: إن البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة لها والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكترونية وضرورة وجود ضوابط رقابية وتوفير بيئة أساسية من سياسات وتشريعات داعمة مع استمرارية دعم بحوث وتطوير الأداء المصرفي الإلكترونية وتخفيض المخاطر المرافقة لها.

5. دراسة (hangar and Begum، 2007J) **ورقة بحثية منشرة بعنوان:**

"Effect of Perceived Usefullness، Ease of Use، Security and Privacy on Customer Attitude and Adaptation in the Context of E - Banking.

هدفت إلى وضع إطار مفاهيمي عن أثر، ومنافع وسهولة وآمان وخصوصية تبني

استخدام العمليات المصرفية الإلكترونية في المصارف الإلكترونية في بنغلادش، ولقد وزعت 227 استبانة على 227 عميلا من عملاء المصارف التجارية الخاصة.

وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التي تمت دراستها في الإطار المفاهيمي المقترح لها علاقة إيجابية في تبني العملاء استخدام العمليات المصرفية الإلكترونية.

6. دراسة (Shah، 2006) ورقة بحثية بعنوان:

"Organizational Critical Success Factors in Adoption of E-Banking at the Woolwich"

طبقت هذه الدراسة على المصرف (Woolwich) في بريطانيا، والذي نجح في تطبيق العمل المصرفي الإلكتروني من خلال الإنترنت، وبحثت في أهم العوامل الحرجة التي ساعدت في تحقيق هذا النجاح.

توصلت الدراسة إلى أن المصرف يحتاج إلى إجراء تغيرات مهمة في الإدارة كعنصر أساسي من عناصر استراتيجيته، وذلك من أجل وجود إدارة قادرة على تنفيذ تغيرات تنظيمية لتطبيق القنوات الإلكترونية، ومن هذه التغيرات إعادة هندسة عمليات المصرف، والتي تمكنه من تسريع تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية بكفاءة وفعالية.

● **أولاً: الاندماج والتكامل في المجال المصرفي الالكتروني:**

أدى التقدم والعولمة في مجالات المالية إلى ظهور العديد من التطورات في الأنشطة المصرفية حيث استوعب النشاط المصرفي قدرا ضخما من الإنجازات التي تولدت في السنوات الأخيرة ومع المنافسة والابتكارات المالية الجديدة معا لتنجب لنا عصرا جديدا ينفرد بأساليب وأدوات لم تعرف من قبل وتسير اتجاهات التطور التقني في الدول الصناعية المتقدمة إلى حرص البنوك على الاستفادة من التقدم التكنولوجيا والمعاملات المالية في مجال الحسابات الآلية والصناعة المالية.

❑ **أسباب تدعم عمليات الاندماج والتكامل للعمليات المصرفية الالكترونية:**

1. توسيع نطاق الخدمات:

• تقديم خدمات مالية جديدة: من خلال الاندماج مع شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية الأخرى، يمكن للمصارف توسيع نطاق الخدمات المالية التي تقدمها، مثل حلول الدفع الإلكتروني وإدارة الثروات وخدمات التأمين.

• الوصول إلى أسواق جديدة: من خلال التكامل مع منصات التجارة الإلكترونية والتطبيقات الأخرى، يمكن للمصارف الوصول إلى عملاء جدد في أسواق جديدة.

2. تحسين كفاءة العمليات:

• أتمتة العمليات إليدوية: من خلال استخدام تقنيات الأتمتة، يمكن للمصارف تقليل الاعتماد على العمليات إلىدوية وتخفيض تكاليف التشغيل.

• تحسين سرعة المعاملات: يمكن للاندماج والتكامل مع أنظمة الدفع الإلكترونية الأخرى تسريع سرعة معاملات العملاء وتحسين تجربتهم.

3. تعزيز الابتكار:

• تطوير منتجات وخدمات جديدة: من خلال العمل مع شركات التكنولوجيا المالية، يمكن للمصارف تطوير منتجات وخدمات جديدة مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتطورة.

• البقاء في طليعة التطورات: يساعد الاندماج والتكامل مع الشركات الأخرى على إبقاء المصارف على اطلاع على أحدث التقنيات والاتجاهات في المجال المصرفي الإلكتروني.

4. تقليل المخاطر:

• تحسين إدارة المخاطر: من خلال تبادل البيانات والمعلومات مع الشركات الأخرى، يمكن للمصارف تحسين قدرتها على إدارة المخاطر المالية.

- الامتثال للقوانين واللوائح: يساعد الاندماج والتكامل مع الشركات الأخرى على ضمان امتثال المصارف للقوانين واللوائح المتعلقة بالخدمات المالية الإلكترونية.

5. **تعزيز تجربة العملاء:**

- تقديم تجربة شخصية: من خلال تحليل بيانات العملاء، يمكن للمصارف تقديم تجربة شخصية تناسب احتياجات كل عميل.
- تسهيل الوصول إلى الخدمات: يُمكن للاندماج والتكامل مع التطبيقات الأخرى تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية من أي مكان وفي أي وقت.

● **فوائد الاندماج والتكامل في العمليات المصرفية الإلكترونية:**

- **زيادة الإيرادات:** من خلال توسيع نطاق الخدمات والوصول إلى أسواق جديدة، يمكن للمصارف زيادة إيراداتها.
- **تحسين رضا العملاء:** من خلال تقديم تجربة شخصية وسهولة الوصول إلى الخدمات، يمكن للمصارف تحسين رضا العملاء.
- **تعزيز ميزة تنافسية:** من خلال تبني أحدث التقنيات وتقديم خدمات مبتكرة، يمكن للمصارف تعزيز ميزتها التنافسية في السوق.

● **تحديات الاندماج والتكامل في العمليات المصرفية الإلكترونية:**

- **التوافق التكنولوجي:** قد تواجه المصارف صعوبات في دمج أنظمتها مع أنظمة الشركات الأخرى.
- **الأمن السيبراني:** يُشكل ضمان أمن البيانات والأنظمة أحد أهم التحديات التي تواجهها المصارف عند الاندماج والتكامل.
- **الامتثال للقوانين واللوائح:** يجب على المصارف ضمان امتثالها للقوانين واللوائح في جميع البلدان التي تعمل فيها عند الاندماج والتكامل مع شركات أجنبية.

- **التغيير الثقافي:** قد يواجه موظفو المصارف صعوبات في التكيف مع التغييرات التي تنجم عن الاندماج والتكامل.

- **ثانيا: وسائل الدفع الالكترونية**

شهدت المصارف التجارية خلال العقد الأخير تطورات مهمة، انعكست على تطوير معظم البنود الأساسية في مراكزها المالية، وذلك نتيجة السياسة النقدية والمصرفية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي من جهة، وما قامت به المصارف من جهود في سبيل الرفع من مستوى أدائها وتحسين مستوى خدماتها من جهة أخرى.

إن الجهاز المصرفي في أي دولة يتكون من وحدات مصرفية متعددة تشمل على مؤسسات الصرافة والإقراض، ومؤسسات الاستثمار والتنمية، وهي تعمل وفق سياسات وقوانين تنظم أداءها وتخضع للرقابة على أعمالها من قبل سلطة مركزية تعرف بالمصرف المركزي (بوعوده، 2010، ص44).

- **قنوات العمل المصرفي الإلكتروني**

تنوعت قنوات العمل المصرفي الإلكتروني لتواكب اقتصاديات العالم الحديثة ومن أهم هذه القنوات نجد:

1 - **آلة الصراف الآلي** (ATM):

وهي أكثر الخدمات الإلكترونية انتشاراً، حيث توفرها المصارف في معظم فروعها بهدف تخفيض ضغط العمل وتجنب الإجراءات الإدارية وتلبية حاجات العملاء المالية بعد أوقات العمل وخلال العطل، فهي تعمل على مدار 24 ساعة، حيث توضع على الجدران الخارجية للبنوك أو في الأماكن العامة كالمطارات التجارية والجامعات وغيرها، (ثناء القباني،2006، ص:96).

والصراف الآلي وسيلة تستخدم في العديد من العمليات المصرفية التقليدية وغير التقليدية مثلا لسحب أو الإيداع النقدي، الاستفسار عن الرصيد، تحويل الأموال بين الحسابات للشخص نفسه أو لمستفيد آخر، أو الحصول على كشف رصيد مختصر، أو السحب التقليدي باستخدام بطاقات الائتمان وغيرها (طارق طه،2007، ص:266 - 267).

2 - **نقاط البيع الإلكترونية** (EPOS):

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء المدفوعات من خلال الخصم على حسابه إلكترونياً، وذلك بتمرير البطاقة داخل الآلات المتصلة إلكترونيا بحساب المصرف، (الشمري، عبداللات،2001، ص:31).

وتقدم أنواعاً متعددة من الخدمات المالية كالدفع الآلي في المحال التجارية، مثل ضمان الشيكات والقيد المباشر عن طريق الموجود لدى التحويل الإلكتروني من حساب المشتري، إلى حساب التاجر باستخدام جهاز (EPOS) الموجود لدى التاجر، (Elway Ashraf، 1998، 112p).

3 - **الصيرفة المنزلية أو المكتبية** (Banking Office and Home).

طبق هذا النظام لأول مرة سنة 1980 بواسطة بنك (United American) بولاية تيسين الأمريكية،

ولكن استخدامه على النطاق التجاري الواسع لم يتحقق إلا بعد انتشار أجهزة الحاسبات الشخصية(PC) ويعرف على أنه عملية تحويل وإعادة تحويل البيانات بين الحاسب الآلي للمصرف والحاسب الشخصي الموجود بمنازل العملاء من خلال وسائط الاتصال كشبكة الخطوط الهاتفية، ويتم حاليا توظيف شبكة الإنترنت في تقديم خدمات البنوك المنزلية حيث بإمكان العميل الدخول أولا على موقع شبكة الإنترنت والذي يتصل بحاسب المصرف

ليتمكن من خلال كلمة سر(Password) أو رقم سري (Pin Number) بالدخول إلى حسابه بالمصرف وإتمام العمليات المصرفية المطلوبة(ناظم الشمري،2001،ص:81).

4 - **مصارف الهاتف الجوال** (Mobile Banking):

أُنشِئت هذه الخدمة مع تطور الخدمات المصرفية في العالم والذي يتجه إلىوم بخطى متسارعة نحو استخدام الهواتف الجوالة بصورة مطردة، الأمر الذي يستلزم تطوير استخدام هذه الهواتف للعديد من الأغراض، وهي الخدمات المصرفية المتوفرة من خلال ربط الجهاز الجوال بالمصرف عن طريق الانترنت وتعطى هذه الخدمة من خلال تطبيقات خاصة بالمصرف يثبتها العميل على جهاز الهاتف المحمول الخاص به، (غنوشي العطرة،2015، ص:7).

5. **المحافظ الإلكترونية:**

المحافظ الإلكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الإنترنت، ومعظم الحقائب الإلكترونية تقوم بتخزين النقد الإلكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الإلكترونية في أي مكان، ويمكن تعريف محفظة النقود الإلكترونية بأنها «وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر».

6. PAY QR:

تقدم هذه الخدمة عبر المصارف عن طريق مؤسسات مثل (مؤسسة ماستركارد وغيرها) حيث تمكن هذه الخدمة البديلة للكاش من الدفع بواسطة الهاتف المحمول وذلك عند الشراء من محلات تعتمد هذه التقنية في تعاملها مع المصرف وتتم هذه العملية من طريق تحويل الأموال من حساب الزبون إلى حساب التاجر.

جدول رقم (1)

البيان	سنة 2020		إجمالي (2010 – 2020)
عدد الأجهزة	3،494	▲	488،12
إجمالي الحركات	15،748،817	▲	/
قيمة الحركة د. ل	2،113،455 118،008	▲	/

● المصدر: اعتمادا على البيانات المقدمة من شركة معاملات، تداول، مسارات للخدمات المالية والمصرفية، إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي، (بيانات غير منشورة).

بالنظر إلى بيانات الجداول السابقة نجد أن عدد المعاملات الإلكترونية التي تمت باستخدام البطاقات المصرفية على مستوى جميع المصارف خلال سنة 2017قد بلغ حوالي 16،434،545 معاملة مقارنة مع4،640،514 مليون معاملة تمت خلال 2016 وبنسبة زيادة بلغت 354 ٪، تم عادة وانخفضت بنسبة 100 ٪ بسبب توفر السيولة بشكل كاف في المصارف، ولكن لا زال عدد حركات مسجلة مرتفع وهذا يرجع إلى اكتساب المجتمع لثقافة وسائل الدفع الالكترونية بإجمالي بلغت 2،113،455، 118،008 د، خلال سنة 2020.

● **رابعاً: المعالجة الإحصائية للدراسة**

□ **مصادر جمع البيانات:**

حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، فإن المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتم اتباعه يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها.

- **مصادر البيانات الثانوية:**

وهذا يتطلب الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والمنشورات والمقالات والدراسات السابقة والمجلات العلمية وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

- **مصادر البيانات الأولية:**

وهي المصادر التي تغطي الجانب التطبيقي، حيث اعتمد الباحث في دراسته على استبانة تم إعدادها لتحقيق أغراض وأهداف الدراسة تساعد بشكل أساسي في جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة، وتفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، إلى جانب الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة

حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية**

امتدت الدراسة الميدانية على مستوى المصارف التجارية الليبية سنة 2023م.

- **الحدود المكانية**

كان الاهتمام فيه بالبعد الوطني حيث تمت دراسة آليات الاندماج والتكامل للعمليات المصرفية الإلكترونية في المصارف العملة في ليبيا ومكانها العاصمة طرابلس.

مجتمع عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مسؤولي وموظفي إدارات التحول الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية كافة، وعددها 20 مصرفا(مصرف الصحاري، مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف

التجارة والتنمية، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الآمان، مصرف الإجماع العربي، مصرف الوفاء، مصرف الواحة، مصرف المتوسط، مصرف السراي، مصرف المتحد، مصرف الخليج الأول الليبي، مصرف النوران)، قد تم استثناء خمسة مصارف (مصرف الليبي الخارجي، مصرف التضامن، المصرف الإسلامي الليبي، مصرف اليقين، مصرف الاندلس)، اعتذروا عن تعبئة الاستبانة بسبب سياسة المصرف التي تمنع ذلك، كما أفاد موظفو المصارف عند زيارتها ووزعت استبانة الدراسة على مسؤولي وموظفي إدارات التحول الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف قيد الدراسة.

وقد تم اعتماد عينة عشوائية طبقية، وتم حسابها من معادلة كريسي الرياضية التالية:

$$= n = \frac{X^2 N P(1-P)}{d^2 (N-1) + X^2 P(1-P)} \quad (1)$$

$$\frac{3.841 * 298 * 0.5(1-0.5)}{0.05^2 (298-1) + 3.841 * 0.5(1-0.5)} \cong 168$$

حيث إن n يمثل حجم العينة، X^2 قيمة كا^2 الجدولية لمستوى المعنوية، N حجم مجتمع الدراسة الكامل، P ترمز إلى تقدير نسبة أفراد المجتمع الذين يملكون الخاصية المدروسة، d الدقة المطلوبة للنسبة.

أي أن **حجم العينة المطلوب لا يقل عن** (168) **مفردة**، ولضمان الحصول على العدد المطلوب قام الباحث بتوزيع (200) استمارة وتحصلا على (176) استمارة صالحة للتحليل.

- **الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:**

يتناول هذا الجزء من هذا المبحث وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الخبرة)، ولبيان وصف خصائص عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات وعدد الحالات والنسبة المئوية

للمتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة على النحو الآتي: -

1. **الجنس :**

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	عدد الحالات	النسبة ٪
ذكر	140	79.5
أنثى	36	20.5
المجموع	176	100

تبين من خلال الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد العينة وما نسبته (79.5 ٪) كانوا من الذكور بينما (36) مبحوثا وما نسبته (20.5 ٪) كانوا من الإناث.

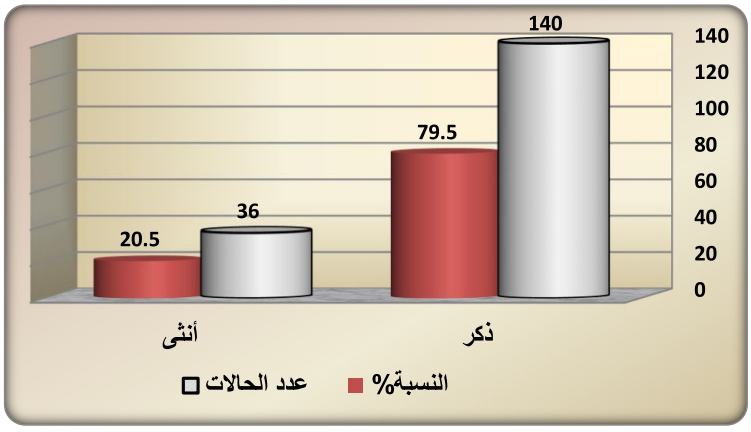

شكل (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

توضح النسب التنوع في العينة من حيث الجنس، مما يدل على عدم التفرقة بين الجنسين في الحصول على المعلومات موضوع البحث

2. العمر:

جدول(3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	عدد الحالات	النسبة ٪
أقل من 25	33	18.8
25 إلى 35 سنة	99	56.3
36 إلى 45 سنة	26	14.8
46 إلى 55 سنة	18	10.2
المجموع	176	100.0

تبين من خلال الجدول (3) أن (33) مبحوثا وما نسبته (18.8 ٪) كانت أعمارهم أقل من 25 سنة، و(99) مبحوثاً وما نسبته (56.3 ٪) تراوحت أعمارهم من 25 إلى 35 سنة و(26) مبحوثا وما نسبته (14.8 ٪) كانت أعمارهم ضمن الفئة 36 إلى 45 سنة و(18) مبحوثا وما نسبته (10.2 ٪) تراوحت أعمارهم من 46 إلى 55 سنة .

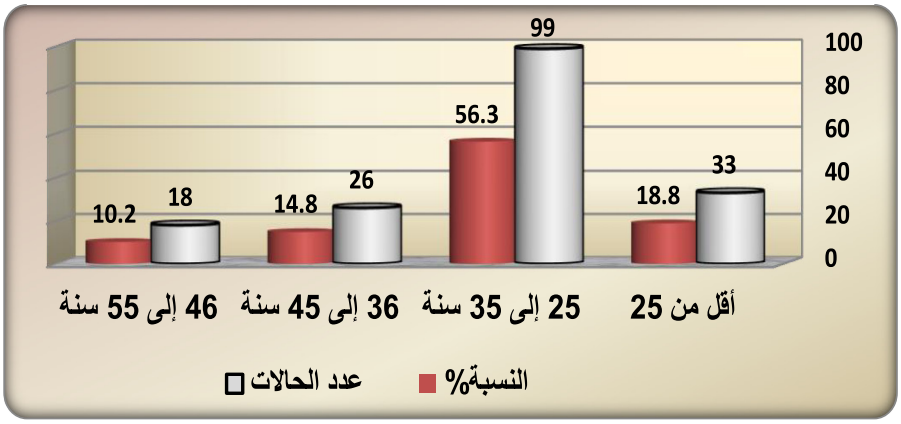

شكل (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

توضح نسبة التنوع في العينة من حيث العمر، حيث نلاحظ أن النسبة الأهلى من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم بين (25 إلى أقل من 35)، تليها مباشرة الفئة العمرية الذين تراوحت أعمارهم بين (أقل من 25)، وذلك لأن في هذه الفترة من العمر يكون الموظف في أعلى مستوى من العطاء، ومن ثم يكون الاعتماد عليه بشكل كبير من قبل المصارف، وخاصة في مجال العمل المصرفي الإلكتروني.

3. المؤهل العلمي :

جدول(4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد الحالات	النسبة ٪
دبلوم	50	28.4
بكالوريوس	113	64.2
ماجستير	10	5.7
دكتوراه	3	1.7
المجموع	176	100.0

من خلال الجدول رقم (4) تبين أن (50) مبحوثا وما نسبته (28.4 ٪) يحملون مؤهل الدبلوم، و(113) مبحوثا وما نسبته (64.2 ٪) يحملون مؤهل البكالوريوس، و(10) مبحوثين وما نسبته (5.7 ٪) يحملون مؤهل الماجستير، في حين إن (3) مبحوثين وما نسبته (1.7 ٪) يحملون مؤهل الدكتوره.

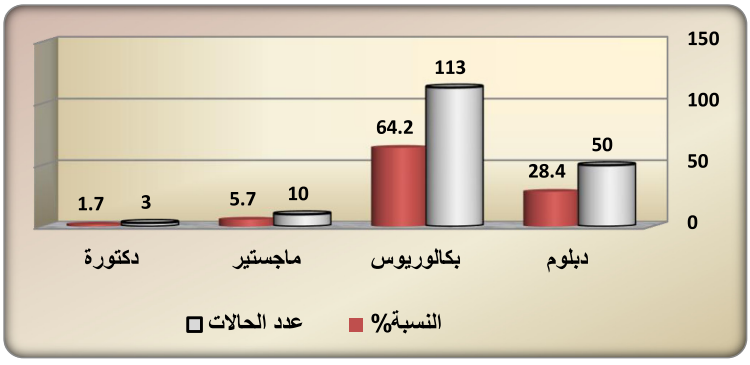

شكل (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المالمؤهل العلمي

وهذا يشير إلى توافق نسبة لا بأس بها من المؤهلات العلمية، ويستدل من هذا أن غالبية عينة الدراسة يحملون مؤهلات مناسبة، مما يزيد من قيمة البيانات التي سيقدمونها باعتبارهم مدركين لما سيقدمونه.

4. التخصص :

جدول(5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	عدد الحالات	النسبة ٪
تمويل ومصارف	46	26.1
إدارة اعمال	27	15.3
محاسبة	42	23.9
اقتصاد	9	5.1
تخصص أخر	52	29.5
المجموع	176	100.0

من خلال جدول (5) تبين أن(46) مبحوثا وما نسبته (26.1 ٪) كان تخصصهم تمويل ومصارف، و(27) مبحوثا وما نسبته (15.3 ٪) متخصصين في إدارة الأعمال، و(42) مبحوثا وما نسبته (23.9 ٪) متخصصين في المحاسبة و(9) مبحوثين وما نسبته (5.1) كان تخصصهم اقتصاد ،(52) مبحوثا وما نسبتهم (29.5 ٪) كانت لديهم تخصصات أخرى.

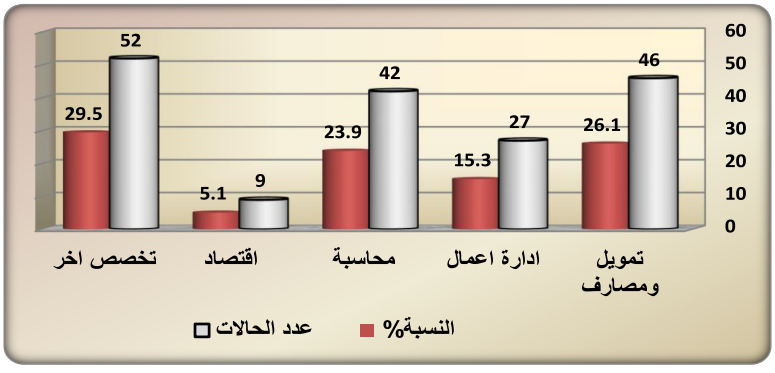

شكل (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

وهذا يزيد من الثقة في البيانات التي سيقدمونها ومصداقيتها باعتبار أن أفراد العينة يحملون تخصصات مناسبة لذلك

5. المسمى الوظيفي :

جدول(6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	عدد الحالات	النسبة ٪
مسؤول خدمة عملاء	82	46.6
مدقق داخلي	10	5.7
رئيس قسم	18	10.2
مراقب / مساعد مدير	5	2.8
مدير فرع	5	2.8
مسمى وظيفي آخر	55	31.3
غير مبين	1	0.6
المجموع	176	100.0

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن (82) مبحوثا وما نسبته(46.6 ٪) كانوا مسؤولين عن خدمة عملاء و(10) مبحوثين وما نسبته (5.7 ٪) من المدققين الداخليين و(18) مبحوثا وما نسبته(10.2 ٪) كانوا رؤساء أقسام و(5) مبحوثين وما نسبته (2.8 ٪) يمارسون وظيفة مراقب أو مساعد مدير، و(5) مبحوثين وما نسبته (2.8 ٪) كانوا مدراء فروع و(55) مبحوثا وما نسبته(31.3) يمارسون وظائف أخرى ومبحوثا واحدا وما نسبته (0.6) غير مبين الإجابة .

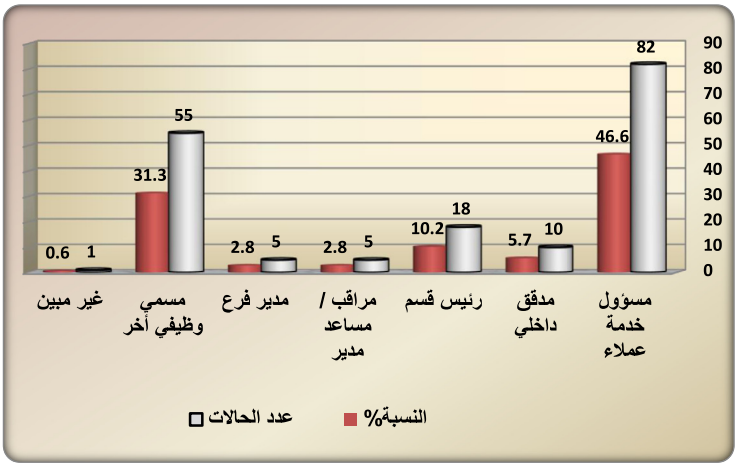

شكل (6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

نلاحظ أن النسبة الكبيرة من أفراد مجتمع الدراسة مسماه الوظيفي مسؤول خدمة عملاء، حيث إن مستواهم الإداري يمكنهم من الإطلاع على مجريات العمل أكثر من غيرهم، وهذا يمكنهم الإجابة على أسئلة الاستبانة بكل شفافية ودقة.

6. الخبرة :

جدول (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة	عدد الحالات	النسبة ٪
أقل من5 سنوات	75	42.6
من 5 إلى 10سنوات	62	35.2
من 11 إلى 15 سنة	24	13.6
أكثر من 15 سنة	15	8.5
المجموع	176	100

تبين من خلال الجدول رقم (7) أن (75) مبحوثا وما نسبته (42.6 ٪) كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات، و(62) مبحوثا وما نسبته (35.2 ٪) كانت خبرتهم من 5 إلى 10سنوات، و(24) مبحوثا وما نسبته (13.6 ٪) تراوحت خبرتهم من 11 إلى 15 سنة، و(15) مبحوثا وما نسبته (8.5 ٪) كانت خبرتهم أكثر من 15 سنة.

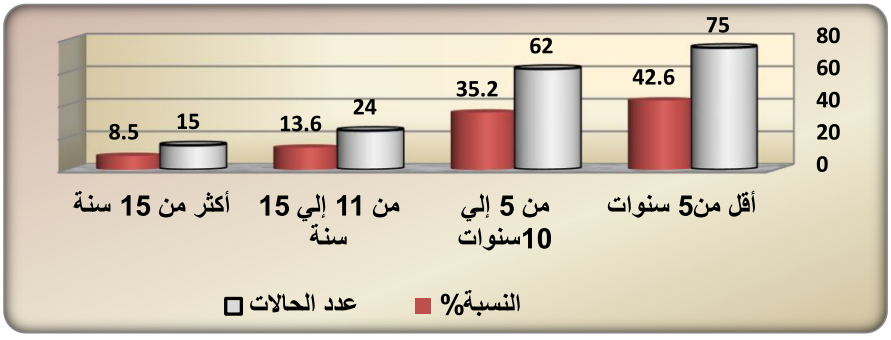

شكل (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

وبالنظر إلى تلك النتائج نجد أن (75 ٪) من أفراد مجتمع الدراسة هم ممن تقل خبرتهم عن 5 سنوات، ونسبة (62 ٪) تزيد خبرتهم العملية عن 5 سنوات ويشير ذلك إلى ارتفاع مستوى الخبرة لدى العاملين في العمليات المصرفية الإلكترونية، مما يؤدي إلى وجود بنية تحتية جيدة لتطوير المعاملات المالية الإلكترونية.

- **خامساً: قياس أثر الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية في المصارف العملة في ليبيا.**

تحليل فرضيات الدراسة:

أولاً: المتغير المستقل:

- الاندماج والتكامل للعمليات المصرفية الإلكترونية

الجدول (8) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمتغير الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يطبق المصرف مشاريع الشراكة والتعاون المعلوماتي باعتبار ذلك من المشاريع اللازمة لتطوير وسائل الدفع والتكنولوجيا المالية.	ك	0	35	58	48	35	3.47	1.025	0.000	مرتفعة
		٪	0	19.9	33	27.3	19.9				
2	تشكل المجموعة المصرفية الليبية تحالفات إستراتيجية مع شركات التكنولوجيا من أجل تطوير عمليات الصيرفة الإلكترونية.	ك	0	39	53	75	9	3.31	0.873	0.000	مرتفعة
		٪	0	22.2	30.1	42.6	5.1				
3	يوجد اندماج بين خدمات المصارف الليبية بحيث يؤدي هذا التكامل إلى زيادة الخدمات المقدمة.	ك	5	10	109	39	13	3.26	0.791	0.000	مرتفعة
		٪	2.8	5.7	61.9	22.2	7.4				

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري	الدرجة
4	يوجد تعاون مشترك بين المصارف الليبية بشأن توسيع نطاق مشاركتها في تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية.	ك	2	16	62	78	18	3.53	0.841	0.000	مرتفعة
		٪	1.1	9.1	35.2	44.3	10.2				
5	يوجد لقاءات مشتركة بين المصارف الليبية لبحث ومناقشة إمكانيات التغلب على صعوبات تطبيق طرق وتقنيات الصيرفة الإلكترونية.	ك	23	12	81	40	20	3.13	1.124	0.142	متوسطة
		٪	13.1	6.8	46	22.7	11.4				
6	تتوافق الشراكة الحالية القائمة بين المصارف الليبية مع المستجدات الحديثة لتطوير وسائل الدفع الالكترونية.	ك	22	18	73	44	19	3.11	1.131	0.184	متوسطة
		٪	12.5	10.2	41.5	25	10.8				
	الإجمالي							3.3	0.727	0.000	مرتفعة

من الجدول رقم (8) تبين أن درجة الاتفاق كانت مرتفعة على (4) فقرات من فقرات محور الشراكة والتكامل ومتوسطة على فقرتين من فقرات هذا المحور، كما تبين أن

متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.3) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.3)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى الاندماج والتكامل في المصارف التجارية الليبية كان مرتفعاً.**

● **ثانياً: المتغير التابع: تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية**

الجدول (9) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية.

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	متوسط الاستجابة	الانحراف المعياري	الدرجة
1	سرعة الحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية.	ك	1	24	83	36	32	3.42	0.95883	مرتفعة
		٪	0.6	13.6	47.2	20.5	18.2			
2	سهولة استخدام وسائل الدفع الالكترونية	ك	1	25	28	69	53	3.84	1.02969	مرتفعة
		٪	0.6	14.2	15.9	39.2	30.1			
3	توفر وسائل الدفع الإلكترونية قاعدة أوسع من العملاء.	ك	1	1	44	66	64	4.09	0.82712	مرتفعة
		٪	0.6	0.6	25	37.5	36.4			
4	توافر وسائل الدفع الإلكترونية على مدار الساعة	ك	2	27	42	38	67	3.80	1.11819	مرتفعة
		٪	1.1	15.3	23.9	21.6	38.1			

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	متوسط الاستجابة	الانحراف المعياري	الدرجة
5	تعمل وسائل الدفع الإلكترونية على سرعة وسهولة تنفيذ العمليات.	ك		9	57	79	31	3.75	0.80356	مرتفعة
		٪		5.1	32.4	44.9	17.6			
6	يتوفر دور توعوي كبير للتعريف بوسائل الدفع الإلكترونية.	ك	29	14	39	61	33	3.31	1.31677	مرتفعة
		٪	16.5	8	22.2	34.7	18.8			
7	إعفاء وسائل الدفع الإلكترونية من أية رسوم لتصبح مجانية.	ك	52	46	24	22	32	2.64	1.47163	منخفضة
		٪	29.5	26.1	13.6	12.5	18.2			
8	يتم تخصيص مبالغ بشكل يساعد على تطوير وسائل الدفع الالكترونية	ك	63	12	32	35	34	2.80	1.56395	متوسطة
		٪	35.8	6.8	18.2	19.9	19.3			
9	وسائل الدفع الالكترونية دقيقة جداً في عمليات الدفع إلىومية ولا تحدث بها أخطاء أثناء عمليات الدفع	ك	22	27	68	30	29	3.10	1.21739	متوسطة
		٪	12.5	15.3	38.6	17	16.5			

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	متوسط الاستجابة	الانحراف المعياري	الدرجة
10	وسائل الدفع الالكترونية تجعل المصرف يعمل قبل وبعد وقت الدوام الرسمي.	ك	6	21	61	40	48	3.59	1.11284	مرتفعة
		٪	3.4	11.9	34.7	22.7	27.3			
11	تم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية بفاعلية عالية	ك	22	9	51	65	29	3.40	1.19561	مرتفعة
		٪	12.5	5.1	29	36.9	16.5			
12	هناك رغبة كبيرة في تطوير برنامج وسائل الدفع الالكترونية بالمصرف	ك	21	4	30	40	81	3.89	1.33893	مرتفعة
		٪	11.9	2.3	17	22.7	46			
13	وسائل الدفع الالكترونية بالمصرف تقلل تكاليفه وتزيد كفاءته.	ك	17	8	41	39	71	3. 9	1.28557	مرتفعة
		٪	9.7	4.5	23.3	22.2	40.3			
	الإجمالي							3.49	1.11369	مرتفعة

من الجدول رقم (9) تبين أن درجة الاتفاق كانت مرتفعة على (10) فقرات من فقرات محور تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية ومتوسطة على فقرتين وفقرة واحدة كانت منخفضة، كما تبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.49) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.49)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية كان مرتفعاً.**

- **ثالثا: اختبار الفرضيات**

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

ولتحديد أثر الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية، سيتم استخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد، وسيتم تأكيد نسبة الأثر عن طريق البرنامج الإحصائي المرئي (Bath analysis version 22).

- **الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** ($a \leq 0.05$) **للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية في المصارف العاملة في ليبيا**

جدول (10): نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معاملات الانحدار	
				الثابت	للاندماج والتكامل
.971	0.941834	0.000	٪ 94	- 0.5	1.204

قيمة F المحسوبة = 2834.6 درجات الحرية (1، 174)، قيمة F الجدولية = 3.8415

أظهرت النتائج في الجدول رقم (10) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (.971)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير معنوية العلاقة بين المتغيرين، وهذا يشير إلى أن الاهتمام للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية يساهم في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية.

ولتحديد أثر الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية، فإن قيمة F تساوي (2834.6) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (3.8415)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً، وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.941) وهي تشير إلى أن ما نسبته (94 ٪) من التغيرات في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية يعود إلى للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية ما لم يؤثر مؤثر آخر.

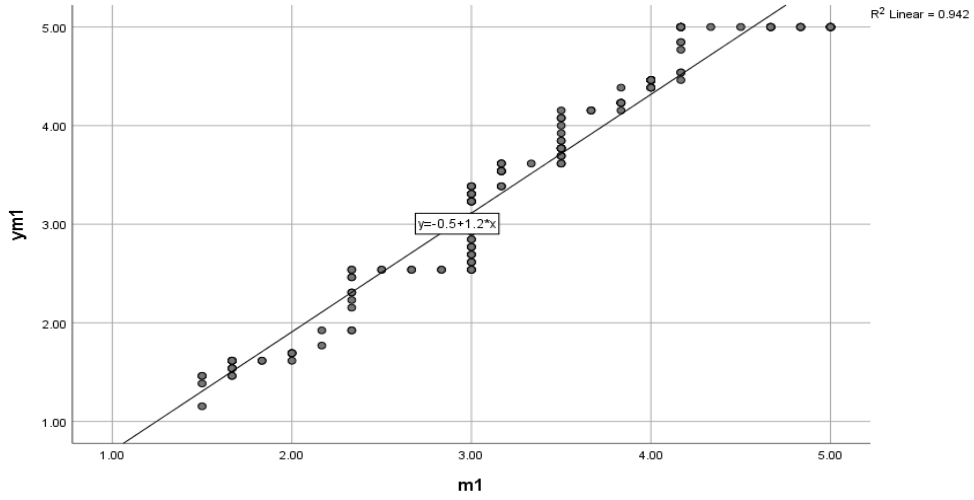

الشكل رقم (8) يبين العلاقة بين للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية والمعاملات المالية الإلكترونية

- **نتيجة الفرضية:**

لذا يتم رفض الفرضية « لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية في المصارف العاملة في ليبيا « وقبول الفرضية البديلة « يوجد أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية في تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية في المصارف العملة في ليبيا.

وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (أيمن أحمد محمد شاهين2013م) من حيث التوافر للشراكة والتكامل العمليات المصرفية الإلكترونية واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أيمن أحمد محمد شاهين2013م) التي اشارت ان هناك أثراً للشراكة والتكامل للعمليات المصرفية الإلكترونية في المصارف الفلسطينية على تعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية.

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y=0.5 - +1.2_{*}X + \varepsilon$$

حيث:

Y تعزيز وتطوير المعاملات المالية الإلكترونية، 1X للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية، ε الخطأ العشوائي.

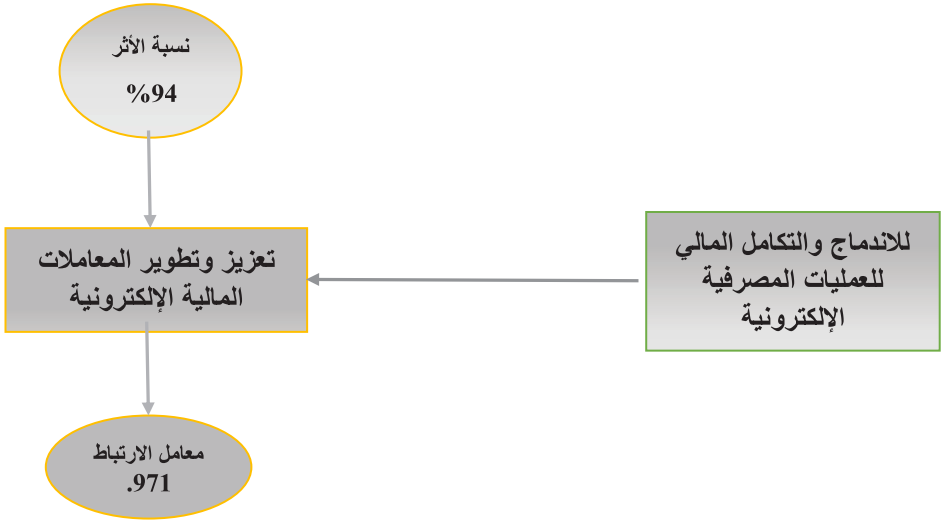

شكل رقم (9) يبين أثر الاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية والمعاملات المالية الإلكترونية في المصارف العاملة في ليبيا.

■ النتائج والتوصيات

● النتائج: -

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها فإن الدراسة توصلت إلى الآتي:

1. توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للاندماج والتكامل المالي للعمليات المصرفية الإلكترونية والمعاملات المالية الإلكترونية في المصارف العاملة

في ليبيا، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية، (0.00) وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، حيث كانت نسبة الأثر (94 ٪)، بالرغم من ارتفاع مستوى للاندماج والتكامل، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة بلغ (3.3) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعود ذلك إلى تطبيق مشاريع الاندماج والتعاون المعلوماتي وإلى تشكيل التحالفات الاستراتيجية مع شركات التكنولوجيا وإجراءات التكامل مع المصارف الليبية وأيضاً التعاون المشترك فيما بينها من أجل ضمان توسيع نطاق مشاركتها في تنفيذ العمليات المصرفية.

2. ارتفاع مستوى المعاملات المالية الإلكترونية، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة بلغ (3.49) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعزى ذلك إلى سرعة الحصول على الخدمات المصرفية وسهولة استخدام وسائل الدفع الالكتروني وتوفر هذه الوسائل على مدار الساعة وخاصة خارج وقت.

3. يوجد تعاون مشترك بين المصارف الليبية بشأن توسيع نطاق مشاركتها في تنفيذ العمليات المصرفية المتنوعة من حيث دفع الفواتير الكترونيا وعرض الأرصدة المالية، بالإضافة إلى توافر بعض شبكات الاتصالات والشبكات الالكترونية بين المصارف بعضها البعض.

4. يوجد تكامل بين خدمات المصارف الليبية بحيث يؤدي هذا التكامل إلى زيادة الخدمات المقدمة وزيادة الوعي المجتمعي لكافية للعمليات المصرفية الالكترونية في لمصارف الليبية مما يستلزم المتابعة من قبل المصارف لاستكمال الضوابط اللازمة في إطار الخدمات والمنتجات الالكترونية التي يقدمها لغرض تسهيل خدمات العملاء وتلبية متطلباتهم واحتياجاته.

- **التوصيات:**

1. الحرص على إجراء اللقاءات المشتركة بين المصارف التجارية الليبية لبحث ومناقشة

إمكانيات التغلب على صعوبات تطبيق طرق وتقنيات الصيرفة الإلكترونية لتعزيز دورها في المعاملات المالية الإلكترونية.

2. تفعيل الشراكة والاندماج بين المصارف التجارية الليبية مع المستجدات الحديثة لتطوير المعاملات المالية الإلكترونية.

3. شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية في المدفوعات الرقمية ودمج حلول المحفظة الإلكترونية وتطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول، تسهيل عمليات الدفع عبر الإنترنت داخل وخارج المنصة، تقديم خدمات تحويل الأموال بشكل فوري وآمن.

4. بناء منصة بنكية مفتوحة والسماح للمطورين الخارجيين بإنشاء تطبيقات وخدمات جديدة على المنصة، تعزيز الابتكار في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية، تقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة للعملاء.

5. ضرورة إعفاء وسائل الدفع الإلكترونية من أية رسوم لتصبح مجانية وفي متناول الجميع.

● المراجع العربية

1. الشمري، ناظم محمد نوري، والعبدالات، عبد الفتاح زهير (2008). الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

2. (أحمد، محمود أحمد دنف، ورقة علمية، 2018).

3. محمد كرياج "البنوك الالكترونية " دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط 2000 ص:115.

4. أبو عوده، على (2010). " أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

5. ثناء على القباني،" النقود البلاستيكية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، د.ط 2007.

6. طارق طه 2007 "إدارة البنوك في العولمة والإنترنت"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، د.ط، .

7. غنوش العطرة ، 2015"استخدام الإنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية"، دراسة حالة البنوك الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية مجامعة الجزائر3، عدد18 .

8. شاهين، علي عبد الله (2010م) "نظم الدفع الكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها".

9. خوبيزي، مريم (2015م) "واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية" ورقة بحثية منشورة، العدد الرابع، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر.

10. أبوالقاسم، الصادق امحمد (1998م) " الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية وإمكانية تطويرها" رسالة ماجستير غير منشرة، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

11. الدراسة أمل علي المزوغي2001 م بعنوان: (أنظمة الخدمة المصرفية الآلية)

● المراجع الأجنبية

1. Jahangir and Begum “Effect of Perceived Usefulness, Ease of Use, Security and Privacy on Customer Attitude and Adapta - tion in the Context of E - Banking, 2007.

2. Shah “Organizational Critical Success Factors in Adoption of E - Banking at the Woolwich”2006.

3. *lwary Ashref, ”Bank Marketing on the Internet”, published master thiesis, Carditt brustuess school university of walles coedit , U.K, 1998.*

مدى تأثير الضغوط البيئية على جودة أداء مراجعي ديوان المحاسبة عند مراجعة القوائم المالية واعداد التقارير

■ د. مبروكة احضيري المزوغي *

● تاريخ استلام البحث 2024/06/10م ● تاريخ قبول البحث 2024/10/18م

■ **المستخلص:**

تعتبر ضغوط العمل من المواضيع الهامة التي تتعلق بعنصر مهم في المنظمات وهو العنصر البشري الذي يقضي جل وقته في العمل ويعتبر الأساس الذي تقوم عليه المنظمات حيث إن الاهتمام بهذا العنصر بشكل فعال ينعكس على الفرد وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ضغوط العمل على مراجعي ديوان المحاسبة والتعرف على مسببات ضغوط العمل في الديوان وسبل الحد منها، وقد اعتمدت الباحثة على وصف وتحليل البيانات الأولية للبحث والمجمعة بواسطة الاستبيان على برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Science Statistical Package for Social - SPSS)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية ضمن هذا البرنامج التي تمكنا من خلالها من اثبات فرضيات البحث وتم الوصول إلى نتائج أهمها إن لضغوط العمل تأثيراً على عمل مراجعي ديوان المحاسبة ويظل هذا التأثير ضعيف بسبب وجود الخبرة الكافية لدى مراجعي الديوان والتي من خلالها يمكن التغلب على هذه الضغوطات وإن من أهم الضغوطات المؤثرة على عمل

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس
E - mail:m.eimezughi@uot.edu.ly

مراجعي الديوان هو الانقسام في المؤسسات داخل الدولة وأوصت الدراسة بضرورة توفير البيئة المناسبة والتي لها علاقة بمجال العمل وتوفير التحفيز المادي والمعنوي لمراجعي الديوان وكل ما من شأنه التخفيف من ضغوط العمل وعدم إدخال الأمور السياسية في أعمال ديوان المحاسبة والتي من شأنها التأثير على كفاءة وفاعلية مراجعي الديوان في أداء عملهم

● **الكلمات الدالة:** ضغوط العمل – مراجعي ديوان المحاسبة

■ **Abstract:**

Work stress is considered one of the important topics that relate to an important element in organizations, which is the human element that spends most of its time at work. It is considered the basis on which organizations are based, as attention to this element is effectively reflected in the individual in order to achieve the desired goals. This study aimed to identify The impact of work stress on Auditors of the Audit Bureau and identifying the causes of work stress in the Audit Bureau and·ط ways to reduce it. The researcher relied on describing and analyzing the primary data for the research collected by means of a questionnaire on the Statistical Package for Social Sciences (Statistical Package for Social - SPSSScience) programs. A number of statistical methods within this program through which we were able to prove the research hypotheses and reached results, the most important of which is that work pressures have an impact on the work of the auditors of the Audit Bureau, and this effect remains weak due to the presence of sufficient experience among the auditors of the Audit Bureau, through which these pressures can be overcome and that The most important pressure affecting the work of the Audit Bureau's auditors is the division in institutions within the state. The study recommended the necessity of providing the appropriate environment that is related to the field of work, providing material and moral stimulation to the Audit Bureau's auditors, and everything that would reduce work pressures, and not introducing political matters into the work of the Audit Bureau, which would influence on the efficiency and effectiveness of the Bureau's auditors in performing their work

Keywords: work stress - Auditors

■ **المقدمة:**

يعتبر موضوع ضغوط العمل work Stress وتأثيراته على العاملين والمسؤولين من أبرز المواضيع الهامة التي حظيت بتركيز كبير من قبل العديد من الباحثين في العديد من المجالات. والكتاب من نهاية القرن الماضي وذلك لأهمية هذا الموضوع وانعكاساته السلبية على كل من سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم وأدائهم في العمل وكذلك كلا من المنظمة والمجتمع.

وقد اجتهد العديد من البحاث بتعريف ضغوط العمل بالرغم من أن اللفظ شائع الاستخدام في حياتنا اليومية إلا إن المتخصصين يعرفون الضغوط شعور بعدم الراحة مؤقتا قد يزول بزوال المشكلات المسببة له وقد يتفاقم إذا ما اشتدت تلك المشكلات وقد تم تعريف ضغوط العمل بالانعكاس السلبي والضار على صحة الإنسان النفسية والعضوية نتيجة للمتطلبات المتزايدة في العمل والتي تفوق قدرة الشخص على العطاء في الكثير من الأحيان(ميسرة طاهر 2005 ،ص29)

وأصبحت الضغوط أحد المؤثرات الواضحة على الأداء الوظيفي فلقد أشارت بعض الدراسات إلى صعوبة وجود وظيفة أو مهنة خالية من الضغوط، ولكن تختلف حدة هذه الضغوط من مهنة إلى أخرى ومن شخص لآخر وذلك لاختلاف مصادر هذه الضغوط في المنظمات والمهن المختلفة، واختلاف نسبة الاستجابة إلى هذه الضغوط من شخص لآخر؛ نظرا لاختلاف الفروق الفردية فيما بينهم وردود أفعالهم تجاه المواقف الضاغطة وذلك بعد أن تبين أن ضغوط العمل تمثل تكلفة كبيرة على الفرد والمنظمة والمجتمع من الناحية الصحية والاقتصادية والتنظيمية، فضغوط العمل لها آثار نفسية وفسيولوجية (بدنية) ضارة مثل الاكتئاب والإرهاق والتوتر العصبي، وبجانب هذه الآثار المرضية فإن لها انعكاسات سلبية على سلوكيات الأفراد ومستوى أدائهم الوظيفي متمثلة في انخفاض الشعور بالانتماء للوظيفة، وارتفاع معدل الغياب والتسرب الوظيفي، وزيادة نسبة الأخطاء ..الخ

ولقد أشارت دراسة أمريكية إلى أن الاقتصاد الأمريكي يخسر سنويا ما يزيد عن 500 مليار دولار أمريكي نتيجة لغياب العاملين، وانخفاض الإنتاجية، وحوادث العمل، والتأمين الصحي، وهي أمور مرتبطة بضغوط العمل (Greenberg and Baron 2004 Mureau 2002) كما أشارت هذه الدراسة إلى أن أربعة من كل عشرة عاملين في الولايات المتحدة يعتبرون عملهم مصدرا للضغوط الشديدة.

■ مشكلة البحث:

هناك اهتمام متزايد من الباحثين بموضوع ضغوط العمل لما لها من أهمية على مستوى الأفراد العاملين والمنظمات التي يعملون بها وتشير الدلائل إلى أن مراجعي ديوان المحاسبة يواجهون منذ بداية التحاقهم بالعمل وممارستهم لها أنواعاً مختلفة من الضغوط سواء أكانت هذه الضغوط من داخل المؤسسة أو من البيئة الخارجية والتي تشكل في مجموعها ضغوطا تساعد على التراخي في بذل الجهد والعناية اللازمة، وعدم التركيز الكافي، الأمر الذي قد يتسبب في تحميل الديوان على وجه الخصوص والمهنة على وجه العموم قدرا كبيرا من التكاليف التي تتضمن تكاليف الفرصة الضائعة وتكاليف إعادة اختبار وتدريب الأفراد، بالإضافة إلى التكاليف الناشئة عن انخفاض الروح المعنوية لباقي العاملين ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما مدي تأثير الضغوط البيئية على جودة أداء مراجعي ديوان المحاسبة عند مراجعة القوائم المالية واعداد التقارير

■ فرضيات البحث:

من خلال سردنا لمشكلة البحث فإن البحث يقوم على الفرضية التالية:

لا يوجد تأثير للضغوط البيئية على جودة أداء مراجعي ديوان المحاسبة عند مراجعة القوائم المالية وإعداد التقارير

■ **أهداف البحث:**

من خلال سردنا لطبيعة مشكلة البحث فإن البحث يهدف إلى:

1 تحديد العلاقة بين ضغوط العمل وتأثيرها على تقارير مراجعي ديوان المحاسبة

2 – التعرف على مسببات ضغوط العمل لمراجعي الديوان وسبل الحد منها.

3 – التعرف على الآثار النفسية وانعكاساتها المترتبة على سلوكيات واتجاهات العاملين في مراجعي ديوان المحاسبة

■ **أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في عدة نقاط ويمكن إبراز أهمها على النحو الآتي:

1 – تعتبر ضغوط العمل من المواضيع الهامة التي تتعلق بعنصر مهم في المنظمات وهو العنصر البشري الذي يقضي جل وقته في العمل ويعتبر الأساس الذي تقوم عليه المنظمات حيث إن الاهتمام بهذا العنصر بشكل فعال ينعكس على الفرد وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة لها.

2 – أهمية الدور الذي تلعبه ضغوط العمل في الأداء الأمر الذي يتطلب التعرف على تلك المسببات وسبل الحد منها.

3 – ان معرفة مصادر الضغوط ومسبباته تمكن الإدارة من السيطرة على الضغوط بفاعلية للتخفيف من آثارها السلبية والاستفادة من آثارها الإيجابية المحفزة على الأداء.

■ **منهجية البحث:**

تم اتباع منهج الاستقراء النظري في الجانب النظري من البحث الذي يقوم على الاستقراء بهدف الوصول إلى إطار نظري شامل لموضوع البحث، أما الجانب الميداني من البحث فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل البيانات ومن ثم القيام بتفسيرها.

يشمل مجتمع البحث جميع مراجعي ديوان المحاسبة في طرابلس.

■الدراسات السابقة:

1 - دراسة جابر أوميش وأخرون (2022)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نسبة ضغوط العمل التي يتعرض لها العاملون فى القطاع المؤسساتي وأثر هذه الضغوط على أدائهم والتعرف على مصادر هذه الضغوط ومحاولة إيجاد حلول لهذه المشكلة وقد تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال إعارة استبانة عولجت باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي وقد تم التوصل إلى أن بيئة العمل تؤثر على الأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة وأوصت الدراسة بضرورة توفر بيئة عمل توازن بين رضى العامل ومتطلبات العمل والقضاء على الضغوطات التي تؤثر على أداء العاملين بالمؤسسات

2 - دراسة محمد وجمعة (2021) بعنوان تأثير ضغوط العمل في أداء العاملين دراسة تطبقية على " العاملين بالمصرف التجاري الوطني فرع سبها - ليبيا .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ضغوط العمل التى يتعرض لها العاملون في المصرف التجاري الوطني بسبها وتأثير هذه الضغوط في أداء العاملين والتعرف على مصادر هذه الضغوط حيث تناولت بشكل رئيسى التعرف على مدى تأثير " عبء العمل والهيكل التنظيمي وبيئة العمل " وأثرها على أداء العاملين وقد تم جمع البيانات من خلال استمارة الاستبانه وخضعت للتحليل الإحصائي Spss على العينة وكانت النتائج تؤكد على وجود علاقه طردية بين كل من عبء العمل والهيكل التنظيمي وبيئة العمل ووبين أداء العاملين وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة اهتمام الإدارة بموضوع ضغوط العمل لدى العاملين مع توفر بيئة عمل تضمن رضاهم وإيضاح المهام الوظيفية لهم واتِّباع الموضوعية في تقييم الأداء.

3 - دراسة خوالدي زكرياء (2019) بعنوان ضغوط العمل وعلاقتها بالأداء الوظيفى دراسة ميدانية ببلدية عين فكرون - أم البواقي .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين ضغوط العمل والأداء الوظيفي للعمال ببلدية عين فكرون ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أن هنالك علاقة واضحة بين ظروف العمل والاداء الوظيفى للعمال وأوصت الدراسة بتوفير بيئة عمل مناسبة تشجع على العطاء ووترفع مستوى الأداء الوظيفي للعمال

4 - دراسة براهيمي وعباسي (2017).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ضغوط العمل وتأثيرها على أداء العاملين فى مؤسسة الضرائب وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات المتعلقة بموضوع البحث وللوصول للهدف استخدمت عدة أدوات لجمع البيانات منها المقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان وقد توصلت الدراسة إلى أن ضغوط العمل لها الأثر الكبير على أداء العاملين بالمؤسسة وقد أوصت الدراسة بمجموعة من الاجراءات التي تحد من ضغط العمل وتساعد على ابتكار طرق جديدة واساليب عمل ترفع من الكفاءة عند العاملين

5 - دراسة حاتم قصاص (2017) أثر ضغوط العمل على: أداء الموارد البشرية دراسة مطبقة في جامعة) اليرموك .

هدفت الدراسة إلى قياس أثر أبعاد ضغوط العمل المختلفه على الأداء الوظيفى وكانت عينة الدراسة المطبقة مكونة من فئة الأكاديميين ووالإداريين في الجامعة وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة عكسية بين مصادر وضغوط العمل المتعلقة بالبيئة الخارجية وأداء الموارد البشرية وأوصت بالسماح للموظفين بإظهار قدراتهم ومهاراتهم ضمن حدود العمل وتوفير كافة الوسائل التي تساهم في تخفيف عبء العمل وتخفيف الضغوط عليهم.

6 - دراسة نادر البير فانوس وآخرون (2017) استهدفت الدراسة تقييم الضغوط البيئية والاقتصادية على رضا العاملين وأثره على جودة الخدمات الصحية بجمهورية مصر .

وقد عمدت الدراسة إلى التعرف على مستوى الضغوط البيئية التي يعانى منها العاملون والكشف عن مدى وجود علاقة بين ضغوط العمل البيئية والاقتصادية وكل من الرضا الوظيفي وجودة الخدمات ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استمارة استبيان مع المقابلة وقد استخدم المنهج التحليلي الوصفي لاختبار الفرضيات وتم التوصل إلى نتائج أهمها: أنه يوجد علاقة معنوية للضغوط البيئية والاقتصادية الناتجة عن البيئة الداخلية على الرضى الوظيفي وعلى جودة الخدمات وبناءً على ذلك أوصت الدراسة: بتوفير ظروف العمل المناسبة والاهتمام بآراء العاملين وتمكينهم من التعبير ومشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بطريقة أدائهم ووظائفهم.

7 – دراسة جاسم وسعد ((2010)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صادر ضغوط العمل التي يتعرض لها العاملون في عشر منظمات حكومية في دولة العراق والعمل على معالجتها وتحديد علاقة التأثير بين مصادر ضغوط العمل في مستوى أداء الأفراد العاملين ولقد توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: أن إدراك مستوى ضغوط العمل يقل بزيادة الفئات العمرية ومدة الخدمة، ووجود فروق معنوية ترجع إلى اختلاف مراحل كل من التحصيل العلمي وسنوات الخدمة وعدد الدورات وأغلب مصادر ضغوط العمل، ووجود علاقة ارتباط بين مصادر ضغوط العمل وأداء العمل، وبناء على ذلك وضعت مجموعة من التوصيات منها: تخفيف غموض الدور لدى الأفراد العاملين الأقل عمرا ومدة الخدمة من خلال القيام بتحليل ووصف الوظائف وتحديد إجراءات العمل بوضوح، مع الاهتمام بتدريب العاملين وتنمية مهاراتهم والاهتمام بإدارة الوقت والتخطيط اللازم لإنجاز الأعمال.

8 – دراسة أبو العلا (2009) دراسة بعنوان ضغوط العمل وأثرها على الولاء التنظيمي

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مستوى ضغوط العمل على درجة الولاء التنظيمي عند المدراء العاملين في وزارة الداخلية والأمن بقطاع غزة ومحاولة التعرف على الأسباب التي تزيد من ضغوط العمل، وقد استخدم الباحث وسيلة الاستبيان

لجمع المعلومات من عينة قدرها 147 مديرا من مدراء وزارة الداخلية والأمن، ولقد استنتجت الدراسة بأن عبء العمل وصراع الدور من أكثر العوامل تأثيرا على ضغوط العمل وأوصت هذه الدراسة بعقد برامج تدريبية للمدراء العاملين في الوزارة بشكل عام وعقد ندوات وورش عمل وتوفير بيئة عمل أفضل من البيئة الحالية من خلال توفير احتياجاتهم لتسيير العمل بصورة صحيحة.

9 - دراسة عامر حجل (2008)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ضغوط العمل على أداء والتزام المراجع الخارجي بوظيفته وقيامه بالمهام المسندة إليه في سورية ومعرفة أثر ضغوط العمل عليه والتزام المراجع الخارجي بتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية، وعملت هذه الدراسة على تحقيق مجموعة من الفرضيات، واستنادا على الطبيعة هذه تم اتباع منهج التحليل الوصفي بهدف الوصول إلى إطار نظري شامل لموضوع الدراسة وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين ضغوط العمل وأداء المراجع وأوصت بالاهتمام بتحديد إجراءات العمل بدقة وتحديد المسؤوليات والسلطات تحديدا دقيقا وتوزيع الواجبات والقيام بالتفويض لتخفيف عبء العمل.

■ الجانب العملي

● نبذة عن ديوان المحاسبة

ديوان المحاسبة الليبي هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة ومحايدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة. يتبع الديوان السلطة التشريعية مباشرة، وهو عضو في المنظمات الدولية والافريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ويهدف الديوان بشكل أساسي إلى تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه وكيفية التصرف فيه، وذلك من خلال فحص الحسابات ومراجعتها وتقييم أداء جميع الجهات الخاضعة لرقابته وتخضع لرقابة ديوان المحاسبة جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة، المتمثلة أساسا في مجلس الوزراء

والـوزارات وكافة الهيئات والمؤسسات والأجهزة والمكاتب التابعة للدولة، بالإضافة إلى السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية الليبية.

كما يمارس الديوان رقابته على الشركات العامة والشركات والمشاريع التي تساهم فيها الدولة بما لا يقل عن 25 ٪ من رأس مالها، أو تلك التي منحتها الحكومة امتياز استغلال مرفق عام أو أحد موارد الثروة الطبيعية، إلى جانب الهيئات والمؤسسات ذات النفع العام، والمشاريع التي يحصل أصحابها على إعانات مباشرة وقروض من الدولة إذا اشترط عقد القرض إخضاعها لمراجعة الديوان، وأي جهة أخرى يُعهد إليه بفحصها ومراجعتها بقرار من السلطة التشريعية أو بطلب من الحكومة.

- **التحليل الوصفي والاجتماعي لعينة الدراسة**

من خلال جمع استمارة الاستبيان التي تم إعدادها للحصول على بعض المعلومات التي تم استخدامها في هذه الدراسة ومن بين هذه المعلومات كانت بعض الخصائص المتعلقة بمراجعي ديوان المحاسبة من الناحية الاجتماعية فقد تم الحصول على هذه الخصائص حسب كل سؤال تم توجيهه للمراجع باستمارة الاستبيان.

- **أولاً: المعلومات العامة عن المشاركين: -**

1) المؤهل التعليمي :

توضح نتائج الدراسة أن أعلى نسبة من العاملين الذين شاركوا بتعبئة إستمارة الاستبيان من حملة الشهادة (بكالوريوس) حيث كان عددهم (46) موظفا وشكلت نسبتهم 79.3 ٪ من إجمالي حجم العينة، ويليها حملة (ماجستير) بنسبة 10.3 ٪ وعددهم (6) موظف، وعدد (4) من حملة الدبلوم العالي ما نسبته (6.9 ٪)، وأما حملة الدبلوم المتوسط وأخرى تذكر فكلاً منهم كانت بعدد (1) أي ما نسبته (1.7 ٪)

2) التخصص العلمي:

اتضح من تحليل بيانات الدراسة فيما يتعلق بالتخصص العلمي بأن النسبة العالية كانت بتخصص محاسبة بعدد (53) حيث شكلت نسبة (91.4 ٪) من حجم العينة، وباقي العينة كانت بعدد (5) من فئة أخرى تذكر بنسبة (8.6 ٪) .

3) سنوات الخبرة:

يتبين من خلال تحليل سنوات الخبرة أن أعلى فئة هي (من 15 سنة فأكثر) وعددهم (41) فراداً من العينة أي ما نسبته 70.7 ٪ من إجمالي حجم العينة، ويليها الفئة (أقل من 5 سنوات) بعدد (7) أفراد وشكلت نسبة 12.1 ٪ من إجمالي حجم العينة، ومن تم الفئة (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة 10.3 ٪ بعدد (6) أفراد من العينة، وفئة (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) بعدد (4) أفراد من عينة الدراسة وكانت بسبة 6.9 ٪ من إجمالي حجم العينة

4) المركز الوظيفي:

يتضح أن أعلى نسبة ممن شاركوا بتعبئة استمارة الاستبيان ممن هم موظفون بإدارة المراجعة بعدد (37) بنسبة (63.8)، ويليها من فئة (أخرى تذكر) بعدد (16) فرد من أفراد العينة بنسبة (27.6 ٪)، ومن تم المركز الوظيفي مدير إدارة المراجعة وكان عددهم (3) ما نسبته (5.2 ٪)، والمركز الوظيفي رئيس قسم بإدارة المراجعة بعدد (2) بنسبة (3.4 ٪) .

ضبط مقياس ثبات وصدق الاستبيان

صدق الاستبيان يعني تمثيل للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي أن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة أما ثبات الاستبيان فيعني أننا إذا أعدنا توزيع هذا الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع

وبنفس حجم العينة فإن النتائج ستكون مقارنة للنتائج التي حصلنا عليها، ويتم اختبار صدق وثبات الاستبيان بأحد معاملات الثبات مثل (معامل كرونباخ ألفا Cronbach›s Alpha " أو التجزئة النصفية Split - half) ومعامل الثبات يأخذ قيماً بين الصفر والواحد الصحيح .

معامل الصدق Validity: يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، ويساوي رياضياً الجدر التربيعي لمعامل الثبات .

وفما يلي نستعرض النتائج التي تم الحصول عليها بعد إجراء الاختبار لأسئلة الاستبيان المصممة للدراسة

جدول رقم (1) Case Processing Summary

		N	%
Cases	**Valid**	**58**	**100.0**
	Excluded(a)	**0**	**.00**
	Total	**58**	**100.0**

a Listwise deletion based on all variables in the procedure.

جدول رقم (1.1) يوضح معامل الثبات (كرونباخ ألفا) Reliability Statistics

Cronbach›s Alpha	N of Items
0.960	**92**

يبين الجدول رقم (1) بأنه قد تم إدخال جميع الأسئلة المراد إجراء الاختبار عليها ولا يوجد فاقد بالبيانات، ومن نتائج الاختبار بالجدول رقم (1.1) يتبين أن قيمة معامل الثبات (Cronbach's Alpha) التي هي تساوي (0.960) ويعتبر معامل عالي الدرجة

ومقبولة في العرف الإحصائي، وبالتالي أمكننا القول بأن الاستبيان ثابت بدرجة عالية .

وللحصول على معامل الصدق نأخذ الجدر التربيعي لمعامل الثبات ونجده يساوي (0.979) ويعتبر هذا المعامل قويا، وهذا مما يدل على أن الاستبيان صادق أي أنه يمثل المجتمع الذي سحبت منه العينة .

● **التحليل الإحصائي لعينة الدراسة :**

تحليل الأسئلة المهنية بالدراسة المتعلقة بالسؤال (مدى تأثير الضغوط البيئية على جودة أداء مراجعي ديوان المحاسبة عند مراجعة القوائم المالية وإعداد التقارير) ومعرفة أراء واتجاهات المستجيبين للاستبيان وسيتم استخدام مقياس ليكارت الخماسي بحساب المتوسط المرجح .

● **توضيح مقياس ليكارت الخماسي:**

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقاً) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج وهي (موافق بشدة=5 ، موافق،=4 محايد= 3 .....) ثم Weights تعبر عن الأوزان نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي في هذه الدراسة عبارة عن حاصل قسمة 4 على . 5 حيث 4 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، 5 تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي0.80 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

المرجح المتوسط	المستوى
من 1 إلى 1.79	موافق بشدة غير
من 1.80 إلى 2.59	موافق غير

المرجح المتوسط	المستوى
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	بشدة موافق

وفيما يلي سيتم عرض نتائج التحليل لأسئلة الاستبيان:

● **ثانياً:** مدى تأثير الضغوط الداخلية والخارجية على جودة أداء مراجعي ديوان المحاسبة عند مراجعة القوائم المالية وإعداد التقارير :

1) **ضغوط العمل الداخلية :**

جدول رقم (2)

م	المشكلة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
	عبء العمل	3.1853	5	**محايد**
1	وقت العمل المخصص لا يسمح بأداء كل ما هو مطلوب مني	3.4828	3	**موافق**
2	أشعر بالتعب والإرهاق لكثرة ما يطلب مني من واجبات ومهام	3.7931	1	**موافق**
3	الأعمال المكلف بها غير واضحة	2.5690	8	**غير موافق**

م	المشكلة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
4	العمل الموكل إلى فوق طاقتي ولا يمكن انجازه في الوقت المحدد	3.0172	6	محايد
5	ليس هناك وقت للراحة أثناء الدوام	3.5345	2	موافق
6	اشعر بالملل نظراً لتكرار نفس المهام وعدم التجديد في عملي	3.1724	4	محايد
7	تصدر لي تعليمات متعارضة من أكثر من مسؤول	2.7580	7	محايد
8	أعاني من توتر الأعصاب بسبب العمل الذي أقوم به	3.1552	5	محايد
	ظروف العمل	3.8247	1	موافق
1	أعاني من سوء الإضاءة في مكان عملي	3.5690	4	موافق
2	أعاني من كثرة الضوضاء في مكان عملي	3.5345	5	موافق
3	مساحات الغرف لا تتناسب مع عدد الموظفين	4.3621	1	موافق بشدة
4	نظام التهوية غير ملائم في مكان عملي	3.9310	2	موافق
5	كثيراً ما يتوقف العمل بسبب نقص في الاحتياجات المطلوبة	3.6207	3	موافق
6	عدم ملائمة الأثاث والتجهيزات لطبيعة عملي	3.9310	2 مكرر	موافق
	تداخل الدور	2.7555	9	محايد

م	المشكلة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
1	يطلب مني أعمال تتناقض مع القيم والمبادئ العامة	3.2414	1	محايد
2	تدخل الآخرين في مجال عملي لا يتيح لي أداءه بأسلوب سليم	2.7414	7	محايد
3	يطلب مني تنفيذ أعمال متعددة ومتناقضة من عدة رؤساء	2.7931	6	محايد
4	أتعامل مع أكثر من مجموعة عمل ويوجد اختلاف فيما بينها	3.1379	2	محايد
5	يتدخل المسؤولون بأداء عملي بشكل كبير	2.8966	4	محايد
6	الأعمال المكلف بها بعيدة عن خبراتي ومهاراتي	2.2586	10	غير موافق
7	تنقصني المعارف والمهارات اللازمة لأداء العمل	3.1034	3	محايد
8	توزيع العمل بين العاملين يتسم بالعدالة	2.6724	8	محايد
9	التعرض لضغوط من زملاء العمل عند مراجعة القوائم المالية وكتابة التقارير	3.1034	3 مكرر	محايد
10	التعرض لضغوط من رئيسي المباشر عند مراجعة القوائم المالية وكتابة التقارير	2.8448	5	محايد
11	التعرض لضغوط من المدير العام عند مراجعة القوائم المالية وكتابة التقارير	2.5172	9	غير موافق

م	المشكلة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
	غموض الدور	2.5936	10	**غير موافق**
1	عدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات الملقاة على عاتقي	2.8966	2	**محايد**
2	عدم وضوح طبيعة العمل الذي أقوم به	2.5345	4	**غير موافق**
3	لا يوجد مدير مباشر يتم الرجوع إليه عند الحاجة	2.3103	6	**غير موافق**
4	عدم وضوح الأنظمة والتعليمات في ديوان المحاسبة	2.4655	5	**غير موافق**
5	لا أعرف مدى مساهمة عملي في تحقيق أهداف ديوان المحاسبة	2.9138	1	**محايد**
6	لا أعرف الطريقة السليمة لأداء العمل المطلوب مني	2.7241	3	**محايد**
7	لا يتفاهم الرؤساء طبيعة عملي	2.3103	6 مكرر	**غير موافق**
	النمو والتقدم	3.1063	6	**محايد**
1	لا أنال التدريب الكافي لأداء واجباتي بدقة	3.7414	1	**موافق**
2	لو اكتسب خبرات مالية أو فنية خلال عملي الحالي	2.9138	4	**محايد**
3	أعمل في وظيفة لا تتناسب مع طموحاتي وأهدافي	2.6379	6	**محايد**
4	فرص الترقية لا تمنح على أسس عادلة	2.8276	5	**محايد**

م	المشكلة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
5	ترتبط فرص الارتقاء الوظيفي بالشواغر وليس بالكفاءة	2.9655	3	محايد
6	يشجعني التحفيز المعنوي على الأداء الأفضل	3.5517	2	موافق
	الآمان الوظيفي	2.8621	8	محايد
1	اقبل أية مهمة أكلف بها للمحافظة على عملي الحالي	3.1724	1	محايد
2	لا أشعر بالآمان الوظيفي داخل ديوان المحاسبة	2.6034	3	محايد
3	سأترك العمل الحالي بمجرد الحصول على فرصة عمل أفضل	2.8103	2	محايد
	عدم ملائمة الدور	2.9069	7	محايد
1	لا يتم منحي فرصة لتحمل مسؤوليات تتناسب مع قدراتي	2.9310	3	محايد
2	الوظيفة الحالية لا تتناسب مع مؤهلاتي العلمية والشخصية والمهنية	2.6897	4	محايد
3	لا أشعر بأنني في المكان المناسب	2.5000	5	محايد
4	امتلك طاقة لا يتم الاستفادة منها	3.0172	2	محايد

م	المشكلة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
5	طاقتي تسمح لي بالقيام بأعمال أكثر صعوبة وأهمية الشخصية المهنية	3.3966	1	محايد
	التكنولوجيا	3.5948	2	موافق
1	بسبب خلل في البرامج تتعطل المعاملات وتتكدس المشاكل	3.3276	4	محايد
2	لا يتم تطوير الأجهزة بشكل مستمر	3.6897	2	موافق
3	لا يتم تدريبي على الأجهزة والبرامج المتطورة لتسهيل عملي	3.7759	1	موافق
4	عدم مواكبة التطور التكنولوجي داخل ديوان المحاسبة	3.5862	3	موافق
	تقييم الأداء	3.3473	3	محايد
1	لا يتم على أسس عملي ومعايير واضحة	3.3448	4	محايد
2	يتم تقييم أدائي بطريقة تختلف عن زملائي العاملين معي بنفس الوظيفة	3.0862	6	محايد
3	عدم نزاهة تقييم الأداء يولد الشعور بالظلم	3.6379	2	موافق
4	لا يمنحني رئيسي المباشر ما استحق في تقييم أدائي	3.2931	5	محايد

م	المشكلة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
5	لا يمكنني الاعتراض على نتيجة التقييم	3.5172	3	موافق
6	نتائج تقييم الأداء غير مرتبطة بتحفيز مادي أو معنوي	3.7241	1	موافق
7	يتدخل أكثر من طرف في تقييم الأداء ليس لهم صلة بعملي	2.8276	7	محايد
	الهيكل التنظيمي	3.2310	4	محايد
1	الهيكل التنظيمي في ديوان المحاسبة لا يتسم بالوضوح	2.8103	5	محايد
2	عدم ملائمة الهيكل التنظيمي الحالي لفرص الترقية	3.1379	4	محايد
3	هناك صراعات بين الدوائر والأقسام مردها إلى تداخل الاختصاصات	3.2931	3	محايد
4	يعيق الهيكل التنظيمي وصول الأفكار من الموظفين إلى الإدارة العليا	3.3966	2	محايد
5	عدم وضوح العلاقة بين الدوائر والأقسام يؤدي إلى ضعف الفاعلية	3.5172	1	موافق

م	المشكلة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
	نتيجة المحور	3.4135	موافق	

يتضح من الجدول رقم (2) المبين لتحليل ضغوط العمل الداخلية التي تواجه المراجع بديوان المحاسبة أن هناك ضغوطا داخلية بسبب ظروف العمل حيث كانت نتيجة المحور باتجاه موافق بمتوسط مرجح (3.8247)، وأتت المشكلة (مساحة الغرف لا تتناسب مع عدد الموظفين) في المرتبة الأولى حيث كانت اتجاهها موافق بشدة، ومن ثم المحور الفرعي التكنولوجيا بالمرتبة الثانية بمتوسط مرجح قيمته (3.5948) باتجاه موافق حيث كانت الضغوط في عدم تدريب المراجع على الأجهزة والبرامج المتطورة لتسهيل عمله، أما الباقي من الضغوط الداخلية أخذت الاتجاه محايد، والمحور الفرعي من الضغوط الداخلية (غموض الدور) أخذ الترتيب العاشر بمتوسط مرجح قيمته (2.5936) باتجاه غير موافق .

2) ضغوط العمل الخارجية:

جدول رقم (3)

م	الفقرة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
	الضغوط السياسية	3.1759	1	**محايد**
1	الانقسام الداخلي للدولة له تأثير كبير على العمل الحالي	4.4483	1	**موافق بشدة**
2	يوجد تمييز من قبل الإدارة بين الموظفين بناء على الانتماء السياسي	2.8276	4	**محايد**

م	الفقرة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
3	العلاقة بين الموظفين المختلفين فكرياً سيئة	3.2069	2	غير موافق
4	تسود علاقات غير طيبة بيني وبين زملائي للاختلافات الأيديولوجية	2.8621	3	محايد
5	أتعرض لضغوط من جهات عليا لتعديل التقارير المالية	2.5345	5	غير موافق
	ضغوط ثقافية	2.9507	2	محايد
1	غياب فن التواصل بين الزملاء داخل الديوان	3.2069	2	محايد
2	عدم تفاهم الجهات الخارجية (محل المراجعة) لقوانين الديوان وقراراتهم يولد خلافات في التعامل معهم ويشكل ضغطا على موظفي الديوان	3.3276	1	محايد
3	يوجد خلاف مستمر مع الإدارة نتيجة عدم القيام بإجراءات تتناسب مع ميولها وقناعتها	2.8966	4	محايد
4	العلاقات الشخصية والفكرية هي التي تحكم رضاء رؤسائي عني	2.8621	5	محايد
5	أعاني من مشاكل مع الجهات (محل المراجعة)	2.7586	6	محايد
6	يوجد تمييز في الديوان على أساس قبلي وجهوي	2.6034	7	محايد
7	يوجد تميز في الديوان على أساس الجنس (ذكر – أنثى)	3.0000	3	محايد

م	الفقرة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
	ضغوط اجتماعية	2.3276	3	**غير وافق**
1	عملي في الديوان على التزامي العائلي	3.1724	1	**محايد**
2	عائلتي غير راضية عن مجال عملي في الديوان	2.1034	4	**غير موافق**
3	صعوبة الفصل بين العلاقات الاجتماعية من ناحية وبين علاقات ومسؤوليات العمل المطلوب القيام بها	2.9138	2	**محايد**
4	علاقتي الاجتماعية لها تأثير على عملي	2.1552	3	**غير موافق**
5	أتعرض لضغوط اجتماعية لتعديل التقارير المالية	1.8276	5	**غير موافق**
6	أتعرض لضغوط بسبب غياب الوازع الأخلاقي لتعديل التقارير المالية	1.7931	6	**غير موافق بشدة**
نتيجة المحور		2.8181	**محايد**	

يتضح من الجدول رقم (3) المبين لتحليل ضغوط العمل الخارجية التي تواجه المراجع بديوان المحاسبة أن ضغوط العمل الخارجية حيث كانت نتيجة المحور باتجاه محايد بمتوسط مرجح(2.8181)، وأتت الضغوط السياسية في المرتبة الأولى باتجاه محايد بمتوسط مرجح (3.1759)، ومن ثم المحور الفرعي ضغوط ثقافية بالمرتبة الثانية بمتوسط مرجح قيمته (2.9507) باتجاه محايد، وبالمرتبة الثالثة كان المحور الفرعي ضغوط اجتماعية بمتوسط مرجح قيمته (2.3276) باتجاه غير موافق .

3) **الأداء الوظيفي:**

جدول رقم (4)

م	المشكلة	المتوسط المرجح	الترتيب	النتيجة
1	التزم بتنفيذ الواجبات والتعليمات المنظمة لعملي	4.3448	5	موافق بشدة
2	أحافظ على التوقيت المطلوب لانجاز الأعمال المكلف بها	4.1034	8	موافق
3	احرص على تحسين مستوى أدائي	4.5172	3	موافق بشدة
4	اخطط جيداً لأعمال قبل تنفيذها	4.3448	5 مكرر	موافق بشدة
5	أنفذ الأعمال المطلوبة بكفاءة وفاعلية	4.3621	4	موافق بشدة
6	الاعتماد على الذات في انجاز الأعمال	4.3448	5 مكرر	موافق بشدة
7	أفضل انجاز المهام الوظيفية من خلال فرق عمل	4.5690	1	موافق بشدة
8	أواجه مشكلات تعيق أدائي الوظيفي	3.3966	9	محايد
9	التزم بأوقات الدوام الرسمي	4.2069	7	موافق بشدة

10	الدقة في انجاز الأعمال بالوقت المحدد	4.2931	6	موافق بشدة
11	القدرة على التكيف وانجاز الأعمال في الحالات الطارئة	4.3621	4 مكرر	موافق بشدة
12	القدرة على الحوار وإدارة النقاش والتواصل مع الزملاء	4.5345	2	موافق بشدة
	نتيجة المحور	4.2816	موافق بشدة	

نلاحظ من الجدول رقم (5) الخاص بعرض نتائج دراسة الأداء الوظيفي ويتبين ان نتيجة المحور هي في المستوى موافق بشدة حيث كانت قيمة المتوسط المرجح هي (4.2816)، وقد كان أبرز الأسئلة في المرتبة الأولى (أفضل انجاز المهام الوظيفية من خلال فرق عمل) وهو بمتوسط مرجح (4.5690) وهي بالمستوى موافق بشدة، ومن تم السؤال على (القدرة على الحوار وإدارة النقاش والتواصل مع الزملاء)كان بالترتيب الثاني وهو بمتوسط مرجح (4.5345) ، وترتبت رتبت باقي الأسئلة كما هو مبين بالجدول السابق .

- **تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة وهي الضغوط والأداء الوظيفي: -**

ويتم دراسة العلاقة بين المتغيرات بمقياس يسمى معامل الارتباط (Correlation) ويرمز له بالرمز r ويأخذ القيم من – 1إلى1 وتقسم درجات قياس الارتباط إلى :

- يكون الارتباط طرديا تاما إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي1
- يكون الارتباط عكسيا تاما إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي – 1
- إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي صفرا لا يوجد ارتباط.
- كلما كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط قريبة من الواحد كان الارتباط قويا.

- كلما كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط قريبة من الصفر كان الارتباط ضعيفا.

● **أولاً / تحليل الارتباط بين ضغوط العمل الخارجية والأداء الوظيفي:**

جدول رقم (4)

Correlations			
Control Variables			ضغوط العمل الداخلية
سنوات الخبرة	الأداء الوظيفي	Correlation	0.418
		Significance (2 - tailed)	0.0010
		df	55

يتبين من الجدول رقم (4) بأن علاقة الارتباط بين متغير ضغوط العمل الداخلية ومتغير الأداء الوظيفي بدلالة سنوات الخبرة فهنا يتضح أن قيمة معمل الارتباط هي (0.418) وهذا يعتبر ارتباطا ضعيفا وهو معنوي إحصائياً حيث كانت درجة أقل من 0.05 ويرجع ضعف تأثير الضغوط الداخلية على الأداء الوظيفي للمراجع بديوان المحاسبة إلى العنصر الديموغرافي سنوات الخبرة فهذا يدل على أنه كلما كان المراجع بديوان المحاسبة يمتلك سنوات خبرة كلما كان تأثير الضغوط الداخلية على الأداء الوظيفي ضعيف .

● **ثانياً / تحليل الارتباط بين ضغوط العمل الخارجية والأداء الوظيفي :**

جدول رقم (5)

Correlations			
Control Variables			الاداء الوظيفي
سنوات الخبرة	ضغوط العمل الخارجية	Correlation	0.166
		Significance (2 - tailed)	0.217
		df	55

يتبين من الجدول رقم (5) بأن علاقة الارتباط بين متغير ضغوط العمل الخارجية ومتغير الأداء الوظيفي بدلالة سنوات الخبرة فهنا يتضح أن قيمة معمل الارتباط هي (0.166) وهذا يعتبر ارتباطا ضعيفا وهو غير معنوي إحصائياً حيث كانت درجة المعنوية أكبر من 0.05 ويرجع ضعف تأثير الضغوط الخارجية على الأداء الوظيفي للمراجع بديوان المحاسبة إلى العنصر الديموغرافي سنوات الخبرة فهذا يدل على أنه كلما كان المراجع بديوان المحاسبة يمتلك سنوات خبرة كلما كان للضغوط الخارجية تأثير ضعيف على الأداء الوظيفي .

- تحليل فرضية الدراسة:-

1 - فرض العدم (الفرضية الصفرية) H_0: تقول يوجد هناك تأثير للضغوط البيئية على الأداء الوظيفي في ظل سنوات الخبرة .

2 - فرض البديل H_A تقول لايوجد هناك تأثير للضغوط البيئية على الأداء الوظيفي في ظل سنوات الخبرة .

جدول رقم (6)

Correlations			
Control Variables			الأداء الوظيفي
سنوات الخبرة	مدى تأثير الضغوط الداخلية والخارجية	Correlation	.6310
		Significance (2 - tailed)	.000٠
		Df	55

يتبين من الجدول رقم (6) بأن علاقة الارتباط بين متغير ghضغوط البيئية ومتغير

الأداء الوظيفي بدلالة سنوات الخبرة فهنا يتضح Bن قيمة معمل الارتباط هي (.6310) وهذا يعتبر ارتباطا متوسطا وهو معنوي إحصائياً حيث كانت درجة المعنوية أقل من 0.05 ويرجع ضعف تأثير الضغوط البيئية على الأداء الوظيفي للمراجع بديوان المحاسبة إلى العنصر الديموغرافي سنوات الخبرة فهذا يدل على أنه كلما كان المراجع بديوان المحاسبة يمتلك سنوات خبرة كلما كان للضغوط تأثير ضعيف على الأداء الوظيفي، أي يستطيع المراجع التعامل مع أي ضغوط بامتلاكه لسنوات خبرة كافية للتعامل مع هذه الضغوط، بهذا نرفض الفرضية العدم القائلة بأنه توجد هناك تأثير للضغوط البيئية على الأداء الوظيفي في ظل سنوات الخبرة، ونقبل الفرض البديل القائل لاتوجد هناك تأثير للضغوط البيئية على الأداء الوظيفي في ظل سنوات الخبرة .

■ **النتائج والتوصيات: -**

● أولاً: النتائج :

من خلال نتائج التحليل لبيانات الدراسة فقد توصلت إلى نتائج نوردها في الآتي: -

1 - أوضحت نتائج الدراسة أن أعلا نسبة من أفراد العينة ممن شارك في تعبئة الإستبانة هم حملة المؤهل العلمي بكالوريوس وهذا يدل على إن لدى مراجعي ديوان المحاسبة الخبرة العلمية لإنجاز التقارير المالية .

2 - تبين من نتائج الدراسة أن أعلا نسبة من أفراد العينة ممن شارك في تعبئة الإستبانة هم من ذوي التخصص العلمي محاسبة وهذا يدل على أن لدى مراجعي ديوان المحاسبة الخبرة لإنجاز أعمال المراجعة المالية والتقارير المالية .

3 - بينت نتائج الدراسة أن لدى مراجعي ديوان المحاسبة الخبرة المالية في أداء أعمالهم حيث كانت أعلا نسبة من أفراد العينة ممن شارك في تعبئة الاستبانة ممن لديهم سنوات خبرة (من 15 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (70.7 ٪) من إجمالي حجم العينة .

4 - بينت نتائج الدراسة وجود ضغوط عمل داخلية وكانت أول هذه الأسباب هي الضغوط بسبب ظروف العمل .

5 - كانت أحد الضغوط من ظروف العمل مساحة الغرف لا تتناسب مع عدد الموظفين.

6 - عدم تدريب المراجع على الأجهزة والبرامج المتطورة في عمله لتسهيل قيام المراجع بالأعمال المسندة إليه .

7 - بينت نتائج الدراسة ضعف ضغوط العمل الخارجية .

8 - أوضحت النتائج أن الانقسام الداخلي للدولة له تأثير كبير على أعمال ديوان المحاسبة .

9 - أثبتت الدراسة أن أداء العمل الوظيفي لدى المراجع بديوان المحاسبة مرتفع .

10 - وجود ضغوط بيئية على أداء عمل المراجع بديوان المحاسبة ولكن ليس لها تأثير في وجود سنوات الخبرة لدى المراجع .

- **ثانياً: التوصيات :**

1 - توفير الدورات التدريبية اللازمة للمراجع والتي لها علاقة بمجال العمل حتى يكتسب الخبرة الكافية .

2 - تهيئة البيئة الداخلية المناسبة من مكاتب وغيرها من الإمكانيات لتوفير وضع ملائم يستطيع المراجع من خلالهالقيام بعمله بكل تفان .

3 - ضرورة توفير التحفيز المادي والمعنوي للمراجع عند إنجازه لاعمال مميزة حتى تكون حافزاً تشجيعى في الزيادة من كفاءة أداء العمل المكلف به .

4 - ضرورة توفر نزاهة في تقييم الأداء لموظفي الديوان حتى يبعد عنه الشعور بالظلم.

5 - عدم إدخال الأمور السياسية في أعمال ديوان المحاسبة لأن إدخالها يسبب الضعف والتأثير على مراجعي الديوان في تأدية عمله بكفاءة عالية .

6 - خلق البيئة المناسبة داخل أروقة ديوان المحاسبة بين الموظف والرئيس حتى يتم إنجاز الأعمال بمهنية تامة .

■ **المراجع :**

1 – ابو العلا محمد، ضغوط العمل وأثرها على الولاء التنظيمي دراسة تطبيقية على المدراء العاملين في وزارة الداخلية في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية 2009.

2 – براهيمي وعباس، أثر ضغوط العمل على أداء العاملين دراسة حالة المديرية الجهوية الضرائب – الوادي – معهد التكنولوجيا جامعة قاصدي مرياح – ورقلة – 2017 الجزائر

3 – جاسم دواى وسعد عبد عابر، مصادر ضغوط العمل التي يتعرض لها العاملون في القطاع الحكومي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية العدد السابع والعشرون، 2010 بغداد

4 – عامر حجل، أثر ضغوط العمل على أداء المراجع الخارجي رسالة ماجستير منشورة بجامعة دمشق 2008.

5 – جرينبرغ جيرالد وبارون ،روبرف تعريب رفاعي محمد وإسماعيل بسيوني، إدارة السلوك في المنظمات السعودية الرياض دار المريخ للنشر، 2004.

6 – جابر اوبيش وآخرون، أثر ضغوط العمل على الأداء الوظيفي للعاملين، دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية للأملاح بالمغير كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير – جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – 2022 الجزائر

7 – حاتم محمد أحمد قصاص، تأثير ضغوط العمل على أداء الموارد البشرية في جامعة اليرموك الأكاديمية العربية الدولية 2017 الأردن

8 – خوالدي زكريا، ضغوط العمل وعلاقتها بالأداء الوظيفي، دراسة ميدانية ببلدية فكرون – ام البواقي – كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الإنسانية 2019 الجزائر

9 – محمد الحضيري وجمعة دربوك، تأثير ضغوط العمل في أداء العاملين بالمصرف التجاري الوطني فرع سبها – ليبيا مجلة البحوث الأكاديمية العدد 17، 2021 ليبيا

10 – ميسرة طاهر، ضغوط العمل وأثاره على العلاقات الأسرية، الرياض: جامعة الملك عبد العزيز ص29، 2005 المملكة العربية السعودية

11 – نادر البير فانوس وآخرون تقويم الضغوط البيئية والاقتصادية على رضا العاملين وأثره على تكلفة وجودة الخدمات الصحية مجلة العلوم البيئية العدد 39 معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس، 2017 مصر

العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية من وجهة نظر العاملين في مكاتب المراجعة في البيئة الليبية

دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في المنطقة الغربية – ليبيا

■ د. جميل محمد خلاط* ■ عبدالرحمن أحمد الطيب المحجوبي*

● تاريخ استلام البحث 2024/03/07م ● تاريخ قبول البحث 2024/05/09

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على جودة خدمات المراجعة الخارجية وتحليل المفاهيم الخاصة بجودة المراجعة الخارجية وذلك من خلال مكتب المراجعة وفريق عمل المراجعة والشركة محل المراجعة، وقام البحاث بجمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة عن طريق وضع استمارة الاستبانة بعد تحكيمها من المهتمين والمتخصصين في هذا الجانب، وتم تحليل البيانات المتحصل عليه باستخدام الحزمة الإحصائية spss التي توصلت إلى نتائج تفيد أنه توجد عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وبفريق عمل المراجعة وبالمنشأة محل المراجعة .

● **الكلمات المفتاحية:** المراجعة الخارجية، مكتب المراجعة، فريق عمل المراجعة، المنشأة محل المراجعة

* استاد مشارك بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان بجامعة صبراته E – mail: JMK200767@yhoo.com
** طالب دراسات عليا بجامعة صبراتة E – mail: Dofa89jana@gmail.com

Abstract:

This study aims to identify the factors affecting the quality of external audit services and analyze the concepts related to external audit quality through the audit office, the audit team, and the company being audited. The researchers collected data to achieve the study›s objectives by developing a questionnaire that was reviewed by specialists and experts in this field. The data obtained were analyzed using the SPSS statistical package, which revealed that there are factors that contribute to the quality of external audit services associated with the audit office, the audit team, and the audited entity.

● Keywords: External Audit, Audit Firm, Audit Team, Audited Entity.

■ المقدمة:

تعتبر مهنة المراجعة الخارجية من أهم المهن التي لها دور كبير في التطوير الاقتصادي لكافة الدول، وكما أن مهنة المراجعة الخارجية ترتبط ارتباطا وثيقا بنوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء من الشركات والمؤسسات الاقتصادية وكافة المستفيدين من خدمات المراجعة، مما يتطلب من المراجع الخارجي أن يقدم خدمات ذات جودة عالية.

ومع تزايد الاهتمام بأداء مهام المراجعة الخارجية تزايدت الانتقادات الموجهة لها، نتيجة لعدم قدرتها على تلبية احتياجات العملاء مما ترتب عليه تزايد عدد القضايا المرفوعة ضد المراجعين، حيث ينذر هذا الأمر بخطورة فقدان المهنة لمكانتها وسمعتها والشك في مصداقية المراجعين (خلاط، 2018)، خاصة بعد السلسلة المتعددة للأزمات المختلفة التي حدثت لكثير من الشركات في العالم وما صاحبتها من انهيارات مالية حدثت للعديد منها والتي من أبرزها انهيار شركة Enron للطاقة الأمريكية وشركتي من أبرزها انهيار شركات ون الذي تنحى من الوجود بعد إدانته بإعاقة العدالة وتضليلها .انهيار واحد من أكبر خمسة مكاتب المراجعة شركة Zerox للأجهزة الالكترونية، بالإضافة إلى انهيار واحد من أكبر خمس مكاتب المراجعة في العالم وهو مكتب آرثر أندرسون الذي تنحى من الوجود بعد إدانته بإعاقة العدالة وتضليلها. (عوادي، 2015)

ومن هنا اقتضت الضرورة بالعمل على تعزيز مهنة المراجعة الخارجية وتمكين عمل المراجعين للوصول إلى مستوى الجودة المطلوب، وذلك من خلال وضع المحور الأساسي في هذه الدراسة وهو جودة خدمات المراجعة والعوامل التي تساهم في الرفع من مستوى هذه الخدمات.

■ **الدراسات السابقة:**

- دراسة (الأهدل، 2008) بعنوان " **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية .**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم جودة المراجعة والعوامل المؤثرة عليها، بالإضافة إلى التعرف على وسائل تحسين جودة المراجعة، وذلك من وجهة نظر الأطراف المهتمة بعملية المراجعة في البيئة اليمنية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن جميع الأطراف المهتمة بعملية المراجعة توافق على أن العوامل محل الدراسة تؤثر على جودة المراجعة.

- دراسة (التويجري، النافعابي، 2008) بعنوان " **جودة خدمة المراجعة: دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين** ".

هدفت الدراسة إلى معرفة آراء المراجعين حول العوامل ذات التأثير المحتمل على جودة خدمة المراجعة المقدمة من مكاتب المحاسبة القانونية وكذلك العوامل المؤثرة في تفضيل العملاء لمكتب مراجعة على آخر في بيئة المملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن اكثر العوامل تأثيرا في جودة المراجعة هي الخبرة العملية ثم الموضوعية، الكفاءة العلمية لأعضاء مكتب المراجعة.

- دراسة (النعيمات، 2013) بعنوان " **تحليل العوامل المؤثرة على جودة وكفاءة مهنة التدقيق المحاسبي** " دراسة اختبارية في المحيط الاردني.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في جودة المراجعة من وجهة نظر المراجعين، وكذلك تحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر المراجعين وذلك

لمعرفة تأثيرها على جودة عملية المراجعة، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها: أن العوامل الخاصة بفريق المراجعة والعوامل المرتبطة بالعمل الميداني وإجراءات الرقابة على تنفيذ عملية المراجعة لهما تأثير في جودة عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين.

- دراسة (الجمهودي، 2019) بعنوان " **دور العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في تحسين حوكمة الشركات المصرية**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة الخارجية وأثر تلك العوامل على دعم حوكمة الشركات المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين العوامل المؤثرة على جودة عملية المراجعة والمتمثلة في العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة، والعوامل المرتبطة بفريق المراجعة، والعوامل المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة وبين تدعيم حوكمة الشركات المصرية.

- دراسة (تلي، 2020) بعنوان « **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجع الخارجي**» دراسة عينة لمحافظي الحسابات بولاية ورقلة – الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين في ولاية ورقلة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين عوامل جودة المراجعة الخارجية، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين عوامل جودة المراجعة والمؤهل العلمي لعاملي الاستقلالية والموضوعية، في حين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عوامل جودة المراجعة من جهة كلً من الوظيفة الممارسة والخبرة المهنية من جهة أخرى للعوامل المتعلقة بفريق المراجعة.

- دراسة (عامر، عامر، بوشعالة، 2020) بعنوان " **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في ليبيا** " دراسة تحليلية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة الخارجية

في البيئة الليبية، وقد توصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي لكل من: استقلالية المراجع والكفاءة العلمية للمراجع وسمعة المراجع وأخلاق المهنة.

- دراسة (مقرامنت، ضيافي، بوسالم، 2021) بعنوان **" العوامل المؤثرة في جودة التدقيق: التشريعات والإجراءات المنظمة للمهنة في الجزائر "**.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وجهة نظر معدي القوائم المالية في تأثير العوامل المرتبطة بالتشريعات والقوانين الخاصة بالرقابة على جودة المراجعة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الامتثال لمعايير المراجعة مهم لنجاح مهمة المراجعة، وأن التشريعات المحلية الحالية لا تكفي لتقديم ضمان جودة أداء المهنة رغم التزام المراجع بفحوى القوانين والتنظيمات السارية.

لقد استخدمت الدراسات السابقة مناهج مختلفة للوصول إلى أهدافها، بينما تم في هذه الدراسة الربط بين العوامل التي تساعد في جودة خدمات المراجعة وكل من مكتب المراجعة، وفريق عمل المراجعة، المنشأة محل المراجعة.

■ مشكلة الدراسة:

إن انهيار العديد من الشركات بما في ذلك الشركات الموجودة في الدول المتقدمة، ارتبطت بالفساد المحاسبي والذي يرجع إلى العديد من الأسباب ومن ضمن هذه الاسباب هو دور المراجعين الخارجيين وتأكيدهم على صدق وشرعية القوائم المالية، وما تتضمنه من معلومات محاسبية لا تمثل واقع هذه الشركات، مما ادى ذلك إلى تعرض مهنة المراجعة للتشكيك في مستوى خدماتها، وإلقاء اللوم على المراجع للتقصير في أداء مهامه على أكمل وجه (**سعداوي، ظواهري**، 2020).

واعتقد أن ذلك قد يرجع إلى ضعف العوامل التي تساعد في الرفع لجودة خدمات المراجعة الخارجية من خلال مكتب المراجعة وكذلك فريق عمل المراجعة بالإضافة إلى المنشأة محل المراجعة.

ومن خلال ما تم طرحه فإن هذه الدراسة ستقوم بالإجابة على التساؤل التالي:

ما هي العوامل التي تساعد على زيادة جودة خدمات المراجعة الخارجية من وجهة نظر العاملين في مكاتب المراجعة في المنطقة الغربية؟

■ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في الجانبين العلمي والعملي، فمن الجانب العلمي يعد امتدادا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع جودة خدمات المراجعة الخارجية والعوامل المؤثرة عليها من وجهة نظر المراجعين وذلك بهدف التعرف على هذه العوامل، وتحديد الأهمية النسبية لكل عامل منها وأثره على جودة المراجعة. أما من الجانب العملي وفي ظل التغييرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية ومع تزايد الانتقادات الموجهة لأصحاب مهنة المراجعة وتزايد عدد القضايا المرفوعة ضد المراجعين، فإنه بات من الضروري الاهتمام بجودة المراجعة وتحديد العوامل المؤثرة عليها والأهمية النسبية لكل عامل، بالإضافة للوسائل التي يمكن استخدامها في تحسين وتطوير جودة المراجعة.

■ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 - معرفة العوامل المؤثرة على جودة خدمات المراجعة الخارجية.

2 - التعرف على الأهمية النسبية لكل عامل منها من وجهة نظر مكاتب المراجعة في البيئة الليبية.

3 - التوصل إلى نتائج من شأنها أن تفيد مكاتب المراجعة الخارجية في تحسين جودة خدماتهم.

■ **فرضيات الدراسة:**

بناء على ما ورد في مشكلة الدراسة، يمكن صياغة فرضية الدراسة الرئيسية على الشكل التالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة خدمات المراجعة وبين العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية من وجهة نظر العاملين في مكاتب المراجعة.

ومن الفرضية الرئيسية السابقة يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكتب المراجعة والعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة بين فريق عمل المراجعة والعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة بين الشركات محل المراجعة والعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة.

■ منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم منهجية الدراسة إلى جانبين، حيث تم في الإطار النظري طرح مفهوم جودة خدمات المراجعة الخارجية والعوامل المؤثرة عليها وكذلك أنواع الخدمات المقدمة من المراجعين من أجل توضيحها والاستفادة منها في هذه الدراسة. وفي الجانب العملي استخدم أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في إعداد الدراسة، من خلال تصميم استمارة الاستبانة وتوزيعها على عينة عشوائية من العاملين في مكاتب المراجعة، للحصول على آرائهم حول العوامل المؤثرة في جودة خدمات المراجعة الخارجية، وقد خضعت الإجابات لأساليب التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية (SPSS).

■ الإطار النظري:

● العوامل المؤثرة على جودة خدمات المراجعة الخارجية:

(الأهدل، 2008) تعتبر العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من المقومات الأساسية التي يجب الاهتمام بها عند التعرض لجودة المراجعة، وذلك نظرا لصعوبة تحديد مفهوم

دقيق لها، وقياسها كما هو في حالة المنتجات الصناعية. وفي هذا الجانب نعرض العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والتي تم تداولها في الدراسات السابقة والمقسمة إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

أ - **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بمكتب المراجعة** وتعتبر أحد العوامل التي اعتمد عليها الباحثان والمتمثلة في حجم مكتب المراجعة، سمعة مكتب المراجعة، القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة، كذلك المنافسة بين مكاتب المراجعة، تخصص مكتب المراجعة في مراجعة قطاع معين، الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها، قبول العملاء والاستمرار معهم، مدة ارتباط مكتب المراجعة بالمنشأة محل المراجعة، أتعاب عملية المراجعة، تخصيص المراجعين على مهام المراجعة، وأخيراً نمط الهيكلة المطبقة في مكاتب المراجعة.

ب - **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بفريق عمل المراجعة** ومن بين هذه العوامل والتي لها تأثير على جودة المراجعة المتمثلة في استقلال المراجع الخارجي، خبرة فريق المراجعة، الإشراف على فريق المراجعة، الاتصالات بين فريق المراجعة وعميل المراجعة.

ج - **أما العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بالمنشأة محل المراجعة** وهي من ضمن العوامل التي اعتمد عليها الباحثان في هذه الدراسة وتتمثل في حجم المنشأة محل المراجعة وقوتها المالية، نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المنشأة، ومدى تعقد مهام المراجعة.

■ الدراسة الميدانية

● أولا - أداة جمع البيانات

1 - تصميم استمارة الاستبيان:

لقد قام الباحثان بإعداد الصورة المبدئية لعبارات استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي ومن خلال ما

تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد راعى الباحثان في إعداد استمارة الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلبوا من المستبين وضع علامة (ü) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2 - اختبارات الصدق " الصلاحية"

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحثان بالاختبارات الآتية:

أ - صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity

لقد راعى الباحثان جانب صدق المحتوى في استمارة الاستبيان، من خلال التأكد من أن جميع العبارات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب - الصدق الظاهري: Face validity

للتأكد من أن عبارات استمارة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض استمارة الاستبيان على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات استمارة الاستبيان لمجتمع البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب عن أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للعبارات الواردة في استمارة الاستبيان، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن ثم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان الموضحة في الجدول (1) وهي تضم مجموعات رئيسية من الأسئلة، وبعد عملية تحكيم الاستبيان قام الباحثان بتوزيع عدد (30) استمارة استبيان على العاملين في مكاتب المراجعة في المنطقة الغربية – ليبيا ،وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (28) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة. والجدول رقم (1) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (1) الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها

الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع ٪
30	28	93.33

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 93.33 ٪ من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة جدا.

- **ثانيا: ترميز البيانات**

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كمايلي:

●**ثالثا: اختبار الثبات والصدق:** Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قام الباحثان بحساب معامل كرونباخ ألفا (Alpha Cornbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (Alpha Cornbach) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	9	0.626	0.791
2	العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة	6	0.725	0.851
3	العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة	5	0.626	0.791
4	العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية	20	0.656	0.810

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (a) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.626 إلى 0.725) ولجميع المحاور (0.656) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.791 إلى 0.851) ولجميع المحاور (0.810) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

● **رابعا: خصائص مفردات عينة الدراسة**

1 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة ٪
ذكر	25	89.3
أنثى	3	10.7
المجموع	28	100.0

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون نسبة (89.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من الإناث ويمثلن نسبة (10.7 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

- **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر**

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة ٪
من 20 إلى أقل من 30 سنة	2	7.1
من 30 إلى أقل من 40 سنة	5	17.9
من 40 إلى أقل من 50 سنة	12	42.9
من 50 إلى أقل من 60 سنة	7	25.0
60 سنة فأكثر	2	7.1
المجموع	28	100.0

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة ويمثلون نسبة (42.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم ممن أعمارهم من 50 إلى أقل من 60 سنة ويمثلون نسبة (25 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم ممن أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة ويمثلون نسبة (17.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أعمارهم من 20 إلى أقل من 30 سنة و60 فأكثر ويمثلون نسبة (7.1 ٪) لكل فئة من الفئتين من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة نلاحظ أن معظم مفردات العينة ممن أعمارهم كبيرة وبالتالي يكون لديهم القدرة على تفهم مشكلة الدراسة

2 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
دبلوم متوسط	1	3.6
دبلوم عالي	3	10.7
بكالوريوس	20	71.4
ماجستير	4	14.3
المجموع	28	100.0

من خلال الجدول (6) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (71.4 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (14.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (10.7 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم متوسط ويمثلون نسبة (3.6 ٪) من

جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كاف للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل أراءهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

3 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة ٪
محاسبة	24	85.7
إدارة إعمال	3	10.7
تمويل ومصارف	1	3.6
المجموع	28	100.0

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (85.7 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن تخصصهم إدارة أعمال ويمثلون نسبة (10.7 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن تخصصهم تمويل ومصارف ويمثلون نسبة (3.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

4 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوضع الوظيفي

الوضع الوظيفي	العدد	النسبة ٪
مدير مكتب	3	10.7

الوضع الوظيفي	العدد	النسبة ٪
مراجع	6	21.4
محاسب	17	60.7
أخرى	2	7.1
المجموع	28	100.0

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة وضعهم الوظيفي محاسب ويمثلون نسبة (60.7 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن وضعهم الوظيفي مراجع ويمثلون نسبة (21.4 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي وضعهم الوظيفي أوضاع أخرى ويمثلون نسبة (7.1 ٪) من جميع مفردات العينة.

خامسا: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1 - العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يؤثر حجم مكتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة	3.89	629.	4.327 -	000.
2	تؤثر سمعة مكتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة	4.11	737.	4.309 -	000.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
3	تؤثر الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة	3.04	1.036	228. -	820.
4	تؤثر المنافسة بين مكاتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة	3.71	763.	3.632 -	000.
5	يؤثر تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين (مصرفي، شركات صناعية، شركات تجارية) على جودة خدمات المراجعة	3.61	875.	3.019 -	003.
6	يؤثر الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة على جودة خدمات المراجعة	4.79	418.	4.919 -	000.
7	يؤثر قيام المكتب بتقييم العملاء قبل قبول التعاقد معهم وإعادة تقييم العملاء القدامى في جودة خدمات المراجعة	3.18	905.	1.057 -	290.
8	يؤثر طول فترة ارتباط مكتب المراجعة بعميل المراجعة على جودة خدمات المراجعة	3.96	693.	4.260 -	000.
9	تؤثر قيمة الأتعاب لعملية المراجعة على جودة خدمات المراجعة	4.14	932.	3.872 -	000.

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن:

أ - الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. يؤثر حجم مكتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

2. تؤثر سمعة مكتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

3. تؤثر المنافسة بين مكاتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

4. يؤثر تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين (مصرفي، شركات صناعية، شركات تجارية) على جودة خدمات المراجعة.

5. يؤثر الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة على جودة خدمات المراجعة.

6. يؤثر طول فترة ارتباط مكتب المراجعة بعميل المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

7. تؤثر قيمة الأتعاب لعملية المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب - الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. تؤثر الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

2. يؤثر قيام المكتب بتقييم العملاء قبل قبول التعاقد معهم وإعادة تقييم العملاء القدامى في جودة خدمات المراجعة لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم (10) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة .Sig
العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	934.	28	076.

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.934) بدلالة محسوبة (0.076) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11).

الجدول رقم (11) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	3.8254	31489.	13.870	27	000.

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (13.870) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث إن متوسط إجابات مفردات العينة (3.8254) وهو يزيد

عن متوسط المقياس (3) وهذا يشير إلى وجود عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة حيث إنه:

1. يؤثر حجم مكتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة.
2. تؤثر سمعة مكتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة.
3. تؤثر المنافسة بين مكاتب المراجعة على جودة خدمات المراجعة.
4. يؤثر تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين (مصرفي، شركات صناعية، شركات تجارية) على جودة خدمات المراجعة.
5. يؤثر الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة على جودة خدمات المراجعة.
6. يؤثر طول فترة ارتباط مكتب المراجعة بعميل المراجعة على جودة خدمات المراجعة.
7. تؤثر قيمة الأتعاب لعملية المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

2 - العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يؤثر استقلال فريق المراجعة على جودة خدمات المراجعة	4.86	356.	5.013 -	000.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
2	يؤثر التأهيل العلمي المناسب لجميع أعضاء فريق المراجعة على جودة خدمات المراجعة	4.64	826.	4.793 -	000.
3	تؤثر الخبرة المهنية والمهارات الشخصية لفريق المراجعة في جودة خدمات المراجعة	4.93	262.	5.135 -	000.
4	يؤثر التزام فريق المراجعة بمعايير المراجعة المهنية المتعارف عليها في جودة خدمات المراجعة	4.82	476.	4.973 -	000.
5	يؤثر الاهتمام بالإشراف على سير عملية المراجعة على جودة خدمات المراجعة	4.61	567.	4.730 -	000.
6	يؤثر التواصل المباشر بين فريق المراجعة وعميل المراجعة في جودة خدمات المراجعة	4.18	723.	4.332 -	000.

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات ،ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا .وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (13) التالي: -

جدول رقم (13) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة .Sig
العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة.	783.	28	062.

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.783) بدلالة محسوبة (0.62) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة. **تم** استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14)

الجدول رقم (14) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة.	4.6726	36986.	23.930	27	000.

من خلال الجدول رقم (14) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (23.930) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة (4.6726) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) وهذا يشير إلى وجود عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة. حيث أن:

1. يؤثر استقلال فريق المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

2. يؤثر التأهيل العلمي المناسب لجميع أعضاء فريق المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

3. تؤثر الخبرة المهنية والمهارات الشخصية لفريق المراجعة في جودة خدمات المراجعة.

4. يؤثر التزام فريق المراجعة بمعايير المراجعة المهنية المتعارف عليها في جودة خدمات المراجعة.

5. يؤثر الاهتمام بالإشراف على سير عملية المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

6. يؤثر التواصل المباشر بين فريق المراجعة وعميل المراجعة في جودة خدمات المراجعة.

3 - العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15).

جدول رقم (15) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يؤثر حجم المنشأة محل المراجعة في جودة خدمات المراجعة	3.71	854.	-3.392	001.
2	يؤثر وجود نظام رقابة داخلية محكم لشركة العميل على جودة خدمات المراجعة	4.64	559.	-4.756	000.
3	تؤثر الممارسات غير المشروعة للشركات محل المراجعة على جودة خدمات المراجعة	3.57	879.	-2.863	004.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
4	تؤثر سهولة إجراءات ومهام المراجعة داخل المنشأة محل المراجعة على جودة خدمات المراجعة	4.14	705.	-4.407	000.
5	تؤثر كفاءة المراجع الداخلي داخل المنشأة محل المراجعة على جودة خدمات المراجعة	4.57	573.	-4.710	000.

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات ،ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا .وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (16) التالي

جدول رقم (16) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة .Sig
العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة	942.	28	128.

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.9420) بدلالة محسوبة (0.128) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة تم استخدام اختبار(T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (17)

الجدول رقم (17) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة	4.1286	37796.	15.800	27	000.

من خلال الجدول رقم (17) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (15.800) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث إن متوسط إجابات مفردات العينة (4.1286) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) وهذا يشير إلى وجود عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة حيث إنه:

1. يؤثر حجم المنشأة محل المراجعة في جودة خدمات المراجعة.
2. يؤثر وجود نظام رقابة داخلية محكم لشركة العميل على جودة خدمات المراجعة.
3. تؤثر الممارسات غير المشروعة للشركات محل المراجعة على جودة خدمات المراجعة.
4. تؤثر سهولة إجراءات ومهام المراجعة داخل المنشأة محل المراجعة على جودة خدمات المراجعة.
5. تؤثر كفاءة المراجع الداخلي داخل المنشأة محل المراجعة على جودة خدمات المراجعة.

سادسا: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة: لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بالعوامل

التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة، العوامل المرتبطة بفريق عمل المراجعة والعوامل المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة) واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (18) التالي:

جدول رقم (18) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة .Sig
العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية	981.	28	884.

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.981) بدلالة محسوبة (0.884) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (19)

الجدول رقم (19) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية	4.1554	26117.	23.408	27	000.

من خلال الجدول رقم (19) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (23.408) بدلالة

محسوبة (0.000) وهـي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.1554) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية حيث أن:

1. توجد عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة.
2. توجد عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة.
3. توجد عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة.

■ سابعا: نتائج وتوصيات الدراسة:

● النتائج:

بعد إجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية اللازمة للدراسة، توصل الباحثان ووفقا لاستجابة مفردات عينة الدراسة إلى النتيجة الرئيسية التي تنص على أنه **توجد عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية** بينما كانت النتائج الفرعية لهذه الدراسة على النحو التالي:

أ – توجد عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة.

ب – توجد عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بفريق عمل المراجعة.

ت – توجد عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة.

● التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1 - العمل على زيادة الاهتمام والدعم لكافة العوامل التي تساعد في دعم جودة خدمات المراجعة الخارجية من خلال مكتب المراجعة.

2 - العمل على زيادة الاهتمام والدعم لكافة العوامل التي تساعد في دعم جودة خدمات المراجعة الخارجية من خلال فريق عمل المراجعة.

3 - العمل على زيادة الاهتمام والدعم لكافة العوامل التي تساعد في دعم جودة خدمات المراجعة الخارجية من خلال المنشأة محل المراجعة.

4 - قد تساهم هذه الدراسة في بداية دراسات حديثة في المستقبل ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

■ المراجع

● أولاً: المراجع العربية

1 – محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، (2005).

2 – عايدة نخلة رزق الله، دليل الباحثين في التحليل الإحصائي الطبعة الأولى، دار الكتب، القاهرة ،2002.

3 – سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح، الاختبارات اللامعلمية، الطبعة الأولى، معهد الإحصاء، 1995.

4 – عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى،1997.

5 – الأهدل، عبد السلام سليمان (2008)، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الحديدة، اليمن.

6 – التويجري، عبد الرحمن علي، النافعابي، حسين محمد (2008)، جودة خدمة المراجعة: دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والادارة، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول.

7 – الجمهودي، (2019) بعنوان " دور العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في تحسين حوكمة الشركات المصرية"،مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، العدد السابع.

8 – تلي، نور الإيمان (2020)، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجع الخارجي – دراسة عينة لمحافظي الحسابات بولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر.

9 - عامر، أنس عبد القادر، عامر، حسام عبد القادر، بوشعالة، عادل محمد (2020)، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في ليبيا - دراسة تحليلية، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة - بنغازي، المجلد الأول، العدد الثاني.

10 - النعيمات، سعيد مخلد (2013)، تحليل العوامل المؤثرة على جودة وكفاءة مهنة التدقيق المحاسبي - دراسة اختبارية في المحيط الاردني، مجلة البحوث التجارية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.

11 - مقرانت عبد القادر، ضيافي نوال، بوسالم رفيقة (2021)، العوامل المؤثرة على جودة التدقيق: التشريعات والإجراءات المنظمة للمهنة في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد التاسع، العدد الرابع، الجزائر.

12 - خلاط، صالح ميلود (2018)، أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي ودوره في تحسين جودة عملية المراجعة، مقالة منشورة، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الرابع، صبراتة، ليبيا.

13 - سعداوي، عبد الرزاق، طواهري، عبد النور (2020)، العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

14 - عوادي، نور الهدى (2015)، العوامل المؤثرة على جودة تقارير التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

● ثانيا / المراجع الأجنبية:

1 - Francis, Jere R. (2004), «What do we know about audit quality?», The British Accounting Review, Vol.36 No.4.

تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج GAMELS

دراسة تحليلية عن مصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023) م

■ أ. شرف الدين خليل البي *

● تاريخ استلام البحث 2024/03/02م ● تاريخ قبول البحث 09 /05/ 2024م

■ **المستخلص:**

إن القطاع المصرفي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي للبلاد، ولأهمية هذا القطاع يجب تقييم أدائه المالي من وقت لآخر، لقياس الوضع المتعلق بالنقود لكل مصرف وكيفية وضع الرقابة على كفاءته الكاملة. ويهدف البحث إلى تقييم الأداء المالي وفقاً لعناصر نموذج CAMELS والتي تشمل كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة وحساسية مخاطر السوق. وتضمن البحث دراسة مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2023، وتم استخدام نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول لقياس كفاية رأس المال ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول لقياس جودة الأصول ونسبة المصروفات إلى الأرباح لقياس كفاءة الإدارة ونسبة صافي الربح إلى الدخل لقياس الربحية ونسبة النقد إلى الودائع لقياس السيولة ونسبة إيرادات الفوائد إلى مصروفاتها لقياس حساسية مخاطر السوق.

ومن أهم نتائج البحث: حصول مصرف الجمهورية على التصنيف (3) لأدائه المالي الإجمالي حسب نتائج التصنيف المركب لنموذج CAMELS خلال سنوات البحث، بالإضافة إلى ضعف إدارة أصول المصرف.

● **الكلمات المفتاحية:** تقييم الأداء – نموذج CAMELS – القطاع المصرفي

* محاضر بقسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E - mail: s.albi@uot.edu.ly

■ **Abstract:**

The banking sector has a significant impact on the country's economic growth, and due to the importance of this sector, its financial performance must be evaluated from time to time, to measure the cash situation of each bank and how to control its full efficiency. The research aims to evaluate financial performance according to the elements of the CAMELS model, which include capital adequacy, asset quality, management efficiency, profitability, liquidity, and market risk sensitivity. The research included a study of the Libyan Republic Bank during the period from 2010 to 2023, and the ratio of basic capital to total assets was used to measure capital adequacy, the ratio of investments to total assets to measure asset quality, the ratio of expenses to profits to measure management efficiency, the ratio of net profit to income to measure profitability, the ratio of cash to deposits to measure liquidity, and the ratio of interest income to expenses to measure market risk sensitivity. Among the most important results of the research is that the bank obtained the classification for its overall financial performance according to the results of the composite classification of the CAMELS model during the research years, in addition to the weakness of the bank's asset management.

● **Keywords**: Performance Evaluation - CAMELS Model - Banking sector

---

■ المقدمة:

تواجه منظمات الأعمال تحديات وصعوبات كبيرة نتيجة لأسباب مختلفة يعود بعضها إلى الظروف البيئية الداخلية والأخرى الخارجية والتي قد تؤدي إلى حدوث نوع من الأزمات تختلف في أسبابها ومستوياتها وشدة تأثرها وفقاً للظروف السائدة، الأمر الذي دفع بالكثير من هذه المنظمات إلى السعي نحو تطوير أدائها وتطبيق أساليب مستحدثة للكشف عن نقاط الضعف والقوة فيها مستهدفة إعادة تقييم المنظمة لذاتها وإطلاق القدرات الابتكارية الكامنة فيها.

وتعتبر المؤسسات المصرفية من أكثر المنظمات حساسية لهذه التغيرات بالنظر إلى قابليتها للتأثر بتقلبات الأوضاع الاقتصادية وانعكاساتها على كفاءة وفعالية أدائها (صالح، 2006، ص49).

وقد شهدت الصناعة المصرفية في وقتنا الراهن حالة من المتغيرات نتيجة التطورات الاقتصادية والمصرفية الهامة والتي فرضت تحديات تواجهها المؤسسات المالية والمصرفية أدت إلى تراجع دوره في الوساطة المالية وازدياد متطلبات الرقابة المصرفية عليها، وزيادة حدة المنافسة بينها، كل ذلك فرض واقعاً جديداً اتجهت من خلاله العديد من دول العالم إلى قبول وتبني سياسات ووسائل تسعى إلى تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الهندي، 2000، ص34).

وهناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، وكذلك لإظهار الجوانب الإيجابية في أدائها، ومن أهم هذه المعايير هو نموذج CAMELS (السيد حسن، 2016، ص 228).

■ **مشكلة البحث:**

يتأثر القطاع المصرفي الليبي بشكل مباشر بالتغيرات الهيكلية في الدولة سواء كانت تلك التغيرات داخلية أو خارجية، وبالأخص إذا ما تم التركيز على التغيرات الناتجة عن البيئة اللائحية والسياسة الاقتصادية، والذي أدت إلى تعرضه لضعف ممارسة أنشطته وكذلك عدم تفعيل العمل بالمنتجات المالية وفق القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية للعمل بالصيرفة الإسلامية ووقف التعامل بالفوائد من 2015/01/01 لجميع الجهات الاعتبارية والافراد، الأزمات المالية الناتجة عن الأوضاع الأمنية والسياسية الاستثنائية بعد 2011 ميلادية.

وتجدر الإشارة إلى أن المصارف التجارية الليبية تعتمد في تحليل أوضاعها على مؤشرات الـ CAMELS وذلك للتأكد من مدى التزامها بالأنظمة والتعليمات الصادرة مصرف ليبيا المركزي والمتمثلة في الالتزام بالقوانين والتشريعات السارية، والتأكد من السلامة المالية ومن كفاءة الإدارة، والامتثال لمعايير الحوكمة والشفافية ومدى كفاية أنظمة الضبط والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وتكامل الرقابة المكتبية والميدانية.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في محاولة استخدام نموذج CAMELS ومؤشراته المختلفة لتقييم أداء مصرف الجمهورية الليبي وتحديد أهم المشكلات التي تواجهه لدراسة مدى تأثير تلك التغيرات في البيئة المحيطة على أداء المصرف من خلال التساؤلات التالية:

- هل يواجه مصرف الجمهورية الليبي ضعف في كفاءة رأس المال لديه؟
- هل يواجه مصرف الجمهورية الليبي ضعف في جودة الأصول التي يمتلكها؟
- هل يواجه مصرف الجمهورية الليبي ضعف في مؤشرات الربحية؟
- هل يواجه مصرف الجمهورية الليبي ضعف في مؤشرات السيولة لديه؟
- هل يواجه مصرف الجمهورية الليبي ضعف في كفاءة الإدارة الخاصة به؟

■ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تطبيق مكونات عناصر نموذج التقييم CAMELS على مصرف الجمهورية بغرض الوقوف على الوضع المالي له ورؤية مدى قدرة هذا النموذج على إعطاء صورة دقيقة وشاملة عن أدائه، وبالتالي تطوير نموذج داعم لعمليات تقييم الأداء بما يزيد من كفاءة وفعالية العمل المصرفي.

■ أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من خلال تقديم نموذج CAMELS كأحد الأدوات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات المصرفية بدلاً من الاعتماد على عدة أنظمة أو أدوات والتي من الممكن أن تعطي نتائج غير دقيقة أو نتائج متضاربة فيما بينها حول سلامة المركز المالي لهذه المؤسسات، وذلك باعتبار أن نموذج التقييم CAMELS يُعد واحداً من أهم الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء والذي يشكل نظاماً رئيسياً داعماً لعمليات تقييم الأداء المطبقة من قبل السلطات الإدارية لدى المصارف، وبالتالي يقدم البحث نموذجاً يُمكن تطبيق نظام تقييم جيد للوقوف على كفاءة هذه المصارف.

■ **فرضية البحث**

في ضوء ما سبق من عرض لمشكلة وأهمية البحث يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للبحث كما يلي:

تطبيق نموذج CAMELS (كفاية رأس المال - جودة الأصول – الربحية – السيولة - كفاءة الإدارة) في تقييم مصرف الجمهورية يؤدي إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف بالنسبة لأدائه المالي.

■ **متغيرات الدراسة:**

تم اعتماد متغيرات الدراسة كالآتي:

- **المتغير التابع:** الأداء المالي.
- **المتغيرات المستقلة:** كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الأرباح، جودة السيولة، حساسية مخاطر السوق.

نموذج الدراسة

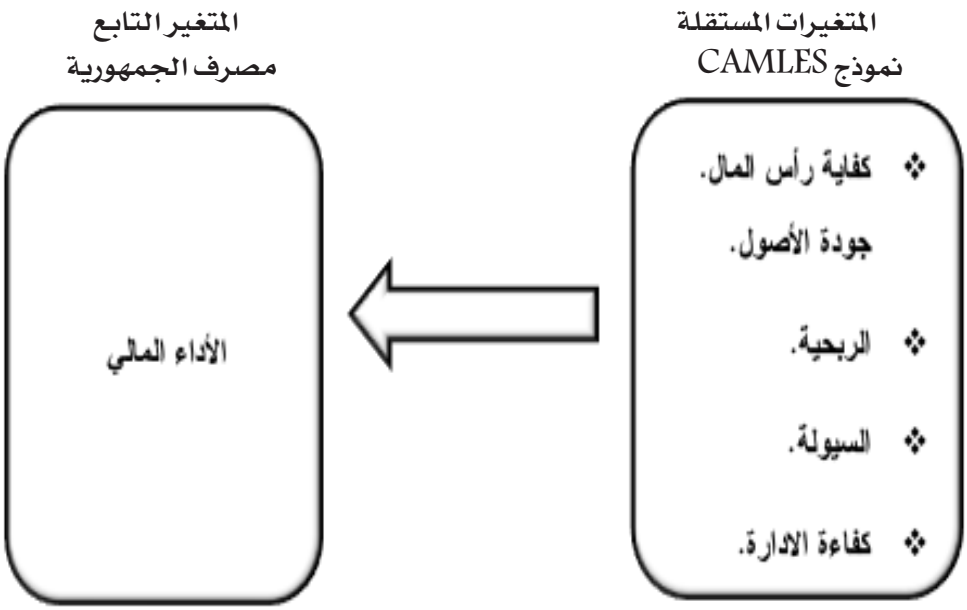

■ **منهجية البحث**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بعرض الدراسات والأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث، والتحليل الكمي من خلال تجميع وتحليل البيانات المالية المنشورة لمصرف الجمهورية، وتطبيق نموذج التقييم CAMELS من خلال احتساب المؤشرات والنسب المتعلقة بكل عنصر من عناصر النموذج ودرجات التصنيف المتعلقة بها وتفسير هذه النسب بهدف معرفة درجة التصنيف لمصرف الجمهورية وفقاً لهذا النموذج والوقوف بالتالي على مستوى أدائه.

■ **الدراسات السابقة**

● **دراسة (العبد،2016) بعنوان « محددات ربحية البنوك باستخدام نموذج CAMELS بالتطبيق على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي "**:

هدفت إلى استخدام نموذج CAMEL لتقييم وترتيب أداء البنوك السعودية وتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين أداء تلك البنوك من عدمه، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير أبعاد نموذج CAMEL على ربحية البنوك، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل، حيث أجريت الدراسة على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي وعددها 12بنكاً، وذلك خلال الفترة (2009 - 2014)، وقد توصلت الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين أداء البنوك السعودية وفقاً لأبعاد نموذج CAMEL، بالإضافة إلى أن كلا من جودة الأصول وكفاءة الإدارة يلعبان دوراً جوهريا في تفسير ربحية البنوك، بينما لم يكن لكفاية رأس المال والسيولة تأثير قوي وواضح على الربحية، وقد أوصت الدراسة بتصميم قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات قياس الأبعاد المختلفة لنموذج CAMEL بحيث يمكن اختبار فاعليتها في ظل بيئات بنكية مختلفة ومن ثم تطويرها تدريجياً لتتناسب مع بيئات عمل البنوك، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن أساليب قياس مكونات نموذج CAMEL نظراً لتعدد المقاييس واختلافها.

● **دراسة (مطاوع، وآخرون، 2018) بعنوان: " تقييم أداء البنوك وفق نظام تصنيف CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية "**

هدفت إلى تقييم ومقارنة أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية اليمنية وفق متغيرات نموذج CAMELS، أجريت الدراسة على عينة مكونة من 6 بنوك (3) بنوك إسلامية و3 بنوك تقليدية وذلك خلال الفترة (2008 - 2014)، وتوصلت الدراسة إلى أن أداء البنوك التقليدية وفق متغيرات CAMELS كانت أفضل من أداء البنوك الإسلامية اليمنية بشكل إجمالي، وان هناك فروقا معنوية لصالح البنوك التقليدية من حيث كفاية رأس المالي والإدارة والربحية والسيولة، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث جودة الأصول، كما تبين من نتائج التصنيف أن البنوك الإسلامية حصلت على متوسط درجة تصنيف (2.86) وهذا يدل على أداء مقبول يشتمل على نقاط القوة والضعف، بينما حصلت البنوك التقليدية على متوسط درجة تصنيف (2.31) وهذا التصنيف يدل على أداء مرضي وسليم نسبياً مع وجود بعض السلبيات التي تتطلب معالجتها.

● **دراسة (shaddady & moore، 2019) بعنوان:**

«Investigation of the effects of financial regulation and supervision on bank stability: The application of CAMELS - DEA to quantile regressions»

هدفت إلى دراسة الآثار المتعددة للتنظيم المالي والرقابة المالية على استقرار البنوك، وذلك من خلال البيانات الخاصة البنوك عبر 47 دولة، وذلك خلال الفترة (2000 - 2016) حيث تشمل العينة البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية والشركات القابضة، حيث إن المتغير المستقل هو الرقابة المالية والمتغير التابع هو استقرار البنك، توصلت الدراسة إلى أن معظم الدراسات الخاصة بدراسة سلوك البنك اعتمدت على القروض المتعثرة وعائد الأسهم أو نسب رأس المال، على الرغم من وجود شكوك حول قدرة هذه المؤشرات على التقاط المخاطر الخاصة بالبنك أو معرفة مدى استقراره، على الرغم

أيضاً من وجود مؤشرات CAMELS التي تتمتع بقدرة كبيرة على تقييم سلامة البنوك من خلال مؤشراته الستة، كما تؤكد النتائج على أهمية كفاية رأس المال لاستقرار البنك، في حين يبدو أن تقييد النشاط المالي غير التقليدي يهدد استقرار البنوك بسبب انخفاض درجات التنويع.

- **دراسة (أحمد، وآخرون،2019) بعنوان: « أثر تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي على الأداء المالي للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية»:**

قد تناولت الدراسة أثر تطبيق نموذج CAMELS على الأداء المالي للبنوك المصرية، كما هدفت الدراسة إلى تحليل البيانات السنوية للبنوك المصرية لتحديد الأهمية النسبية لأهم مؤشرات CAMELS على الأداء المالي للبنوك المصرية، وتم تطبيق الدراسة على 9 بنوك خلال الفترة (2010 - 2015)، وتوصلت الدراسة إلى أن تقييم أداء البنوك باستخدام CAMELS كان جيداً لما يتميز به من عناصر مالية وفنية وادارية يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للبنك، كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار المتعدد لجميع البنوك عينة الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية بين تقييم الأداء المالي للبنوك المصرية مقاساً بمؤشرات CAMELS، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام إدارات البنوك المصرية بتبني برامج لتطوير وتحسين مستوى الأداء المالي بها وخاصة مع زيادة المنافسة في السوق وظهور جودة الخدمات كميزة تنافسية، كما أوصت الدراسة بمتابعة التحليل المالي للبنوك وخاصة باستخدام النظم والنماذج المتخصصة مثل نموذج CAMELS والاستفادة من خبرات الدول والبنوك العالمية في هذا المجال.

4.7.1 دراسة (تواتي، 2021) بعنون" تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة»:

قد تناولت من خلال دراسة بعنوان «تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معايير التقييم الدولية»، تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معيار CAMELS الدولي والمعتمد بنظام التقييم المصرفي الأمريكي ومدى ملائمة هذا المعيار

للبيئة المصرفية الليبية.، تمحورت إشكالية البحث حول مؤشرات تقييم الأداء وفق نموذج CAMAL ومدى قدرتها على تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، واعتمد البحث على تحليل بعض بنود القوائم المالية المستخدمة في مؤشرات المعيار ومقارنتها بنسب المعيار لتحديد النتائج، وقد تمثلت عينة الدراسة في مصرف المتحد للتجارة والاستثمار، ومصرف الواحة خلال الفترة (2014– 2017). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم ملائمة تطبيق كامل مكونات المؤشر في المصارف التجارية الليبية الخاصة بسبب تعذر تقييم عنصر حساسية السوق لعدم توفر البيانات المطلوبة، وبالتالي تم تطبيق الصيغة الثانية للمؤشر وهو معيار CAMEL إلا إن مؤشرات معيارCAMELS أسهمت في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، فيما يخص باقي مكونات النموذج.

● **دراسة** (Gebregiorgies، 2021) **بعنوان**

" "Financial Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Ethiopia"":

ركزت على مجال تحليل الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام منهج CAMEL في الصناعة المصرفية الإثيوبية. أجريت الدراسة على ستة بنوك تجارية إثيوبية خاصة كبرى خلال الفترة 2010 - 2014 من خلال جمع البيانات من تقاريرها السنوية من عام 2010 إلى 2014 وومن ثم تم تصنيف الأداء المالي العام للبنوك المعنية بناءً على نموذج CAMEL وتهدف هذه الدراسة أيضًا إلى دراسة العلاقة المتبادلة بين هذه البنوك نسب CAMEL مع الربحية والتأسيس المتأخر والمبكر للبنوك.. استخدمت الدراسة المنهج الكمي من الأساليب الثلاثة لإجراء البحوث التجارية والاجتماعية. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن UNB وNIB وBOA احتلوا المراكز من الأول إلى الثالث بناءً على الأداء العام لنموذج CAMEL. وقد احتل بنك الاستثمار القومي المركز الأول في مؤشر نسبة كفاية رأس المال، في حين حصل بنك دبي الإسلامي على المركز الأدنى. وبموجب معايير جودة الأصول، احتل بنك الاتحاد الوطني المرتبة الأولى بينما احتل بنك AIB المرتبة الأدنى.

وفي إطار معلمة كفاءة الإدارة، تم الحصول على المرتبة الأولى من قبل AIB & BOA بشكل مشترك، وحصلت WEB على المرتبة الأدنى. من حيث معايير جودة الكسب، حصلت NIB على المرتبة الأولى وحصلت BOA على المرتبة الثانية وحصلت WEB على المرتبة الثالثة. وحصل DAB على المركز الأخير. في ظل معلمة السيولة، احتل بنك الاستثمار القومي المركز الأول واحتفظ بنك DAB بالأدنى.

- من خلال استقراء الدراسات السابقة يمكن استخلاص التالي:

أظهرت الدراسات السابقة أهمية الاعتماد على نموذج CAMELS في تقييم الأداء المصرفي، وإمكانية توظيف النموذج في مجال تقييم الأداء في الأجل القصير، بينما لم تتناول توظيف النموذج في مجال تقييم الأداء في الأجل الطويل (الأداء الاستراتيجي)، بالإضافة إلى ما تواجهه من معوقات الخاصة بتطبيق النموذج في مجال تقييم الأداء ومنها عدم القدرة على حساب بعض مؤشرات النموذج لقصور في الإفصاح.

وبالتالي فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة اختبار فاعلية تطبيق النموذج في بيئة مختلفة وعلى مدى طويل نسبياً وإلى ما تتعرض المؤسسات المالية من أزمات استثنائية تقيد النشاط المصرفي وما هي المؤشرات التي من الممكن تطويرها بما يفعل استخدام النموذج وينعكس بالأثر الإيجابي على أداء المصارف.

■ الإطار النظري للدراسة:

● مفهوم وأهمية تقييم الأداء:

تعتبر عملية قياس وتقييم الأداء من أهم العمليات التي تعتمد عليها منشآت الأعمال لتحقيق أهدافها واستراتيجياتها، حيث يساعد قياس وتقييم الأداء على كشف عن سلامة أداء مختلف الأنشطة والوظائف في المنشأة، وبالتالي الكشف عن الأداء المنخفض ومحاولة تحسينه للوصول إلى تطوير الأداء الكلي للمنشأة، وبهذا يمكن القول إن أهمية قياس وتقييم أداء المنشأة تكمن في الكشف عن الجوانب التي تحتاج إلى تطوير بهدف تحقيق

التحسين المستمر في أداءها (شهيد، 2007،ص23)، وتساهم عملية تقييم الأداء في عملية اكتشاف وتحسين الأنشطة التي تؤثر على مؤشرات الربحية لمنشآت الأعمال وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات المرتبطة بأداء المنشأة في الماضي والمستقبل بهدف تقييم مدى تحقيق المنشأة لأهدافها المحددة في الوقت الحاضر(اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون،2004،ص137)، كما تمثل عملية تقييم الأداء أحد أهم أنشطة الرقابة الإدارية لمنشآت الأعمال، حيث يستخدم للرقابة علـــى الأداء للتحقق مما إذا كان قد تم تخصيص الموارد بكفاءة أم لا، وتعديل هذا الأداء في المدى القصير وفي المدى الطويل (Wua، H 2009.p36)، ويتمثل الهدف الرئيسي لنظام قياس وتقييم الأداء في تحديد وتحسين ورقابة أداء الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يتم تحقيقها عن طريق الأهداف الفرعية التالية (زغلول، 2003، ص342):

أ. توفير المعلومات التي يمكن بواسطتها التأثير على طريقة الأداء، وهذه المعلومات يتم استيفاؤها من خلال مجموعة من مقاييس الأداء.

ب. توفير حافز يبعث على تحسين مستوى الأداء.

ج. دعم عمليات اتخاذ القرار.

د. إعداد تقارير الأداء التي تتضمن المعلومات اللازمة لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة.

هـ. توجيه الإدارة نحو مواطن التحسن التي تحقق القدرة التنافسية من خلال احتواء عملية التقييم وتضمنها مؤشرات تكشف عن أداء المنافسين.

و. تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنشآت الأعمال.

● **أهمية تقييم الأداء:**

تكمن أهمية تقييم الأداء في البنوك خاصةً عند تطبيقها في القطاعين العام والخاص،

كونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص بالبنك، ويساند الإدارة في تحقيق أهدافها، حيث تمثل عملية تقييم الأداء كأحد المقومات الرئيسية للعملية الرقابية، تستند على مقارنة الأداء الفعلي والكلي لكل نشاط من الأنشطة، ويمثل تقييم الأداء أحد العمليات الإدارية المهمة كونها حصيلة الأعمال وهو ما يجعله متأثراً بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجه، وتبرز أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية(كراجة وآخرون، 2000، ص26):

أ. يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح البنك من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق عملية.

ب. تساعد المؤسسات المالية على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.

ج. مساعدة رؤساء المصالح على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف، من خلال توجيه نشاطاتها التي تخضع للقياس والحكم.

د. تقييم الأداء يقوم بالتأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وما يصاحبها من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو زيادة القيمة الحالية والمحافظة على سيولتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار (المحسن،2003، ص360).

هـ. تقييم الأداء يساعد على اختيار العمل من خلال التعرف على مستواهم العلمي والفني ومدى اندماجهم في العمل، كذلك يساعد الحكم على مدى نجاح سياسات الاختيار والتعيين أو فشلها في توفير الموارد البشرية الملائمة للعمل (بلوط،2003، ص360).

- **نشأة وتطور معيار CAMELS:**

لقد اختلفت آراء الكتاب والاقتصاديين حول نشأة وتطور معيار CAMELS، وتعد الولايات

المتحدة الأمريكية من أوائل مستخدمي هذا المعيار وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أزيد من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب انتشار مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرفا (بن عمر، وآخرون، 2017، ص33).

وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا النموذج في كشف أوجه الخلل في عمل المصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذا النموذج على تحديد درجة المخاطرة قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار (أسعد،2018،ص132).

3.2 تعريف نموذج CAMELS:

أ. يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استناداً على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق (ثابت،2001، ص15).

ب. تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحلل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (مصطفى،2005،ص88).

ج. يعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني (كراجة وآخرون، 2000، ص28).

● **أهم مؤشرات نموذج CAMELS**

يعتمد النموذج على مجموعة من المؤشرات وفقا لما يلي: (بن عمر، وآخرون، 2017، ص34):

1. **كفاية رأس المال** Capital adequacy: تحدد كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال: (نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر – التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال).

2. **مؤشرات جودة الأصول** Asset Quality: بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييرها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول.

3. **مؤشرات سلامة الإدارة** Management: سلامة الإدارة مهمة جداً في أداء المؤسسات المالية، إلا إن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى المؤسسة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات، وهناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها (الكوي، 2007، ص43) (معدلات الإنفاق – نسبة الإيرادات لكل موظف – التوسع في أعداد المؤسسات المالية).

4. **مؤشرات الإيرادات والربحية** earnings: إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين إن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، وهناك عدة نسب يمكن تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق، المؤشرات الهيكلية).

5. **مؤشرات السيولة** Liquidity: في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات المالية بسبب سوء إدارة السيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية (المحمود وآخرون، 1994، ص78):

أ. التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك.

ب. نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية - نسبة الودائع إلى القروض.

ت. هيكل استحقاق الأصول والخصوم - سيولة السوق الثانوية.

■ **درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية** sensitivity to market risk: هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا إن هناك مقياسا إحصائيا موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة (شحادة وآخرون، 1991، ص76).

■ الإطار التطبيقي للدراسة

● الدراسة التطبيقية:

- نبذة عن مصرف الجمهورية:

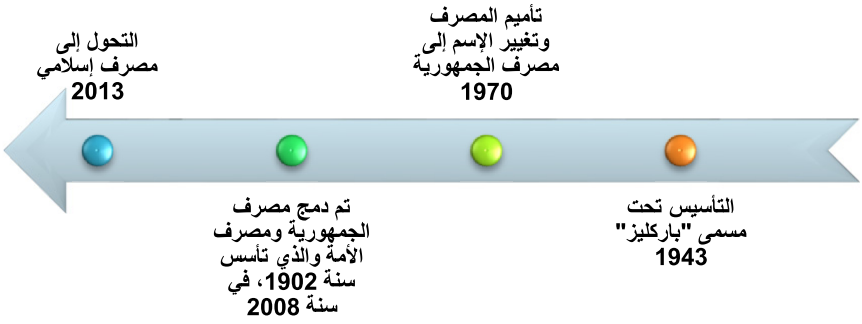

- الخدمات التي يقدمها مصرف الجمهورية:

- أسلوب جمع وتحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على البيانات المالية لمصرف الجمهورية المعروضة من خلال القوائم المالية (قائمتي المركز المالي والدخل) عن الفترة الزمنية مدة الدراسة

2011 وحتى 2023، كما اعتمدت الدراسة على تحليل مؤشرات نموذج معيار CAMELS لتقييم أداء مصرف الجمهورية.

- متطلبات معيار تقييم أداء البنوك حسب معيار CAMELS:

طور هذا المعيار حيث أدخلت عليه بعض التعديلات ليصبح أكثر كفاءة في خدمة الدور الرقابي للبنوك، بإيجاد نموذج يمكن من تقييم وتصنيف داخلي لها، وقياس مستوى كفاءة الأداء بدلا من الاعتماد على الربحية كمعيار لقياس الأداء، حيث تصنف البنوك حسب العناصر الستة الرئيسية السابقة، هذه المكونات موزعة سلمياً من (1 - 5) يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء)، وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء)، وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة في الجدول التالي (ganter capelle ص78 ،2004):

جدول رقم (1) تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS

النسبة الإجمالية	درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1.4 - 1	1 - قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2.4 - 1.5	2 - مرضي	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3.4 – 2.5	3 - معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4.4 – 3.5	4 – هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 – 4.5	5 – غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة – إشراف

تقييم أداء مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 - 2023 حسب نموذج CAMELS

قام الباحث بحساب المؤشرات الستة حسب نموذج CAMELS لمصرف الجمهورية الليبي خلال الفترة من 2011 حتى 2023، وعلى هذا الأساس يتم تقييمه ومعرفة

تصنيفه حسب متطلبات معيار تقييم أداء البنوك، وعليه يمكن تحديدها وتحليلها والحكم على الأداء الكلي للبنك وفق الآتي:

- **ملاءة رأس المال:**

بالنظر إلى البيانات التالية؛ وحرصا على إيضاح وضعية هذا المؤشر بما يُناسب والبيانات المتاحة؛ قمنا باحتساب نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول، ففي الوقت الذي تأخذ فيه النسب الحديثة بمدخلات أشمل، نجد أن رأس المال الأساسي يُركز على عنصري (رأس المال المدفوع، الاحتياطات) فقط، إضافة إلى أن عملية الاحتساب تتم فيه بأخذ متوسط الأصول المسجلة في قائمة المركز المالي نيابة عن إجمالي الأصول، وذلك لتجنب أي انحراف في مبلغ اجمالي الأصول قد يحصل عند استخدام القيمة الرقمية المعبرة عن الأصول في نهاية العام.

جدول (2) نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

السنة	ملاءة رأس المال	التصنيف
2011	٪ 3.29	3
2012	٪ 3.19	3
2013	٪ 3.42	3
2014	٪ 2.98	4
2015	٪ 2.73	4
2016	٪ 2.55	4
2017	٪ 2.56	4
2018	٪ 2.53	4
2019	٪ 2.54	4

السنة	ملاءة رأس المال	التصنيف
2020	٪ 2,51	4
2021	٪ 2,35	4
2022	٪ 2,18	4
2023	٪ 2,08	4
المتوسط خلال الفترة	٪ 2,69	4

وما يمكن ملاحظته هنا هو توافق النسب المالية الخاصة برأس المال الأساسي في ارتفاعها وانخفاضها، حيث سجل مصرف الجمهورية أعلى ارتفاع له خلال عام 2013 محققا نسبة (٪ 3,42)، كذلك أعلى انخفاض تحقق خلال عام 2023 بنسبة تبلغ (٪ 2,08)، وفي السنوات التي تليها نلحظ التدرج في انخفاض هذه النسبة كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

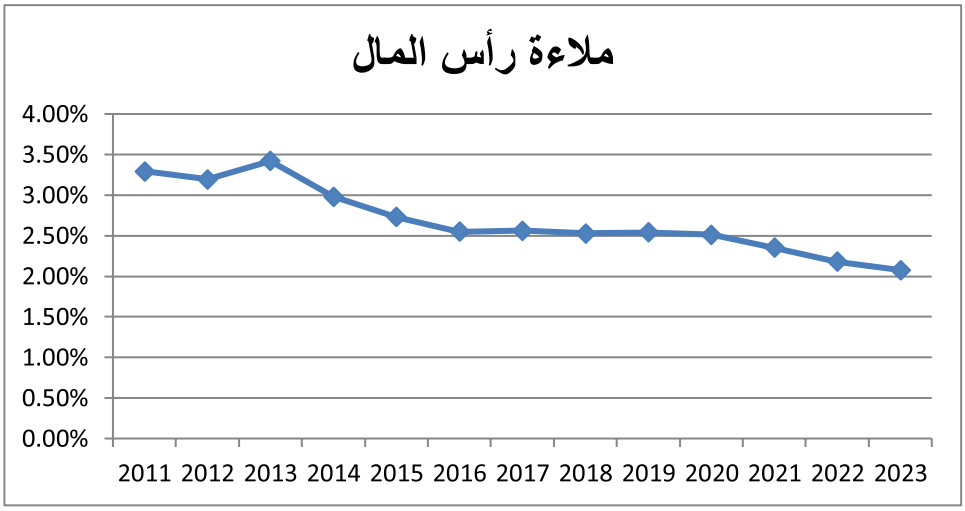

شكل (1) نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

وللحكم على مدى ملاءة رأس المال وفقا لتصنيف CAMELS، يمكننا النظر إلى الجدول التالي:

جدول (3) نسبة رأس المال الأساسي وفقا لتصنيف نموذج CAMELS

نسبة رأس المال الأساسي	درجة التصنيف	نوع التصنيف
5 ٪ فأكثر	1	رأس المال جيد
4 ٪ فأكثر	2	رأس المال ملائم
أقل من 4 ٪	3	رأس المال ضعيف
أقل من 3 ٪	4	رأس المال ضعيف جدا

من خلال ما سبق؛ يتضح لنا أن ملاءة رأس المال لمصرف الجمهورية ضعيفة جدا، وذلك بحكم النسبة المالية المستخرجة أقل من (3 ٪) باستثناء أعوام (2011، 2012، 2013) حيث كانت النسبة أقل من (4 ٪)، والتي تعبر عن ضعف رأس المال وإن كان بصورة أقل من السابقة.

ومن النظر إلى الدراسات السابقة تشير إلى بعض الأسباب التي تؤدي إلى زيادة هذه النسبة، وغالبا ما تكون الزيادة الحقيقية في قيمة رأس المال الأساسي هي المسبب في ارتفاع قيمتها وبالنظر إلى قوائم مصرف الجمهورية فإننا نلاحظ أن هناك زيادة في قيمة رأس المال الأساسي خلال عام 2013، حيث إن مصرف الجمهورية زاد في قيمة رأس المال الأساسي بقيمة (48،200،000) دينار بعد أن كان (1،068،950،000) دينار ليصبح إجمالي رأس المال (1،117،150،000)، وهذه الزيادة تجلت في رفع قيمة الاحتياطات.

وفي هذا الإطار، لا يمكن الوقوف على سبب محدد خصوصا وأن عملية تحليل هذا المؤشر قد تمت بناء على نسبة تقليدية توضح مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المالية الممثلة في مخاطر الائتمان وسعر الصرف وتقلب أسعار الفائدة، في الوقت الذي تفتقد فيه المدخلات المالية التي يمكن بواسطتها حساب هذه القدرة وفقاً لتصنيف بازل، والذي يكشف بشكل أكبر وضعية المصرف، خصوصا وإن احتساب المخاطر المالية لا يقف عند البنود الداخلة في الميزانية، بل يشمل أيضا بنود خارج الميزانية من بنود تؤخذ في حسبان التصنيفات المعمول بها في بازل.

- **جودة الأصول:**

تحظى جودة الأصول بأهمية بالغة مقارنة بالمؤشرات الأخرى، ويكمن ذلك في انعكاس تصنيفاتها على مؤشرات التقييم المالية الممثلة بالربحية والسيولة والنمو إضافة إلى ملاءة رأس المال المصرفية، حيث إنها كلما كانت في المستوى المطلوب؛ كلما انعكس ذلك بالإيجاب على باقي المؤشرات، ويرتكز هذا المؤشر على نستبين متعارف عليهما في عملية القياس، الأولى تتمثل في نسبة التصنيف المرجح والثانية ممثلة بنسبة إجمالي التصنيف، وكلاهما نسب كافية ومعبرة عن إدارة الائتمان والأصول بالمصرف، إلى جانب قدرتهما على إيضاح حجم الخسائر التي تصيب بند القروض، ومدى قدرة المصرف على اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية فيما يخصها.

فكلما قلت نسبة التصنيف المرجح كلما كانت المخاطر الائتمانية أقل، بالتالي إدارة الائتمان المصرفية جيدة وانعكاس مباشر على عنصري الربحية والسيولة، إضافة إلى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة والعسر المالي الذي قد يعترض المصرف في هذه الجزئية.

جدول (4) نسبة التصنيف المرجح لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

السنة	جودة الأصول	التصنيف
2011	٪ 19.29	3
2012	٪ 19.39	3
2013	٪ 21.96	3
2014	٪ 19.07	3
2015	٪ 19.27	3
2016	٪ 16.81	3
2017	٪ 20.09	3
2018	٪ 20.11	3
2019	٪ 20.05	3
2020	٪ 20.65	3
2021	٪ 21.08	3
2022	٪ 20.41	3
2023	٪ 20.51	3
المتوسط خلال الفترة	٪ 19.90	3

يجب الإشارة إلى التصنيفات المعتمدة لمؤشر جودة الأصول في نموذج CAMELS:

جدول (5) نسبة التصنيف المرجح وفقا لتصنيف نموذج CAMELS

نسبة التصنيف	درجة التصنيف	نوع التصنيف
أقل من 5 ٪	1	قوية
5 ٪ - 15 ٪	2	مرضية
15 ٪ - 35 ٪	3	جيدة بعض الشيء
35 - ٪ 60 ٪	4	حدية
60 ٪ فأكثر	5	غير مرضية

بناء على الجداول السابقة، نجد أن نسبة التصنيف المرجح لبيانات مصرف الجمهورية تتحقق عند (جيدة بعض الشيء) والتي تتراوح بين (15 ٪ - 35 ٪) أي أن إدارة الأصول تعتبر جيدة وفقا للتصنيف المنصوص عليه.

وبذلك يتضح أن وضع مصرف الجمهورية في إطار نسبة التصنيف سليم، غير أن المصارف العامة عادة ما تقرض المؤسسات الحكومية بشكل متساهل، وهذا لا يعني سوء الإدارة الائتمانية لدى مصرف الجمهورية بالقدر الذي ساهمت فيه الظروف الاقتصادية في ليبيا إلى ضعف مسألة تحصيل القروض والقيم المالية من تلك المؤسسات التي يحيطها التوتر وعدم الاستقرار، ويوضح الشكل التالي نسبة التصنيف المرجح لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

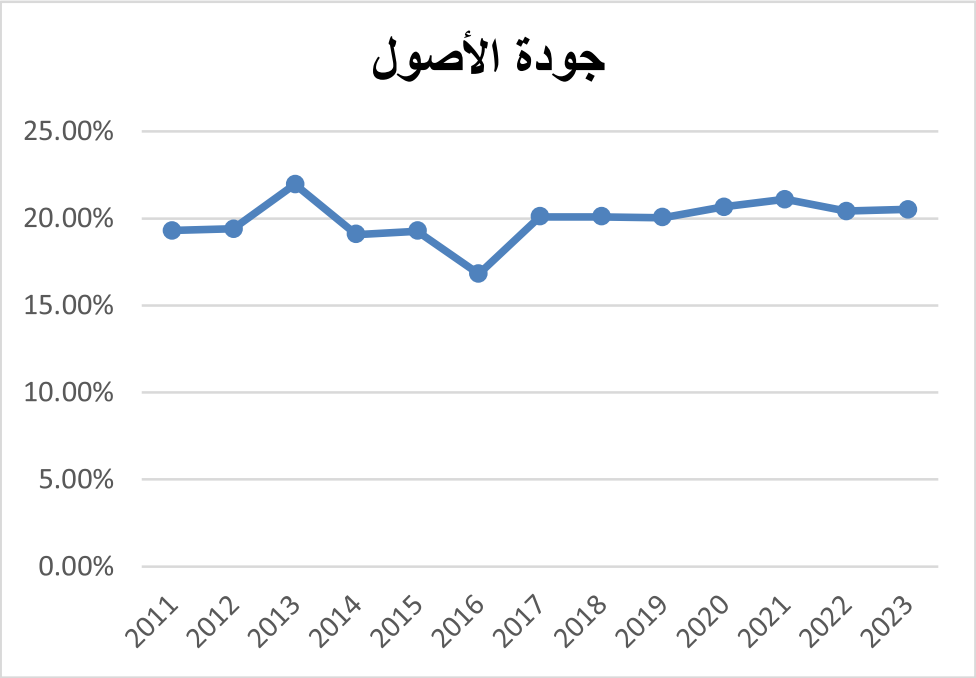

شكل(2)نسبة التصنيف المرجح لمصرف الجمهورية خلال الفترة(2011-2023)

7.1.3 كفاءة الإدارة:

من الصعب تحديد الأداء السليم لإدارة المصرف، فهي ليست عاملا كميا، بل هي عامل نوعي، ومع ذلك لتحديد مدى كفاءة الإدارة تم احتسابها من خلال نسبة إجمالي المصاريف على إجمالي الأرباح، فكلما قلت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الإدارة وتمتعها بقدرة إدارية جيدة في التعامل مع عمليات مصرفية، وكلما زادت كان مؤشر لديها من أجل التدارك السريع لوضعها قبل أن يتدهور، والجدول التالي يوضح نسب كفاءة الإدارة خلال الفترة (2011 - 2023) لمصرف الجمهورية.

جدول (6) نسبة كفاءة الإدارة لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

السنة	كفاءة الإدارة	التصنيف
2011	٪ 38.76	4
2012	٪ 45.50	4
2013	٪ 71.23	5
2014	٪ 53.35	5
2015	٪ 47.94	5
2016	٪ 59.22	5
2017	٪ 43.11	5
2018	٪ 53.76	5
2019	٪ 54.37	5
2020	٪ 54.99	5
2021	٪ 11.71	1
2022	٪ 40.26	4
2023	٪ 38.88	4
المتوسط خلال الفترة	٪ 47.61	5

جدول (7) نسبة التصنيف المرجح وفقا لتصنيف نموذج CAMELS

نسبة التصنيف	درجة التصنيف	نوع التصنيف
أقل من 25 ٪	1	قوية
من 26 ٪ - 30 ٪	2	جيدة
31 ٪ - 38 ٪	3	مقبولة
39 ٪ - 45 ٪	4	ضعيفة
أكبر من 46 ٪	5	حرجة

من الجدول (6) يتضح أن نسبة التصنيف المرجح لمؤشر جودة الإدارة بمصرف الجمهورية تراوحت بين (11.71 ٪ ، 71.23 ٪)، وبمقارنتها بنسب المعيار الموضحة بالجدول (7) نجد أن تصنيف المصرف بناء على النسب خلال فترة الدراسة حرجة حيث كان التصنيف (5)، باستثناء أعوام (2011، 2012، 2022، 2023) فكان التصنيف خلالها هو (4) أي ضعيف، بينما كانت النسبة في عام 2021 (11.71 ٪) فكان التصنيف قويا حيث كانت درجة التصنيف هي (1) أفضل درجة له. ويتضح من الشكل التالي انخفاض وارتفاع النسب كما في الجداول السابقة.

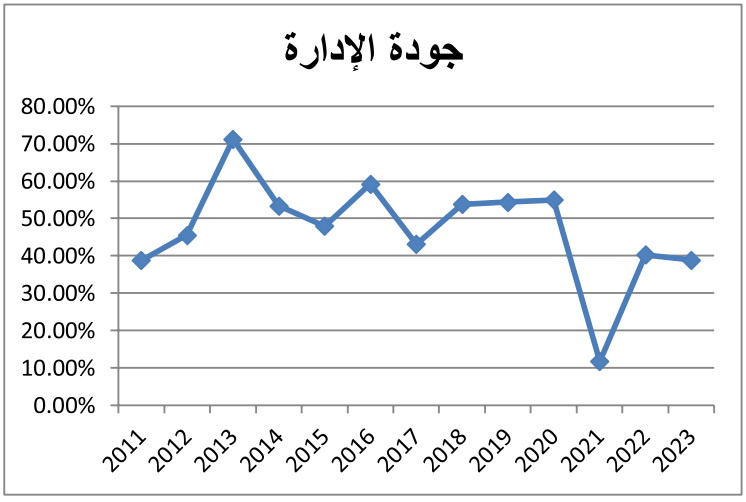

شكل (3) نسبة كفاءة الإدارة لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

- **الربحية:**

تركز الربحية على اثنين من النسب المالية المتعارف عليها في عملية التقييم، يتمثلان في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، إضافة إلى نسب مالية أخرى تحدد وضع الربحية من خلال تقييم العوائد في إطار المبيعات كصافي الربح ومجمل الربح، غير أننا هنا نركز على التقييم وفقا لمستوى الأصول، والتركيز يجب ألا يقف عند ذلك، بل يجب أن يشمل التعرف على تركيبة المكاسب المادية ونوعية المخاطر المحيطة بها، حيث إن التعرف على الربحية مهم لكن الأهم هو فهم مصدرها وما أن كان من نشاطات مصرفية عادية أو احتكارية غير تقليدية.

جدول (8) معدل العائد على الأصول لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

السنة	الربحية	التصنيف
2011	٪ 1.21	1
2012	٪ 1.08	1
2013	٪ 1.03	1
2014	٪ 1.05	1
2015	٪ 0.55	3
2016	٪ 0.55	3
2017	٪ 0.42	3
2018	٪ 0.26	3
2019	٪ 0.07	4

السنة	الربحية	التصنيف
2020	٪ 0.11	4
2021	٪ 0.21	4
2022	٪ 0.14	4
2023	٪ 0.26	4
المتوسط خلال الفترة	٪ 0.53	3

جدول (9) معدل العائد على الأصول وفقا لتصنيف نموذج CAMELS

درجة التصنيف	معدل العائد على الأصول
1	ROA > 1.5 %
2	0.75 % < ROA < 1.5 %
3	0.4 % < ROA <0.75 %
4	0 < ROA <0.4
5	ROA < 0

وبالنظر إلى النسبة المالية المتبعة لمصرف الجمهورية والممثلة بمعدل العائد على الأصول فإننا نلحظ أن متوسط هذا المعدل لدى مصرف الجمهورية (0.53 ٪)، بما معناه قدرة أصول هذا المصرف على توليد العوائد من الأصول.

وتعبيرا عن حالة المصرف من منظور CAMELS وبالنظر إلى الجدول (8) يمكن القول بأن مصرف الجمهورية حظي بدرجة تصنيف (3)، وهذا يعبر عن انخفاض في أداء أرباح

المؤسسة المصرفية، وعلى الأغلب فإن الأسباب يمكن أن نرجعها للسياسة المصرفية التي يتبعها المصرف إداريا في أصوله، فيقتضي الأمر القيام بإجراءات تصحح مسار الربحية لكي لا يتأثر رأس مال المصرف.

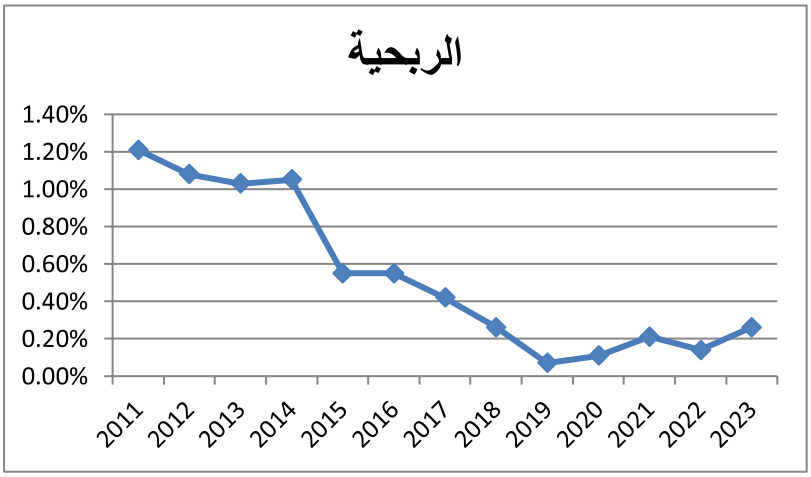

شكل (4) معدل العائد على الاصول لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

- السيولة:

بالنظر إلى ترابط ما سبق من مؤشرات مع بعضها البعض، نجد أن السيولة لا تتداخل بشكل (كبير) مع مؤشر الملاءة المالية وجودة الأصول كذلك ربحية المؤسسة المصرفية، لكنه يحظى بأهمية بالغة خصوصاً من ناحية التعامل مع المودعين، لكن يظل التداخل موجوداً حتى وإن كان بشكل أقل، بحكم أن الاحتفاظ بالسيولة الكافية له انعكاس على التزامات المصرف وأرباحه بشكل إيجابي، إضافة إلى أن ذلك يقلل من المخاطر التي تقيسها المؤشرات السابقة.

وفي ذلك تؤثر نسبة السيولة القانونية المفروضة من قبل المصرف المركزي، والتي بناء على حدودها يتوجب على المصارف العامة والخاصة الالتزام بها، ووفقا للقانون رقم 1

لعام 2005 نجد أن النسبة المنصوص عليها تكمن في 25 ٪ كأصول سائلة من إجمالي الأصول السائلة الموجودة في المصرف، واستناداً إلى تقرير مصرف ليبيا المركزي؛ فإن معظم المصارف الليبية ملتزمة وتحظى بالسيولة، ويشار إلى أن معظمها موظفة لدى المصرف المركزي.

ولتقييم أداء المصرف فإننا نلجأ إلى (نسبة السيولة)، وذلك في الوقت الذي تتعدد فيه نسب السيولة المعمول بها في إطار التقييم (نسبة السيولة العامة، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، نسبة القروض السائلة إلى الودائع)، وعادة ما يتم الارتكاز على الأخيرة بحكم أنها تحتوي على أهم عنصرين مؤثرين في سيولة المصرف متمثلان بالقروض والودائع، ويتضح من الجدول التالي نسبة السيولة لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023).

جدول (10) نسبة السيولة للمصرف خلال الفترة (2011 - 2023)

السنة	السيولة	التصنيف
2011	٪ 106	1
2012	٪ 106	1
2013	٪ 107	1
2014	٪ 105	1
2015	٪ 106	1
2016	٪ 106	1
2017	٪ 106	1

السنة	السيولة	التصنيف
2018	٪ 101	1
2019	٪ 106	1
2020	٪ 106	1
2021	٪ 105	1
2022	٪ 105	1
2023	٪ 104	1
المتوسط خلال الفترة	٪ 105	1

جدول (11) نسبة السيولة وفقا لتصنيف نموذج CAMELS

درجة التصنيف	معدل العائد على الأصول
1	L > 15 %
2	L > 12 %
3	L > 10 %
4	L > 5 %
5	L < 5 %

وبالنظر إلى نسبة السيولة المتعارف عليها بنسبة التداول، وأيضا جدول التصنيف يتضح لنا أن المصرف لديه القدرة على تغطية الالتزامات ومواجهة السحب على الودائع خصوصا وأن المصرف قد فاق نسبة 100 ٪ ، وهذا يدل على وجود مبالغ كبيرة، فقد حظي مصرف الجمهورية بمتوسط (105 ٪) وهذا يجعل تصنيف البنك (1)، ويتضح من الشكل البياني (5) نسبة السيولة للمصرف خلال الفترة (2011 - 2023).

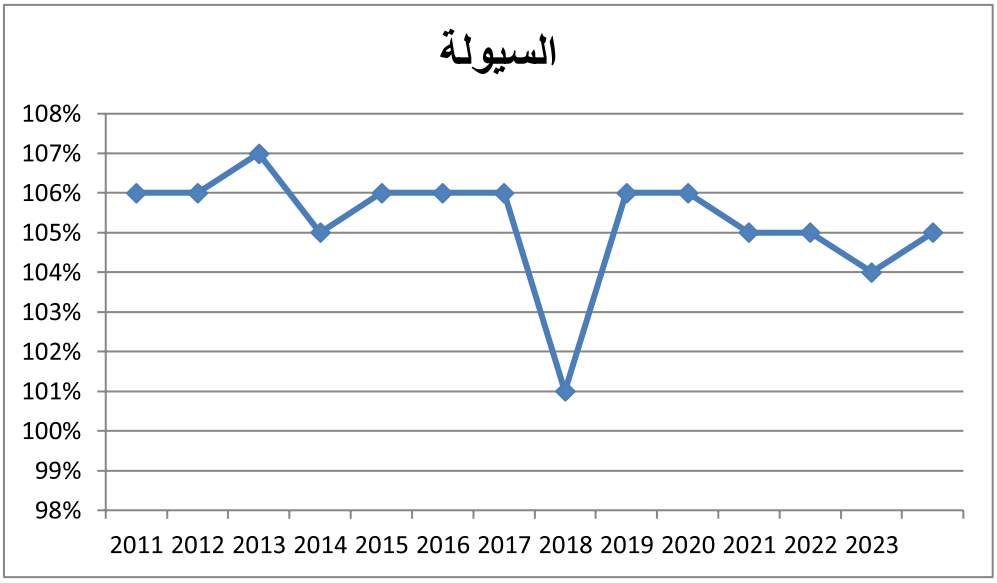

شكل (5) نسبة السيولة للمصرف خلال الفترة (2011 - 2023)

- **تقييم درجة الحساسية لمخاطر السوق:**

لا توجد نسب أساسية لقياس متغير الحساسية وفق معيار CAMELS، يتم تقييم درجة الحساسية لمخاطر السوق من خلال حساب مدى حساسية هيكل الأصول وهيكل الخصوم بالمصرف للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد، وأسعار الصرف، ومدى المخاطر بالمتاجرة بالأوراق المالية، وقد تم استبعاد مؤشر الحساسية لمخاطر السوق بسبب توقف السوق المالي عن العمل، وتوقف النشاط القائم على الفائدة، وعدم خضوع سوق الصرف للعرض والطلب وتأثره بالأحداث السياسية وجائحة كورونا 19 في الفترة (2011 - 2023).

■ **تحليل ومناقشة نتائج التحليل:**

بعد خطوة التحليل للنسب المالية لنموذج السلامة المصرفية CAMELS، نستطيع تحديد تصنيف المصرف وذلك من خلال احتساب متوسط النسبة لكل مؤشر من مؤشرات السلامة المصرفية CAMELS لمصرف الجمهورية، وفيها نستبعد مؤشر الحساسية لعدم

القدرة على إيجاد تصنيف لمقاييسها الكمية، لنقوم بعدها بتحديد درجة تصنيف كل مؤشر، وأخذا بالمتوسط لأجل الوصول إلى درجة التقييم، ومن ثم الوصول إلى تصنيف المصرف وفقا للنموذج.

جدول (12) التصنيف العام لمصرف الجمهورية وفق معيار CAMELS خلال الفترة (2011 - 2023)

البيان	كفاية رأس المال	جودة الأصول	جودة الإدارة	الربحية	السيولة	المتوسط	درجة التصنيف	التصنيف
التصنيف	4	3	5	3	1	3.2	3	معقول

حيث يعتبر نموذج CAMELS من النماذج التي تقيم الأداء المالي بهدف الرقابة على المصارف، وبغية تحديد نقاط القوة والضعف لغرض التحسين والاستمرار في الوسط المالي، وفي دراستنا لمصرف الجمهورية تمكنا من الحصول على تصنيف كلي يعكس وضع المصرف وذلك وفقا لدرجات التقييم المتعارف عليها:

جدول (13) درجات التقييم والتصنيف لنموذج CAMELS

درجة التصنيف	نوع التصنيف	درجة التقييم
1	قوية	1 - 1.5
2	مرضية	1.5 - 2.5
3	معقولة	2.5 - 3.5
4	هامشي	3.5 - 4.5
5	غير مرضية	4.5 - 5

يمكننا التعليق على حالة مصرف الجمهورية اعتمادا على جدول التصنيف السابق، نجد أن

مصرف الجمهورية سجل درجة تقييم (3.2)، وهذا يعني أن المصرف يحظى بدرجة تصنيف (3)، وأداء المصرف خلال الفترة (معقول) إلى حد ما، وهنا يتوجب على إدارته النظر إلى المؤشرات التي تعاني من تصنيف منخفض، وضرورة الاهتمام بمتطلباتها التي تعزز أدائها وترفع مستوى تصنيفها، ولعلنا هنا نخص عنصري ملاءة رأس المال والربحية، وهذا لا يعني استبعاد المؤشرات الأخرى التي أثبت التحليل المالي تراجع مستواها خلال السنوات الأخيرة.

■ **النتائج والتوصيات:**

● **النتائج:**

بناء على ما تم عرضه في التحليل، ومن خلال النسب المالية (نسبة رأس المال الأساسي، نسبة التصنيف المرجح، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة) تمكنا من الكشف على الجزء المتعلق بكل من (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة الربحية، السيولة) الخاصة بمصرف الجمهورية، وكانت النتائج كما يلي:

1. أظهرت الدراسة إلى أن ملاءة رأس المال لمصرف الجمهورية ضعيفة جدا، وتبين أن الزيادة في قيمة رأس المال الأساسي هي المسبب في ارتفاع قيمتها وهو ما انعكس على تحسن قيمة المؤشر سنة 2013، حيث إن مصرف الجمهورية زاد في قيمة رأس المال الأساسي من (1،068،950،000) دينارا ليصبح (1،117،150،000) دينارا، وهذه الزيادة تجلت في رفع قيمة الاحتياطات.
2. على الرغم من أن نتائج تقييم جودة الأصول ذات تصنيف سليم إلا إنها لا تعبر عن قدرة الإدارة الائتمانية على تحصيل المستحقات المالية من المؤسسات الحكومية التي يحيطها التوتر وعدم الاستقرار.
3. تشير نتائج تقييم كفاءة الإدارة إلى أن تصنيف المصرف بناء على النسب خلال فترة الدراسة بلغت في المتوسط (5) وهي درجة حرجة ومتذبذبة بشكل كبير وغير مستقرة وفق النموذج.

4. تشير نتائج التقييم وفق النموذج المستخدم إلى انخفاض أداء أرباح مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة.

5. حظي مصرف الجمهورية بمتوسط (105 ٪) عند تقييم السيولة نتيجة تضخم حجم الودائع وهو ما يعطي دلالة مدى قدرة على تغطية الالتزامات ومواجهة السحب على الودائع.

6. توصلت الدراسة إلى أن مصرف الجمهورية يأخذ المتوسطات بشكل إجمالي لمؤشرات التقييم (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) سجل درجة تقييم (3.2)، وهذا يعني أن المصرف يحظى بدرجة تصنيف (3)، وأداء المصرف خلال الفترة (معقول) إلى حد ما. وهذا ما يؤكد فرضية الدراسة بأن تطبيق نموذج CAMELS لتقييم أداء مصرف الجمهورية يؤدي إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف.

● **التوصيات:**

وفي إطار ما سبق نوصي بدراسات مالية شاملة لبقية المصارف الليبية خلال فترات زمنية أطول، وبكيفية تبحث في المؤشرات التي لها تأثير على الأداء المالي للمصارف الليبية، وذلك بغية التعرف على المشاكل التي تنعكس على الأداء، ونوصي أن نشدد على ممارسة الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي، وإلزام المصارف بتقييم أداء إدارتها العامة والفروع، وذلك بما يضمن الوصول إلى أداء مالي قوي.

ويمكن إجمال التوصيات في النقاط التالية:

1 - توصي الدراسة باستخدام جميع العناصر الفنية والمالية والإدارية لنظام CAMLES في عملية تقييم الأداء لكونه يحتوي على عدد كبير من المؤشرات الرقمية التي تمكن المصرف من تحليل أدائه والكشف المبكر عن الانحرافات ومواطن الخلل وتحديد أسبابها.

2 - توصي الدراسة المصرف عند احتساب قيمة ملاءة رأس المال الأخذ بالمدخلات المالية وفقاً لتصنيف بازل، حيث إن احتساب المخاطر المالية لا يقف عند البنود الداخلة في الميزانية، بل يشمل أيضا بنود خارج الميزانية وفق التصنيفات المعمول بها في بازل، بالإضافة إلى تطوير المؤشر بأن يأخذ في الاعتبار خصوصية المصارف الإسلامية.

3 - توصي الدراسة المصرف بتطوير ومراجعة السياسة المصرفية في إدارة أصوله وزيادة توظيف الأموال، بما يمكنه من القيام بإجراءات تصحح مسار الربحية لما له من أثر مباشر على رأس ماله.

4 - توصي الدراسة بأن يتبع المصرف أعلى درجات الإفصاح في عرض البيانات المالية التفصيلية والتي بوسعها أن تقدم نتائج أكثر دقة، خصوصا وأن الشاهد هنا قلة البيانات المالية جعلت عملية التقييم محصورة فيما يناسب البيانات المتاحة لهذا النموذج.

■ قائمة المراجع

● المراجع العربية:

1 - اتحاد الخبراء والاستشاريين الدوليين، (2004)، عائد الاستثمار في رأس المال البشري: قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين، سلسلة إصدارات الفكر الإداري المعاصر، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

2 - أحمد بلقاسم تواتي، (2021)، تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة مجلة الجامعي، العدد الرابع والثلاثون.

3 - بسام أسعد، (2018)، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي (CAMELS)، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (40)، عدد (1).

4 - توفيق محمد عبد المحسن، (2006)، التقييم والتميز في الأداء، دار الكتب الحديث، جامعة الزرقا، بغداد، العراق.

5 - جلال ابراهيم العبد. (2016)، محددات ربحية البنوك باستخدام نموذج CAMELS بالتطبيق على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، (1).

6 - جودة عبد الرؤوف زغلول. (2003)، استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نظام لقياس الأداء الاستراتيجي في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.

7 - حسن بلوط، (2003)، إدارة الموارد البشرية - مدخل استراتيجي، دار النهضة للطباعة، بيروت، لبنان.

8 - رزان حسين كمال شهيد. (2007)، التكامل بين أسلوب الأداء المتوازن والأدوات الحديثة لإدارة التكاليف بهدف تحسين الأداء - دراسة تطبيقية على قطاع تصنيع المنتجات الزراعية في سوريا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

9 - رشدي صالح. (2006). العولمة والبنوك، مجلة البنوك، العدد 33، ابريل.

10 - زهير ثابت. (2001). كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، مصر.

11 - سعد عبد الحميد مطاوع، محمد عبد الحافظ البغدادي، مقبل علي الزوبة. (2018). تقييم أداء البنوك وفق نظام تصنيف CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 32 (3).

12 - شاويش مصطفى. (2005). إدارة الموارد البشرية - إدارة الأفراد، دار الشروق، عمان، الأردن.

13 - عبد الحميد كراجة. (2000). الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

14 - عبد الله سعيد أحمد، محمد صلاح زكي، ابراهيم محمد شبانة. (2019). أثر تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي على الأداء المالي للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 10(1).

15 - عدنان الهندي. (2000). المصارف العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: التحديات والفرص، مجلة المصارف العربية.

16 - مجيد الكوفي. (2007). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع،

عمان، الأردن.

17 - محمد البشير بن عمر، أحمد نصير. (2017). تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS - حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 - 2015)، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرادية، الجزائر، العدد2، سبتمبر.

18 - منصور حامد المحمود وثناء عطية فراج. (1994). المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر.

19 - نشأت عواد السيد حسن، تقييم أداء البنوك المصرية باستخدام CAMELS - دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2016.

20 - نظمي شحادة ومحمد الباشا وآخرون، إدارة الموارد البشرية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1991.

● **المراجع الأجنبية:**

1) Ali Shaddady and Tomoe Moore، (2019): Investigation of the effects of financial regulation and supervision on bank stability: The application of CAMELS - DEA to quantile regressions، Journal of International Financial Markets، Institutions and Money، 2019، vol. 58، issue C.

2) Edilawit Gebregiorgies، (2021)، "Financial Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Ethiopia"، Journal of Accounting & Marketing، Volume 10:، 20218،

3) ganter capelle –blancard ، (2004). Thiery chauveau، l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe، revue française d'Economie ، vol 19 N1.

4) Wua، H.، Tzeng، G. and Chen، Y.، " A Fuzzy MCDM.(2009) Approach for Evaluating Banking Performance Based on Balanced Scorecard»، Expert Systems with Applications، Vol. 36.

مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية للحد من الفساد المالي

■ أ. نجية علي ابراهيم الشريف *

● تاريخ استلام البحث 2024/03/21م ● تاريخ قبول البحث 2024/05/13م

■ **المستخلص:**

تناولت هذه الدراسة مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية للحد من الفساد المالي، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع بيانات الدراسة،من خلال استخدام استمارة الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدارسه التي اشتملت على موظفي ديوان المحاسبة بالإدارة العامة وفرع الديوان بمدينة طرابلس، ولتحليل البيانات تم استخدام اختيار الإشارة (sing test).

وقد توصلت الدراسة في نتائجها، إلى أن إجراءات ديوان المحاسبة تسعى للحد من الفساد المالي بالمؤسسات والشركات العامة في ليبيا. وأوصت الدراسة على تبني نظام التحفيز يساعد أعضاء الديوان في رفع الكفاءة، ويؤدي بموجبه إلى المساهمة في صنع دوافع للمشاركة في تأدية الضبط على الأداء المالي بالمؤسسات والشركات العامة.

● **الكلمات المفتاحية:** الفساد، الفساد المالي.

■ **Abstract:**

Abstract

This study addressed the extent of the Libyan Audit Bureau's commitment to financial control procedures to reduce financial corruption. This study

* محاضر بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E - mail: nnaiyh8@gmail.com

relied on the descriptive analytical approach to collect the study data, by using a questionnaire form that was distributed to the study sample, which included the Audit Bureau employees in the General Administration and the Bureau's branch in Tripoli. To analyze the data, the signal selection (sing test) was used.

The study concluded in its results that the Audit Bureau›s procedures seek to reduce financial corruption in public institutions and companies in Libya. The study recommended adopting an incentive system that helps members of the Bureau to raise efficiency, and leads to contributing to creating incentives to participate in performing financial performance control in public institutions and companies.

● **Keywords:** Corruption, Financial corruption

■ المقدمة:

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدولة بكافة مؤسساتها الحكومية وتهدد الشعوب ومستقبلها لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وأخلاقية على الدولة، وأصبحت هذه الظاهرة عالمية تشغل الرأي العام لمعرفة أسبابها وآثارها والطرق المناسبة لمكافحتها والحد منها.

ويعتبر الفساد المالي والإداري أحد المخاطر التي تواجه اقتصاديات دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص وذلك لكونه تبديداً وسرقة للأموال من قبل المفسدين والمستغلين، وبالتالي حرمان البلاد من ثرواتها ومن ثم انتشار الفقر والتخلف. فهو لا يختص بشعب معين ولا بدولة معينة أو ثقافة دون أخرى فهو موجود في جميع دول العالم، (Mashal, 2011, P7).

وللحد من خطورة هذه الظاهرة ومحاولة منع تفشيها وانتشارها داخل المجتمعات أُسست العديد من الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية التي تُصدر سنوياً تقريراً يسمى مؤشر مدركات الفساد، يشمل معظم دول العالم ليوضح مستوى الفساد في تلك الدول التي شملها التقرير، وترتيب كل دولة حسب مؤشرات ومقاييس معينة (حيدر، 2023، ص 26).

وتعد الرقابة ذات أهمية كبيرة في جميع المؤسسات سواء الحكومية أو الخاصة، حيث حرصت الحكومات على تطوير أجهزتها الرقابية، وترشيد الإنفاق من المال العام، وضبط إيراداتها، لما لذلك من فوائد في الحفاظ على المال العام على المستوى المحلي(الدوسري، 2011،ص52).

وفي البيئة الليبية يعتبر ديوان المحاسبة من الأجهزة الرقابية العليا والذي يتبع مباشرة السلطة التشريعية في الدولة، ويتولى ديوان المحاسبة عملية الرقابة ومراجعة حسابات جميع مؤسسات الدولة الممولة من الحزانة العامة ومجلس الوزراء، وما يتفرع عنه من إيرادات ومكاتب بداخل ليبياوخارجها، وكذلك الشركات التي تساهم فيها الدولة والمشروعات والمؤسسات والأجهزة العامة، وغيرها من الجهات الأخرى، ويعتبر الديوان جهة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية باعتباره جهة يتبع السلطة التشريعية ولديه العديد من الصلاحيات والامتيازات التي تمكنه من أداء عمله بكفاءة (قانون ديوان المحاسبة الليبي، رقم (19) لسنة (2013) لذا جاءت هذه الدارسة لدراسة دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من ظاهرة الفساد المالي في البيئة الليبية.

■ الدراسات السابقة:

- دراسة يخلف (2013) بعنوان:مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والاداري بالمؤسسات والشركات العامة..

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية القوانين والتشريعات التي تنظم عمل ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي في الشركات العامة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تجميع كمية من الحقائق المهمة والمتصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل. كما تم استخدام استمارة الاستبيان لتجميع بيانات الدراسة والتي تم تحليلها فيما بعد بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.(Statistical Package for the Social Sciences SPSS). أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هناك فاعلية في قوانين ديوان المحاسبة

الليبي في محاربة الفساد المالي بالمؤسسات والشركات العامة. كما أوصت الدراسة أيضا بضرورة تبني وتطبيق المعايير الدولية للرقابة الحكومية وذلك من أجل رفع كفاءة رقابة ديوان المحاسبة الليبي الحالية.

- **دراسة الشويرف، وحيدر (2013): بعنوان :أسباب الفساد المالي والاداري :من وجهة نظر موظفي ديوان المحاسبة .**

تناولات هذه الدراسة التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وبالتالي محاولة وضع مقترح لمكافحته والحد منه في ضوء النتائج التي ستخلص إليها الدراسة. تم تصميم صحيفة استبيان ووزعت على عينة من مراجعي ديوان المحاسبة بالمنطقة الغربية،. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التي تمت دراستها تسبب في ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري، ولكن بمتوسطات حسابية مختلفة؛ حيث كانت العوامل المرتبطة بالبيئة القانونية والتشريعية وكذلك عوامل البيئة السياسية من أهم هذه العوامل، أما العوامل الشخصية فهي الأقل تأثيرا على انتشار الفساد؛ على الرغم من أن إحدى أسبابها (انعدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف) جاءت في المرتبة الأولى من بين كافة أسباب العوامل.

- **دراسة الفطيسي (2014): بعنوان:الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال في ليبيا.**

هدفت هذه الدارسه إلى وضع مقترحات للحد من ظاهرة الفساد المالي من خلال معالجة أوجه القصور في أنظمة الرقابة المالية بالمؤسسات الحكومية في ليبيا، وذلك من خلال تحليل المخالفات والملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة من أجل تشخيص وإبراز مواطن الضعف في نظام الرقابة المالية، وتقديم مقترحات التي من شأنها معالجة أوجه القصور والضعف في النظام المحاسبي ونظام الرقابة على المال العام.

وتوصلت الدراسة إلى أن تزايد معدل الفساد في ليبيا، وأن الجهات العامة في ليبيا تعاني من قصور وضعف في نظام الرقابة الداخلية.

- **دراسة الشريجي، والمايل (2018): بعنوان:واقع الفساد المالي والاداري في ليبيا ،أثاره وسبل مكافحته.**

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الفساد المالي والإداري بالدولة الليبية، والآثار المترتبة عن هذا الفساد على أجهزة الدولة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الكتب، والمقالات، والدوريات العلمية، والأبحاث التي تناولت الموضوع قيد الدراسة، وذلك بالتطرق لمفهوم الفساد، ومظاهره، وأنواعه، وأسبابه، وآثاره، وطرق مكافحته، كما تم الاستعانة بالتقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية لسنة (2016) وتقارير منظمة الشفافية الدولية. أكدت نتائج الدراسة بأن الأسباب الحقيقية للفساد بقطاعات الدولة يرجع إلى الانقسام السياسي الحاصل بالدولة الليبية والانفلات الأمني، بالإضافة إلى استغلال شريحة كبيرة من المسؤولين والموظفين لهذا الانقسام ومخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها،وانتشار الفساد الإداري بشتى صوره من وساطة، ومحسوبية، كذلك انتشار الفساد المالي في كافة قطاعات الدولة وذلك من خلال العقود والاعتمادات الوهمية، وصرف المكافآت لغير مستحقيها، وغيرها من التجاوزات المالية والمستندية. لقد تضرر الاقتصاد الليبي وبشكل كبير نتيجة تجاوزات القطاع المصرفي من غسيل الأموال، وتهريب العملة، واعتمادات وهمية وغيرها من التجاوزات.

- **دراسة القماطي (2021): بعنوان:دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد *المرتبات والتوظيف نموذجا ***

هدفت هذه الدارسه لمعرفة دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد دراسة تحليلية للتقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، وذلك من خلال تحليل نصوص قانون ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)، وبيان الوصف العام للتقارير السنوية لديوان المحاسبة والتوظيف والمرتبات، والمقارنة بين التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي من سنة (2014) إلى سنة (2019)، وبيان دورها في مكافحة الفساد.

توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أي تحسن في مكافحة الفساد بشكل عام، وكذلك لم يطرأ أي تغيير على مستوى الفساد في الدولة الليبية خلال العشر السنوات الأخيرة، ومن هذا الموضوع الاهتمام اللازم من الحكومات المتعاقبة. بالإضافة أشارت نتائج الدراسة إلى صعوبة التصريح بوجود إنجازات حقيقية للتقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي على صعيد مكافحة الفساد المالي في ملف التوظيف والمرتبات، فبعد تحسن الأوضاع من تقرير سنة (2014) إلى (2016)، لوحظ تفشي الفساد مرة أخرى بعد ذلك.

- **دراسة السريتي، وبن يوسف (2022): بعنوان :دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية .**

هدفت هذه الدارسه إلى التعرف على دور ديوان المحاسبة للحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية، من خلال التعرف على الإجراءات المتبعة من قبل الديوان لمواجهة ظاهرة الفساد، وفعالية القوانين والتشريعات المعمول بها للحد من الفساد، إضافة إلى التعرف على حجم ونوع البناء المؤسسي للديوان ودوره في دعم جهود مكافحة الفساد، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتم تصميم وتطوير استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من المراجعين العاملين بمقر الإدارة العامة لديوان المحاسبة بطرابلس وفروعه بالمنطقة الغربية، حيث تم توزيع عدد (131) استمارة، وتم جمع (123) استمارة، منها عدد (117) استمارة صالحة للتحليل، وتم استخدام البرنامج الإحصائي spss في تحليل البيانات وتوصلت نتائج الدارسه إلى أنه يوجد دور رقابي لدى ديوان المحاسبة في الحد من الفساد، وتوجد بعض القوانين بحاجة للتعديل والتكييف بما يتناسب مع نوع وحجم العمل الرقابي، البناء المؤسسي للديوان بحاجة للتطوير لرفع كفاءة العاملين فيه، كما تبين أنه يعاني من نقص في الأعضاء العاملين به.

- **دراسة الرحموني وآخرون (2023): بعنوان: مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة ومشاركة المستويات الإدارية المختلفة

ووسائل وأساليب الرقابة المعتمدة في ديوان المحاسبة الليبي في عملية ضبط الأداء المالي داخل البلديات وكذلك معرفة مدى قدرة ديوان المحاسبة الليبي على تقديم الاقتراحات والتوصيات التصحيحية إلى الجهات المختصة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بضبط الأداء المالي ومعرفة المعوقات التي تحد من تطبيق الأساليب والوسائل الموضوعة لضبط الأداء المالي الداخلي. وفي ضوئه توصلتْ الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: يساهم ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات ويقوم بتبني نظام مناسب لضمان الجودة حول الأنشطة الرقابية وتبين أن ديوان المحاسبة الليبي يقوم باستقصاء الأساليب والوسائل الحديثة والفعالة للمساهمة في الضبط على الأداء المالي للبلديات، وإيصال المعلومات لصانعي القرار في البلديات في الوقت الملائم ووضع أهداف مالية واضحة وقابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد لها.

● **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

وأهم ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها يكمن في كونها تهتم بديوان المحاسبة الليبي، وتقييم برامج المراجعة والرقابة التي يمارسها على المؤسسات العامة في الدولة، والتعرف على مدى كفاءة وجدوى القوانين والإجراءات المتبعة من الديوان في الحد من ضياع وتبذير المال العام، وكذلك التعرف على قدرة ديوان المحاسبة من حيث توفير الدعم المالي والدعم الفني المناسب ووجود الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بعملية الرقابة على مؤسسات الدولة.

■ **مشكلة الدراسة:**

يعد الفساد المالي من الأمراض الخطيرة التي أخذت تهدد حاضر الشعوب ومستقبلها لما لهما من آثار اقتصادية واجتماعية وأخلاقية على الدولة (خصاونة،2010، ص 267)، وأشارت التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة (2018) إلى (2021) إلى تفشي ظاهرة الفساد بشكل عام وفي المؤسسات المصرفية بشكل خاص وكذلك سوء إستخدام الموارد المالية التابعة للقطاع العام في معظم الجهات ، وترتبط حدوث عمليات الفساد بمدى قوة

أو ضعف النظام المحاسبي المطبق ونظام الرقابة الداخلية بالوحدة الاقتصادية، وسياسات الدولة في الرقابة والمحافظة على المال العام، فعندما تكونت النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية المطبقة ضعيفة أو غير مطبقة بالشكل المطلوب، فإن الفساد يتعايش معها ويستفيد من نقاط الضعف بها لينمو ويزداد، وفي هذا الصدد قد أشارت لجنة حماية المنظمات المنبثقة عن (COSO) أن الضعف والقصور في نظام الرقابة الداخلية وعدم فعالية هذه النظم يعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الممارسات الفاسدة في المنظمات المختلفة (عبدالغفار، 2023،ص 207). ولهذا نجد أن العديد من الدول العربية والأجنبية تقوم بجهد كبير لمكافحة الفساد على كافة المستويات، وتعتبر ليبيا من إحدى الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد المالي ،الأمر الذي جعل الدولة تسعى لمحاولة مكافحته من خلال مجموعة من الأساليب التي تعمل على مكافحة الفساد في الأجهزة الحكومية، ويعتبر ديوان المحاسبة أحد الأجهزة المكلفة بالمراجعة والرقابة على تنفيذ القوانين واللوائح ومراجعة الشركات الحكومية.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى قيام ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المالية اللازمة للحد من الفساد المالي ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى قيام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على الإيرادات العامة للدولة؟
- ما مدى قيام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على المصروفات العامة للدولة؟

■ فرضيات الدراسة:

في محاولة من الباحثة في الوصول إلى إجابة لتساؤلات مشكلة الدراسة، وبعد الاطلاع على ما ورد في الكتب والنظريات والدراسات السابقة حول دور ديوان المحاسبة للحد من ظاهرة الفساد المالي ، تم بناء فرضيات الدراسة كالتالي:

■ **الفرضية الرئيسية**

يقوم ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المالية اللازمة للحد من الفساد المالي

والتي ينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية

1 : يقوم ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على الإيرادات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي.

2: يقوم ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على المصروفات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي.

■ **أهداف الدراسة:**

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في التحقق من مدى قيام ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المالية اللازمة للحد من الفساد المالي ويتم الوصول إلى الهدف من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1 - التعرف على مدى قيام ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المالية على الإيرادات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي.

2 - التعرف على مدى قيام ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المالية على المصروفات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي.

3 - التعرف على مدى قيام ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة الإدارية اللازمة للحد من الفساد.

■ **أهمية الدراسة:**

يعتبر الفساد المالي من المشكلات التي تهدد أمن المجتمعات وكياناتها، الأمر الذي يستوجب دراسة هذه الظاهرة لما لها من أهمية وتتمثل في الآتي:

1. يمكن الاستفادة من مثل هذه الدارسة من خلال ماستوفره من بيانات ومعلومات عن الأساليب والوسائل لمكافحة الفساد المالي .
2. تمثل أهمية للجهات المكلفة بمكافحة الفساد مما يترتب عليه زيادة فعالية هذه الجهات في مكافحة الفساد
3. يستفيد من هذه الدارسة وذلك للوقوف على أبعاد الفساد كما تستفيد أيضا الهيئات الحكومية للوقوف على المعوقات التي تحد من فاعلية مكافحة الفساد المالي وذلك لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها.
4. تمثل هذه الدراسة إضافة علمية للدراسات التي تناولت دراسة ظاهرة الفساد المالي في البيئة الليبية.

■ **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، كما اعتمدت الدراسة أيضا على المنهج التحليلي من خلال البيانات المجمعة من عينة الدراسة بواسطة صحيفة استبيان وسيتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (Statistical Package For Social Science (SPSS

■ **حدود الدراسة:**

1. **حدود الدراسة المكانية:** تقتصر هذه الدراسة في حدودها التطبيقية والمكانية للإدارة العامة لديوان المحاسبة وفرع الديوان بمدينة طرابلس.
2. **حدود زمانية:** خلال عام 2024.
3. **حدود موضوعية:** تركز الدراسة على دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي.

■ **الجانب النظري .**

● **مظاهر الفساد المالي:**

تشير مظاهر الفساد إلى مخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل في الدولة ومؤسساتها، أو مخالفة القواعد والأحكام الخاصة بطبيعة عمل كل إدارة أو مؤسسة، أو مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كديوان المحاسبة المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، وتتجلى مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والعمولات وعقود البنية التحتية والإسراف في استخدام المال العام الذي أخذ أشكالا وصورا مختلفة (ضيفي، 2007، ص36).

وتتمثل بعض مظاهر الفساد الإداري والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار وكثرة الانتقال بين المكاتب، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والكسل والنكوص والسلبية، وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي وغيرها. وعموما هو عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل (حميريش، 2018، ص 280).

وتوجد العديد من صور الفساد المالي ومظاهره والتي يمكن تصنيفها حسب المجالات التالية:

1. الجانب التنظيمي الإداري: في هذا الجانب ينتج الفساد عن المخالفات الإدارية أو الوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته عمله، وتتجسد في التسيب والتراخي وعدم احترام وقت العمل، امتناع الموظف عن القيام بالعمل المطلوب منه وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار العمل والخروج عن العمل الجماعي (حميريش، 2018، ص280).
2. الجانب السلوكي: يتعلق هذا الجانب بمظاهر الفساد الناتجة عن المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه الشخصي والأخلاقي وتتجسد في سوء استعمال السلطة، المحسوبية والوساطة كتقديم تسهيلات وامتيازات للأقارب أو المعارف

دون وجه حق أو توظيف أشخاص غير مؤهلين فقط بسبب علاقاتهم الشخصية مع المسؤولين. (بلبال، زواو، 2019، ص 32).

3. الجانب المالي: تضم هذه المجموعة صور الفساد التي تكون سبب المخالفات المالية المتعلقة بالعمل، ومن مظاهرها الأكثر شيوعا الإسراف في المال العام مثل إنفاق الأموال العامة في شراء البنايات والأثاث، والمبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية. (قوتال، خديري، 2016، ص259).

● **أسباب الفساد المالي:**

1 - **الأسباب الشخصية:**

يمكن أن تكون الأسباب الشخصية للفرد سببا من أسباب الفساد المالي وذلك باعتبار أن الفساد وفقا لهذا السبب يعتبر مشكلة فردية وليس مشكلة جماعية ومن بين الأسباب الشخصية التي تساهم في ارتكاب وانتشار ظاهرة الفساد المالي. (سليمان، 2006، ص43)، وقد يضطر إلى ارتكاب ممارسات مالية وإدارية فاسدة إضافة إلى ذلك مدة الخدمة وهذه تساهم في انتشار هذه الظاهرة عندما تكون مدة خدمة الموظفين طويلة قد تسهل عليهم إخفاء ممارستهم غير القانونية مما قد يكون لها تأثير على الموظفين الجدد (الشويرف، وحيدر، 2013، ص 270).

2 - **الأسباب السياسية:**

الفساد المالي ظاهرة أخلاقية ويعد في نفس الوقت مشكلة أدارية وسياسية. حيث تلقى هذه الظاهرة انتشارا واسعا في المجتمعات التي يكون فيها ضعفا في ممارسة الديمقراطية (التميمي، 2013،ص 229).

3 - **الأسباب الاجتماعية:**

تكمن الأسباب الاجتماعية في انتشار ظاهرة الفساد المالي داخل المجتمع عندما يكون

القيام بأي عمل في داخل المؤسسات الحكومية بمقابل، أن يكون القيام بأي كلمة في وسائل الأعلام بثمن وأيضا تصريف الأعمال بثمن، فعندها يصبح الفساد ثقافه عامة داخل المجتمع يصعب القضاء عليه (التميمي، 2013، ص229).

4. الأسباب الاقتصادية:

وتكمن الأسباب الاقتصادية فيما يلي (الجمل، وسالم، 2015، ص 543):

1. تدني المستوى المعيشي للأفراد: إن تدنى المستوى المعيشي للأفراد في ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور مما قد يدفع الفرد إلى ارتكاب هذه الظاهرة من أجل الحصول على احتياجاته الأساسية.
2. سوء توزيع الدخل القومي: عندما يكون هناك تمييز في توزيع الأموال. حيث تتمركز هذه الأموال لدى فئة معينة من الأفراد الأمر الذي يترتب عليه وجود طبقات فقيرة وطبقات غنية.
3. العدالة في توزيع الموارد: عدم وجود عدل في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان الأمر الذي يؤدي إلى استغلال وتكوين رأس مال قوي.

● آثار الفساد المالي:

تختلف الآثار الناتجة عن الفساد المالي باختلاف ظروف كل مجتمع وبيئته، ومن بين هذه الآثار والصور مايلي:

1. ضياع فرص الاستثمار المحلية:

إن لارتفاع مستويات الفساد دورا سلبيا في التقليل من مستويات النمو المحلي والتنمية المحلية؛ وذلك بسبب أثره على مناخ الاستثمار وجودته في بلد ما. حيث يسعى مرضى النفوس إلى الحصول على منافع ومزايا اقتصادية دون النظر إلى مصلحة المجتمع مايضعف الثقة، ويقلل فرص الاستثمار. فعدم تلبية المستثمرين لطلبات المفسدين من رشوة وعمولات قد يؤدي إلى عرقلة مشاريعهم (سليم، 2017، ص822).

2. فقدان الحقوق السياسية والمدنية:

يؤدي انتشار الفساد إلى فقدان الثقة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بدرجات مختلفة، وخاصة عند وجود غض للطرف من قبل السلطتين التشريعية والقضائية. في هذه الحالة تتغذى الصراعات والنزاعات بين الأطراف المتمتعة بالنفوذ والمستفيدة عند تضارب المصالح (البكوش، صالح، 2018، ص 123).

3. فقدان التنمية:

أعلنت الهيئات الدولية والعالمية التي تعمل على محاربة الفساد أن هذا الأخير يعتبر العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية (فضيل ،شعيب 2016، 293) فهو يؤدي إلى :-

- سوء استغلال موارد الدولة واستخدامها في تحقيق منافع فردية تؤدي إلى إعاقة النمو الأقتصادي
- إضعاف القدرة المالية للدولة نتيجة لعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

4. ضياع فرص التجارة والاستثمار الأجنبي:

كما هو الحال في الاستثمار المحلي فإن المصدرين والمستثمرين الأجانب عند انخراطهم في بيئة عمل يشوبها الفساد سيعملون على الموازنة بين تكاليف العمل في بيئة كهذه وما يجري على المدى القصير والطويل، وهذا له آثار سلبية على جودة الاستثمار واستخدام الموارد، ما يوقع الضرر في نهاية الأمر على أفراد المجتمع واقتصاده. (Menocal, et al, 2015).

5. انتشار الفقر وسوء توزيع الدخل:

يؤدي انخفاض النمو الاقتصادي وتراجعه بسبب الفساد إلى زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، فالرشوة لا تدفع للفقراء بل لذوي النفوذ من المسؤولين الذين يرتفع دخلهم على عكس الفقراء (Heldman & Enste, 2017)

■ **الجانب العملي .**

● **مجتمع الدراسة:**

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي تدرسها الباحثة، دراسة مطبقة على مدراء إدارات ديوان المحاسبة داخل الإدارة العامة وفروعها داخل بلدية طرابلس، وبناء على ذلك فإن المجتمع المستهدف يتكون من جميع مدراء الادارات داخل الديوان والبالغ عددهم 30 إدارة

● **عينة الدراسة:**

استخدمت الدراسة طريقة العينة العشوائية البسيطة من إجمالي مفردات مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (30) استبانة لتحديد حجم العينة المطلوبة، وقد تم استرجاع (25) صحيفة استبانة، وكان الفاقد (5) صحف، والجدول التالي يوضح نسبة الفاقد من الصحف الموزعة.

جدول رقم (1) يوضح توزيع صحف الاستبيان

الاستبانة الموزعة	الاستبانة المتحصل عليها	نسبة الاستمارات المتحصل عليها	الفاقد	نسبة الفاقد
30	25	٪ 83.33	5	٪ 16.66

● **الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة:**

1 - **المسمى الوظيفي:** خصائص عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي كما في الجدول التالي:

جدول (2) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (المسمى الوظيفي)

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	1	مدير الإدارة	2	8
	2	نائب مدير	2	8
	3	موظف	21	84
	المجموع		25	٪ 100.0

من خلال نتائج الجدول السابق تبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة على وظيفة موظف والتي بلغ عدد أفرادها (21) وبنسبة بلغت (84 ٪)، كما أظهرت النتائج أقل نسبة كانت لصالح أعلى وظيفة (مدير الإدارة) (نائب مدير)، والتي بلغ عددهم (2) بنسبة (8 ٪).

2 - **المؤهل العلمي**: خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما في الجدول التالي:

جدول (3) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (المؤهل العلمي)

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	1	دكتوراه	2	8.0
	2	ماجستير	10	40.0
	3	بكالوريوس	13	52.0
	المجموع		25	٪ 100.0

يبين الجدول السابق (3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة درجة تعليم بكالوريوس والتي بلغ عدد أفرادها (13) وبنسبة بلغت (52 ٪)، تليه درجة ماجستير والتي بلغ عددهم

(10) وبنسبة بلغت (40 ٪)، تليه أقل نسبة تمثيل كانت لصالح درجة دكتوراه والتي بلغ عددهم (2) وبنسبة بلغت (8 ٪) هذا بالتالي يبين أن أفراد عينة الدراسة هم ذي مؤهلات علمية عالية نسبياً.

3 - **الخبرة المهنية:** خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية كما في الجدول التالي:

جدول (4) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (سنوات الخبرة)

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة المهنية	1	من1 إلى 5 سنوات	14	56.0
	2	6-10 سنوات	3	12.0
	3	11-15 سنة	1	4.0
	4	أكثر من 15 سنة	7	28.0
	المجموع		25	٪ 100.0

يبين الجدول السابق (4) أن التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة، حيث إن النسبة الأكبر كانت لذوي الخبرة من 1 إلى 5 سنوات فقد بلغ عدد أفرادها (14) فرد، وبنسبة (56 ٪)، وأقل نسبة تمثيل كانت لذوي الخبرة من 11 إلى 15 سنة فقد بلغ عدد أفرادها (1)، بلغت نسبتها (4 ٪).

■ **تحليل متغيرات الدراسة:**

● **بُعد الإيرادات**

جدول (5) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لبُعد الإيرادات مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الجدول رقم (5) يوضح فقرات بُعد الإيرادات

الرقم	الفقرة موافق بشدة		درجة الموافقة موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	المتوسط العام
1	التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية على الإيرادات العامة للدولة.	ك	5	10	10	0	0	4.200	0.763	2	4.017
		٪	20.0	40.0	40.0	0	0				
2	التأكد من مراقبة تحصيل الإيرادات والتأكد من أن جميع المبالغ التي حصلت قد تم توريدها للخزانة العامة وأنها في الحسابات المخصصة لها.	ك	12	10	1	2	0	4.280	0.890	1	
		٪	48.0	40.0	4.0	8.0	0				
3	دراسة اللوائح والأنظمة المالية النافذة للتأكد من تطبيقها ومن كفايتها ومن صلاحيتها لضمان الضرائب والرسوم وسائر إيرادات العامة الأخرى	ك	8	10	5	1	1	3.920	1.037	6	
		٪	32.0	40.0	20.0	4.0	4.0				
4	التحقق من مراعاة جميع أحكام القوانين العامة واللوائح المنفذة لها وتطبيقها تطبيقا سليما من قبل المؤسسات العامة للدولة	ك	6	14	3	2	0	3.960	0.840	5	
		٪	24.0	56.0	12.0	8.0	0				

الرقم	الفقرة موافق بشدة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	المتوسط العام
			موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
5	التأكد من أن حوافظ توريدالإيرادات والمستندات التي تقوم مقامها السجلات قد روجعت بواسطة الموظفين المختصين وان المبالغ بها قد تمت إضافتها إلى الإيرادات العامة بالشكل الصحيح	ك	7	13	4	1	0	4.040	0.789	3	4.017
		٪	28.0	52.0	16.0	4.0	0				
6	التأكد من أن كشوف الإيرادات والمتأخرات التي قدمتها الجهات العامة تذل بوضوح على ما تم تحصيله من الإيرادات مضافا إليه المبالغ المتأخرة التي لم يتم تحصيلها بعد	ك	7	8	9	1	0	3.840	0.898	7	
		٪	28.0	32.0	36.0	4.0	0				
7	التأكد من إنه لم يحصل إعفاء من ضريبة أو رسوم أو من أداء أية أموال أخرى مستحقة إلا في الأحوال المنصوص عليها في القوانين وبتصديق من الجهات المختصة قانونا	ك	9	7	9	0	0	4.000	0.866	4	
		٪	36.0	28.0	36.0	0	0				
8	التأكد من التركيز على أن تحصيل الضرائب والرسوم وسائر الإيرادات الأخرى قد تمت طبقا للقوانين	ك	5	14	5	1	0	3.920	0.759	6	
		٪	20.0	56.0	20.0	4.0	0				
9	التأكد من متابعة التسويات الشهرية لحسابات المصارف الخاصة بالإيرادات وكذلك المطابقة مع الدفاتر	ك	8	11	4	2	0	4.000	0.912	4	
		٪	32.0	44.0	16.0	8.0	0				

من خلال نتائج الجدول رقم (5) تبين أن فقرات البُعد (1، 2) على درجة عالية من الأهمية ذات الرتبة (1) و(2) على التوالي حيث كان متوسطها أكبر من (2.60) أي أن هناك موافقة بدرجة (موافق بشدة) على أسئلة البُعد الأول والمتعلق بالإيرادات من وجهة نظر موظفين ديوان المحاسبة، في حين فقرات المحور (3، 6، 8) كانت على مستوى أهمية متدنية من الأهمية ذات الرتبة (6 و7) على التوالي أي أن هناك موافقة بدرجة (موافق) لكلاهما حيث يتضح من خلال الجدول السابق بأن معظم أفراد عينة الدراسة متفقون بالعموم على فقرات بُعد الإيرادات.

- لمعرفة الرأي العام بالنسبة لبُعد الإيرادات تم حساب الدرجة الكلية

جدول (6) يوضح الرأي العام بالنسبة لبُعد الإيرادات

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
بُعد الإيرادات	محايد	5	20.0
	موافق	10	40.0
	موافق بشدة	10	40.0
	المجموع	25	٪ 100.0

من خلال الجدول السابق بأن معظم أراء المستهدفين في الدراسة كانت متفقة في العموم أي في اتجاه الموافقة غالبا على بُعد الإيرادات.

- **بُعد المصروفات**

جدول (7) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لبُعد المصروفات مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الجدول رقم (7) يوضح فقرات بُعد المصروفات

الرقم	الفقرة موافق بشدة		درجة الموافقة موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط العام
1	التأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية على المصروفات العامة للدولة	ك	6	15	4	0	0	4.080	0.640	4	4.062
		٪	24.0	60.0	16.0	0	0				
2	التثبت من أن جميع الاعتمادات قد صرفت في الأغراض التي خصصت لها وان الصرف قد تم طبقا للقوانين واللوائح النافذة	ك	7	12	6	0	0	4.040	0.734	5	
		٪	28.0	48.0	24.0	0	0				
3	التحقق من أن جميع المدفوعات تدعمها وتؤيد صرفها مستندات صحيحة.	ك	8	15	2	0	0	4.240	0.597	1	
		٪	32.0	60.0	8.0	0	0				
4	التأكد من أن جميع اللوائح والأنظمة الخاصة بالمخازن العامة وفروعها ومن سلامة تطبيقها.	ك	3	17	3	2	0	3.840	0.746	7	
		٪	12.0	68.0	12.0	8.0	0				
5	التأكدمن أن جميع قسائم الصرف الصادرة في حدود التعويضات الخاصة لها	ك	6	13	5	0	1	3.920	0.909	6	
		٪	24.0	52.0	20.0	0	4.0				

الرقم	الفقرة موافق بشدة		موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط العام
6	التأكدمن أن القرارات الخاصة بالتعيين والترقية ومنح البدلات والعلاوات أيا كان نوعها قد صدرت طبقا للقوانين واللوائح المنظمةلها في حدود الميزانية	ك	9	13	1	1	1	4.120	0.971	3	4.062
		٪	36.0	52.0	4.0	4.0	4.0				
7	التأكد من ضمان المعاشات والمكافأت الضمانية قد تم تقريرها أو تسويتها وفقا لحكام القوانين واللوائح النافذة.	ك	8	13	3	1	0	4.120	0.781	3	
		٪	32.0	52.0	12.0	4.0	0				
8	التأكد من التسويات الشهرية لحسابات المصارف الخاصة بالمصروفات وكذلك المطابقة مع الدفاتر	ك	6	16	2	0	1	4.040	0.840	5	
		٪	24.0	64.0	8.0	0	4.0				
9	التأكد من تسوية العهدة والسلف دوريا مع ضرورة تسوية العهد والسلف في نهاية السنة	ك	9	13	2	0	1	4.160	0.898	2	
		٪	36.0	52.0	8.0	0	4.0				

تبين أن فقرات المحور (7) على درجة عالية من الأهمية ذات الرتبة 1 و2 على التوالي حيث كان متوسطها أكبر من (2.60)، أي أن هناك موافقة بدرجة (موافق بشدة) على أسئلة البُعد الثاني والمتعلق بالمصروفات من وجهة نظر موظفين ديوان المحاسبة، في حين فقرات البعُد (4 و 5) كانت على مستوى أهمية متدنية من الأهمية ذات الرتبة 6 و7 على التوالي أي أن هناك موافقة بدرجة (موافق) لكلاهما حيث كان متوسطهما أكبر من (2.60) حيث يتضح من خلال الجدول السابق بأن معظم أفراد عينة الدراسة متفقون بالعموم على فقرات بُعد المصروفات.

- لمعرفة الرأي العام بالنسبة لبُعد المصروفات تم حساب الدرجة الكلية

جدول (8) يوضح الرأي العام بالنسبة لبُعد المصروفات

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
بُعد المصروفات	محايد	3	12.0
	موافق	10	40.0
	موافق بشدة	12	48.0
	المجموع	25	100.0 ٪

يتضح من خلال الجدول السابق بأن معظم أراء المستهدفين في الدراسة كانت متفقة في العموم ،أي في اتجاه الموافقة غالبا على بُعد المصروفات.

■ اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها، تم الاعتماد على اختبار t-test one-samples وفقا لقاعدة القرار التالية:

● **اختبار الفرضية الفرعية الأولي:**

يقوم ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على الإيرادات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في مدينة طرابلس لبُعد الإيرادات، ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أي هل هذا البُعد (الإيرادات) في عينة الدراسة يطبق أم لا من وجه نظر موظفين ديوان المحاسبة؟ ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار T-test one samples، وذلك لمعرفة إن كان هناك دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية ($a = 0.05$) ويبين الجدول رقم (12 .3) النتائج المتعلقة بتحليل هذا الرأي.

الجدول رقم (12 .3) يبين نتائج اختبار T-test one samples

بُعد الإيرادات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	p-value	القرار
	25	4.017	0.676	7.524	0.000	رفض

يتضح من خلال نتائج جدول اختبار (T-test 11) أن قيمة اختبار (T) مساوياً إلى (7.524) بمستوى معنوية مشاهدة (0.000) p-value وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) **مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية، وهذا يعني بأن رأي أفراد العينة في الاتجاه الموافق على بُعد الإيرادات**

● **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

يقوم ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات الرقابة المالية اللازمة على المصروفات العامة للدولة واللازمة للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في مدينة طرابلس لبُعد المصروفات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أي هل هذا البُعد (المصروفات) في عينة الدراسة يطبق أم لا من وجه نظر موظفين ديوان المحاسبة؟ ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار T-test one samples، وذلك لمعرفة إن كان

هناك دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية (a =0.05) ويبين الجدول رقم (9) النتائج المتعلقة بتحليل هذا الرأي.

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار T-test one samples

المصروفات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	p-value	القرار
	25	4.062	0.609	8.714	0.000	رفض

يتضح من خلال نتائج جدول اختبار (T-test 12) أن قيمة اختبار (T) مساوياً إلى (8.714) بمستوى معنوية مشاهدة (0.000) p-value وهي أقل من القيمة المحددة (0.05)، **مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية، وهذا يعني أن رأي أفراد العينة في الاتجاه الموافق على بُعد المصروفات.**

■ النتائج:

من خلال عمليات التحليل الإحصائي، توصلت الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن الإجراءات الرقابية التي يتبعها ديوان المحاسبة الليبي فعالة في الحد من الفساد المالي وبالمؤسسات والشركات العامة في مدينة طرابلس وذلك من خلال النتائج الفرعية التالية:

1. إن إجراءات الرقابة المالية التي يتبعها ديوان المحاسبة الليبي على الإيرادات العامة للدولة فعالة للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في مدينة طرابلس.
2. إن إجراءات الرقابة المالية التي يتبعها ديوان المحاسبة الليبي على المصروفات العامة للدولة فعالة للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في مدينة طرابلس.
3. إن إجراءات الرقابة الإدارية اللازمة التي يتبعها ديوان المحاسبة الليبي فعالة بشكل متوسط للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة في مدينة طرابلس.

■ التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

1. العمل على استمرار تفعيل اجراءات الرقابة المالية على الإيرادات والمصروفات للقضاء على الفساد المالي بالمؤسسات والشركات العامة في مدينة طرابلس
2. الزيادة في تطوير وتفعيل إجراءات الرقابة الإدارية للحد والقضاء على الفساد الإداري بالمؤسسات والشركات العامة في مدينة طرابلس
3. توفير أعداد مناسبة من أعضاء الديوان من مراجعين وتقنيين وفنيين بكافة التخصصات لتغطية العمل الرقابي بكفاءة وفعالية.
4. تبني نظام التحفيز الجيد لأعضاء الديوان، يؤدي بموجبه إلى المساهمة في صنع دوافع للمشاركة في تأدية الضبط على الأداء المالي بالمؤسسات والشركات العامة.

■ المراجع

1. بلبال، حسناوي. زواو، ضياء الدين. (2019). أسباب الفساد الإداري والمالي واستراتيجية مكافحته، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد،.
2. التميمي. عباس حميد يحيى (2013). جزء من مقترح للحد من الفساد المالي والإداري في الأجهزة الرقابية العليا. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية.
3. الجمل، ه. م. م. س.، & هشام مصطفى محمد سالم. (2015). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا.
4. حميريش، سامية. (2018). الفساد المالي والإداري، أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية.
5. حيدر، رمضان. (2023). أسباب وآثار الفساد المالي والإداري في ليبيا: دراسة نظرية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية..

6. الدوسري، مبارك أحمد. (2011). تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العاملة في دولة. الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

7. السريتي، المهدي مفتاح. ويوسف، صالح بن يوسف. (2022). دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية «دراسة ميدانية على المراجعين بديوان المحاسبة في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية.

8. سليمان، محمد مصطفى. (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي، دار الجامعة، مصر.

9. الرحموني ،أحمد الهادي ،الدبسكي ، صلاح النوري، والعود ، وزهاء مالك .(2023) مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات: دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة الليبي ، المجلة العلمية لكلية الأقتصاد والتجارة القره بولي .

10. الشريجي ع. م.، & المايل ع. م. (2018). واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا، الآثار وسُبُل مكافحته. مجلة الدراسات الاقتصادية.

11. الشويرف، عادل امحمد وعادل رمضان حيدر (2013) «أسباب الفساد المالي والإداري: من وجهة نظر موظفي ديوان المحاسبة» مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 1 العدد 2.

12. ضيفي عبد الرزاق. (2007). الفساد المالي فيروس بلا حدود. مجلة العلم والإيمان.

13. فضيل خان، شعيب محمد توفيق (2016). الفساد الإداري والمالي «المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج»، مجلة الحقوق والحريات.

14. الفطيسي، عبد الغني احمد. (2014): الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال في ليبيا. المجلة الجامعة. الزاوية – ليبيا. (16).

15. قانون ديوان المحاسبة الليبي، رقم (11) لسنة 2013.

16. محمد يخلف (2013) مدى تاثير قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات العامة ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس .

17. القماطي، زهور. (2012). دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد « المرتبات والتوظيف نموذجا. المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة. الجامعة الأسمرية الإسلامية. كلية الشريعة والقانون.

18 . يوسف خليفة اليوسف. (2004). دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط (1). مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت – لبنان.

● **ثانيا: المراجع الأجنبية:**

1. Baiden, J. N., Baiden, Y. P., & Ayariga, C. (2016). Assessing the Balance

2. Flaherty, John (1997) Role of Interned Auditors in The Anticorruption Battle, Paper Presented at The Eighth International Anticorruption Conference in Lima, Peru, Sep. 711-

3. Mashal, Ahmad M. (2011) Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries, International Journal of Economics and Management Sciences, Vol. 1, No. 4

4. Menocal, A. R., Taxell, N., Johnsøn, J. S., Schmaljohann, M., Montero, A. G., De Simone, F., . . . Tobias, J. (2015). Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them. London

ISSUE 06
June 2024

Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accounting and Auditing syndicate (LAAS) under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research